الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحــث العلمي

جامعة أحمد دراية – أدرار–

كلّية الآداب واللّغـات

قسم اللّغة العربيّة وآدابها

بِنْيَةُ الجُمْلَةِ فِي شَمَقْمَقِيّة اِبْنِ الوَنَّانِ

(1187هـ/1773م)

دراسة تركيبيّة دلاليّة

أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه علوم في اللّغة والأدب العربي

تخصّص: الدّراسات اللّغويّة

إعــداد الطّالب:

عبد الله خليلي

إشراف الأستاذ الدّكتور:

عبد القادر أقصاصي

لجنة المناقشة

الاســـم واللقـــب	الرّتبـــة	الصّـــفة	الجامعـة
أ.د: المغيلـي خديـــر	أستاذ التّعليم العالي	رئيـــسًا	جامعـــة أدرار
أ.د: عبد القـادر قصاصي	أستاذ التّعليم العالي	مشـــرفًا ومقرّرًا	جـامعـــة أدرار
د : أحمـد بن عمـــار	أستاذ محاضر " أ "	عضـوًا مناقـشًا	جـامعـــة أدرار
أ.د: عـــلي حميداتـــو	أستاذ التّعليم العالي	عضـوًا مناقشًا	جـامعـة البليدة 02
أ.د: عبد النّـاصر بوعلي	أستاذ التّعليم العالي	عضـوًا مناقشًا	جـامعـة تلمســان
أ.د: هشـام خـــالدي	أستاذ التعليم العالي	عضـوًا مناقشـًا	جـامعـة تلمســان

السّنـــة الجامعيّـــة: 1441/1440هـ . 2020/2019م.

شكر وتقدير

الحمد لله الّذي خلق الإنسان فأحسن، وحكم فأنصف، وأعطى فأجزل، والصّلاة والسّلام على الرّسول الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قد منّ الله عليّ بكرمه وعطفه بإنهاء هذا البحث، وأوّل ما يخطر ببالي في مثل هذه اللّحظات ذكر مَنْ كانت له عليّ أيادٍ بيض في هذا البحث، ولمثل هؤلاء اعترف بالجميل، وأقدّم لهم أجمل باقات الشّكر، وأزهى حُلَلِ التّقدير والعرفان، وأخصُّ بالذّكر أستاذي ومشرفي الأستاذ الدّكتور المفضال **عبد القادر أقصاصي** الّذي كان بحقٍّ أستاذا مسؤولا، وأبًا حانيا وناصحا مخلصا، ومضيفا كريما، فجزاه الله عنّي كلّ خير وبركة.

كما أتوجّه بالشّكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقّرين: (**أ.د: المغيلي خدير، و د: أحمد بن عمّار، و أ.د: علي حميداتو، و أ.د: هشام خالدي، و أ.د: عبد النّاصر بوعلي**) الّذين قبلوا برحابه صدرهم وسعته مناقشةَ هذا البحث، وتحمّلوا في سبيله عناء القراءة والتّدقيق، وأشكر لهم بداية ما سيقدمونه من نصائحَ وملاحظاتٍ تصوّب شططه، وتقوّم اعوجاجه.

كما الشّكر موصول لشيخنا سيدي **الحاج أحمد خليلي** شيخ المدرسة القرآنية الإمام العبقري بتيميمون، فقد أمدّني بشرحين ماتعين للشّمقمقيّة أنارا لي دروب البحث أشواطا. فأعْظِمْ بسيّدي وحيد نسجه، وسراج زمانه، ومبرز أقرانه، وزهرة أترابه.

وختاما أشكر كلّ أستاذ وفي كلّ مرحلة غرس فيَّ غرسا طيّبا، وكلّ من أعانني في إعداد هذا البحث من قريب أو بعيد. جزى الله الجميع عنّي خير الجزاء والله المستعان وعليه التّكلان.

وصلِّ اللّهم وبارك على خير خلقك أجمعين محمّد بن عبد الله المبعوث رحمة للعالمين.

عبد الله خليلي

مقدمة:

الحمد لله الذي فتق بالشّعر ألسنة الشّعراء، وصقل بالفصاحة بيان الفصحاء، أحمده سبحانه على نعمه المواثل، ومننه الفواضل، وإكرامه المتواصل، وصلاة وسلاما على من فجَّرَ اللهُ فيه ينبوعَ البيان، وملَّكه ناصية القول وأزمَّة الإمعان، سيدنا محمد الهادي إلى كلّ إحسان، والمرشد إلى سعادة الإنسان.

وبعد:

إنَّ الأدب العربيّ على امتداد عصوره يَظلُّ دائما في حاجة إلى مزيدٍ من القراءات العلميّة والتّنويريّة الّتي مِنْ شأنها أنْ تُضفي على جوهر النَّصوص ملامحَ ومعالمَ ما كانت تتَّضحُ لكثيرٍ مِنْ متذوقي الأدب لولا هذه الدراسات، ونحن عندما نلتفت لتراثنا الأدبيّ نجد كثيرا من النّصوص الأدبيّة شعرا ونثرا، والشّعريّة على وجه التّحديد في حاجة إلى التّنقيب والدّراسة للكشف عن معانيها، وذلك بالولوج في أعماق النّص الإبداعيّ والكشفِ عن الذّات المبدعة والملابسات المحيطة بها.

وقد كانت الدّراسات اللّغويّة وما زالت تهدف إلى صيانة اللّغة وحفظها من عوامل التّغيّر والهدم، فلغتنا العربيّة مثلُها مثل اللّغات الأخرى يجري عليها ما يجري على تلك اللّغات، إلاَّ أنَّ الخصوصيةَ الَّتي تَنْمَازُ بها من حيثُ إنّها لغةٌ لكتاب الله سبحانه وتعالى تجعلُنا نشمّرُ على سواعدنا من أجل المحافظة عليها ليبقى ارتباطُ الأجيال وثيقا بكتاب الله، يُقرأ طريًّا نديًّا.

وَيُعَدُّ الشّعر العربيّ من أهمّ مصادر اللّغة العربيّة بعد القرآن الكريم، فقد أسهم مساهمة فاعلة في استنباط قواعد اللّغة، كما أنَّ له منزلةً سامية وأثرا بالغا في فهم غريب القرآن الكريم، والوصول إلى معانيه وتفسيره، كما أمدَّ اللّغةَ العربيّةَ وعلومَها بأفصح التّراكيب وأبلغها، وأجزل المعاني وأقواها، وأوضح الأساليب وأمتنها، فأثره واضحٌ في بناء أصولها، ووضع أسسها، وضبط قواعدها وأقيستها.

وقد تختلف الدّراسة حسب اختصاص كلّ باحث فتكون نتائجها مختلفة ومتغايرة تبعا لأدوات الدَّارس، فالذي يدرس النَّص من النَّاحية الصَّوتية مثلا تختلف دراسته عن دارس النَّص من النَّاحية الصَّرفية وتختلف أيضا عن الذي يدرسه من النَّاحية النَّحوية، وقد آثرت في بحثي هذا دراسة النَّص الشَّعري (الشَّمقمقية) للشَّاعر ابن الونان من النَّاحية التّركيبية النَّحوية الدّلاليّة.

وابن الونّان هو أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن محمّد الونّان المالكي، الحميري النّسب، التّواتي الأصل، الفاسي الدّار.

والده كان من ندماء السّلطان سيّدي محمَّد بن عبد الله، وكان أديبا ظريفا، خفيفَ الرّوح، لطيفَ الحسّ، صاحبَ نوادر وملح[1].

والشّمقمقيَّة هي أعظم القصائد التي نظمها ابن الونّان، وهي أنموذج شاعريته، جاءت على روي القاف، وعدد أبياتها وصل إلى 275 بيتا، جاءت متعدّدة الأغراض.

أما موضوع هذه الرّسالة: " بناء الجملة في شمقمقية ابن الونان – دراسة تركيبية دلالية –"، وتهدف هذه الدّراسة إلى دراسة أنماط الجملة في القصيدة (الشَّمقمقية) دراسة تركيبية دلالية، فمن المعلوم أنَّ علمي النَّحو والمعاني لا يمكن الفصل بينهما إلا مع التَّضحية بالمعنى على مستوى العلمين كليهما، ثُمَّ أنَّ ما تركه عبد القاهر الجرجاني من دراسات في دلائل الإعجاز وغيره يُعَدُّ إشاراتٍ ذكيَّةً إلى الطّريق الذي كان على النّحاة أنْ يسلكوه بدراستهم (النَّظم) في اللّغة العربيّة، ومن هنا سأعمد في هذه الرسالة إلى مَزْجِ معطيات تُعنى بالتّركيب كما تُعنى بالتّحليل، وتجمع بين المعنى المقالي والمقامي.

وقد تضافر لتشكيل هذا الموضوع جانبان غنيان، أولهما : القصيدة الشّعريّة بعنوان (الشّمقمقية)، وأمَّا الجانب الآخر : فهو الجانب النّحوي الدّلالي التي انبنت عليه هذه الدّراسة في محاولة استجلاء وكشف العلائق الّتي تربط وشائج هذا النّص، والعلاقات النّحوية القائمة بين جمله وتراكيبه وأساليبه، مع الوقوف على الدّلالة الزّمنيّة التي يحتويها كلّ تركيب.

ولا يخلو أيُّ بحث علميّ من دوافعَ ذاتيّةٍ، وأخرى موضوعيّة ؛ كونهما أساس الوصول إلى الحقيقة المنشودة في الكتابة عموما، فإنَّه ومن الدَّوافع التي حملتني على اختيار الموضوع . دون غيره . كثيرة، أبرزها:

01 . إعجابي الخاصّ بالقصيدة الشّعريّة المتميّزة حقًّا، وما خلّفته من تأثير لغويّ وأدبيّ كبير على قُرّائها.

02 . الميل إلى دراسة النّصوص الشّعرية دراسة لغويّة شاملة نحوا وصرفا ودلالة.

03 . الوقوف على التّراكيب النّحوية في اللّغة الشّعريّة عند الشّاعر ابن الونان.

04 . إثراء البحث العلمي اللّغوي بدراسة تركيبية دلالية للقصيدة الشمقمقية.

[1] . ينظر: عبد الله كنون الحسني، شرح الشمقمقية، ط5، 1979، ص5.

ومن خلال اطّلاعي على القصيدة (الشّمقمقية) استوقفتني بعض القضايا اللّغوية التي وظّفها الشّاعر في هذه القصيدة، وفي ضوء ذلك نطرح الإشكالات التّاليّة:

01 . هل بناء الجملة العربيّة في قصيدة ابن الونان موافقٌ للبناء المعياري الذي وضعه النّحاةُ والصّرفيون؟

02 . ما أبرز التّراكيب النّحويّة الّتي طغت في هذه القصيدة، وما خصوصيتها؟

03 . كيف تضافرت هذه التّراكيب في تشكل الأساليب والمعاني عند الشّاعر؟

04 . إلى أيّ مدى يُمكننا استيفاء تلك التّراكيب من هذه القصيدة دراسة وتقنينا؟

05 . ما مدى إسهام البناء النّحوي في توجيه الدّلالة اللّغويّة في هذه القصيدة؟

06 . كيف يُمكننا الانطلاق من تلك التّراكيب في القصيدة لتأصيل وتقنين القاعدة النّحوية؟ وهل شكّلت هذه التّراكيب نضجا في القاعدة النّحويّة لدى الشّاعر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالات وغيرها من التّساؤلات رأيت أن يكون هذا البحث في مدخل تمهيدي وأربعة فصول ثم خاتمة.

التمهيد: ويشتمل على مبحثين وهما:

المبحث الأول: ابن الونان حياته ووفاته وآثاره

المبحث الثاني: الجملة مفهومها وأقسامها

الفصل الأول: وجعلته للجملة الخبرية الاسمية، ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: الجملة الاسمية الخبرية المطلقة المثبتة

المطلب الأول: ما وقع فيه المبتدأ معرفة

المطلب الثاني: ما وقع فيه المبتدأ نكرة

المبحث الثاني: الجملة الاسمية الخبرية المقيدة بـ (كان وأخواتها)

المطلب الأول: كان

المطلب الثاني: زال

المطلب الثالث: أصبح

المطلب الرابع: صار

المبحث الثالث: الجملة الاسمية الخبرية المنفية

المطلب الأول: الجملة الاسمية الخبرية المطلقة المنفية

المطلب الثاني: الجملة الاسمية الخبرية المقيدة المنفية

المبحث الرابع: الجملة الاسمية المؤكدة
المطلب الأول: التأكيد ب (إن) و (أن) و (لكن) و (كأنَّ)
المطلب الثاني: التأكيد بالقسم
المطلب الثالث: التأكيد بالقصر
المطلب الرابع: التأكيد بالجملة الاعتراضية
المطلب الخامس: التأكيد بالتكرار
الفصل الثاني: الجملة الخبرية الفعلية
المبحث الأول: الجملة الفعلية الخبرية المثبتة
المطلب الأول: الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي
المطلب الثاني: الفعل المضارع
المبحث الثاني: الجملة الفعلية الخبرية المنفية
المطلب الأول: النفي ب (لا)
المطلب الثاني: النفي بـ (لم)
المطلب الثالث: النفي بـ (لن)
المطلب الرابع: النفي بـ (ما)
المبحث الثالث: الجملة الفعلية الخبرية المؤكدة
المطلب الأول: الجملة الفعلية الخبرية المؤكدة ب (قد)
المطلب الثاني: التوكيد بالقصر أو الحصر
المطلب الثالث: التوكيد ب (إنما)
الفصل الثالث: الجملة الإنشائية في القصيدة الشمقمقية
المبحث الأول: الجملة الإنشائية الطلبية
المطلب الأول: جملة الأمر
المطلب الثاني: جملة النهي
المطلب الثالث: جملة الاستفهام
المطلب الرابع: جملة النداء
المطلب الخامس: الجملة الدعائية
المبحث الثاني: الجملة الإنشائية غير الطلبية

المطلب الأول: الذم والمدح

المطلب الثاني: القسم

المطلب الثالث: رب

المطلب الرابع: التعجب

المطلب الخامس: الشرط

الفصل الثالث: البناء الدلالي في القصيدة الشمقمقية

المبحث الأول: دلالات الألفاظ

المطلب الأول: الترادف

المطلب الثاني: المشترك اللفظي

المطلب الثالث: التضاد

المبحث الثاني: دلالات التراكيب

المطلب الأول: التقديم والتأخير

المطلب الثاني: الحذف في القصيدة الشمقمقية

المبحث الثالث: دلالة الزمن في القصيدة الشمقمقية

المطلب الأول: الدلالة الزمنية للفعل الماضي في القصيدة الشمقمقية

المطلب الثاني: الدلالة الزمنية للفعل المضارع في القصيدة الشمقمقية

المطلب الثالث: الدلالة الزمنية لفعل الأمر في القصيدة الشمقمقية

الخاتمة: ذكرت فيها أهم النّتائج التي توصّلت إليها من خلال دراستي للجملتين الاسميّة والفعليّة في القصيدة الشّمقمقيّة، عرضا للأنماط والصّور والشّواهد من جهة، واستعراضا لأقوال النّحاة واللّغويين وآرائهم حول القضايا النّحوية والدّلاليّة المضمّنة في تلك الشّواهد من جهة أخرى.

وأبرز المصادر التي رافقتني في بحثي قد تنوعت بين القديم والحديث، ومن أهمّ المصادر القديمة على سبيل المثال لا الحصر مؤلّفات أعلام النّحو النّابهين: سيبويه، والمبّرد، وابن جني، وابن السّراج، وعبد القاهر الجرجاني، والأنباري، والزّمخشري، وابن يعيش، والرّضى، وابن مالك، وابن عصفور، وأبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والسّيوطي، والأشموني، وغيرهم.

وأهمّ المصادر الحديثة مؤلّفات: عبّاس حسن، وإبراهيم أنيس، ومهدي المخزومي، وتمّام حسّان، ومحمّد عبد اللّطيف حماسة، وخليل عمايرة، ومحمود نخلة، وعبده الراجحي، وفاضل السامرائي.

أمّا أهمّ الدّراسات التي استفدت منها من النّاحية المنهجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فهي:

01 ـ الأنماط النّحوية للجملة الاسميّة في العربيّة للدكتور محمد العيد رتيمة.

02 ـ لغة القرآن الكريم في سورة النّور . دراسة في التّركيب النّحوي . للدّكتور صبري إبراهيم السّيد.

03 ـ بناء الجملة العربية للدّكتور محمد عبد اللّطيف حماسة.

04 ـ نظام الجملة في شعر المعلقات للدّكتور محمود أحمد نخلة.

وأما منهج الدّراسة في هذا البحث فقد فَرَضَتْ عليَّ طبيعة الموضوع شيئا من التّفاعل بين المناهج، تعاور عليه المنهج الوصفي في استقراء أشكال الجملة وأنماطها من القصيدة الشّعريّة، وتأصيل ضوابطها وقواعدها وإحصائها، ثُمَّ المنهج التّحليلي وذلك بتحديد عناصر الجملة وبيان وظائفها النّحوية وتوضيح العلاقات فيما بينها والوقوف على ما يرد من ظواهرَ لغويّةٍ مع التّنبيه إلى الدّلالة الزّمنيّة التي يحتوي عليها كلّ تركيب، وتوضيح بنائها في السّطح والأعماق، كما اعتمدت المنهج الإحصائي من خلال إحصاء التّراكيب المتعلّقة بالجملتين الخبريتين الاسميّة والفعليّة والجملة الإنشائيّة بنوعيها محلّلا إيّاها تحليلا مستوياتيا يخصّ ميداني النّحو والدّلالة.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة الاستعمال اللّغويّ في القصيدة (الشّمقمقيّة) فيتناول بناء الجملة ، وتركيبها، وتوزيعها على أنماطها المختلفة وطبيعة هذه الأنماط من حيثُ أجزاؤها، وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير، وإضمار وحذف، وتعريف وتنكير، ودلالة، وكذلك يهدف البحث إلى دراسة المعاني العامّة وما تؤدّيه هذه المعاني حسب اختلاف أدوات التّعبير، كالشّرط والنّفي والتّوكيد وغيرها من المعاني التي تمليها مناسباتُ الكلام، ومقتضياتُ البحث، ورصد هذه الظّواهر جميعها لمعرفة مدى الالتقاء بين ما قرّره النّحاةُ من قواعدَ وأحكامٍ والواقع النّحوي للنّص؛ حتى لا يَظلّ النّحو العربيّ قواعدَ جامدةً هامدةً مجرّدةً من التّذوق الأدبيّ، وبعيدة عن الإحساس الجمالي.

واعتمدت في بحثي هذا على ثلاثةِ أركان رئيسة تؤلّفه هي :

01 . الجانب النّظري : وتُمثّله القواعد النّحوية وأراء النّحاة.

02 . الجانب التّطبيقي : وتُمثّله القصيدة الشّعريّة (الشّمقمقيّة).

03 . مدى قدرتي المتواضعة على الرّبط بين الجانب النّظري والتّطبيقي وما ينتجُ عن هذا الرّبط من إسناد للقاعدة أو نقضها.

الصّعوبات والعقبات:

لقد واجهتني بعض الصّعوبات خلال مسيرتي مع هذا البحث من أهمها:

01 – موضوع الدّراسة نصّ شعري، وفي النّصّ الشّعري دائما ما ليس في النّثر من ترابط واتّصال وتداخل؛ فالأمر يتطلّب فهما دقيقا، وتحليلا متأنّيا.

02 – عدم وجود رؤيا واضحة للنّحاة، ولا سيما المحدثون منهم حول دلالة بعض المصطلحات، كالجملة المتشابكة، والجملة الجملية، والجملة المزدوجة، والجملة المتداخلة. إضافة إلى عدم اتّفاقهم حول تحديد حقيقة بعض البنى التّركيبية.

03 – اختلاف النّحاة وعلماء اللّغة حول بعض الظّواهر اللّغويّة بين مؤيّد لها ورافض، كالتّرادف والمشترك اللّفظي.

وأخيرا أكون جاحدا للنّعمة إذا لم أقرّ بفضل أستاذي الفاضل الأستاذ الدّكتور عبد القادر أقصاصي، فقد قيَّضَ الله ـ سبحانه وتعالى ـ أستاذا محبّا للعلم، باذلا مهجته فيه، دقيقا في عمله، ناصحا وراشدا للبحث والباحث، والذي لولا رعايته لي لما وصل هذا البحث إلى ما وصل إليه الآن، فليس عندي إلاّ الدّعاء له بطول العمر وموفور الصّحة، والشّكر موصول لجميع الأساتذة في قسم اللّغة العربيّة بجامعة ادرار، لقاء ما تكرّموا به من خدمة وعناية، فلهم الشّكر جزاء وفاقا لما قدّموه ويقدّمونه لخدمة العلم والمعرفة.

ويعلم الله مدى ما بُذِل في هذا البحث من جهد، سواء في جمع مادّته، أو في تحليلها، أو في صياغتها، فإن وفّقت فذلك مقصدي ومبتغاي الذي إليه سعيت، وإن يكن غير ذلك فحسبي أنّي بشر وطالب علم يصيب ويخطئ، والكمال لله عزّ وجلّ وحده. والله من وراء القصد.

الباحث: عبد الله خليلي

تيلولين في: 13 جمادى الآخرة 1441 هـ الموافق 07 فبراير 2020 م

المبحث الأوّل: ابن الونّان حياته، ووفاته، وآثاره

1 – حياة ابن الونّان:

مولده واسمه ونسبه:

ولد ابن الونّان في حاضره فاس، ونشأ بها[1]، أمّا اسمه، فهو أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن الونّان الملّوكي، الحِمْيري النّسب، التّواتي الأصل[2]، الفاسيّ الدّار والبلد والمنشأ، وهو يدلي إلى الحِمْيرية بقومه بني معقل من عرب الصّحراء الّذين تملّكوا وطنَهُ توات[3].

ويرجِع سلفُ النّاظم في نسبه إلى عرب المعقل بالصّحراء، وقد تردّدَ كلامُ ابنِ خلدون فيهم هل هم من معقل قضاعة وعليه فهم من حِمْيرَ بناءً على أنّ قضاعة من حميرَ لا من معد، أو هم من معقل مذحج وعليه فهم من كهلانَ، وهذا الثّاني هو الرّاجح عنده، على أنّه ذكر فيهم قبائل أخرى صاروا في عدادهم وليسوا من نسبهم[4].

وسلالة عرب بني معقل هي قبيلة استقطِبَت الإقليم منذ القرن السّابع هجري الثّالث عشر ميلادي، كانت خاضعة في ملكها لسلطان الدّولة المرينية البربريّة بفاس، استطاعوا استغلال الضُّعف، وسيطروا على توات[5].

وقد ذكر الحافظ السّهلي: فأمّا قضاعة فأكثر النَّسابين يذهبون إلى أنّ قضاعة هو ابن معد وهو مذهب الزّبيريين وابن هشام، وقد روى من طريق هشام بن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم أنّه سُئِلَ عن قضاعة، فقال: هو ابن معد، وكان

---

1 – ينظر: خير الدّين الزركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب المستعربين والمستشرقين، مادة (أحمد بن محمد)، دار الملايين، بيروت، لبنان، ج1، ص243.

2 – نسبة إلى أصله؛ لأن أسلافه كانوا من أهل توات، ثم انتقلوا إلى فاس. ينظر: خير الدين الزّركلي، الأعلام، ج1، ص243.

3 – عبد الله كنون الحسني، شرح الشمقمقية، دار الكتاب اللبناني، بيروت– لبنان، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط5، 1979م ، ص4–5.

4 – ينظر: ابو العباس أحمد بن خالد الناصري، طلعة المشتري في النسب الجعفري، نشر المؤسسة الناصرية للثقافة والعلم، ج1، ص98.

5– ينظر: عباس عبدالله، إشراف بشار قويدر، الدّور الحضاري لإقليم توات وتأثيراته في بلاد السودان من القرنين 9–10هـ /15–16م، رسالة لنيل الماجستير في التّاريخ الوسيط، جامعة الجزائر، سنة 1421–1422هـ/2000 –2021م، ص 49.

بِكْرْه، قال أبو عمر: وليس دون هشام بن عروة في هذا الحديث من يحتجُّ به، وقد عارضه حديث آخر عن عقبة بن عامر الجهني، وجهينة هو ابن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاعة، أنّه قال يا رسول الله لمن نحن، فقال: أنتم بنو مالك بن حمير[1].

وقد أشاد النّاظم بنسبه في قصيدته حينما قال:

سَلْ ابنَ خَلْدونَ عَلَيْنا فَلَنا بِيَمَنٍ مَآثِـرُ لَـمْ تُمْحَقِ [2]

قال ابن خلدون: "وأمَّا العرب الذين كانوا بالتّلُول وفي معادن الخِصب للمراعي والعيش من حِمْيَرَ وكهلانَ مثل: لخم وجذام وغسَّان وطئ وقضاعة وأيَّاد؛ فاختلطت أنسابهُم وتداخلت شعوبُهم، ففي كلِّ واحد من بيوتهم من الخلاف عند النَّاس ما تعرف، وإنَّما جاءهم ذلك من قبل العجم ومخالطتهم وهم لا يعتبرون المحافظة على النَّسب في بيوتهم وشعوبهم وإنّما هذا للعرب فقط "[3].

ويفهم من قوله إلى أنّ المحافظة على النَّسب كانت محصورة في العرب سكان البادية والأرياف الّذين لم يخالطوا غيرهم.

وهذا ما يفسّر افتخار المترجم بالأنصار في الشّمقمقيّة، لأنّ نسب الأنصار في كهلان، لكنّ شهرة قومه بفاس إنّما كانت بأولاد الونّان، وبني ملوك[4].

وذكر عمر كحّاله في مصنَّفه أنّه: "هو أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن الونّان الحِمْيَري الفاسي الدّار، أديب شاعر، من آثاره الأرجوزة الشّمقمقيّة، وتشمل على كثير من الآداب والحكم ولطائف الإشارة لأيام العرب ووقائعها ومشاهير رجالاتها، ولم يذكر تاريخَ مولده واكتفى بذكر تاريخ وفاته(1187هـ - 1773م)[5].

---

1 – ينظر: عبد الرحمن السهيلي، الرّوض الأنف في شرح السّيرة النّبوية لابن هشام، تحقيق: عبد الرّحمن الوكيل، دار الكتب الإسلاميّة لـ: توفيق عفيفي عامر، ط1، 1967، ج1، ص43.

2– عبد الله كنون الحسني، شرح الشمقمقية، ص 53.

3 – عبد الرحمن أبي زيد ولي الدّين، مقدمة العلامة ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت– لبنان،2008، ص143.

4 . عبد الله كنون، البنوغ المغربي في الأدب العربي، ج1، ص 5.

5 – ينظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين تراجم مصنّفي الكتب العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1993، مادة: مادة: (أحمد الونان)، ج1، ص296.

والونّان لقب أبيه، وبعد وفاة أبيه اشتهر بابن الونّان[1]، نسبة إلى أبيه محمّد، الذي كان من أدباء دهره والأفذاذ في عصره، ذا بديهة وفكاهة ورقّة في مزاجه على الرّغم من فقده حاسّةَ سمعه، فكان يفهَمُ بألطف إشارة ما لا يفهمه غيره بصريح العبارة[2].

وكان سلف النّاظم يُدعون (أولاد الونّان) حتّى مدح والد النّاظم السلطان محمّد بن عبد الله بن إسماعيل فكنّاه بأبي الشّمقمق، فلمّا نظم النّاظم هذه الأرجوزة مادحا بها السّلطانَ وتعذّر عليه الوصول إليه تحيّنَ خروجه فاعترض موكبه، ونادى بأعلى صوته:

يا سيّدي سبط النّبي أبـــو الشّمقمق أبي[3]

وَلُقِّبَ بهذا اللّقب تشبيهاً بالشّاعر الكوفي الماجن، وهو أبو محمّد بن مروان بن محمّد المشهور بأبي الشّمقمق، شاعر اشتهر بالهجاء، خرساني الأصل، وكان الشّعراء يَتّقون هجاءَهُ ويُصَانِعُونَهُ خوفًا من لسانه السّليط، وله نوادرُ عديدةٌ معهم[4]، فلزمته هذه الكُنية واتّصلت به بل تخطّته إلى ابنه، بل تخطّت ابنَهُ إلى أرجوزته فلا تُدْعَى إلاّ بالشَّمقمقية[5].

وكان النّاظم شاعرا ماهرا، وفحلا هادرا، ذا وَجْدٍ وإجادة، وقريحة وقّادة، وكان حسنَ النّظم مِكْثَارًا لا يخاف جوادُ لسانه عثّارا، مُتضلّعا في علوم العربيّة كالنّحو والصّرف والبيان والعروض والقوافي، عارفًا بأيام العرب وأنسابها، آخذا العلمَ عن أربابه وشيوخها، ومن الشيوخ الذين اغترف من معينهم الصّافي ومنهلهم المدرار:

ـ الشّيخ أبو عبد الله محمد بن قاسم جسوس[6]، وأبو حفص عمر بن عبد الله الفاسي[1]، وشيخ الجماعة أبو عبد الله محمد التّاودي بن سودة[2]، وخاتمة المحقّقين أبو عبد الله محمّد

1- ينظر: عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، اتحاف المطالع، بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع 1172-1400هـ/ 1756-1980م، تنسيق وتحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي،ط1، 1997، ج1، ص 35.

2 – ينظر: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد المختار الجكني، قطوف الريحان من زهر الأفنان شرح حديقة ابن الونان، نشر وتوزيع عمر بن أحمد محمد الأمين الشنقيطي، ط2، 1999، ص306.

3 – قطوف الريحان، ص 116.

4 – ينظر لترجمته: الزركلي، الأعلام، ج8، ص209، والمبرد، الكامل في اللغة والأدب، ج2، ص24، والجاحظ، كتاب الحيوان، ج1، ص255، وابن خلكان، وفيات الأعيان، ج6، ص335.

5 – ينظر: عبد الله كنون، شرح الشمقمقية، ص5.

6- أبو عبد الله محمد فتحا بن قاسم جسوس توفي سنة: 1182هـ – 1768م. ينظر: معجم المؤلفين، ج3، ص582.

بن الحسن بناني[3]، وغيرهم من أهل هذه الطّبقة، وأخذ الشّعر والأدب عن والده، فقد كانت له في ذلك اليد الطولى؛ لأنّ والده – كما أسلفت الذّكر – كان من أدباء دهره والأفذاذ في عصره، ذا بديهة وفكاهة ورقة في مزاجه على الرّغم من فقده حاسّةَ سمعه، فكان يفهم بألطف إشارة ما لا يفهمه غيره بصريح العبارة.

2 – وفاته وأهم آثاره:

رغم شهرة النّاظم وذيوع صيته بين أترابه في موطنه، إلا أنّ المصادر والكتب التي ترجمت له لم تذكر تاريخ مولده ولم تحدّد تاريخا دقيقا لوفاته، رغم أنّه عاش في عصر ليس ببعيد من عهد الأندلسيين والعبّاسيين الذين نجد لهم ترجمة في أمّهات الكتب.

وأهمّ ما عُرف عن تاريخ وفاته، أنّه توفى في أواخر القرن الثّاني عشر، وهو ما اتّفقت عليه جلُّ المصادر التي ترجمت لشخصيته، فقد ذكر عبد السّلام بن عبد القادر بن سودة: "عام سبعة وثمانية مائة وألف...وفيه توفي أحمد بن عبد الله بن محمّد بن الونّان التّواتي الحِمْيري النّسب.... الشّاعر المتفنّن المقتدر صاحب النّظم الشّهير الشّمقمقية ووجدت هكذا بخط بعضهم هكذا "[4]، أي أنّ روحه أسلمت إلى بارئها عام سبعة وثمانين مائة وألف (1187هـ) الموافق ثلاثة وسبعين وسبعمائة وألف للميلاد (1773م).

وذكر عبد الله كنون أنّ حجاب الغموض ينسدل على حياة الشّاعر مولدًا ووفاةً، إلا أنّ الفضل في اكتشافه يعود للأستاذ (النّميشي) الذي ذكر في مسامرته تاريخ الشّعر والشّعراء بفاس أنّه توفي سنة (1187هـ)[5] ، وأشار محمّد بن تاويت أنّه توفي عام سبعة وتسعين

---

1 – أبو حفص عمر بن عبد الله بن يوسف بن العربي الفاسي الشيخ الإمام ، توفي سنة 1188هـ. ينظر: محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف ، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحقيق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ج1 ، ص 306، 307.

2 – أبو عبد الله التّاودي محمد بن الطالب بن سودة المري الفاسي، فقيه، محدّث، ولد بفاس سنة 1128هـ – 1716م وتوفي سنة 1208هـ – 1793م، من مؤلفاته: حاشية على الجامع الصحيح للبخاري، وفتح المتعال فيما ينتظم منه بيت المال. ينظر: معجم المؤلفين، ج3، ص363.

3 – أبو عبد الله محمد بن الحسن بناني مسعود بن علي الفاسي البنّاني، فقيه منطقي مشارك في بعض العلوم، ولد 1133هـ – 1721م، وتوفي سنة 1194هـ – 1780م، من مؤلفاته: شرح على حاشية الزرقاني، وحاشية على شرح السنوسي. ينظر: معجم المؤلفين، ج3، ص237–238.

4 – اتحاف المطالع، ج1، ص35.

5 – شرح الشمقمقية، ص8.

مائة وألف (1197هـ)[1]، وهذا بإضافة عشرة أعوام من التّاريخ الذي ذكره صاحب (اتحاف المطالع).

أمّا عن آثاره فلم يصل منها إلاّ القليل حسب ما ذكر عبد الله كنون، فهي جزء من عشرة أجزاء إن لم تكن أقلَّ من ذلك، ومن القلّة القليلة التي وصلت سالمة خلافا لآثاره الأخرى أرجوزته الشّمقمقية، التي تُعَدُّ من أهمّ آثاره وديوان أدبه، وأنموذج شاعريته، ومثال نظمه، وذلك لكثرة المعجبين بها من الأدباء[2].

ومن الآثار القليلة التي وصلتنا ثلاثةُ أبيات في التّرفع عن أخذ الزّكاة وهي من (البحر البسيط)، قال:

أمّا الزّكَاةُ فإنَّ النّفسَ تَأْنَفُ أَنْ تُلَوِّثَ الكَفّ مِنْ أَوْساخِها قَنَـــصُ
كَـــأَنَّ نِسبَةَ الأَمْوالِ البَرِيّةِ لى دونَ النِّصابِ مِنَ الأَمْوالِ أَوْ وَقَص
وَأَكْـرَهُ الدِّرْهَمَ الفِضِّيَّ أَنْظُرُهُ حَتَّى كَـأَنَّ بَياضَ الفِضّةَ البَـرَصُ[3]

وذكر له صاحب (القطوف) بَيْتين يصف فيهما بخل كبراء عصره وأمرائه عن أدباء زمانهم، وهو معنى لطيف، يقول فيهما من (بحر الرجز):

قدْ لاحَ لي عُذْرُ الكَرامَ فَصَدّهُم عَـــن أَوْجُهِ الشُّعَراءِ بِعَارِ
لَمْ يَسْأَموا بَـــذْلَ النّوالِ وَإِنـَّما جَمَدَ النَّدى لِبُرودَةِ الأَشْعارِ[4]

ويذكر عبد الله كنون أنّ النّاظم خصّص في قصيدته الشّعرية قطعة مدح بها السّلطان محمّد بن عبد الله، فقال:

مُحَمَّدٌ سِبْطُ الرَّسُولِ خيرُ مَنْ سادَ بحُسْـــنِ خَلْقِهِ والخُلُـــــقِ
أَعْنِي أميرَ المؤمنينَ ابنَ أمِيـ ـرِ الْمُؤْمِنِينَ ابنِ الأميرِ المُتَّقِي

1 – محمد بن تاويت، الوافي بالأدب العربي في المغرب العربي، دار الثقافة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط1، 1982، ج3 ص862.

2– ينظر: شرح الشمقمقية، ص 8.

3 – قطوف الريحان من زهر الأفنان، ص117.

4 – المصدر نفسه، ص117.

خيرُ مُلوكِ الغَرْبِ منْ أُسْرَتِهِ وغيْرِهم على العُمُومِ المُطْلَــقِ
ودَوْحَةُ المجدِ الَّتِي أغْصَانُها بهـــا الأرَامِـــلُ ذَوُو تَعَلُّــقِ
لهُ مُحَيًّا ضَاءَ في أَوْجِ الدُّجَا سَنَاهُ مثـــلُ القَمَــرِ المُتَّسِـــقِ[1].

كما يذكر أيضا أنّ له نظما رصينا لمسائل ابن خميس التّلمساني، وهو من أحسن الأنظام التي تضمّنت تلك المسائل[2].

كما أنّ له رسالةً مسجّعةً كتبها إلى الشّيخ سيدي المعطي بن الصّالح صاحب ذخيرة المحتاج في الصّلاة على صاحب اللّواء والتّاج[3].

هذا وقد اغنى النّاظم النّاس عن التّعريف بنفسه وقيمته، فقال:

أحقُّ من حلي بالأستاذ والـ شَّيخ الفقيه العالم المحقّقِ
وبالمحدِّث الشَّهير والأدي ب والمجيد والبليغ المفلقِ
وأعلم النَّـــاس بدون مريَّة سيَّان من مغرب ومشرقِ
بالشِّعر والتَّاريخ والأمثـال والأنســـــاب سَلْ تصدَّقِ[4]

وبهذه الصّفات التّي وصف بها نفسه في هذه الأبيات تبيّن أنّ النّاظم كان ذا صنعة وبلاغة وشاعرية في التّأليف، لذا حُقَّ له أنْ يفتخر بنفسه وبنظمه هذا (الشّمقمقية).

وكما أسلفت الذكر أنّ الأرجوزة الشّمقمقية هي أهم الآثار التي وصلت كاملة غير منقوصة والتي شكّلت إرثاً تاريخياً في تاريخ الأدب العربي، وذلك لقيمتها الجمالية وحسن

1 – ذكريات مشاهير رجال المغرب، ج1، ص1336.

2– المصدر نفسه، ج1، ص 1336.

3– هو سيد محمد المعطي بن محمد بن الصالح بن المعطي بن الخالق بن محمد الشرقي أو الشّرقاوي، أبو عبد الله، أحد علماء فاس بجامعة القرويين ، ينظر: يفي برونفصال، مؤرخو الشّرفاء، تعريب: عبد القادر الخلادي، دار المغرب للتأليف والترجمة، الرباط، 1977، ص 236.

4 – قطوف الريحان من زهر الأفنان، ص117

سبكها وصنعتها البلاغية، وهي على روي القاف، وعدد أبياتها 275 بيتا[1]، تنقسم بحسب الأغراض الشّعرية ثمانية أقسام"[2].

والملاحظ أنّ ابن الونّان قد بنى قصيدة على شاكلة الشّعراء القدماء، فقد "جاءت في بنائها على طريقة الجاهليين حيث ضمّت أغراضاً عدّة، ووقف الشّاعر في مطلعها على الأطلال ليُعرج بعدها على التّغزّل بالأحبّة ووصف الإبل"[3].

وهذه الأغراض جاءت على النّحو التّالي:

1 – النّسيب: بذكر رحيل الأحبّة، ووصف الإبل، والبيداء، ولوم الحادي على عدم رفقه بالأينق عند السّير ليل نهار. (من البيت 01 إلى البيت 40)

2 – التّغزل بصفات محبوبته، وما هي عليه من فنون المحاسن وضروب المفاتن. (من البيت 41 إلى البيت 65)

3 – الحماسة والفخر. (من البيت 66 إلى البيت 101)

4 – مخاطبة المحسود. (من البيت 102 إلى البيت 109)

5 – الحكم والأمثال والوصايا. (من البيت 110 إلى البيت 195)

6 – مدح الشّعر. (من البيت 196 إلى البيت 226)

7 – مدح السّلطان. (من البيت 227 إلى البيت 254)

8 – مدح الأرجوزة[4]. (من البيت 255 إلى البيت 272)

---

1 – ينظر: شرح الشمقمقية، ص9، وذكريات مشاهير رجال المغرب، ج1، ص 1336 ، وينظر: المجموع الكامل للمتون في التوحيد، الفرائض، والمديح...، جمعه وصححه محمد خالد العطار، دار الفكر للطباعة والنّشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، ج1، ص 825.

2– شرح الشمقمقية، ص8، 9.

3– أحمد جعفري، الحركة الأدبية في إقليم توات من القرن 7ه حتى نهاية 13ه (أعلامها مواطنها ومساراتها مظاهرها وخصائصها الفنية)، منشورات دار الحضارة، ط1، 2009، ص76.

4 – ينظر: شرح الشمقمقية، ص9.

وتقسيم أبيات الشّمقمقية على هذا النّحو من حيث أغراضُها قد بيّنه شوقي ضيف حين عرّف بالأرجوزة قائلاً: "الشّمقمقية أرجوزة في 275 بيتاً للسّلطان محمّد منها 27بيتاً. وبقيتها موسوعة أدبية، استهلها بالرّحلة في مجاهل الصّحراء واصفاً رَكبَ النُّوق، الذي كان فيه، وظلّ في أكثرَ من أربعين بيتاً يُحاور حاديها طالباً إليه أنْ يكلّفها في السّير بما لا تطيق جامعاً لها في وصفها كثيراً من أوابد اللغة، يصف صاحبة له في 25 بيتاً، ويورد في وصفها المادّي طائفة من الألفاظ الغريبة، ويقول إنْ لم يظفر بها فسيشنُّ على قومها غارة بفرسان من خير يعرب، ويسترسل في فخره بآبائه وقبيلته اليمنية في نحو خمسة وثلاثين بيتاً، ويفضى إلى طائفة كبيرة من الأمثال والحكم في نحو تسعين بيتاً وهي لبُّ الأرجوزة... ويمدح الشّعر وشاعرية أبي الشّمقمق وكأنّها الأرجوزة كانت منتهية في هذا الجزء منها ورأى أن يضيف إليها مديحاً للسّلطان محمّد بن عبد الله"[1].

3 – القيمة الأدبية للقصيدة الشّمقمقية:

ليس لأيٍّ كان والحقُّ يقال أنْ يقلّل من القيمة الجماليّة، والصّنعة الإبداعيّة للقصيدة الشّمقمقية، كما لا يختلف اثنان ولا يتناطح عنزان من حيثُ اعتبارُها نصًّا إبداعيا ظريفا؛ جاء حاملا بين دفّتيه كثيرا من فنون الأدب – تغزّلا ووصفا –، وأخبارِ العرب – نسبا وتأريخا – في الجاهلية والإسلام، وما بعدهما حتّى عصر الشّاعر، وهذا ما ينمُّ عن شاعرية النّاظم.

وقد أنزلها شارحها منزلة رفيعة لما قال إنّ بعض أبياتها تسمو إلى درجة المطبوعين من الشّعراء حتى لا تعد بها طبقة أبي نواس ومن على طريقته، وقال عنها أنّ في بعض أبياتها تسفل حتى لا يبقى فرق بينها وبين الألفيات، وغالب ذلك في القسم الذي يصف فيه الطّبيعة وما يتواجد بها مثل: البيداء والقفار، أمّا القسم الأوّل فقد حشر فيه من الألفاظ الغريبة والكلمات الحوشيّة، وأمّا القسم الثّاني فأراد أنْ يسلك في ضرب الأمثال طريقة ابن دريد في مقصورته من الإشارة إلى مواردها، وبهذا خرج هذا القسم عديم الانسجام قليل الفائدة[2]

---

1 – ينظر: شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي عصر الدول والإمارات (الجزائر – المغرب الأقصى – موريتانيا – السودان)، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1119، ج10، ص432.

2 – ينظر: شرح الشمقمقية، ص10.

ورغم هذا التّقسيم الذي عبّر فيه شارح الشّمقمقية عن قوّتها حينا، وعن بلاغتها تارة، وعن وهنها تارة أخرى، فإنه لا يمكننا أنْ نبخسَها ولا نبخسَ ناظمها حقّه من النّظم والاتّساق، والانسجام، فهي بحقٍّ تدلُّ على شاعرية النّاظم وغزارة قاموسه اللّغوي، وتدفّق حسّه المعرفي.

وما يعضّدُ هذا الكلامَ ويقوّيه المكانةُ التي لاقتها بين جموع الأدباء، فقد عارضها ابن عمر الرّباطي، وهو من أدباء القرن الثّالثَ عشرَ في قصيدة والتي مطلعها:[1]

تَسْحَبُ في الأَدْلاجِ كُلّ خَفيقٍ يُراءِ سَبْسَبُ يُبَابَ سَمْلَـــقِ

وَجَبَتْ كُـلّ طَلْـــسَمِ سَمَهْــدَرِ مَتْنُ دَمُوسِ وَاسعُ المُخْتَرَقِ

بحيث تدعى هذه القصيدة (بالعمرية) نسبة إلى مؤلّفها عمرو الرّباطي، فهي تماثل وتعارض الشّمقمقية في نشر المعارف اللّغوية والأدبيّة، وتوظيف الألفاظ الغريبة والألفاظ الصّعبة، إلاّ أنّها تفوقها في ذلك، وتفوقها أيضاً في مدح الرّسول صلّى الله عليه وسلّم.

كما اعتنى بشرحها جماعة منهم: العلّامة أبو عبد الله الجريري السّلاوي، والعلّامة النّاصري، والعلّامة أبو حامد البطاوري[2].

وممّا زاد من قيمتها الأدبيّة وصنعتها الفنّية اهتمامُ الأدباء والعلماء بها من حيثُ الشّرحُ والدّراسةُ؛ لأنّها كما قال شوقي ضيف: "تحمل كثيراً من أمثال العرب القدماء ومن شخصياتهم وشعرائهم وأدبهم منذ الجاهلية حتّى العصر العبّاسي، يكمل بهم المعاني في أبياته، وهو ما جعل أدباء المغرب يهتمون بكتابة شروح لها متعدّدة ومن أهمّها شرح السّلاوي وشرح كنون"[3].

1 – هو أبو عبد الله محمد بن محمد التهامي بن محمد بن عمرو بن قاسم الانصاري يمني الأصل، ولد في الرباط وتعلم على يدي علمائها توفي سنة 1243هـ/1827م، ينظر: الحياة الأدبية على أيام الدولة العلوية، ص 386.

2 – شرح الشمقمقية، ص10.

3 – شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي عصر الدّول والامارات، ص433.

4 – أهمّ شُراح القصيدة الشّمقمقية:

ذكرت آنفاً أنّ للأرجوزة الشمقمقية قيمتَهَا الأدبيّةَ، ومكانتَها العلميّةَ عند الأدباء والعلماء المغاربة؛ لذلك قد حظيت بجملة من الشّروح والاختصارات قصد بيان المقصود من معانيها وألفاظها، ومن أبرز هذه الشُّروح ما يلي:

01 – زهر الأفنان في شرح حديقة ابن الونّان: لأبي العبّاس أحمد بن خالد النّاصري السّلاوي، والذي قال فيه: "وهذه الأرجوزة الشّمقمقية مشهورة بين النّاس وهي من الشّعر الفائق والنّظم البديع الرّائق أبانَ منشؤها عن باع كبير واطّلاع غزير على أخبار العرب وأيامها وحكمها وأمثالها بحيث أنّ من حفظها وعرف مقاصدها أغنته عن كثير من كتب الأدب"[1].

فالنّاصري بقوله هذا يُبيّن المكانة العلميّة والأدبيّة الفائقة لهذه الأرجوزة لما تحويه من غريب الألفاظ وصنيع العبارات، وجزيل المعاني.

ثم يذكر وقت اعتنائه بها والانصراف إليها والانكباب على جمع كل ما يتعلق بها من حيثُ عددُ أبياتها وتصحيحُها، حيث قال: "وقد كنت في أيام التّعاطي اعتنيت بتصحيح ألفاظها والتّتبع لأخبارها ومثالها والتّنقير عن تلميحاتها وتلويحها حتى فضضت ختامها واستوعبت مبدأها وتمامها، ثم شرعت في كتابة شرح عليها يحيط بمعانيها، ويستوعب دقائق مبادئها فكتبت منه نحو أربعة كراريس ثم عاقت الأقدار عن إتمامه"[2].

02 – قطوف الرّيحان من زهر الأفنان شرح حديقة ابن الونّان: للشّيخ أحمد بن المختار الجنكي، وقد أثنى في مقدمته على الشّارح الأوّل لهذه الأرجوزة لما قال: "وإنه لمن أحسن ما ألّف فيه أرجوزة نابغة وقته وسحْبان أهل زمانه الشّيخ أبي العبّاس أحمد بن محمّد الونّان – رحمه الله– الشّهيرة بحديقة ابن الونّان، وأجاد الأديب العلامة المغربي أحمد بن

---

1 – أبو العباس أجمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997، ج8، ص71.

2 – المصدر نفسه، ج8، ص71، 72.

خالد النّاصري السّلاوي، صاحب (الاستقصا في تاريخ المغرب الأقصى) حيث وضع عليها شرحاً، لم يُرَ مثله أسماه زهر الأفنان من حديقة ابن الونّان"[1].

وذكر أنّ شرحه هذا جاء مختصرا لشرح النّاصري آتيا فيه بلباب الكتاب، وإنْ كان الكتاب كلُّه لبابا، وليس له منه إلا مجرّد الجمع والاختصار فلم يأتِ فيه بشيء من قبل نفسه[2].

03 – شرح الشّمقمقية لعبد الله كنون الحسني: بعد تعريفه بصاحب الأرجوزة الشّهيرة بالشّمقمقية وقبل أنْ يخوضَ غمار شرحها وسبر أغوارها قال: "فهذا تفسير لألفاظ الشّمقمقية دعاني إليه أنّي رأيت كثيراً من الطّلبة يحفظونها ولا يفهمونها، وآخرين يطلبونها فلا يجدونها، فأحببت أنْ أقُرِّبَ ما بين أولئك وبينها، وأزفُّها إلى هؤلاء بعد أنْ أزيّنَها، والله المسئول في القبول وبلوغ السّول، آمين"[3].

وقد أشار عبد السّلام بن سودة إلى بعض الشّروح الأخرى، وهي[4]:

- **رقم الدّيباج الملحق بالفخر بأمير المؤمنين وأبي الشّمقمق:** لأبي عبد الله محمّد بن الفقيه الجراري السّلاوي (ت1240هـ/1824م)، وهو شرح بسيط، وهو من أفيد الشّروح يقع في سفرين ضخمين.
- **فتح المنّان، في شرح قصيدة ابن الونّان، أو المواهب السّنيّة في شرح الشّمقمقية:** لأبي حامد العربي بن علي المشرقي الحسني، ويقع في مجلد ضم بالخزانة الزّيدانية بمكناس.
- **اقتطاف زهرات الأفنان من دوحة قافية ابن الونّان:** لأبي المواهب المكّي بن محمّد البطاوري، ويقع في سفرين.
- شرح لأبي محمّد عبد العزيز بن محمّد السّوسي الأدوزي وقف عليه الأخ محمّد المختار السّوسي.

---

1 – قطوف الريحان من زهر الأفنان، ص3.

2 – ينظر: المصدر نفسه، ص5.

3– شرح الشمقمقية، ص11.

4 – ينظر: عبد السّلام بن عبد القادر بن سودة المري، دليل مؤرّخ المغرب الأقصى، دليل بن سودة، دار الفكر للطباعة والنّشر، ط1 1997م، ص299، 300.

- شرح لأبي محمّد عبد الله بن الشّيخ عبد الصّمد جنون، وطبع على الحروف في جزء صغير.

المبحث الثّاني: الجملة مفهومها وأقسامها:

01 ـ الجملة لغة واصطلاحا:

أ: المفهوم اللّغوي:

جاء في لسان العرب " الجمل: الجماعة من النّاس... وجمل الشّيء: جمعه... والجملة واحدة الجمل، والجملة جماعة: جماعة الشّيء، وأجملَ الشّيء: جمعه عن تفرقه، وأجمل له الحساب كذلك، والجملة جماعة كلّ شيء بكماله من الحساب وغيره. يقال: أجملت الحساب والكلام، قال تعالى: ﴿لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾[1]، وقد أجملت الحساب إذا أرددته إلى الجملة "[2].

وقال ابن فارس: الجيم والميم واللام أصلان: أحدهما تجمع وعظم الخلق، والآخر حسن، فالأوّل قولك: أجملت الشّيء، وهذه جملة الشّيء. وأجملته حصّلته. والأصل الآخر الجمال. وهو ضدُّ القبح، ورجل جميل وجُمال. قال ابن قتيبة: "أصله من الجميل وهو ودَكُ الشّحم المذاب"[3].

وبنظرة تأمّلية في أبرز المعاني التي وردت في بعض المعاجم للجملة وما يتّصل بها يقودنا إلى دلالة واحدة هي الائتلاف والضّم والجمع، كونها تدلُّ على جمع الأشياء عن تفرّقها، وأنّها جماعة كلّ شيء.

ب: المفهوم الاصطلاحي:

"الجملة هي التّركيب الذي يتكوّن من عدّة ألفاظ تتضافر مع بعضها لتؤدّي فائدة ما"[4]، والجملة وحدة تركيبية تؤدّي معنىً دلاليا واحدا واستقلالها فكرة نسبية تحكمها علاقاتُ الارتباط والرّبط والانفصال في السّياق[5].

---

1 – الفرقان، الآية: 32

2 – ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة:(ج م ل)،ج1، ص203

3 – ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص481.مادة (جمل).

4 – مجدي محمد حسين، الجملة الإسمية، راجعه سليمان طه حمودة، دار ابن خلدون للنشر، 2004، ص212.

5 – مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط وتركيب الجملة العربية، دار توبار للطباعة، القاهرة، ط1، 1997، ص 148.

والجملة وحدة إسنادية تضمن مسندا ومسندا إليه، يكونا عمدة هذه الجملة. ويحقّقان المعنى المفيد. ويجوز إلحاق العمدة بفضلات غايتها توضيح المعنى وتحسين الكلام. تسمى الجملة أيضا الكلام المفيد.[1] والجملة هي أصغر صورة من الكلام تدلُّ على معنى، وعرّفها ابن هشام: " الجملة هي عبارة عن فعل وفاعل(قام زيد)، والمبتدأ وخبره(زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللّص، ظننته قائما"[2].

وهي نسيج لغويّ تتشابك فيه بعض البُنَى التّركيبية ببعض المفاهيم التي تتباعد دلالاتها بين عديد القراءات، لذا نجد ماريو باي يعرفها "بأنّها عدد من الكلمات مرتبة ترتيبا جراماتيكيا ونحويًّا مكوّنة بذلك وحدة جراماتيكية تامّة ذات معنى"[3].

ويبدو لي من خلال المفهومين السّابقين للجملة في كلّ من اللّغة والاصطلاح أنّ الجملة اصطلاحا قد اتّفقت مع معناها اللّغوي في ظاهرتي الجمع والكلام، أيْ أنّ الجملة تشير إلى الجمع بين الكلمات، كما أنّها مصطلح كلامي؛ إلاّ أنّ بين مصطلحي الجملة والكلام بونا شاسعا، وسيأتي الحديث عن ذلك عند التّفريق بين المصطلحين التقاء وتباعدا.

02 . مفهومها في التّراث النّحوي:

يبدو أنّ أوائل النّحاة قد عوّلوا على معياري (حسن السّكوت) و (تمام الفائدة) في معرفة حدود الجملة، وإنْ لم يكن مفهوم الجملة قد عرف تعريفا واضحا عندهم، فقد صرّح أبو العبّاس محمّد بن اليزيد المبرّد في حديثه عن باب الفاعل بأنّ الفعل والفاعل " وإنّما كان الفاعل رفعا؛ لأنّه هو والفعل جملة يحسن السّكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد"[4]، أمّا سيبويه فيفهم من بعض حديثه أنّه يفرق بين الكلام والقول، على أساس أنّ القول أعمُّ من الكلام، من حيثُ أنّ الكلام يكون عند تمام الفائدة، "فكلُّ كلام قولٌ، وليس كلُّ قولٍ كلاما"[5]،

---

1 – أنطوان الدحداح، معجم لغة النحو العربي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط3، 2001، ص116.

2 – ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991، ص431.

3 – ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار، عالم الكتب، القاهرة، ط8، ص112.

4 – أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت / د.ط، ج1، ص8.

5 – ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة، ط2، 1952، ج1، ص17. ص17.

كما أوضح ابن جنّي. وقد نقل ابن جنّي وابن الخشّاب قول سيبويه "واعلم أن قلت في كلام العرب إنّما وقعت على أن يحكى بها، وإنّما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا"[1] للاستدلال على تفريق سيبويه بين القول والكلام، وأنّ الكلام هو المرتبط بالفائدة.

وتبدو الصّلة وثيقة بين الجملة والكلام عند أوائل نحاة العربيّة، حتّى أنّهم استخدموا المصطلحين بمعنى واحد، وقد سار على هذا النّهج كلٌّ من ابن جنّي[2]، وجار الله الزّمخشري[3]، حيث صرحا بأنّ الكلام يسمّى الجملة، ومن تعريفاتهم للكلام قول ابن جنّي: "وأمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلٌّ بنفسه مفيد بمعناه"[4]، وقد مثّل له بنحو: زيد أخوك، وقام محمّد، وضرب سعيد، وفي الدّار أبوك، وصه، ومه، ورويدا، وحاء، وعاء في الأصوات، وحس، ولب، وأف، وأوه[5].

وقد يكون اتّصال ابن جني بشيخه أبي علي الفارسيّ والسّير على نهجه، أو التزامه بكتاب سيبويه هو من أحاله إلى التّرادف بين الجملة والكلام. والحقيقة أنّ ابن جنّي لا يصدر حكما ولا يستسيغه إلاّ بعد تمحيص وتفحصّ دقيق للمصطلحات الّتي تتوارد عليه، فقد حدّدَ مفهوم الجملة عن طريق المقابلة والموازنة بينها وبين عدد من المصطلحات الأخرى على رأسها مصطلحا (القول) و (الكلام)، فيرى أنّ محورها الفائدة، بغضّ النّظر عن توافر عناصر الإسناد فيها، ويتّضح ذلك في قوله: " أمّا الكلام فكلٌّ لفظ مستقلٍّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو ما يسمّيه النّحويون (الجمل)، نحو : زيد أخوك، وقام محمّد، وضُرب سعيد، وفي الدّار أبوك... فكلٌّ لفظ استقلّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[6].

ثُمَّ يؤكّد هذا حين يوازن بين مفهوم الكلام والجملة بمفهوم القول حيث يقول: "إنّ الكلام هو الجمل المستقلّة بأنفسها، الغانية عن غيرها، وإنّ القول لا يستحق هذه الصّفة من

---

1 – سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1، ص67، والخصائص، ج1، ص18–19.

2 – ينظر: الخصائص، ج1، ص17.

3 – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص18.

4 – الخصائص، ج1، ص17.

5 – ينظر، الخصائص، ج1، ص17.

6 – ابن جني، الخصائص، ج1، ص17.

حيثُ كانت الكلمة الواحدة قولا ولم تكن كلاما"[1]، فابن جني يعتبر كلَّ كلام قولا، وليس كلُّ قولٍ كلاما.

ولم يكتفِ ابن جني بذلك فحسب بل اتْبَعَ كلامه بتوضيح مجالات استخدام كلّ من القول والكلام، والفرق في استعمالاتهما في قوله: ومن أدلِّ الدّليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع النّاس على أنْ يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول الله؛ وذلك أنّ هذا موضوع ضيّق متحجّر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه، فعبر بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتا تامّة مفيدة، وعدل عن القول الذي قد يكون أصواتا غير مفيدة، وآراء معقّدة"[2].

إذن فمعيار الكلام عند ابن جني هو تمام المعنى؛ إذ الكلام أو الجملة ما أفاد معنى، والقول قد يكون غير ذي معنى.

وعلى هذا الأساس يمكن أنْ نستنتج الحقائق التّالية من خلال ما ذكره ابن جني في تحديده مفهوم الجملة:

1 . التّوحيد بين مصطلحي الكلام والجملة.

2 . دلالة الجملة على القول المستقل المفيد.

3 . عدم الرّبط بين مفهوم الجملة والإسناد.

وبهذا يكون ابن جني أوّلَ من وَحَّدَ بين الجملة والكلام، وقصر دلالة الجملة على القول المفيد.

وأمّا الزمخشري فعرّفه بأنّه: "المركّب من كلمتين أسندت إحداهما على الأخرى"[3]، ويفهم من قول الزّمخشري ضرورة حصول الفائدة في الجملة أو الكلام، باعتبارهما مترادفين عنده مع مراعاة الإسناد فيهما.

---

1 – الخصائص، ج1، ص19.

2 – المصدر نفسه، ص18.

3 – ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج1، ص18.

وقد ذكر ابن يعيش مثل ذلك في شرح المفصّل للزّمخشري، حيثُ قال: " إنّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها فكلّ واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها"[1].

وابن يعيش سار في نفس اتّجاه الزّمخشري، من حيثُ إنّه هو أيضا سَوَّى بين الجملة والكلام في شرحه للمفصّل فقال: "اعلم أنّ الكلام عند النحويين عبارة عن كلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، ويسمى الجملة، نحو: زيد أخوك، وقام بكر"[2].

فهو بهذا لا يناقض موقف الزّمخشري، إلاَّ أنّ ابن يعيش قَيَّدَ الإسناد بتحقق الفائدة التّامة، يقول: "وتركيب الإسناد أنْ تركّبَ كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى، فعرفك بقوله: (أسندت إحداهما إلى الأخرى) أنّه لم يرد مطلق التّركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى، على السّبيل الذي يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة"[3].

فابن يعيش ذهب إلى تأويل نصّ الزّمخشري حتّى يحقّقَ ما ذهب إليه، وأهمّ شيء أوَّلَهُ فكرة الإسناد التي ساقها الزّمخشري خالية من كلّ قيد، ويحسب لابن يعيش من خلال شرحه للجملة وعلاقتها بالكلام ربطه استقلال الجملة بتوافر عنصري الإسناد من مسند ومسند إليه، وأيضا توضيحه قضية تحديد الفائدة والمقصود منها تلك التي تتّسم بالتّمام.

وخلاصة القول إنّ أصحاب هذا الاتّجاه؛ أيْ الذين يسوون بين مدلولي هذين المصطلحين يشترطون في تحديد مصطلح الجملة شرطين:

أولاهما: الاستقلال وعدم الاحتياج إلى شيء آخر في رأي ابن جني وابن يعيش.

ثانيهما: الفائدة في رأي ابن جني، أو الإسناد في رأي الزّمخشري.

أما ابن الخشّاب فقد عرّفه بقوله: "وحدُّ الكلام أنّه جملة من الحروف المسموعة المتمايزة المفيدة فائدة تامّة يحسن السّكوت عليها"[4]، ولئن كان ابن الخشّاب قد لمّح من خلال هذا التّعريف إلى التّفريق بين الكلام والجملة، وأنّ الكلام أخص منها، فلقد صرّح الرضى

---

1 – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص21

2 – المصدر نفسه، ج1، ص18.

3 – المصدر السابق، ج1، ص18.

4 – ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، 1972، ص29.

بالفرق بينهما، حيث يقول: "والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تتضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فكلُّ كلام جملة، ولا ينعكس"[1]، ومن خلال هذا المفهوم فقد بدا مصطلح الجملة شبيها في بعض أحواله وبالتّحديد في الحالة المسمّاة بالجملة الصغرى.

وكان ابن مالك من الأوائل الذين اهتموا بالتفريق بين الجملة والكلام، وقد أيَّدَ ابن هشام رأي ابن مالك في اعتراضه على الزّمخشري في اعتبارهما مترادفين[2]، معرفا الكلام بأنّه: "القول المفيد بالقصد"[3]، ويقصد بالمفيد "ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه"[4]، كما عرف الجملة قائلا: "والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ (قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ (زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو (ضُرِبَ اللّصُّ)، و(أقام الزيدان)، و(كان زيد قائما، وظننته قائما).

ثم قال: "وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين كما يتوهّم كثير من النّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنّه بعد أنْ فرغ من حدِّ الكلام قال: ويسمى جملة، والصّواب أنّها أعمُّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكلّ ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام"[5].

فابن هشام يحُدُّ الجملة بناءً على توافرها على علاقة إسنادية؛ لأنّ الإسناد فيها لم يُقْصَدْ لذاته، وأمّا الكلام فهو المفيد فائدة يحسن السّكوت عليها.

أمّا السّيوطي فقد ذكر كلاّ منهما على حدة، وقال في تعريف الكلام: "الكلام قول مفيد، وهو ما يحسن سكوت المتكلّم عليه، وقيل: السّامع، وقيل: هما، والأصحُّ: اشتراط القصد، وإفادة ما يجهل، لا اتّحاد النّاطق"[6].

---

1 – شرح الرضى على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، ج1، ص3.

2 – ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص43.

3 – المصدر نفسه، ج2، ص42.

4 – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

5 – ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص43.

6 – جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج1، ص42.

وقال في بيان الجملة: "والجملة قيل ترادف الكلام، ثم قال: والصّواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها"[1].

ولهذا فقد اعتمد النّحاة في رسمهم لحدود الجملة، أو الكلام على عدّة معاييرَ أهمّها:

1 – معيار حسن السّكوت: ويقصد به "سكوت المتكلّم، بمعنى قطع كلامه، وسكوت السّامع بأنْ لا يطلب زائدا على ما سمع"[2]، وقيل أنّ الأنسب إضافة السّكوت إلى المتكلّم، "فكما أنّ التّكلّم صفة المتكلّم، كذلك السّكوت صفة أيضا، وقيل المعتبر حسن سكوت السّامع"[3].

2 – معيار الإفادة: ويحترز به عادة عن المفرد والمركّب غير المفيد كالإضافي نحو: غلام زيد، والمزجي كبعلبك، والإسنادي المسمّى به كبرق نحره[4].

3 – معيار الاستقلال: ويقصد به استغناء الألفاظ عن غيرها، وعدم احتياجها إليها[5]

4 – معيار الإسناد: والمقصود به كما أوضح الرضى "أنْ يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثرَ عن أخرى على أنْ يكون المخبر عنه أهمّ ما يخبر عنه بذلك المخبر في الذّكر وأخصّ به"[6]، وقد احترز بقوله: (أنْ يخبر) عن النّسب الإضافيّة، وعن بين التي بين التّوابع ومتبوعاتها، وأراد بقوله: (في الحال) نحو: (قام زيد وزيد قائم)، وأدخل بقوله: (في الأصل) الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو: (بعت) و (أنت حرّ)، وفي الطّلبي نحو: (هل أنت قائم؟) و (ليتك أو لعلّك قائم)، وكذا نحو: (اضرب)، واحترز بقوله: (على أنْ يكون المخبر عنه أهمّ ما يخبر عنه) عن كون الفعل خبرا أيضا عن واحد من المنصوبات

---

1 – المصدر نفسه، ج1، ص49.

2 – حاشية الأمير على المغني، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، د ت، د ط، ج2، ص42

3 – ابن هشام، حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب، تصحيح: محمد شمام، دار أبو سلامة، تونس، 1982، ص47.

4 – خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التوضيح على التصريح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص21.

5 – ينظر: الخصائص، ج1، ص19.

6 – شرح الرضى على الكافية، ج1، ص31.

في نحو: (ضرب زيد عمرا أمامك يوم الجمعة ضربة)، "فإنّ المرفوع في الموضعين أخصُّ بالفعل وأهمّ من المنصوبات"[1].

ومن التّعريفات الواردة في الإسناد قولهم: "إنّه ربط إحدى الكلمتين بالأخرى بحيث أنّه لو لم يتكلّم بشيء غيرهما، لم يُبْقِ للمخاطب انتظار تام لشيء غيرهما"[2].

وبهذا يتبيّن أنّ أصحاب هذا الاتّجاه يعدُّون كلَّ إسناد بين فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر جملة، سواء أكانت الجملة مستقلّة بذاتها، أم داخلة في تركيب جملة أخرى أكبرَ منها، وهذا ما سوغ لأصحاب هذا الاتّجاه التّفريق بين الكلام والجملة؛ فالكلام هو القول المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، والجملة هي الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره.

03 – مفهومها عند المحدثين

أ: عند اللّغويين العرب:

إنّ المتتبع لآراء المحدثين العرب يجد أنّهم لم يعنوا بالتّفريق بين مصطلحي الجملة والكلام، بل صبَّوا جُلَّ اهتمامهم على الجملة دراسة وفهما والنّظر إليها باعتبارها الوحدة التي تتمثّل فيها أهمّ خصائص نظام اللّغة.

وقد غلب مصطلح الجملة على الكلام، وذلك راجع إلى تأثّرهم بالدّراسات اللّسانيّة الغربيّة، ونظروا إلى الكلام على أنّه نشاط إنساني عامّ، غير محكوم بحدود، ولا تشترط فيه الإفادة، أمّا الجملة فلا بدَّ من استقلالها من جهة اللّفظ، وأنْ تكون ذاتَ معنى مفيدٍ؛ وبناء عليه يكون الكلام أوسعَ من الجملة عندهم لفظًا ومعنىً.

وذهب بعض الباحثين مذهبا بعيدا في نقد منهج النحاة القدماء ورميهم بالخطأ، حين رأى أنّ اهتمامهم بالجملة لم يكن إلاَّ عند الاضطرار، قائلا: " كان حظها(الجملة) من عناية النحاة قليلا جدًّا، بل لم يعرضوا لها إلا حين يريدون أنْ يبحثوا في موضوع آخر، ولم يعنوا

---

1 – شرح الرضى على الكافية، ج1، ص31–32.

2 – حاشية الشيخ يس بشرح التصريح على التوضيح، ج1، ص20.

بالبحث فيها إلاَّ في ثنايا الفصول والأبواب ولم يشيروا إليها إلاَّ حين يضطرون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخبر الجملة والنّعت الجملة والحال الجملة ..."[1].

بينما هناك من الباحثين المحدثين من أثنى عليهم ونوَّهَ بجهودهم اعترافا بحق السّابق على اللّاحق، فيرى أنّ دراساتِهم تقف اليوم شامخة أمام أحدث النّظريات اللّغويّة في الغرب فقد أوردوا ملاحظات كثيرة في كتبهم عن ظاهرتي الرّبط والارتباط.[2]

فنجد الدّكتور إبراهيم أنيس أوّل من لفت النّظر إلى الجملة، مع ربطها بمصطلح الكلام، كما الأمر عند النّحاة القدماء، حيث يقول: "إنّ الجملة في أقصر صورها هي أقلُّ قدرٍ من الكلام، يفيد السّامع معنىً مستقّلا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"[3].

فمن خلال هذا التّعريف يتّضح لي أنّ إبراهيم أنيس اشترط الفائدة والاستقلال للجملة، وهو نفس الشّرط الذي اشترطه النّحاة القدماء للكلام، إلا أنّه يرى أنّ مصطلح الكلام أوسعُ وأعمُّ من الجملة، كما يتبيّن أيضا أنّه يجمع بين معياري الشّكل والمضمون، وأنّه يجيز أنْ تتركّب الجملة من كلمة واحدة؛ أيْ أنّ فكرة الإسناد عنده ليست لازمة لتركيب جملة صحيحة.

ويرى عبد اللّطيف حماسة أنّ مصطلح الكلام الذي استخدمه النّحاة فيه توفيق كبير من حيث أنّ الكلام يقصد به النّشاط الحيّ والتّنفيذ الواقعي للنّظام اللّغوي في ذهن الجماعة اللّغوية[4]. كما أنّ بناء الجملة الاسمية عنده هو التّركيب المكوّن من المبتدأ والخبر، وبناء الجملة الفعلية هو التّركيب المكوّن من الفعل والفاعل، وعبَّرَ عن هذا البناء الأساسي بما سمّاه: البنية المحوريّة للجملة العربيّة التي تتألّف من العناصر الإسنادية الأصلية، وقد

1 – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986، ص33–34.

2 – ينظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط1، 1997، ص3.

3 – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط6، 1978، ص276–277.

4 – محمد عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2003، ص30.

تستطيل الجملة أكثر من ذلك، ولكنّ البنية الأساسية هي التي تحكم كيفية إضافة عنصر آخرَ إليها، وتحدّد شروطه بالقواعد الفرعيّة لكلّ صيغة منها[1].

ولهذا فالبنية الأصلية أو الأساسية هي التي تحدّد دائما شروط العناصر التي تشغل الوظائف في الجملة، وهذه الشّروط هي قواعدُ تتعاون معًا في تكوين البنية الأساسية نفسها مثل التّعريف والتّنكير، والتّذكير والتّأنيث، والعدد، والتّقديم والتّأخير، والإفراد والتّركيب، إضافة إلى العلاقات المعنوية المختلفة النّابعة من معنى الكلمة المعجمي وتفاعل المعنى المعجمي مع غيره في الجملة بحيث يكوّن معنىً تركيبيا جديدا، ويضاف إلى هذا ما يكتسبه البناء الظّاهري وفقا لوظيفة الكلام التي يحدّدها النّظام اللّغوي في البنية اللّغوية للجملة.

ومن هذا كلّه قد وجد في نظام تحليل النّحو العربي ما يعرف بالحمل على المعنى، ويقصد به ردّ الصّورة المنطوقة، أو البناء الظّاهري إلى بنيتها الأساسية الكامنة وراء هذا التّغيير المنطوق[2]. فالبنية الأساسية بقواعدها هي الأصل.

وقد سلك الدّكتور مهدي المخزومي مسلك معاصريه، فقد تبنّى تعريف إبراهيم أنيس في تعريفه للجملة، حيث قال: "والجملة في أقصر صوّرها هي أقلُّ قدرٍ من الكلام يفيد السّامع معنى مستقلّا بنفسه، وليس لازما أنْ يحتويَ العناصر المطلوبة كلّها"[3].

أيْ: أنّه ليس لزاما أنْ تحتويَ الجملة على عناصرها، فقد تخلو من المسند إليه لفظا، كقولنا مثلا: من عندك؟، أو من المسند لما نجيب عن السّؤال، فنقول: أحمد، وذلك لوضوحه وسهولة تقديره.

والجملة التّامة في نظر المخزومي هي التي تعبّر عن أبسط الصّور الذّهنية التّامة التي يصحُّ السّكوت عليها، وتتألّف من ثلاثة عناصرَ رئيسةٍ هي:

1 . المسند إليه، أو المتحدّث عنه، أو المبنى عليه.

2 . المسند، الذي يبنى عليه المسند إليه، ويتحدّث عنه.

---

1 – بناء الجملة العربية، ص247.

2 – ينظر: المصدر نفسه، ص145–146.

3 – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص33.

3 . الإسناد، أو ارتباط المسند بالمسند إليه[1].

فالإسناد في رأيه يعد عنصرا ثالثا في تركيب الجملة، رغم عدم وجوده في الظّاهر، وإنّما هو نتيجة لتعاضد عنصري الجملة الأساسيين وترابطهما، وهما المسند والمسند إليه، فذلك التّعاضد والتّرابط هو ما يسمى بالإسناد، وكأنّه يعوض الرّبط.

كما نحا عبّاس حسن نحو القدماء في تعريفهم للجملة، فيضع الجملة موضع الكلام ويجعلها مرادفة له، فيقول: "الكلام أو الجملة هو ما تركّب من كلمتين أو أكثرَ وله معنى مفيدٌ مستقلٌ"[2].

فالجملة والكلام عنده مصطلحان يدلّان على مدلول واحد، ويظهر من خلال كلامه أنّه يرى الجملة والكلام باعتبارهما شيئا واحدا بالمنظور الذي رآه ابن هشام للكلام، إذ يقول: " إذا وقعت الجملة الخبرية صلة للموصول أو نعتا أو حالا أو تابعة لشيء آخرَ كجملة الشّرط لا جوابه فإنّها لا تُسَمَّى جملةً خبريةً، لأنّها تُسَمَّى خبريةً بحسب أصلها الأوّل الذي كانت مستقلّة فيه، فإذا صارت صلة، أو تابعة لغيرها لم يصحّ تسميتها خبرية؛ إذ لا يكون فيها حكمٌ مستقلٌ بالسّلب أو الإيجاب تنفرد به، ويقتصر عليها وحدها، بل هي كذلك لا تُسَمَّى كلاما ولا جملة، فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى"[3].

فعبّاس حسن ينصّ على أنْ يكون للجملة كيانٌ معنويٌّ مستقلٌّ، فهو ينفي على الجملة الواقعة خبرا، أو صلة، أو نعتا، أو حالا أنْ تُسَمَّى جملةً خبريةً؛ لأنّها تُسَمَّى خبرية بحسب أصلها الأوّل الذي كانت مستقلّة فيه.

ويتناول الدّكتور تمّام حسّان (الكلام) بصورة أكثرَ شمولا وعمقا من سابقيه، حين عقد مقارنة بينه وبين اللّغة، فاللّغة في نظره نظام، والكلام هو التّطبيق الصّوتي، والمجهود العضلي الحركي الذي يتنج عن أصوات لغويّة معيّنة[4].

---

1 – المرجع السابق، ص31.

2 – عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، 1974، ج1، ص15.

3 – المرجع السابق، ج1، ص15.

4 – ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1979، ص39.

ونظر إلى الجملة العربيّة نظرة معنويّة سياقيّة وصفيّة، وتحدّث عن الجملة الوصفيّة والإسناد حين فصّلَ القول في القرائن بنوعيها المعنويّة واللّفظيّة. وقال: " التّخصيص علاقة إسنادية كبرى وإنْ شئت فقل: قرينة معنوية كبرى تتفرّع عنها قرائنُ معنويةٌ أخصّ، كالتّعدية، والغائية، والمعيّة، والظّرفية، والتّحديد، والتّوكيد، والملابسة، والتّفسير، والإخراج، والمخالفة"[1].

وهذا يشعر المتأمّل لقوله بأنّه يرى أنّ الكلام هو النّشاط الواقعي والتّطبيق العلميّ للنّظام اللّغويّ، وأنّ الجملة هي إحدى وحدات هذا الكلام تقوم على أساس العلامات السّياقيّة بين الكلمات على المستوى التّركيبيّ، وهو بذلك لا يبتعد كثيرا عن الدّكتورين إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي، إلاّ أنّه لم يحدّد مفهوم الجملة تحديدا دقيقا وواضحا ولم يبيّن معالمها.

وأردف قائلا: "للجملة عند النّحاة ركنان: المسند والمسند إليه ... وكلّ ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلاّ به، وما عدا هذين الرّكنين ممّا تشتمل عليه الجملة، فهو فضلة يمكن أنْ يستغنى عنه في تركيب الجملة، وهذا هو أصل الوضع بالنّسبة للجملة العربيّة"[2]، إضافة إلى أنّ الأصل فيه الذّكر، فإذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة.

والأصل الإظهار، فإذا أضمر أحد الركنين وجب تفسيره.

والأصل الوصل، وقد يعدل إلى الفصل.

والأصل الرتبة بين عناصر الجملة، وقد يعدل عنها إلى التّقديم والتّأخير.

والأصل الإفادة، فإذا لم تتحقّق الفائدة فلا جملة، وتتحقّق الإفادة بالقرائن حين يؤمن اللّبس[3].

يظهر من خلال النّصّ السّابق أنّ أصل وضع الجملة هو الرّكنان الأساسيان، المسند والمسند إليه، وهما المبتدأ والخبر في الجملة الاسميّة، والفعل والفاعل في الجملة في الفعليّة، إضافة إلى الذّكر والإظهار، والوصل، والرّتبة والإفادة.

---

1 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص194.

2 – تمام حسان، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1991، ص138.

3 – ينظر: تمام حسان، المصدر نفسه، ص138.

كما أشار إلى أنّه قد يعدل عن أحد هذه الأصول، وهذا العدول هو ما يطلق عليه بالعوارض، عوارض التّركيب[1].

فقد يعدل عن الذّكر إلى الحذف، وعن الإظهار إلى الإضمار، وعن الوصل إلى الفصل، وعن التّرتيب الأصلي إلى التّقديم والتّأخير.

وشرط جواز العدول عن أصل هذه الأصول كما أشار الدّكتور تمّام حسّان هو (أنْ يؤمن اللّبس)؛ فتتحقّق الفائدة، فلا يتمُّ الحذف إلاّ مع وجود دليل، ولا يكون الإضمار إلاّ عند وجود المفسّر، ولا يكون الفصل إلاّ بغير الأجنبي، وقد يكون الفصل بالأجنبي، ولا التّقديم والتّأخير إلاّ مع وضوح المعنى، وحيث لا تكون الرّتبة واجبة الحفظ[2].

وقد عبَّرَ النّحاة وعلماء اللّغة من خلال شرحهم لعبارة (العدول عن الأصل) بدراسة أصل وضع الحرف، وأصل وضع الكلمة، وأصل وضع الجملة، وما يهمّني في بحثي هذا هو أصل وضع الجملة فحسب.

فأصل وضع الجملة الاسميّة مبتدأ وخبر، وأصل وضع الجملة الفعليّة فعل وفاعل، أو نائب فاعل، وتتحقّق بهما الفائدة، فالجملة كلام، "والأصل في الكلام أنْ يكون لفائدة"[3].

والجملة في العربيّة ليست على نمط تركيبي واحد، بل تعرض لها عوارض تخرجها عن الأصل كالحذف والتّقديم والتّأخير، والنّفي والتّعريف، فتضيف لمعنى الجملة معنى آخر إضافيا وذلك بإضافة بعض العناصر الأخرى، أو التّبادل بين المواقع في بعض عناصر الجملة الأساسيّة، وإنْ لم تضف معنىً جديدا للجملة فإنّها تفيد تخصيصا للمعنى الأساسي كالنّفي والاستفهام، فإنّهما يحوّلان معنى الجملة[4].

وقد عقد ابن جنّي في خصائصه بابا سمّاه (شجاعة العربية) تناول فيه عوارض الجملة كالحذف والتّقديم والتّأخير والزّيادة والحمل على المعنى والتّحريف[5].

---

1 – ينظر: تمام حسان، الأصول، ص139–140.

2 – ينظر: المصدر نفسه، ص138–139.

3 – ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985، ص73.

4 – ينظر: عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، ص237–238.

5 – ينظر: الخصائص، ج2، ص360.

وقد تناول تمّام حسّان العوارض في كتابه الأصول تحت اسم (العدول عن الأصل والرّد إلى الأصل)[1]، وخصّص لها الدّكتور حماسة عبد اللطيف فصلا سمّاه (عوارض بناء الجملة)[2]، والجملة في الشّعر العربيّ تستفيد من الإمكانات النّحوية التي يتيحها النّظام اللّغويّ من حيثُ الصيغُ والتّراكيبُ فيكون لها بناءٌ خاصٌّ بالشّاعر وحده دون غيره؛ لأنّ الشّاعر يتعامل مع التّركيب وليس مع المفردات؛ لأنّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللّغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكنْ لأنْ يضمَّ بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها من فوائدَ[3]، والشّاعر عندما يبني قصيدته فإنه يختار من التّراكيب ما يرتضيه فهو يعني ما يقول، ويقصده على الهيئة التي جاء بها موافقا بين النّظام اللّغويّ والإبداع الشّعريّ[4]، فتأتي طريقة بناء الجمل ورصف الألفاظ وانتظامها في نسق معين يهدف إلى توضيح فكرة الشّاعر، فيكون له تركيبٌ خاصٌّ قد يخالف القياس اللّغويّ، أو يخرج عن قواعد اللّغة ويباح له ذلك؛ حتّى يستقيمَ له التّركيب الفنّيّ، وتكون قصيدته بناءً مُنسّقَ النّظم ووحدته متكاملة لا يمكن فصل جزئياتها، كما يحقّ للشّاعر أنْ يتصرّف في جملته الشّعريّة ويرتّب الألفاظ، ويضعها في النّسق الذي يوضّح فكرته ويحقّق غرضه، فقد قال سيبويه: "إنّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام"[5]، فيتمُّ حذف بعض العناصر الأساسيّة، وتقديم بعضها على الآخر، وبعضها يكون معرفة أو نكرة، وغيرها من العوارض اللّاحقة بالجملة التي تحدث بناء خاصًّا خارجا عن القياس اللّغوي للبناء الأساسي للجملة، ومن هنا وُجِدَت الجوازات والضّرورات الشّعرية وعوارض التّركيب.

واقترح الدّكتور مصطفى حميدة تعريفا للجملة يقوم على فكرة الارتباط والرّبط، وهو أنّ الجملة "وحدة تركيبيّة تؤدّي معنى دلاليا واحدا، واستقلالها فكرة نسبيّة، تحكمها علاقات الارتباط والرّبط والانفصال في السّياق"[6].

---

1 – ينظر: تمام حسان، الأصول، ص144–157.

2 – عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، ص237 وما بعدها.

3 – ينظر: عبد القاهر الجرجاني. دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، ط3، 1992، ص415.

4 – ينظر: بناء الجملة العربية، ص312.

5 – كتاب سيبويه، ج1، ص26.

6 – مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، دار توبار للطباعة، القاهرة، ط1، 1997، ص148.

ويفهم من تعريف الدّكتور مصطفى حميدة للجملة أنّها تؤدّي في الوقت نفسه المعنى النّحوي والمعنى الدّلالي، كمّا أنّ استقلالها أمرٌ نسبيٌّ يحكم موقعها السّياق، فقد تكون مستقلّة في سياق معيّن، وغيرَ مستقلّة في سياق آخرَ.

ب ـ عند اللّغويين الغرب:

إنّ المتتبّع لمفهوم مصطلح الجملة عند الغربيين أو ما يقوم مقامه يجد أنّهم لم يكن لديهم تعريفا موحدا، وذلك بسبب اختلاف المناهج والتّيارات، فقد قدّموا عددا كبيرا من التّعريفات تربو عن الثّلاثمائة تعريف.

فقد أوصل ريز هذه التّعريفات إلى (140) مئة وأربعين تعريفا، وزاد عليه البعض، ومن ثَمَّ قال فريز ما ترجمته: "أكثر من مائتي تعريف للجملة مختلفة بعضها عن بعضها تواجه الباحث الذي يتصدّى لبحث تركيب الكلام الإنجليزي، ثم ذكر يونج من بعد سنة 1950م أنّ عددها يزيد على ثلاثمائة تعريف"[1].

ويبدو أنّ أهمّ المعايير التي أستند إليها في تحديد المراد من الجملة يمكن إيجازه في الآتي:

1- المعيار الإسنادي: وتعرف الجملة بمقتضى هذا المعيار بأنّها مجموعة من الكلمات التي تشتمل على مسند واحد.
2-المعيار الدّلالي: وبموجب هذا المعيار تعرف الجملة بأنّها ما يعبر عن فكرة كاملة.
3-معيار الوقف الاحتمالي: وبمقتضى هذا المعيار توصف الجملة بأنّها القول الذي يقع بين سكتتين[2].

وقد عرّف يسبرسن الجملة بقوله: " قولٌ بشريٌّ تامٌّ ومستقلٌّ والمراد بالتّمام والاستقلال عنده أنْ تقوم الجملة برأسها أو تكون قادرة على ذلك"[3].

---

1 – محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص16.

2 – ينظر: جورج مونان، مفاتيح الألسنية، تقريب: الطيب بكوش، منشورات الجديد، تونس، 198

3 – مدخل إلى دراسة اللغة العربية، ص13.

والجملة عند بلومفيد هي "الصّيغة اللّسانيّة المستقلّة، بحيث تؤدّي وظيفتها دون توقّف على صيغة تركيبية تشملها"[1]. فالجملة عند بلومفيد تركيب لغويٌّ مستقلٌّ.

وقد تمسّك بلومفيد بفكرة الاستقلال في تعريفه للجملة وأسقط فكرة التّمام لاتّصالها بالمعنى فقال: "الجملة شكل لغويٌّ مستقلٌّ لا يدخل عن طريق أيّ تركيب نحويّ في شكل لغويّ أكبرَ منه"[2].

ونظر هاريس إلى الجملة من خلال معيار الوقف وعرفها بأنّها: "كلّ امتداد في حديث شخص واحد يقع بين سكتتين من قبل ذلك الشّخص"[3].

أمّا هرينجر فقد أشار إلى التّعريفات المؤسّسة على التّفسير الثّنائي على موضوع أو مسند إليه، ومحمول أو مسند، لا بدَّ أنْ تستبعد الجمل المكوّنة من كلمة واحدة، مثل النّار! وأنْ تنظر إليها على أنّ فيها حذفا ولكنّنا لا نستطيع أنْ نقرأ أيَّ حذف فيها لأنّنا لا نعرف على وجه التّحديد ما حذف منها.[4] فهرينجر يرى أنّ الجمل يجب أنْ تتكون من العناصر الأساسيّة لأنّ هذه العناصر هي عمدة الجملة وبها يتمُّ معناها.

وهرينجر "يفرّق بين الجملة الواقعة حدث والجملة بما هي نمط، فالجملة بوصفها كلاما واقعا تنتمي إلى الكلام الفردي وبوصف نمط يمكن أن تستخدم بنفس التّركيب في سياق آخرَ من المتكلّم الآخر إلى النّظام اللّغويّ"[5].

وميّزَ تشومسكي بين الجملة الأساسيّة وأطلق عليها الجملة النّواة والجملة المستقيمة والتي أطلق عليها الجملة المحوّلة، فوصف الجملة النّواة بأنّها بسيطة وتامّة وصريحة وإيجابيّة ومبنيّة للمعلوم، والجملة المحوّلة تنقصها خاصّية من خاصّية الجملة النّواة.[6]

---

1 – عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص19.

2 – محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص11.

3 – ميشال زكرياء،الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية. الجملة البسيطة .، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 1986، ص24.

4 – ينظر: محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص15.

5 – المرجع نفسه، ص15.

6 – ينظر: نعوم تشومسكي، اللغة والعقل، ترجمة بيداء علكاوي، بغداد، 1996، ص28.

أمّا جورج مونان فقد جمع في تعريفه للجملة بين عدّة خصائصَ علميّةٍ تربط بين علم النّفس، والمنطق، وعلم التّركيب، وانطلاقا من المقياس النّفسي تُعْرَّفُ الجملة عنده على أنّها: "الإحساس الحاصل بأنّها تعبّر عن فكرة كاملة"[1].

ويعترف جورج مونان قائلا: إنّ إعطاء تعريف دقيق للجملة يعدُّ إشكالا يعترض اللّساني لأنّه يكون أمام كمٍّ هائل من المقاييس التي قد تختلط عند استغلالها في وقت واحد[2].

04 – مفهومها التّركيبي:

يقصد بالتّركيب ائتلاف الكلمات وجمع بعضها إلى بعض بحيث تكون كلاما مفيدا. جاء هذا في قول أبي عليّ الفارسي (باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثّلاث كان كلاما مستقلّا، فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاما مفيدا، كقولنا: عمرو أخوك، وبشرٌ صاحبُكَ، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون ذلك كقولنا: كتب عبد الله، وسرّ بكر[3]، وقال أيضا: "ويدخل الحرف على كل واحد من هاتين الجملتين فيكون كلاما، وذلك نحو: هل زيد أخوك؟، وإنّ زيدا أخوك، وما عمرو منطلقا، وكذلك يدخل الحرف على الفعل والاسم كما دخل على الجملة المركبة من الاسميّة، وذلك نحو: قد قام زيد، وما يذهب عمرو، ولم يضرب زيد"[4].

وذكر عبد القاهر الجرجاني مقصدهم بالائتلاف أنّه الإفادة[5]، وجعل ابن يعيش التّركيب على نوعين: تركيب إفراد، وتركيب إسناد، والذي يهمَّني تركيب الإسناد، حيث يقول: "وتركيب الإسناد أنْ تركّب كلمة مع كلمة أسندت إحداهما إلى الأخرى، فعرفك بقوله: أسندت إحداهما إلى الأخرى أنّه لم يرد مطلق التّركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على السّبيل الذي يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة، وإنّما عبّر بالإسناد، ولم يعبّر بلفظ الخبر وذلك من قبيل أنّ الإسناد أعمُّ من الخبر؛ لأنّ الإسناد يشمل

---

1 – جورج مونان، مفاتيح الألسنية، ترجمة: الطيب البكوش، تقديم: صالح القرمادي، منشورات الجديد، تونس، 1981م، ص101.

2 – المرجع نفسه، ص102.

3 – أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط2، 1988، ص55.

4 – أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1982، ص104–ص104–105.

5 – عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر مرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982، ج1، ص93.

الخبر وغيره من الأمر والنّهي والاستفهام، فكلّ خبر مسند، وليس كل مسند خبرا، وإنْ كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى"[1].

ويفهم من خلال هذا أنّ التّركيب قد يكون بسيطا يتكوّن من اسمين، وهو الذي يعبّر عنه بالمركّب الاسميّ أو الجملة الاسميّة، أو من فعل واسم وهو الذي يعبّر عنه بالمركّب الفعليّ أو الجملة الفعليّة، أو أنْ يكون طويلا يتكوّن من الكلمات المركّبة التي يوجد بها تعلّق على الوجه الذي يحسن به موقع الخبر وتمام الفائدة، كأنْ يتضمّن مفعولا أو شبهه في الجملة الفعليّة أو ظرفا أو جارا ومجرورا في الجملة الاسميّة أو مقدّرا كما في النّداء، نحو: يا زيد، أو جملة شرطيّة أو قسما، وقد أطلق النّحويون اسم الجملة والكلام على التّركيب بمكوناته المختلفة.

وعرّف ابن جني الكلام قائلا: "كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النّحاة الجملة"[2]، وبأنّه في لغة العرب "عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنيّة عن غيرها، وهي التي يسمّيها أهل هذه الصّناعة الجمل على اختلاف تراكيبها"[3].

كما ذكر ابن مالك أنّ سيبويه صرّح في مواضيعَ كثيرةٍ من كتابه بما يدلّ على أنّ الكلام لا يطلق حقيقة إلاّ على الجمل المفيدة، فمن ذلك قوله: "واعلم إنْ قلت في كلام العرب إنّما وقعت على أنْ يحكى بما كان كلاما لا قولا عنى بالكلام الجملة"[4].

فالكلمات سواء أكانت بسيطة المبنى، أم مركّبة تدلّ على معانٍ معجميّة أو قواعديّة أو هما معا، وائتلاف تلك الكلمات بعضها ببعض ينشأ معانيَ جديدة، ولذا لا يمكن القول بأنّ الدّلالة التّركيبيّة هي الدّلالة النّاشئة عن مجموع الدّلالات الجزئيّة، أيْ دلالة الكلمات أو المصروفات فحسب بل إنّها تشمل على هذه الدّلالات وزيادة[5].

---

1 – ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص20.

2 – ابن جني، الخصائص، ج1، ص17.

3 – الخصائص، ج1، ص32.

4 – ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد البدري المختون، هجة للطباعة والنشر، ط1، 1996، ج1، ص423.

5 – ينظر: محمد محمد يونس، اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية (دراسة حول المعنى وظلال المعنى)، المعنى)، منشورات جامعة الفاتح، 1993، ص271.

ولما كان مفهوم الجملة مرتبطا ارتباطا وثيقا بالدّلالة التّركيبيّة، من حيثُ كونُ الجملة هي الميدان الذي تظهر فيه تلك الدّلالة، صار من اللّائق أنْ أتناول في بحثي ما قاله النحاة وعلماء اللغة العرب والغربيون.

05 – مفهومها الدّلالي:

قد تعدّدت دلالات هذا المصطلح عند النّحاة وتنوّعت بين دلالته على التّركيب المفيد، والتّركيب الذي يتضمّن إسنادا، فالقائلون بالرّبط بين مفهوم الجملة والإسناد من النّحاة كثرة غالبة في التّراث النّحوي، وقد اتّجه هؤلاء ـ في مجموعهم ـ اتجاهين، فمنهم من جعل لفظ (الجملة) مرادفا لـ (الكلام)، ومنهم من فرق بينهما.

إن ورود مصطلح الجملة والكلام متلازمان؛ يجعلني أقف حول إشكالية ما إذا كانت الجملة غير الكلام، أم هي أيّاه. ولعلّ الزّجاجي كان أوّل التّابعين لشيخيه سيبويه والمبرد في القول بالتّرادف بينهما، إذ يقول: "إن الجمل لا تغيرها العوامل وهي كلام عمل بعضه في بعض، وهي تحكي على ألفاظها..."[1]، فقوله (الجملة هي كلام) يدلّ على أنّ الزّجاجي قد سوّى بين المصطلحين، وتابعه في ذلك الكثير من القدماء، منهم ابن السّراج[2]، وأبو عليّ الفارسي[3]، وعبد القاهر الجرجاني[4]، وابن فضال المجاشعي[5]، والزّمخشري[6]، وأبو البقاء العُكبري[7]، في حين رأى آخرون أنّ هناك فرقا بين المصطلحين، وانقسم هؤلاء على قسمين:

---

1 – الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، 1984، ص339.

2 – الأصول في النحو، ج1، ص58–64.

3 – المسائل العسكرية، ص83.

4 – الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ط1، 1982، ج1، ص68، والجمل، ص40.

5 – ابن فضال المجاشعي، شرح عيون الإعراب، تحقيق: حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1985، ص43. ص43.

6 – المفصل، ص6.

7 – أبو البقاء العُكبري، مسائل خلافية في النحو العربي، تحقيق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 2007، ص31.

أ – قسم رأى أنّ الجملة أعمُّ من الكلام، ويمثّل هذا الاتّجاه رضي الدّين الاستراباديّ[1]، والذي يعدّ بحقّ فاتح باب الخلاف لمن أتى بعده في التّفرقة بين المصطلحين، وقد تابعه في ذلك ابن هشام الأنصاري[2]، والشّريف الجرجاني[3]، والسّيوطي[4]، والتّهانوي[5]، وغيرهم.

ب – قسم كان يرى أنّ الكلام أعمُّ من الجملة، ويمثّل هذا الرّأيَ ابنُ جني[6]، وابنُ يعيش[7]، وكثيرٌ من الأصوليين، وتابعهم في ذلك من المحدثين الدّكتور خليل عمايرة.

وهذا الثّراء الدّلالي المرتبط بالكلام لا يعني أنّه يشتمل على عدد كبير من الكلمات التي تشتمل عليها الجملة، بل نجد أنّ العكس هو الصحيح في كثير من الأحيان، وذلك لأنّ الجمل بالمقاييس السّابقة لا بدَّ من اشتمالها على طرفي الإسناد على أقلّ تقدير، أمّا في الكلام فيمكن الاستغناء عن أحد الطّرفين بمعونة سياق الحال، كما في نحو: (غزال) إذا قيلت لصائد يبحث عن غزال يصطاده[8].

والجملة قول بشريٌّ تامٌّ ومستقلٌّ، ولعلّ المراد بالتّام والمستقلّ هو أنْ تقوم الجملة برأسها، أو تكون قادرة على ذلك[9]، والسّياق هو مصدر هذا الثّراء فهو الذي يعوّض النّقص الكميّ فيها، وهو الذي يعطيها القدرة على التّعبير عن غرض المتكلّم من جهة، وإذا أريد دراسة الكلام دراسة نحويّة محضة بمعزل عن الاعتبارات التّخاطبيّة، فلا بدَّ من تقدير ما يعدّ محذوفا منه عند اعتبارها جملة[10].

---

1 – شرح الرضى على الكافية، ج1، ص20.

2 – ابن هشام الأنصاري، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: على فودة نيل، الناشر عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض، السعودية، ط1، 1981، ص35، ومغني اللبيب، ج2، ص419.

3 – الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، 1975، 48.

4 – همع الهوامع، ج1، ص12.

5 – محمد علي التهانوي، كشافات اصطلاحات الفنون، تحقيق: رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان، ط1، 1996، ج1، ص235.

6 – الخصائص، ج1، ص27.

7 – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص21.

8 – ينظر: وصف اللغة العربية دلاليا، ص276.

9 – مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص11.

10 – ينظر: وصف اللغة العربية دلاليا، ص276.

وقد بيّن عبد الرّحمن أيوب الفرق الدّلالي الموجود بين الجملة والكلام من حيثُ أنّ الجملة موضوع مجرّد وما يمكن ملاحظته هو الكلام بقوله: "ولكنّ هؤلاء الآخرين، ويقصد علماء اللّغة المحدثين، قد فرّقوا بين الجملة باعتبارها أمرا واقعا، وباعتبارها أنموذجا يصاغ على قياس منه عدد من الجمل الواقعيّة مثل عبارة: المبتدأ والخبر جملة اسميّة مثالا واقعيا لأنموذج محمد قائم... أمّا الكلام فيمثّل التّحقّق الفعليّ للّغة من خلال وحدات دنيا تمثّلها الجمل، إذا أردنا أنْ نصل إلى معرفة ذلك النّظام اللّغوي الكامن في ذهن أصحاب اللّغة، ولذلك ينبغي أنْ ندرس الحدث الكلاميَّ الذي يتحقّق من خلال ذلك النّظام، ودراسته تتمُّ عن طريق الوحدات الدّنيا، فيتحقّق من خلالها ذلك الحدث، والتي تمثّلها الجمل، ولذلك ينبغي أنْ نفرّق بين اللّغة بوصفها نظاما، والكلام بوصفه أداء فعليًّا يعبّر عن ذلك النّظام[1]، أيْ أنّنا لا نستطيع أنْ نفرّق بين الجملة في النّظام اللّغوي، وقول الجملة بحيث لا يمكن أن نستدّل على الجمل إلا من خلال الحدث الكلاميّ.

كما ميّز الدّكتور عبد اللّطيف حماسة بين النّظام اللّغوي والحدث اللّغوي قائلا: "إنّ أقل قدر من الكلام المفيد يتمُّ بعنصري الإسناد وما سواهما، فقد يكون ضرورة وقد يستغنى عنها، ولكنّها تبني جملة في الأساس من حيثُ هي، فإذا كان الكلام مفيدا، فإنّ العنصرين الأساسيين لا بدَّ أنْ يكونا لفظا أو تقديرا، وأمّا الحدث اللّغوي، وهو المجال الذي ينطلق منه النّظام النّحوي، فإنّه قد يهتمّ ببعض الفضلات، بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد"[2]

ويتبيّن من هذا القول بأنّ طرفي الإسناد لا يكونا إلاّ في الجملة، أمّا الفضلات فهي شأن الحدث اللّغوي؛ أيْ أنّ الكلام هو الذي يحدّد معناها، لكنّنا نجد أنّ كلّ زيادة في مبنى الجملة تقابلها زيادة في معناها، وبالتّالي لا يمكن أخذ الفضلات إلا على الحدث اللّغوي ليس إلاّ.

أمّا الدّكتور إبراهيم أنيس فهو أوّل من لفت النّظر إلى الجملة، مع ربطها بمصطلح الكلام من حيثُ مدلولُها، كما الأمر عند النّحاة القدماء، حيث يقول: "إنّ الجملة في أقصر صوّرها هي أقلُّ قدرا من الكلام، يفيد السّامع معنىً مستقلّا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من

1 – ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص125

2 – محمد عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة في اللغة العربية، ص46-47.

كلمة واحدة أو أكثرَ، فإذا سأل القاضي أحدا قائلا: من معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب: زيدٌ فقط، نطق هذا المتّهم بكلام مفيد في أقصر صورة"[1].

فمن خلال هذا التّعريف يتّضح أنّ إبراهيم أنيس اشترط الفائدة والاستقلال للجملة، كما يتبيّن أيضا أنّه يجمع بين معياري الشّكل والمضمون، وأنّه يجيز أن تتركّب الجملة من كلمة واحدة؛ أيْ أنّ فكرة الإسناد عنده ليست لازمة لتركيب جملة صحيحة.

وأمّا ما كان من الألفاظ قائما برأسه، مفيدَ المعنى، يحسن السّكوت عليه، فهو الجملة، وتفيد (ما) التي جاءت في أول التعريف فنقول: هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى بحسن السّكوت عليه، فنسمّيه الجملة المنتجة، أو التّوليديّة[2].

وبهذا فقد اتّفق الدّكتور إبراهيم أنيس والدّكتور خليل عمايرة بأنّ أقصر صورة في الجملة تستطيع أنْ تحدّد المعنى، وليس شرطا طرفا الإسناد؛ وبمعنى آخرَ أنّ الحدّ الأدنى الذي يحسن السّكوت عليه يعدّ جملة تؤدّي معنىً.

هذا ما أمكن تلخيصه وشرحه من آراء حول مفهوم الجملة عند النّحاة واللّغويين العرب والغربيين، وقد رأيت أنّ الاختلاف في حدّها تغذيه ثلاث قضايا: 1 ـ تمام الفائدة 2 ـ الإسناد 3 ـ إمكان السّكوت، ويدخل ذلك في ضمن الامتزاج بين الجملة والكلام، أمّا التّركيب المستقلّ مبنىً ومعنىً؛ فأولى له ثُمَّ أولى أنْ يُسَمَّى جملةً، وأساس ذلك الأصل في الجملة أنْ تكون مستقلّة لا تقدّر بمفرد.

وإذا تمَّ لي تعريف الجملة لدى القدماء والمحدثين من العرب والغرب، فإن ذلك لم يَقُدْني إليه ابتغاءُ ملء الصّفحات، فلا بدَّ أن تكون لهذه المفاهيم غاية، والغاية هي الوقوف على الجملة وما يحكمها، حتّى يتأتى لي تعريفها، وإذا نظرنا نظرة فاحصة شاخصة إلى الجملة وجدنا لها ضابطا يضبطها، وغاية ترتجيها؛ فالضّابط هو الإسناد والغاية هي الفائدة.

والّذي أراه مناسبا لتعريف الجملة هو أنّها الكلام الّذي يؤدّي معنىً مفيدا، يصحُّ السّكوت عليه سواء أكان ذلك بتركيب إسنادي، أم بتراكيبَ إسناديةٍ تحكمها علاقة الارتباط والرّبط بين المسند والمسند إليه.

---

1 – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط6، 1978، ص276–277.

2 – خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة العربية وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984، ص77.

المطلب الثّاني: تقسيم الجملة العربيّة:

أ – تقسيم الجملة العربيّة عند النّحاة القدماء:

اختلف النّحاة القدماء في تقسيمهم للجملة، فقسّموها من ثلاثة منطلقات، فمنهم من قسّمها وِفْقَ وظيفتها، ومنهم من قسّمها باعتبار تركّب الخبر وعدمه، ومنهم من قسّمها باعتبار موقعها الإعرابيّ.

المنطلق الوظيفيّ العامّ:

وعنه صَدَرَ تقسيم الكلام إلى خبرٍ وطلبٍ وإنشاءٍ، وزاد بعضهم إلى أنْ وصل بأنواعه إلى عشرة أنواع[1]، ويرى ابن هشام أنّه ينحصر في الخبر والإنشاء، إذ كلّها ترجع إليهما[2]، فقالوا الجملة الخبريّة والإنشائيّة، وهذا المنطلق لا يمكن إغفاله في الدّرس اللّغوي ولاسيما في دراسة الجملة؛ لأنّ من خلاله تتبيّن جهة الإسناد (الإثبات أو النّفي أو التّوكيد أو الاستفهام أو النّهي ...)، وتدرس الجملة من حيثُ هي معانٍ عامّة ذاتُ أغراضٍ ومقاصدَ وليست مجردَ معان جزئيّة.

المنطلق التّركيبي:

قد اتّفق علماء النّحو القدماء على ضرورة الإسناد في الجملة العربيّة، وعمليّة الإسناد لها طرفان رئيسان هما: المسند والمسند إليه، وهذا ما دعاهم إلى التّقسيم الثّنائي للجملة من حيثُ تركيبُهَا، فقسّموها إلى فعليّة واسميّة والعبرة بصدرها، فإنْ بدئت الجملة باسم كانت اسميّة، وإنْ بدئت بفعل كانت فعليّة.

فالجملة الاسميّة: هي التي صدرها[3] اسم، نحو: (عبد الله أخوك، وهذا عبد الله).

والجملة الفعليّة: هي التي صدرها فعل، نحو: (يذهب عبد الله، وضُرِبَ اللّصُّ).

---

1 – جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، د ط، ج1، ص53.

2 – ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1998، ص52.

3 – ويقصد النحاة من (صدر) هنا في التعريف: المسند والمسند إليه؛ ولهذا لا عبرة بما تقدم من الحروف، فالجملة من نحو: "أزيد أخوك" اسمية، ومن نحو: "أقام زيد" فعلية. مغني اللبيب، ص431.

ولا تكون الجملة فعليّة إلاّ إذا كان المسند فعلا، ولا تكون اسميّة إلا إذا كان المسند والمسند إليه اسمين. جاء في التّطور النّحوي: "أكثر الكلام جمل والجملة مركّبة من مسند ومسند إليه، فإنْ كان كلاهما اسما أو بمنزلة الاسم فالجملة اسميّة، وإنْ كان المسند فعلا أو بمنزلة الفعل فالجملة فعليّة"[1].

وهذه القسمة قديمة، تُفْهَمُ من كلام سيبويه، حين قال في باب المسند والمسند إليه: "وهما ما لا يغني واحد منهما على الآخر... فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: أخوك عبد الله... ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء"[2]، فقد مثّل سيبويه في هذا النّصّ لنوعي الجملة العربيّة، والتي حصرها في الاسميّة والفعليّة، وذلك باعتبار صدرها.

وقد أشار ابن هشام إلى هذه التّسمية، إلاّ أنّه استفاض في أمر توضيحها خشية الالتباس الذي قد يحصل عند بعض النّاس، فبيّنَ "أنّ المراد بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: أقائمٌ الزيدان، ولعلّ أباك منطلق، وما زيدٌ قائمٌ اسميّة، ومن نحو: أقامَ زيدٌ، وإنْ قامَ زيدٌ، وقد قامَ زيدٌ، وهلاّ قُمْتَ فعليّة، والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل[3].

فابن هشام يرى العبرة بالمسند والمسند إليه لا بما تقدّم عليهما من الأدوات والحروف.

وهناك بعض من النّحويين لم يقتنع بهذه القسمة للجملة فزاد قسما ثالثا ورابعا، وهي الظّرفيّة والشّرطيّة، وأقصد به الزّمخشري، حيث قال: "والجملة على أربعة أضرب فعليّة واسميّة وشرطيّة وظرفيّة"[4]، وقد مثّل لذلك، فقال: "وذلك: زيدٌ ذهبَ أخوه، وعمرو أبواه منطلقان، وبكر إنْ تُعطه يشكرْك، وخالدٌ في الدّار"[5].

ونسب ابن يعيش هذه القسمة إلى أبي علي الفارسي، فقال: "واعلم أنّه قسّم الجملة إلى أربعة: فعليّة، واسميّة، وشرطيّة، وظرفيّة، وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظيّة، وهي

---

[1] – براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994، ص125.

2 – كتاب سيبويه، ج1، ص23.

3 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص433.

4 – الزمخشري، المفصل، ص24.

5 – المصدر نفسه، ص24.

في الحقيقة ضربان: فعليّة واسميّة، لأنّ الشّرطيّة في التّحقيق مركّبة من جملتين فعليتين الشّرط والجزاء، والظّرف في الحقيقة للخبر، والظّرف في الحقيقة الخبر الذي هو استقرّ"[1].

وقد أصاب ابن يعيش في مأخذه على الزّمخشري فيما يتعلّق بجملة الشّرط، لأنّ "الأصل في الجملة الفعليّة أنْ يستقلّ الفعل بفاعله، نحو: قام زيدٌ، إلاّ أنّه لمّا دخل هاهنا حرف الشّرط ربط كلَّ جملة من الشّرط والجزاء بالأخرى حتّى صارتا كالجملة الواحدة"[2] .

فابن يعيش يشعرنا بأنّ جملة الشّرط تتركّب من جملتين متلازمتين مترابطتين مسبوقتين بأداة شرط أولاهما سبب في وقوع الثّانية، ولا يمكن لأحدهما تأدية المعنى المقصود إلاّ إذا ذكرتا معا.

أمّا ابن هشام فقسّم الجملة إلى ثلاثة أقسام: الاسميّة والفعليّة والظّرفيّة، وألغى الشّرطيّة، وذكر أنّها من قبيل الجملة الفعليّة[3].

أما الجملة الظّرفيّة فقد عرّفها ومثّل لها بقوله: والظّرفيّة هي المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيدٌ؟، وأفي الدار زيدٌ؟، إذا قدّرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما، ومثّل الزّمخشري لذلك بـ: في الدّار في قولك: زيدٌ في الدّار، وهو مبني على أنّ الاستقرار المقدّر فعل لا اسم، وعلى أنّه حذف وحده، وانتقل الضّمير إلى الظّرف بعد أنْ عمل فيه"[4].

فيتّضح من نصّ ابن هشام أنّه لا يجعل الجملة الظّرفيّة ظرفيّة فحسب، وإنّما يمكن أنْ تكون فعليّة بتقدير فعل محذوف تقديره (استقرّ)، كما يجوز أنْ تكون اسميّة من متعلّق بخبر محذوف مقدّم، وهذا ما نجده واضحا في كلامه، ومفهوم الجملة الظّرفيّة عنده يختلف عن مفهومها عند الزّمخشري، ذلك أنّ الزّمخشري يَعدُّ كلّ تركيب احتوى على شبه جملة جملة ظرفيّة، سواء تقدّم، أو تأخّر، وهذا المفهوم يتّضح من خلال الأمثلة التي ساقها.

---

1 – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص229.

2 – المصدر نفسه، ج1، ص230.

3 – ينظر: مغني اللبيب، ص433.

4 – المصدر نفسه، ص434.

كما يتبيّن ممّا سبق أنّ النّحاة راعوا في تقسيمهم للجملة من المنطلق التّركيبي أمرين اثنين هما: نوع الكلمة المصدّرة، ودورها في الإسناد، وقد قسّموا الكلمة إلى ثلاثة أقسام هي: الاسم والفعل والحرف، ولمّا كان الحرف لا يتعلّق به إسناد، فقد خرج عن دائرة التّقسيم، فليس هناك جملةٌ حرفيّةٌ حتّى وإنْ كانت مصدرةً بحرف، نحو قولنا: أفي الدّار محمد؟، فابن هشام لم يسمّها جملة حرفيّة، بل سمّاها جملة ظرفيّة.

ومن الواضح أنّ أسس تقسيم النّحاة للجملة تحصرها في نوعين اثنين: الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة، وكلّ محاولة أخرى لإيجاد نوع آخرَ في داخل هذا الإطار نفسه لا تكون إلاّ تفريغا يمكن ردّه في سهولة إلى أحد هذين النّوعين كما ردّ ابن هشام الشّرطيّة إلى الجملة الفعليّة[1].

ب – تقسيم الجملة العربيّة عند المحدثين:

من النّحاة المحدثين من لا يرى رأي القدماء في تعريفهم للجملة الاسميّة والفعليّة، فهذا الدّكتور مهدي المخزومي لا يرى أنّ الجملة الفعليّة هي ما بُدئت بفعل، ولكنّه يعرّفها بقوله: "هي التي يدلّ المسند فيها على التّجدد أو التي يتّصف فيها المسند إليه اتّصافا متجدّدا، وبعبارة أوضحَ هي التي يكون المسند فيها فعلا. لأنّ الدّلالة على التّجدد إنّما تستمدّ من الأفعال وحدها، وهذا التّصنيف لا يعتمد – كما هو واضح – على صدر الجملة، كما هو الشّأن عند نحاتنا القدماء، ولكنّه ينظر إلى المسند إن كان فعلا، وهو لا ينظر إلى رتبته فجملتا: "طلع البدرُ" و "البدرُ طلع"، كلتاهما جملة فعليّة في نظره، فقد قال في ذلك: "أما الجملة (طلع البدر) فالأمر واضح وليس لنا فيها خلافٌ مع القدماء، وأمّا الجملة الثّانيّة فاسميّة في نظر القدماء وفعليّة في نظرنا؛ لأنّه لم يطرأ عليها جديد إلاّ تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغيّر من طبيعة الجملة، لأنّه إنّما قُدّمَ للاهتمام، ثُمّ يضيف قائلا: "إنّ القول بأنّ جملة (البدر طلع) جملة فعليّة يجنّبنا الوقوع في كثير من المشكلات ... وإنّ القول بأنّها اسميّة يحملنا على الذّهاب إلى اعتبارات الاسم المتقدّم مبتدأ لا فاعلا، وإذا صحّ مبتدأ خلا الفعل من فاعل، واضطرّ الدّارس إلى تقدير الفاعل، وقد قدّروه ضميرا يعود على المبتدأ، ويحملنا على اعتبار هذه الجملة البسيطة جملة مركّبة، فقد أصبحت بهذا الاعتبار وذاك التّقدير مكوّنة من جملتين: المسند إليه في الأولى، وهو (البدر)، والمسند إليه في

1 – محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ط1، 1984، ص152.

الثّانيّة وهو الضّمير العائد على المبتدأ، ويحملنا على أنْ نعود ثانيّة فنحوّله من كونه مبتدأ إلى كونه فاعلا، إذا دخلت عليه إحدى أدوات الشّرط، كأنْ يقال: إذا البدر طلع كان كذا وكذا، وذلك لأنّ إذا في الشّرط لا يليها إلا جملة فعليّة، ويكون البدر حينئذ فاعلا، ولكن لا للفعل الملفوظ به، ولكنّه فاعلٌ للفعل الذي يدلّ عليه الفعل الملفوظ به، ويكون هذا الفعل واجبَ الحذف، لا يذكر في حال، ولو ذكر فقيل: إذا طلع البدر طلع وكان كذا وكذا، لكان من سخيفه ومرذوله، واللّغة العربيّة في غنى عن هذه العمليات الذّهنية المعقّدة التي لم توضّح معنى ولا فسّرت أسلوبيّا[1]

كما أشار المخزومي أيضا إلى أمر هامّ، هو أنّ ابن هشام يقيّد الجملة الظرفيّة، حتّى تكون ظرفيّة عنده، بالاستفهام أو النّفي، أمّا إذا لم تقيّد، فليست إلا اسميّة أو فعليّة[2].

ويبدو أنّ خليل عمايرة ذهب على ما ذهب إليه المخزومي، فأضاف قائلا: "إنّ تحديد النّحاة لكلّ من الجملتين الاسميّة والفعليّة لا يصلح لتصنيف الجمل في اللّغة العربيّة، فهناك كثير من الجمل التي صدرها اسم ولكنّهم أدرجوها في الفعليّة، وأخرى صنفوها فعليّة في حين لا فعل في صدرها، وهي التي يتصدّرها الحرف عاملا أو مهملا، نحو: "إنّ الله عليم" ، "لا خير يطلب من منحرف" ، "أيبخل الكريم؟" ، "هل ينجح الكسول؟" ... الخ. وكذلك الجمل، كـ "سبحان الله"، ﴿وَرِيفاً تَقْتُلُونَ﴾[3] ﴿خُشَّعاً اَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلاَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾[4]، وجملة القسم، وجملة النّداء، وجملة الشّرط تعدّ كلّها من الفعليّة"[5].

ويرى أحمد عمايرة "أنّ هذا التّحديد لا يدع فرصة لإبراز المعنى في الجمل التي يتقدّم فاعلها على فعلها، مثل: "الولد يجتهد" ... مقابلة بالجمل التي يكون الإسناد فيها بين مبتدإ وخبر، كـ: "الولد مجتهد" ، "الحقّ منتصر" ... الخ، فهذه الجمل جميعا تصنف في الجمل الاسميّة على الرّغم ممّا بينها من اختلاف في المعنى والارتباط بالزّمن تقييدا أو إطلاقا"[6]، ويتساءل الكاتب بعدها عن جدوى التّقدير في خدمة المعنى في بعض التّراكيب، فيقول:

---

1 – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986، ص41–42–43.

2 – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص51.

3 – الأحزاب، الآية:26.

4 – القمر، الآية:7.

5 – خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، ط1، 1984، ص81.

6 – المصدر نفسه، ص82.

"ولست أدري ما قيمة الحكم بالاسميّة والفعليّة في خدمة المعنى الذي يسعى للوصول إليه كل من المتكلم والسّامع أمّا هذا التّشابك بين المحلّ والتّقدير ... وهكذا الحال في نظرتهم إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنَ اَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[1] جملة فعليّة لأنّ الأداة مختصة بالدّخول على الفعل لا غير، فلا بدّ من تقدير ما يختصّ الأداة بالدّخول عليه، والاختصاص به ويجب لأنْ يكون تفسيره في الفعل المذكور بعده ...، ثُمّ يتخطّى هذا الأمر إلى مناقشة تركيب النّداء وتركيب القسم وله في ذلك اعتراضات على تحليل النّحاة وتصنيفهم لهذا النّوع من الجمل، لأنّه يرى أنّ ذلك تمَّ بالاعتماد الشّكل القائم على الصّنعة والإسراف فيها[2].

ويُعدُّ المهيري أوّل من نبّه إلى إعادة النّظر في كيفية تقسيم النّحاة العرب للجملة؛ حيث رأى أنّهم "لم يراعوا في تقسيمهم للجملة إلا مرتبة المسند إليه، فقد أهملوا نوعَ المسند واعتبروا أنّ الجملة الاسميّة هي التي بُدئت باسم، وإنْ تضمّنت فعلا، والفعليّة هي التي بُدئت بفعل"[3].

فالجملة الفعليّة حسب رأيه هي التي يكون فيها المسند فعلا، والجملة الاسميّة هي التي يكون فيها المسند اسما لا فعلا، فنلاحظ أنّ المهيري قسّم الجملة من جانب المعنى باعتماده على دلالة المسند على التّجدّد أو الدّوام والثّبوت، في حين أنّ المسند في الأصل مفهوم تركيبي بحت.

أمّا محمّد عبد اللّطيف حماسة فقد قسّم الجملة حسب أواخر الإسناد فيها إلى ثلاثة أقسام:

01 . الجملة التّامة: وهي الجملة المستقلّة التي يلازم فيها المسندُ المسندَ إليه، ولا يستغنى عن أحدهما إلا بوجود قرينة تدلّ عليه، وقد عرّفها بقوله: "هي الجملة الإسناديّة التي يكون الإسناد فيها مقصودا بالذّات، ويلزم فيها تضامّ عنصريّ الإسناد، ولا يحذف أحدهما إلاّ إذا دلّت عليه قرينة حاليّة أو مقاليّة"

02 . الجملة الموجزة: هي التي يكون فيها المسند أو المسند إليه محذوفا.

---

1 – التوبة، الآية:6

2 – ينظر: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، 83-84-85.

3 . المهيري عبد القادر، الجملة في نظر النحاة، حوليات الجامعة التونسية، العدد3، 1996، ص40.

03 . الجملة غير الإسناديّة: هي التي لا تتوافر فيها على علاقة إسناديّة، كجملة اسم الفعل، وجملة التّعجب، وجملتا المدح والذّم، وجملتا الإغراء والتّحذير، وجملة النّداء، وجملة القسم[1].

فمحمّد حماسة يقصد بالجملة التّامة التي تتوفر على عنصري الجملة (المسند والمسند إليه)، وهي الاسميّة والفعليّة، وأضاف إليهما الوصفيّة، أمّا إن اعتمدت على ذكر أحدهما، فهي موجزة.

كما يبدو أثر المنهج الوصفي جليًّا في هذا النّوع من التّقسيم عند حماسة حيث نظر إلى الجملة كما وردت بعيدا عن كلّ تأويل أو تقدير، كما يبدو أنّ هذا النّوع من التّحليل أوفى من حيثُ أنّه يمزج بين المنطلقين الوظيفي والتّركيبي، ولا يغفل موقع الجملة إذا عرض له، وهو وإنْ كان يغير الاعتبار الذي تحدّد به الجملة، فمرّة ينظر إلى صدرها وأحيانا إلى التّركيب في تحديد نوعها خاصّة إذا تعلّق الأمر بالجملة الإفصاحيّة، إلاّ أنّه يتناول جميع أنواع الجمل اعتمادا على المنهج الوصفي الذي لا يعتدُّ بالتّأويل أو التّقدير المتكلّف فيهما.

وقسّمها محمود أحمد نحلة حسب طبيعة المسند إلى أربعة:

01 . اسميّة: وهي التي يكون فيها المسند اسما.

02 . فعليّة: وهي التي يكون فيها المسند فعلا.

03 . وصفيّة: وهي التي يكون فيها المسند وصفا (اسم فاعل . اسم مفعول . صفة مشبهة)

04 . جُمليَّة: هي التي يكون فيها المسند جملة، مثل: زيدٌ سافر أبوه[2].

ولعله يتّضح من تقسيمه هذا أنّه قد مزج بين مستويين في تقسيمه للجملة المستوى التّركيبي، والمستوى الصّرفي؛ أيْ جمع بين بنية الجملة، وبنية الكلمة (اسم فاعل . اسم مفعول . صفة مشبهة).

---

1 – محمد عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، ص61.

2 – ينظر: أحمد محمود نحلة، مدخل إلى الجملة العربية، ص90–91.

أمّا محمّد عبادة فقد تناول الجملة من منطلق تركيبي آخذًا بعين الاعتبار المركبات الإسناديّة من حيثُ عددُهَا في الجملة وعلاقةُ بعضها ببعض أو استقلالُ بعضها عن بعض، فقسّم الجملة إلى ستّة أقسام:

1-الجملة البسيطة: وتتكوّن من مركّب إسناديّ واحد وهي تؤدّي فكرة مستقلّة، نحو: (حضر محمّد)، و (أقائم أخوك؟)، و (الشّمس طالعة)[1].

2-الجملة الممتدّة: وتتكوّن من مركب إسناديّ واحد، وما يتعلّق بعنصريه أو إحداهما من مفردات أو مركّبات غير إسناديّة، مثل (الشّمس طالعة بين السّحاب) و (حضر محمّد صباحا) و (أقائم أخواك رغبة في الانصراف؟)[2].

3-الجملة المزدوجة أو المتعدّدة: وتتكوّن من مركّبين إسناديين أو أكثرَ، كلّ مركّب قائم بنفسه ولا يعتمد على غيره ولا يربطها إلاّ العطف، وكلّ مركّب يصلح أنْ يكون جملة بسيطة أو ممتدّة مستقلّة، نحو: (حضر محمّد وغاب عليّ)، و (رأيت برقا ثُمّ سمعت رعدا)، و (لم يحضر الوزير بل حضر نائبه)، و (قرأ الطّالب السّؤال وفهمه فدَوَّنَ الإجابة)[3].

4- الجملة المركّبة: وتتكوّن من مركّبين إسناديين أحدهما مرتبط بالآخر ومتوقّف عليه ويكون ذلك في علاقة التّأكيد بالقسم، نحو: (أقسم بالله لأجتهدنّ)، فصدر الجملة هو (أقسم بالله) مركّب فعلي، وعجزها مركّب فعلي (لأجتهدنّ) ولا يستغني الصّدر عن العجز، كما يكون في العلاقة الشّرطيّة، نحو: (من يخلصْ في عمله ينلْ ثوابا عظيما). ويكون في العلاقة التّوقيتيّة أو المكانيّة، نحو: (عندما ينقطع التّيار الكهربائيّ تظلم المدينة)، ويكون في علاقة الغائيّة أو الاستدراك والاستثناء والمصاحبة والمعيّة[4].

---

1 - ينظر: محمد عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، الناشر منشأة المعارف، ط1، 1998، ص153.

2 - المصدر نفسه، ص153.

3 - ينظر: المصدر نفسه، ص153.

4 - ينظر: المصدر نفسه، ص158-159-160.

5- الجملة المتداخلة: وتتكوّن من مركّبين إسناديين، أو تكون متضمّنة لعمليتين إسناديتين بينهما تداخل تركيبي، نحو: (الطّائر يغرّد)، و (محمّد فائز أخوه)، و (سرّني استثمارُ الأغنياء أموالَهم في الخير)، و (خرج المسافر والمطر منهمر)[1].

6- الجملة المتشابكة: وتتكوّن من مركّبات إسناديّة أو مركّبات مشتملة على إسناد وقد تلتقي فيها الجملة المركّبة بالجملة المتداخلة بالجملة المزدوجة، نحو: (من يتصدّقْ يبتغي وجه الله يقبل الله صدقته ويجزل له الثّواب)[2].

وختام القول عن تقسيم الجمل وآراء المحدثين من اللّغويين يكون بقول ورأي الدّكتور تمّام حسّان، فقد قسّم الجملة أقساما تبعا لمعياري المبنى والمعنى، فكانت عنده الجملة كما يلي:

أ . الجملة من حيثُ المبنى:

1 . الجملة الاسميّة، نحو: زيد كريم، وما رجلٌ أكرم من زيد[3].

2 . الجملة الفعليّة: نحو: قام زيد، وضرب اللّصّ[4].

3 . الجملة الوصفيّة: نحو: ما مكسوٌّ زيدٌ حلّة، وزيد قائم أبوه[5].

4 . الجملة الشّرطيّة: والشّرط إمكان، نحو: إن جاء زيد ذهب عمرو، وامتناع، نحو: لولا زيد ما نجا عمرو[6].

ب . الجملة من حيثُ المعنى:

1 . الجملة خبريّة: وتكون مثبتة، نحو: نجح محمّد، أو منفيّة، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[7]، أو مؤكّدة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾[8].

---

1 - ينظر: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص160.

2 - ينظر: المرجع نفسه، ص163.

3 - تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، مصر، ط1، 2000، ص105.

4 - ينظر: المرجع نفسه، ص123.

5 - المرجع نفسه، ص127.

6 - المرجع نفسه، ص133-134.

7 - الإخلاص، الآية:3

8 - العلق، الآية:6.

2 . الجملة إنشائيّة: تكون طلبيّة للحفز والكبح والسّؤال، نحو قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾[1]، وأخاك أخاك، وإيّاك إيّاك، وهل أتاك حديث الغاشية؟، وتكون إفصاحيّة كالقسم، والعقود، والنّدبة، والتّعجب، والمدح والذّم، والإحالة، والحكاية الصّوتيّة، نحو: جمل عقود الزواج: زوّجني موكلتك، وقبول الوكيل بقوله: زوّجتكها، أو قبلت زواجها منك[2].

ثم وضع تعريفات لكلّ قسم، فالخبريّة عنده تتفرّع إلى: مثبتة، ومنفيّة، ومؤكّدة، والإنشائيّة إلى طلبيّة، وإفصاحيّة، فالطّلبيّة: (أمر، ونهي، وعرض، وتحضيض، وتحذير وإغراء، وتمنٍ، ورجاء، ودعاء، واستفهام، ونداء) والإفصاحيّة: (قسمٌ، وتعجّب، ومدح أو ذم، وعقود، وإحالة اسم الفعل، وحكاية الصّوت).

وخلاصة القول أنّ النّحاة القدماء قد اعتمدوا في تقسيمهم للجملة على معاييرَ شكليّةٍ منطقيّة تتعلّق بطبيعة المسند، بينما المحدثون منهم من نحا نحو القدماء في تقسيمهم لها، ومنهم من أضاف أنواعا أخرى تتعلّق بطبيعة الإسناد وعناصره، فتناولوا الجملة من كلّ جوانبها ومنطلقاتها معتمدين بالأساس على التّراث ومستفيدين من أحسن النّظريات اللّغوية الحديثة، فمزجوا بين عديد المستويات كالتّركيبي والدّلالي والأسلوبي.

1 – الطارق، الآية: 5.

2 – ينظر: الخلاصة النحوية: ص137.

الفصل الأوّل: الجملة الاسميّة الخبريّة في القصيدة الشّمقمقيّة

المبحث الأوّل: الجملة الاسميّة الخبريّة المطلقة المثبتة

المبحث الثّاني: الجملة الاسميّة الخبريّة المقيدة بـ (كان وأخواتها)

المبحث الثّالث: الجملة الاسميّة الخبريّة المنفيّة

المبحث الرّابع: الجملة الاسميّة المؤكّدة

الفصل الأوّل: الجملة الاسميّة الخبريّة

المبحث الأوّل: الجملة الاسميّة الخبريّة المطلقة المثبتة:

يقصد بالجملة الاسميّة المطلقة: "الجملة البسيطة القائمة على ركني الإسناد وحدهما دون عناصر إضافيّة تكون قيدا على الإسناد"[1]. والمقصود بالقيود هي النّواسخ الحرفيّة والفعليّة والنّفي وغيرها من القيود.

تتألّف هذه الجملة من ركنين أساسيين هما: المبتدأ والخبر، فالمبتدأ عرّفه سيبويه بقوله: " كلُّ اسم ابتُدِئَ ليُبْنَى عليه كلام، والمبتدأ أو المبنى عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلاّ بمبنى عليه"[2]، فذكر سيبويه أنّ المبتدأ هو الذي يبدأ به في الكلام، وقصد بالمبني عليه الخبر.

واكتفى المصنّفون بعد سيبويه ببيان حكم المبتدأ وهو الرّفع، ومنهم المبرّد والزّجاجي وحتّى الزّبيدي، إذ يقول: "إذا ابتدأت بالاسم لتخبر عنه ولم توقع عليه عاملا، فارفع ذلك الاسم بالابتداء"[3]

وإن كان ابن السّراج قدّم هو الآخر تعريفا للمبتدأ، لكنّه لم يأتِ بجديد، إذ يقول عن المبتدأ: "هو ما جرّدته من عوامل الأسماء، ومن الأفعال والحروف، وكان القصد أنْ تجعله أولا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبدا فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، والمبتدأ لا يكون كلاما تامًّا إلاّ بخبره"[4].

فابن السّراج بتعريفه هذا لا نلفيه يخرج عن تعريف من سبقوه؛ إلاّ صياغة. فنجده يتحدّث عن تجريد المبتدأ من العوامل، ليتحدّث بعدها عن الحركة الإعرابيّة، وعن عدم استغناء أحدهما عن الآخر، وهو ما كان عند من سبقوه.

---

1 – ينظر: محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية،ص91-92.

2 – كتاب سيبويه، ج2، ص126.

3 – محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي أصوله وقضاياه وأسسه وكتبه (مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث)، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008، ص272.

4 . على أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007، ص23.

وإذا عجنا على ابن جني الذي أفرد كتابا تعليميًّا(اللّمع في العربيّة)، حيث تناول فيه موضوعات النّحو بدقّة وإيجاز؛ نجده أنّه لا يخرج في تعريفه للمبتدأ عن الأوّلين، حيث يقول: "المبتدأ كلّ اسم ابتدأته، وعرّيته عن العوامل اللّفظية، وعرضّته لها، وجعلته أولا لثانٍ، خبر عن الأول، ومسند إليه، وهو مرفوع بالابتداء"[1].

ومن خلال هذه التّعاريف التي أوردت بعضها عن المبتدأ ألاحظ اتّفاق النّحاة بالإجماع على حركته الإعرابيّة، وعلى تجريده من العوامل.

"والأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة؛ لأنّ النّكرة مجهولة غالبا، والحكم على المجهول لا يفيد، ويجوز أنْ يكون نكرة إذا كان عامًّا أو خاصًّا"[2].

ويكون المبتدأ مفردا معرفة، أو نكرة ـ إذا خصّصت أو أفادت ـ ويكون مصدرا مؤوّلا، ولا يأتي جملة؛ لأنّه محكوم عليه، والمحكوم عليه يكون مفردا لا جملة[3].

أمّا الخبر فهو: "الذي يستفيده السّامع ويصير به المبتدأ كاملا"[4]، أيْ أنّه هو الذي يزيل الغموض والإبهام عن المبتدأ.

ويكون الخبر ملازما للمبتدأ؛ ولذلك جمعهما الزّمخشري قائلا: "الاسمان المجرّدان للإسناد، زيد منطلق، والمراد بالتّجريد؛ إخلاؤهما من العوامل، وكونهما مجردين لإسناد، هو رافعهما لأنّه معنى تناولهما معا من حيثُ الإسنادُ"[5]. إذن فلا بدّ لكلّ مبتدأ من خبر، وإلاّ لم يكن للكلام معنى يستفاد منه. والأصل في الخبر أنْ يكون نكرة لا معرفة، وقد يرد بخلاف ذلك؛ أيْ أنّه قد يأتي معرفة.

والجملة الاسميّة في اللّغة العربيّة لا تشتمل على معنى الزّمن ولا تدلّ عليه، فهي جملة "تصف المسند إليه بالمسند ولا تشير إلى حدث ولا إلى زمن"[6].

---

1 – ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر،عمان، 1988، ص71.

2 – محي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الخير للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1990، ص117-118.

3 – ينظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سلمان قدارة،، دار الجيل، بيروت،ج2، ص882.

4 – ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ج1، ص62.

5 – الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص538.

6 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص193.

أمّا دلالتها "فإنّها موضوعة للدّلالة على الثّبوت مجرّدا عن قيد التّجدّد والحدوث، فتناسب أنْ يقصد بها الدّوام والثّبات"[1].

المطلب الأوّل: ما وقع فيه المبتدأ معرفة:

"حقُّ المبتدأ أنْ يكون معرفة، أو ما يقارب المعرفة من النّكرات؛ وذلك لأنّه محكوم عليه، والحكم على الشّيء لا يكون إلاّ بعد معرفته"[2].

اختلف النّحاة في عامل رفع المبتدأ كما اختلفوا في علّته، فذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ والخبر يترافعان، بأنْ أسند كلّ منهما إلى الآخر، وذهب البصريون إلى أنّ الابتداء هو عامل الرّفع في المبتدأ، بأنْ عُرِي من العوامل اللّفظيّة، أو بما قام في النّفس من معنى الإخبار عنه.[3]

والأصل في الجملة الاسميّة أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، فأصل الابتداء للمعرفة[4]. وإذا اجتمع نكرة ومعرفة فأحسنه أنْ يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام[5]. إلاّ صورتان أشار إليهما سيبويه يأتي فيهما النكرة مبتدأ، في قولنا: كم مالك؟ فـ (كم) نكرة، وهي مبتدأ، و(مالك) خبر. وهكذا في قولنا: (خير منك زيد)، وغير سيبويه يرفض هذا الاستثناء، ويجعل المعرفة مبتدأ في الموضعين[6].

والأصل كما ذكرنا تنكير الخبر؛ لأنّ "نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفاعل يلزمه التّنكير فرجح تنكير الخبر على تعريفه"[7].

ووقع المبتدأ معرفة في القصيدة الشّمقميّة في **ثلاثة وأربعين موضعا** على الأنماط التّاليّة:

---

1 . أبو البقاء الكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998، ص1010.

2 – شرح الرضى على الكافية، ج1، ص231.

3 – ينظر: صابر بكر، النحو العربي دراسة نصية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص84.

4 – ينظر: كتاب سيبويه، ج1، ص329.

5 – ينظر: المصدر نفسه، ص328.

6 – ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص40.

7 – جلال الدين السيوطي، المطالع السعيدة، تحقيق: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1988،ج1، ص263.

النّمط الأوّل: المبتدأ (معرفة) + الخبر(نكرة):

يُعدُّ هذا النّمط الشّكل المثالي لتكوين الجملة الاسميّة، كما يفهم ذلك من أقوال النّحاة، فيرى سيبويه أنّ أحسن الكلام إذا اجتمع نكرة ومعرفة أنْ يُبتدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام[1]، والشيء نفسه عند ابن مالك، فيرى أنّ الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر[2].

ويشرح السّيوطي ذلك قائلا: "الأصل تعريف المبتدأ؛ لأنّه المسند إليه، فحقّه أنْ يكون معلوما؛ لأنّ الإسناد إلى المجهول لا يفيد، وتنكير الخبر؛ لأنّ نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التّنكير، فرجّح تنكير الخبر على تعريفه، فإذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة المبتدأ والنّكرة الخبر، إلاّ في صورتين"[3]، وذكر اسم الاستفهام وأفعل التّفضيل.

ورد هذا النّمط في قصيدة الشّاعر في **خمسة عشر موضعا**، تتوزّع على أربع صوّر، وسأعتمد في ترتيبها على خصوصية المبتدأ من حيثُ تعريفُه،

الصّورة الأولى: المبتدأ معرفة (ضمير) + الخبر (نكرة):

وردت هذه الصورة في ستّة مواضعَ على النّحو التّالي:

1 . المبتدأ معرفة (ضمير الغائب) + الخبر (نكرة):

جاء المبتدأ ضميرا للغائب في القصيدة الشّمقميّة في أربعة مواضعَ هي:

قال النّاظم:

مَنْ أسْرَتِي بني مُلُوكٍ **فَهُمْ** **أطْوَعُ** لي مِنْ سَاعِدِي ومَرْفِقِي[4]

(الفاء) سببيّة، والمبتدأ (هم) ضمير الغائب، وهو معرفة، أمّا الخبر (أطوع) فهو نكرة مشتقّ (اسم تفضيل) مفرد مذكّر، جيء بعده بمن الجارّة للمفضول، وقد رفع اسم التفضيل (أطوع) فاعلا ضميرا مستترا يعود على المبتدأ، والجملة الاسميّة معطوفة على ما قبلها.

---

1 – ينظر: كتاب سيبويه، ج1، ص328.

2 – الأصول في النحو، ج1، ص65.

3 – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص27.

4 – شرح الشمقمقية، ص52.

والنّاظم يبيّن في هذا التّركيب (فهم أطوع لي من ساعدي ومرفقي) أنّه محبوب لدى عشيرته، مسموع الكلمة عندهم، ولعلّ الاحتماء والتّقوي بالعشيرة من شأن العرب، فكانت تأخذهم الحميّةُ والأنفة في الذّود عن بعضهم البعض.

وقد استعان النّاظم في هذا التّركيب بالسّاعد والمرفق دون غيره من الأعضاء؛ لأنّ الأوّل مأخوذ من المساعدة، والثّاني من الارتفاق.

ودلّ التّركيب هنا على الافتخار بالقبيلة والعشيرة.

والسّاعد: مُلْتَقى الزَّنْدَين من لدن المِرْفَق إلى الرُّسْغ، وسُمّي ساعداً لمساعدته الكفّ إذا بَطَشَت شيئاً أَو تناولته، وجمع السّاعد سَواعد[1].

والمِرْفَق والمَرْفِقُ مَوْصِلُ الذراع في العَضُد، وكذلك المِرفَق والمَرفِقُ من الأَمر: هو ما ارتفقْت وانْتفعْت به[2].

وقال أيضا:

وَلاَ تَدَعْ وإنْ قَدرتَ حيلةً **فهِي أجلُّ عَسْكَرٍ** مُدَهْرَقِ[3]

الفاء تعليليّة للجملة الطلبيّة (ولا تدع)، و(هي) ضمير الغائب في محل رفع مبتدأ، و (أجلّ) خبر المبتدأ، وهو مضاف، و(عسكر) مضاف إليه، و (مدهرق) نعت لـ (عسكر).

ودلّ التّركيب على ضرورة استعمال الحيلة مع الخصم حتى وأن كانت لديك القدرة على الانتصاف منه بقتله، أو أسره.

وقال أيضا:

لاَ تَنْسَ مَا أوْصَى بِهِ البَكْري أخًا **فهُوَ سَدادٌ** فيه السّوءَ اتَّقِ[4]

1 – ينظر: لسان العرب، ج3، ص213 وما بعدها، مادة: (س ع د).

2 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص218، مادة: (ر ف ق).

3 – شرح الشمقمقية، ص77.

4 – شرح الشمقمقية، ص95.

فالفاء فصيحة داخلة في تقدير الشّرط وجوابه، والمبتدأ (هو) ضمير الغائب، وهو معرفة، أمّا الخبر (سداد)، والسّداد بالفتح هو الصّواب من القول والفعل[1]، والجار والمجرور (فيه) متعلق به، و (السّوء) مفعول به للفعل (اتّقِ) قُدّمَ عليه جوازا للعناية والاهتمام ولضرورة استقامة الوزن، والجملة (فيه السّوء اتّقِ) جملة جواب شرط مقدّر، فكأنّي به يقول في غير ما قاله: (إذا كان سَدادٌ فيه السّوء اتّقِ).

وقال أيضا:

وَهُوَ إكسيرٌ وتدبيرٌ لمن رَامَ اصْطيادِ وَرِقٍ بِوَرَقِ[2]

فالمبتدأ (هو) ضمير الغائب، أمّا الخبر فقوله (أكسير)، والإكسير مادّة مركبة كان الأقدمون يزعمون أنّها تحول المعدن الرّخيص إلى ذهب، وعند البعض أنّه شراب يطيل الحياة[3]، وفي التّركيب تشبيه بليغ من حيثُ أنّه جعل المشبّه (الشّعر) والمشبّه به (أكسير) وكأنّهما شيء واحد، فَحَسْبَ رأي النّاظم أنّ صناعة الشّعر هي الصّناعة التي تستحقّ أنْ تسمّى صناعة الإكسير لا صناعة الكيمياء التي يتعاطاها أربابُهَا ولا يحصلون منها على عائد.

2 . المبتدأ معرفة (ضمير مخاطب) + الخبر (نكرة):

جاء المبتدأ ضميرا للمخاطب في القصيدة الشّمقمقيّة في موضع واحد عند قوله:

لأَنْتَ أَظْلَمُ مِن ابْنِ ظالمٍ[4] إنْ كنت من بعدها لم تَرْفَقِ[5]

قوله: (لأنت) اللام لام الابتداء، و (أنت) ضمير المخاطب في محلّ رفع مبتدأ، و (أظلم) خبر المبتدأ، وهو نكرة مشتقّ (اسم تفضيل) مفرد مذكّر، جيء بعده بمن الجار للمفضول (من ابن ظالم)، وقد رفع فاعلا ضميرا مستترا يعود على المبتدأ، وقوله: (من ابن

1 – ينظر: لسان العرب، ج3، ص207، مادة: (س د د).

2 – شرح الشمقمقية، ص127.

3 – ينظر: المعجم الوسيط، ص132.

4 – هو الحارث بن ظالم بن غيظ المري، أبو ليلى، ت. 25 ق.هـ، أشهر فتاك العرب في الجاهلية، لذا يضرب به المثل في الظلم. ينظر: أبو الفرج الأصفهاني، كتاب الأغاني، تحقيق: إحسان عباس، وإبراهيم السعانين وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط3، 2008، ج11، ص44.

5 – شرح الشمقمقية، ص25.

ظالم) يتعلّق بـ (أظلم). والجملة الاسميّة (لأنت أظلم من ابن ظالم) لا محل لها من الإعراب؛ لأنّها استئنافية.

ودلّ التّركيب على تأكيد النّاظم لظلم الحادي للأينق، لأنّه لم يقرّ بظلمه إيّاها وهي تكابدُ عناء السّفر ومشقّة السّير لحملها الأثقال.

3 . المبتدأ معرفة (ضمير المتكلّم) + الخبر (نكرة):

جاء المبتدأ ضميرا للمتكلم في القصيدة الشمقمقية في موضع واحد عند قوله:

وَهَلْ **أنَا** إلاَّ **ابنُ ونَّانَ** الذِي قَرَّبَهُ كَمْ مِنْ أميرٍ مُرْتَقِ[1]

(هل) تكون للاستفهام عن النّسبة، وقد تستعمل مجازا للنّفي كما في هذا الموضع، وقد ورد ما يضارع ذلك في القرآن، قال الله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴾[2]، و (أنا) ضمير المتكلّم في محل رفع مبتدأ، و (إلاّ) للاستثناء وإبطال للنّفي السّابق، و (ابن ونّان) خبر المبتدأ، ولفظة (ونّان) جاءت على وزن فعّال فهي مصروفة، والنّاظم منعها من الصّرف ضرورة لا قياسا.

وتخصّصت الجملة الاسميّة بجملة موصولة (الذي قرّبه) والتي وقعت نعتا (لابن ونّان).

ودلّ حرف الاستفهام هنا على النّفي، و (إلاّ) إبطال له.

الصّورة الثّانية: المبتدأ معرفة (اسم إشارة) + الخبر (نكرة):

وردت هذه الصّورة في موضع واحد عند قول النّاظم:

فَذَاكَ خَيْرٌ لَكَ وَاسْتَمِعْ إلى نُصْحِ الحَكِيمِ المَاهِرِ المُحَقِّقِ[3].

فقوله: (ذاك) اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، وهو معرفة، وهو إشارة للمفرد المذكر،

1 – شرح الشمقمقية، ص58.

2 – الرحمن، الآية: 60.

3 – شرح الشمقمقية، ص62.

اتّصلت به كاف الخطاب، وهي تدلّ على التّراخي[1]، و (خير) خبر المبتدأ، نكرة مشتقّ (اسم تفضيل) مفرد مذكر، وقد رفع فاعلا ضميرا مستترا من المبتدأ، وكلّ من (خير وشر) أسماء تفضيل حذفت ألفها لكثرة الاستعمال، ويقول الأخفش في سبب حذف الألف منها: لأنّهما لمّا لم يشتقا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا يكون فيهما شذوذان، حذف الألف، وكونهما لا فعل لهما[2].

الصّورة الثّالثة: المبتدأ معرفة (معرف ب الـ) + الخبر نكرة:

وردت هذه الصّورة في شمقمقيّة ابن الونّان في ستّة مواضعَ وهي:

قال النّاظم:

لَزُرْتُهَا و**اللّيلُ جُوْنٌ** حَالِكٌ وَجَفْنُهَا لَمْ يَكْتَحِلْ بِأَرَقِ[3].

البيت وقع جوابا لشرط سابق في البيت الذي قبله، وقوله (واللّيل جون) (الواو) واو الحال، و (اللّيل) مبتدأ، و (جون) خبره.

والجملة في محل نصب حال من فاعل (زرتها).

والجون يطلق بالاشتراك على الأسود والأبيض، فهو من أسماء الاطّراد، والمراد هنا الأسود، وجمعه (جون) بالضّم[4].

والحُلْكة والحَلَكُ: شدّة السّواد كلون الغراب، وقد حَلَكَ الشّيء يَحْلُكُ حُلُوكةً وحلُوكاً واحْلَوْلَكَ مثله: اشْتد سواده[5].

وقوله:

---

1 – الأصول في النحو، ج2، ص127.

2 – ينظر: عبد الله الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط1، 1992، ج3، ص433.

3 – شرح الشمقمقية، ص43.

4 – ينظر: لسان العرب، ج13، ص87، مادة: (ج و ن).

5 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص90، مادة: (ح ل ك).

وَعُدْ لِمَا عَدَدْتَ مِنْ بَذْلِ اللّهَى **فَالعودُ أحْمَدُ**[1] لِكُلِّ مُمْلَقِ[2]

(الفاء) تعليليّة، و (العود) مبتدأ، وخبره (أحمد)، وهو نكرة مشتقّ (اسم تفضيل)، وتمييز اسم التّفضيل (أحمد) محذوف تقديره: (العودُ أحمدُ عاقبةً)، واسم التّفضيل هنا مصوغ من فعل المفعول، وهو شاذّ ولكنّه مسموعٌ.

فالقياس أنْ يكون التّفضيل على الفاعل دون المفعول وقد سُمِع: هو أعْذَرُ منه وألْوَمُ وأشْهَرُ وأعْرَفُ وأنْكَرُ وأرْجَى وأخْوَف وأهْيَب، وفي المثل: العود أحمد[3]

والعود: الرّجوع وسمّيت العادةُ عادةً لأنّ صاحبها يعاودها ويرجع إليها مرّة بعد أخرى، وعوّدته كذا فاعتاده وتعوّده؛ أيْ صيّرته له عادة[4].

والمملق: الفقير، والإمْلاق: الافْتِقار. ويقال أَمْلَق الرجل، فهو مُمْلِق، وأَصل الإملاق الإنْفاق. ويقال أَمْلَق ما معه إمْلاقاً، ومَلَقه مَلْقاً إذا أَخرجه من يده ولم يحبسه، والفقر تابع لذلك، فاستعملوا لفظ السّبب في موضع المسبّب حتى صار به أَشهر[5].

وقوله:

كأنَّمَا رَقْرَاقُهُ بَحْرٌ طَمَا **والنُّوقُ أمْوَاجٌ** عليه تَرْتَقِي[6]

الواو استئنافيّة، و (النّوق) مبتدأ معرّف بـ (الـ) الجنسيّة، وهي تفيد ما دخلت عليه نوعا من التّعريف يجعله في درجة علم الجنس لفظا ومعنى، وعلم الجنس له اعتباران

---

1 – أول من قال ذلك: خداش بن حابس النميمي، وكان خطب فتاة من بني ذهل ثم من بني سدوس يقال لها الرباب، وهام بها زمانا، ثم أقبل يخطبها، وكان أبواها يتمنعان لجمالها وميسمها، فرد أخداشا فأضرب عنها زمانا، ثم اقبل ذات ليلة راكبا فانتهى إلى محلتهم وهو يتغني ويقولك

ألا ليت شعري يا أرباب متى أرى لنا منك نجعا أو شفاء فاشتفى

فينكـــح ذا مـــال دميما ملومـــــا ويترك حرا مثله ليس يصطفى

فعرفت الرباب منطقه ... فلم أصبحوا غدا عليهم خداش فسلم وقال: العود أحمد، والمرء يرشد، والورد يحمد. ينظر: أبو الفضل النيسابوري، مجمع الأمثال، تحقيق: جان عبد الله توما، دار صادر، بيروت، ط1، 2002، ج1، ص395–396.

2 – شرح الشمقمقية، ص91.

3 – ينظر، همع الهوامع، ج3، ص

4 – ينظر: لسان العرب، ج3، ص315، مادة (ع و د).

5 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص348، مادة: (م ل ق).

6 – شرح الشمقمقية، ص19.

أحدهما لفظي يدخله في عداد العلم، والآخر معنوي يدخله في عداد النّكرات[1]، و (أمواج) خبره، والجملة الفعليّة بعده (ترتقي) في محلّ رفع نعت للأمواج.

والنّوق جمع ناقة، مثل بدنة وبدن وخشبة خشب، وفعلة بالتّسكين لا تجمع على ذلك وقد جمعت في القلّة على أنوق، وقد تجمع النّاقة نياق[2].

وقوله:

والصَّمْتُ حِصْنٌ للفَتَى مِنَ الرَّدَى وَقَلَّ مَنْ شَرّ لِسَانِهِ وُقِى[3]

فقوله: (الصّمت حصن) مبتدأ وخبر (للفتى من الرّدى) متعلقان بحصن لتأويل الكلام بمنيع، فالصّمت حصن منيع، وجاء في كلام العرب قديما: الكلمة أسيرة في وثاق الرّجل، فإذا تكلّم بها صارت في وثاقها[4].

وقوله:

لاَ تَبْخَلَنَّ بِرَدِّ مَا اسْتَعَرْتَهُ كَضَابِئ[5] **فَالْبُخْلُ شَرٌّ** مَوْبِقِ[6]

المبتدأ (البخل) أما الخبر فهو (شر)، وكلمة (موبق) نعت لـ (شرّ)، والتّركيب الاسمي (البخل شرّ موبق) جاء تعليلا للنّهي الذي ورد في صدر البيت (لا تبخلنَّ).

وقوله:

وَاعْنَ بِقَوْلِ الشّعْرِ **فَالشّعْرُ كَمَالٌ** للفَتَى إنْ بِهِ لَمْ يَرْتَزِقِ[7]

---

1 . ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج1، ص91.

2 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص362، مادة (ن و ق).

3 – شرح الشمقمقية، ص94

4 – ينظر: السيد أحمد الهاشمي، ديوان الإنشاء، دار المعرفة للطباعة والنشر، ص280.

5 – ضابئ بن الحارث: بن أَرْطَأَة بن شهاب بن عبيد بن حادل بن قيس بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم من بني بني غالب التميمي البرجمي، جنى جناية في خلافة عثمان فحبسه، فجاء ابنه عمير بن ضابىء، فأراد الفَتْكَ بعثمان، ثم جبن عنه. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ينظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج3، ص371.

6 – شرح الشمقمقية، ص97.

7 – المصدر نفسه، ص113.

(الفاء) تعليليّة، و (الشّعر) مبتدأ خبره (كمال)، والجملة جاءت علّة للأمر (واعن).

الصّورة الرّابعة: المبتدأ معرفة (معرّفا بالإضافة) + الخبر (نكرة):

وردت هذه الصّورة في موضعين اثنين هما قول النّاظم:

رِفْقًا بِهَا **شَفِيعُهَا هَوَادِجٌ** غَدَتْ سَمَاءَ كُلَّ بَدْرٍ مُشْرِقِ[1]

فقوله (شفيع) مبتدأ واكتسب التّعريف بإضافته إلى الضّمير (الهاء)، و (هوادج) خبر المبتدأ.

والشّفاعة: الطّلب للغير والوساطة له، والشّفاعة: أنْ يستوهب أحدٌ لأجل أحدٍ شيئا، قال واصلها من الشّفع الذي هو ضدّ الوتر، شفعت في الأمر شفعا وشفاعة طلبت بوسيلة أو ذمام، واسم الفاعل شافع وشفيع والجمع شفعاء[2].

والهَوَادِجُ: جمع هودج، وهو مركب من مراكب النّساء يكون مقببا وغيرَ مقببٍ[3].

وقوله:

أزْمَانَ كَانَ السّعْدُ لي مُسَاعِدًا **وَمُقْلَةُ الرَّقِيبِ ذَاتُ بَخَقِ**[4]

فالمبتدأ (مقلة الرّقيب) اكتسب التّعريف بإضافتة إلى المعرّف بالألف واللّام، وهي أداة تدخل على الأسماء النّكرات؛ لإفادة التّخصيص والجنس، قال سيبويه: "وأمّا الألف واللّام، فنحو الرّجل، والفرس، والبعير، وما أشبه ذلك، وإنّما صار معرفة، لأنّك أردت بالألف واللّام الشّيء بعينه دون سائر أمّته..."[5].

والرّقيب هو الحارس والحافظ، يقال: رقبته أرقبه من باب نصر حفظته، فأنا رقيب، وجمع الرّقيب رقباء، والرّقيب النّجم الذي يغيب بطلوعه مثل الثّرياء[6].

---

1 – شرح الشمقمقية، ص30.

2 – ينظر: لسان العرب، ج8، ص183، مادة: (ش ف ع).

3 – ينظر: لسان العرب، ج2، ص388، مادة: (هـ د ج).

4 – شرح الشمقمقية، ص41.

5 . كتاب سيبويه، ج2، ص5.

6 – ينظر: لسان العرب، ج1، ص425 وما بعدها، مادة: (ر ق ب).

أمّا البخق بالتّحريك فهو أقبح العور وأكثره غمصا[1].

النّمط الثّاني: المبتدأ(معرفة) + الخبر(معرفة):

هذا التّركيب جائز عند النّحاة، قال ابن السّراج: "يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة نحو: زيد أخوك..."[2]، وقد اختلف النّحاة في تحديد المبتدأ والخبر، فجاء في المفصل: "فقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا ... ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيّهما قدّمت فهو المبتدأ"[3]، ونحا هذا المنحى ابن يعيش فذهب إلى أنّ الأوّل من المعرفتين هو المبتدأ، وذلك لمنع اللّبس، إذ يصحُّ أنْ يكون كلّ منهما خبرا ومخبرا عنه.[4] لكنّ ابن جني يقول: "أيّهما شئت جعلته المبتدأ وجعلت الآخر الخبر"[5]، أمَّا ابن هشام فيرى أنَّ الأعرف هو المبتدأ[6].

ورد هذا النّمط في القصيدة الشّمقمقيّة في ستّة مواضعَ على الصّور التّاليّة:

الصّورة الأولى: المبتدأ (اسم استفهام) + الخبر(مضاف إلى اسم موصول):

وجاءت هذه الصّورة في موضع واحد عند قول النّاظم:

مَا عَذْرُ مَنْ يَشْكُو الجَوَى لِمَنْ جَفَا وَهُوَ لِدَمْعِ جَفْنِهِ لَمْ يُرِقِ[7]

فقوله" (ما) اسم استفهام مبني على السّكون في محلّ رفع مبتدأ، و (عذر) خبر، وهو مضاف، والاسم الموصول (من) في محل جر مضاف إليه، والجملة الفعليّة (يشكو الجوى لمن جفا) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وقوله (لمن جفا) متعلّق بـ (يشكو).

وجاء الاستفهام هنا دالّا على الإنكار، فلا عذر لمن يشكو حرارةَ الفراق ولوعتَهُ، وهو لم يُرق قطرة من دموعه.

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص13، مادة: (ب خ ق).

2 – الأصول في النحو، ج1، ص82.

3 – المفصل، ص26–27.

4 – ينظر: شرح المفصل، ج1، ص99.

5 – اللمع، ابن جني، ص81.

6 – ينظر: مغني اللبيب، ج2، ص451.

7 – شرح الشمقمقية، ص39.

والعذر بالضّم معروف وجمعه أعذار، وعذره يعذِرُه عذرا ومعذرة: صرف عنه اللّوم فهو معذور؛ أيْ غير ملوم[1].

أمّا الجفاء بالفتح والمدّ ضدّ الصّلة، وهو إعراضك عن الشّخص مأخوذ من جفاء السّيل بالضّم[2].

الصّورة الثّانية: المبتدأ معرفة (ضمير المخاطب) + الخبر معرفة (اسم موصول):

وجاءت هذه الصّورة في موضع واحد عند قول النّاظم:

وَقُلْ لَهُ إِذَا اشْتَكَى مِنْ دَنَسٍ **أَنْتَ الذِي** سَلَكْتَ نَهْجَ الزَّلَقِ[3]

المبتدأ (أنت) وهو ضمير المخاطب وهو معرفة، أمّا الخبر هو (الذي) اسم موصول تعرّف بتقيده بالصّلة، وجملة الصّلة (سلكت نهج الزّلق) لا محلّ له من الإعراب، وجملة (أنت الذي ....) في محلّ نصب مفعول به محكيّة على القول (قل)، والمبتدأ والخبر متطابقان في التّذكير والإفراد والتّعريف والإعراب.

واشترط النّحويون في جملة الصّلة الخبريّة، أنْ تكون معلومة، وأنْ يكون العائد الموجود ضميرا له، فيوجبون الخبريّة؛ لأنّ مضمون الصّلة حكم معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائيّة والطلبيّة لا يعرف مضمونها إلاّ بعد إيراد صيّغها، ولأنّ الصّلة يؤتى بها لتعرِّف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتّصافه بمضمون الجملة[4].

ويقول ابن مالك: "الصّلة معرِّفة، والموصول معرَّف، فلا بدّ من تقدّم الشّعور بمعناها على الشّعور بمعناه"[5].

الصّورة الثّالثة: المبتدأ معرفة (اسم استفهام) + الخبر معرفة (اسم موصول):

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج4، ص545، مادة (ع ذ ر).

2 – ينظر: لسان العرب، ج14، ص148، مادة: (ج ف و).

3 شرح الشمقمقية، ص60.

4 – ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص267، والتصريح، ج1، ص417

5 – ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والإعلان، ط1، 1990، ج1، ص187.

جاءت هذه الصّورة في موضع واحد عند قول النّاظم:

وَمَا الذِي دَعَاكَ يَا خِبُّ إلى ذِي الأَفْعوانِ ذِي اللّسَانِ الفَرِقِ[1]

(ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، أما الخبر هو (الذي) اسم موصول تعرّف بتقيده بالصّلة، وجملة الصّلة (دعاك يا خبّ ...) لا محلّ له من الإعراب، وجملة النّداء (يا خبُّ) فعليّة اعتراضيّة بين المجرور ومتعلّقة بالأفعوان.

الصّورة الرّابعة: المبتدأ معرفة (ضمير) + الخبر معرفة (معرف بالإضافة):

وردت هذه الصّورة في موضع واحد عند قول النّاظم:

لاَ تَكْتُمِ الحَقَّ وَقُلْهُ مُعْلِنًا **فَهُوَ جَمَالُ صوتِكِ الصَّهَصْلِقِ**[2]

المبتدأ (هو) ضمير الغائب وهو معرفة، يقول سيبويه: "وإنّما تضمر اسم بعدما تعلم أنّ ممّن يحدّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنّك تريد شيئا يعلمه"[3].

والخبر (جمال) اسم نكرة، أضيف إلى (صوتك) فاكتسب التّعريف، وقد تخصّص بالنّعت بعده (الصّهصلق).

والصّهصلق: يقال صوت صَهْصَلِقٌ، أَيْ شديد، وأَنشد قد شَيَّبَتْ رأْسِي بصَوْتٍ صَهْصَلِقْ، ورجل صَهْصَلِقُ الصّوتِ شديدُه، وامرأَة صَهصِلقٌ وصَهْصَليقٌ شديدة الصّوت صَخَّابة ومنهم من قَيّد فقال الصَّهْصَلِقُ هي العجوز الصخّابة.

ومنه قول الشّاعر:

أُمُّ حُوَارٍ ضَنْؤُها غيرُ أَمِرْ صَهْصَلِقُ الصوتِ بعَيْنَيْهَا الصَّبِرْ[4]

الصّورة الخامسة: المبتدأ معرفة (علم) + الخبر معرفة (معرف بالإضافة):

وردت هذه الصّورة في موضع واحد عند قول النّاظم:

---

1 – شرح الشمقمقية، ص61.

2 – المصدر نفسه، ص87.

3 – كتاب سيبويه، ج2، ص2.

4 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص207، مادة (ص ه ص ل ق).

مُحَمَّدٌ سِبْطُ الرَّسُولِ خَيْرُ مَنْ سَادَ بِحُسْنِ خَلْقِهِ والخُلُقِ[1]

المبتدأ (محمّد)، وهو اسم علم، أمّا خبره فهو (سبط) واكتسب التّعريف من إضافته إلى المعرّف بـ (الـ) وهو (الرّسول)، والسّبط بكسر السّين هو: ولد الولد.

الصّورة السّادسة: المبتدأ معرفة (معرف بـ الـ) + الخبر معرفة (معرف بالإضافة):

وردت هذه الصّورة في موضع واحد عند قول النّاظم:

مُذْ كَانَ طِفْلاً **والسَّمَاحُ دَأْبُهُ** وَغَيْرَ مَأْخَذِ الثَّنَا لَمْ يَعْشَقِ[2]

(الواو) واو الحال، و (السّماح) مبتدأ، و (دأب) خبر اكتسب التّعريف بإضافته إلى ضمير الغيبة (الهاء)، وجملة (والسّماح دأبه) حالية من اسم كان المستتر.

النّمط الثّالث: المبتدأ (معرفة) + الخبر (جملة):

جوّز النّحاة أنْ تقع الجملة خبرا وذلك "لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمّن المفرد له"[3]، واشترط النّحاة في وقوع الجملة خبرا أنْ تشتمل على رابط ما يربطها بالمبتدأ[4]؛ لأنّه "إذا لم يكن في الجملة ذكرٌ يربطها بالمبتدأ حتّى تصيرَ خبرا وتصيرَ الجملة من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ ولا تكون خبرا عنه"[5].

وفيما يأتي تفصيل للخبر الوارد جملة الذي جاء في **ثمانيةَ عشرَ موضعا** على حسب الصّور النّالية:

الصّورة الأولى: المبتدأ (معرفة) + الخبر (جملة اسمية):

جاءت هذه الصّورة في القصيدة الشّمقمقيّة في ستّة مواضعَ هي:

---

1 – شرح الشمقمقية، ص130.

2 – المصدر نفسه، ص133.

3 – شرح الرضي على الكافية، ج1، ص237.

4 – ينظر: المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمةج4، ص128، والأصول، ج1، ص69. والرابط: إما ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو: (زيد قام أبوه)، أو إشارة إلى المبتدأ كقوله تعالى: "ولباس التقوى ذلك خير"، أو تكرار المبتدأ بلفظه كقوله تعالى: "الحاقة ما الحاقة"، أو عموم يدخل تحته المبتدأ نحو: زيد نعم الرجل. ينظر: همع الهوامع، ج2، ص18، شرح ابن عقيل، ج1، ص204.

5 – شرح المفصل، ج1، ص89.

لاَ تُلْزِمِ المَرْءَ عُيُوبَ أَصْلِهِ **فَالمِسْكُ أَصْلُهُ دَمٌ فِي العُنُقِ**[1]

(فالمسك) مبتدأ أوّل، و (أصله) مبتدأ ثانٍ، و (دم) خبر المبتدأ الثّاني، والجملة من المبتدأ الثّاني وخبره (أصله دم) في محل رفع خبر المبتدأ الأوّل، والرّابط الضمير (الهاء) في المبتدأ الثّاني (أصله). وقد دلّت الجملة الاسميّة الواقعة خبرا هنا على الثّبوت مجرّدة عن قيد التّجدّد والحدوث، فهي تصف المسند إليه، ولا تشير إلى حدوث ولا إلى زمن.

وقوله:

وَالخَمْرُ مَهْمَا طَهُرَتْ فَبَيْنَهَا وَبَيْنَ أَصْلِهَا بِحكُمٍ فَرِّقِ[2]

(الخمر) مبتدأ، وجملة الشّرط بعده خبر، وجاءت (مهما) هنا بمعنى الظّرف؛ أيْ متى طهرت، وقوله: (فبينها وبين أصلها) الفاء داخلة في التّقدير على فعل الأمر في آخر البيت (فرق) مقترنة بجواب الشّرط، و (بينها وبين أصلها) متعلّق به وبحكم، والجملة في محلّ جزم جواب الشّرط لاقترانها بالفاء، والجملة الشّرطيّة (مهما طهرت ...) في محل رفع خبر المبتدأ.

وقد ورد الخبر تركيبا شرطيًّا في المأثور، فرفض كثير من النّحاة اعتبار هذا التّركيب جملة من أنواع الجملة العربيّة تحت تأثير القاعدة التي تربط نوع الجملة بنوع الكلمة المصدّرة فيها، وضرورة إلغاء ما يتقدّم من الحروف وعدم اعتبارها، ومن ثَمَّ، وبعد أنْ حاول بعضهم وضعها في قسم مستقلّ أحالوا الجملة الشّرطيّة إلى شكل من أشكال الجملة الفعليّة[3].

يقول ابن هشام: "وزاد الزّمخشري وغيره الجملة الشّرطيّة، والصّواب أنّها من قبيل الفعليّة"[4]

وقوله:

---

1 – شرح الشمقمقية، ص80.

2 – المصدر نفسه، ص80.

3 – المدخل إلى دراسة النحو العربي، ج2، ص165.

4 – مغني اللبيب، ج2، ص47.

فالعِلْمُ فِي الدُّنْيا وَفِي الأُخْرَى لَهُ فَضْلٌ فَبَشِّرْ حِزْبَهُ شَرًّا وُقِي[1]

(العلم) مبتدأ أوّل، وقد تقيّد بالجارّ والمجرور والمعطوف (في الدّنيا وفي الأخرى)، و (فضل) مبتدأ ثانٍ مؤخّر وجوبا، وشبه الجملة من الجارّ والمجرور (له) خبر المبتدأ الثّاني، وقد تقدّم الخبر وجوبا على المبتدأ؛ لأنّ الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة لا مضافة ولا موصوفة، والجملة الاسميّة (له فضل) في محل رفع خبر المبتدأ الأوّل.

وقوله:

هَذَا هُوَ المَجْدُ الأصيلُ فَاتَّبِعْ سَبِيلَهُ عَلَى الجَمِيعِ تَرْتَقِ[2]

فاسم الإشارة (هذا) مبتدأ أوّل، وضمير الغائب (هو) مبتدأ ثانٍ، و (المجد) خبر المبتدأ الثّاني، وتخصّص بالنّعت الذي بعده (الأصيل)، والجملة الاسميّة (هو المجد) في محلّ رفع خبر المبتدأ الأوّل، وتقيّد هذا التّركيب الاسمي بقوله (فاتّبع سبيله) وهو جواب شرط مقدّر؛ أيْ (إذا كان هذا هو المجد الأصيل فاتّبع سبيله)، وقوله (ترتق) مضارع مجزوم في جواب الطّلب والأمر (اتّبع)، ومعناه تعلُ وتسمُ وترتفعْ.

والموضعان الآخران هما قوله:

وَنَجْلُهُ مِنْ أجْـــــلِهِ أجَلُهُ مِنْ سَطْوَة الحجَّاجِ لَمْ يَكُن وُقِي[3]

والشِّعْرُ للمَجْدِ نَجَادُ سَيْفِهِ وَللعُلَى كَـــــــالعِقْدِ فَوْقَ العُنُقِ[4]

الصّورة الثّانية: المبتدأ (معرفة) + الخبر (جملة فعليّة):

وردت هذه الصّورة في اثني عشر موضعا من الشّمقمقيّة على النّحو التّالي:

حتَّى غَدَتْ خَوْصًا عِجَافًا ضُمَّرًا **أعْنَاقُهَا تَشْكُو طَوِيلَ العُنُقِ**[5]

---

1 – شرح الشمقمقية، ص113.

2 – المصدر نفسه، ص96.

3 – المصدر نفسه، ص98.

4 – المصدر نفسه، ص113.

5 – المصدر نقسه، ص20.

(أعناق) مبتدأ اكتسب التّعريف بالإضافة إلى الضّمير (الهاء)، أمّا خبر المبتدأ فجاء جملة فعليّة مضارعة (تشكو طويل العنق) والرّابط الذي ربط المبتدأ بالخبر الجملة الضّمير المستتر من الفعل (تشكو)، ولا يزاد ألف بعد واو (تشكو)؛ لأنّها لام الفعل، والشّأن أنْ تزاد بعد الواو التي تكون ضمير الجمع، وقد أفاد الاستمرار والتّجدّد، قال الكفوي: "وإذا كان خبر الجملة الاسميّة مضارعا فقد يفيد استمرارا تجدّديا"[1]، وثَمَّةَ أمرٌ آخرُ هو أنْ يكون في الجملة ضميرٌ يعود على المبتدأ، مطابق له إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا؛ لكي لا "يحلّ عقدة التّرابط"[2] بين المبتدأ والجملة الواقعة خبرا، إذا لم تكن تتضمّن معنى المبتدأ.

والأعناق جمع عنق، والعَنَق بفتحتين ضرب من انسر فسيح سريع من أعنق أعناق، قال أبو النجم:

يَا نَاقُ سِيري عُنقًا فَسيحا إلى سُليمانَ فتستريحا[3].

وقوله:

لَزُرْتُهَا واللَّيلُ جُوْنٌ حَالِكٌ **وَجَفْنُهَا لَمْ يَكْتَحِلْ بِأرَقِ**[4]

(الواو) عاطفة، و (جفن) مبتدأ اكتسب التّعريف بالإضافة إلى ضمير الغائب (الهاء)، والجملة الفعليّة المضارعة المنفيّة بـ (لم) جاءت في محلّ رفع خبر المبتدأ، والضّمير المستتر فيها ربط بينها وبين المبتدأ، كما تقيّدت الجملة بالجارّ والمجرور (بأرق). و (لم) تدخل على الفعل المضارع فتقلب دلالته إلى الماضي بعد أنْ كان دالا على الحال[5]، الحال[5]، والزّمن الذي حدّد دلالة (لم) في هذا التّركيب الفعلي (لم يكتحل بأرق) الزّمن الصّرفي لا الزّمن النّحوي، فقلبت (لم) زمن الفعل من الحاضر إلى الماضي.

وجفن العين: غطاؤها من أعلاها وأسفلها، وهو مذكّر وجمعه أجفان وجفون[6].

---

1 – أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص1010.

2 – عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، ص97.

3 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص272، مادة: (ع ن ق).

4 – شرح الشمقمقية، 43.

5 – ينظر: الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، ج1، ص273، وينظر: شرح المفصل، ج7، ص109. ص109.

6 – ينظر: لسان العرب، ج13، ص89، مادة: (ج ف ن).

وقوله:

وَفَرَسٍ كَلاَحِقٍ أوْ دَاحِسٍ يَوْمَ الرِّهَانِ **شَأْوُهُ لَمْ يُلْحَقِ**[1]

المبتدأ (شأو) اكتسب التّعريف بالإضافة إلى الضّمير (الهاء)، أمّا خبره فجاء جملة فعليّة مضارعة منفيّة (لم يلحق)، والجملة وقعت صفة لـ (فرس)، ويجوز إبدال همزة (شأو) ألفا من جنس حركة ما قبلها كما الشّأن في رأس وبأس[2].

والشّأو: الغاية والأمل، وعدا الفرس شأوا؛ أيْ طلقا، والشّأو: السّبق، شأوت القوم شأوا إذا سبقتهم[3].

قال امرؤ القيس:

فألقيتُ فِي فِيهِ اللّجامَ فَبَزّنِي وَقضالَ صِحَابي قَدْ شَأَوْنَاكَ فَاطلُبِ[4]

وقوله:

فَإِنْ مَدَحْتُ **فَمَديحِي يُشْتَفَى** بِهِ كَمِثْلِ العَسَلِ المُرَوَّقِ[5]

المبتدأ (مديحي) مرفوع وعلامة رفعه الضّمة المقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة على ما قبل ياء المتكلّم، وهو مضاف، و (ياء) المتكلّم مضاف إليه، أمّا الخبر جاء جملة فعليّة مضارعة فعلها مبني للمجهول (يشتفى)، والجملة الاسميّة (فمديحي يشتفى) في محلّ جزم جواب الشّرط، لاقتران الجواب بالفاء، وألف (يشتفى) منقلبة عن ياء.

والمدح: الثّناء على الشّيء بما فيه من الصّفات الحميدة خلقته كانت أو اختياريّة، ولهذا كان المدح أعمَّ من الحمد؛ لأنّ الحمد لا يكون إلاّ بالاختياريّة[6].

---

1 – شرح الشمقمقية، ص46.

2 – ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص689 وما بعدها.

3 – ينظر: لسان العرب، ج14، ص417، مادة: (ش أ و).

4 – ديوان امرئ القيس، رواية الأصمعي، القسم الأول، دار المعارف.

5 – شرح الشمقمقية، ص55.

6 – ينظر: لسان العرب، ج2، ص590، مادة: (م د ح).

والشّفاء: الدّواء، وجمعه: أشفيّة، وشفاه الله من مرضه شِفَاءً بالمدّ أبْرَاهُ، واستشفى فلان طلب الشّفاء، وأشفيت فلانا إذا وهبت له شفاء من الدواء، واشتفى بكذا: تَدَاوَي به[1].

وقوله:

وَ**كُلُّ** مَنْ لَيْسَ لَهُ عَليك مِنْ فَضْلٍ **فَلاَ تُطْعِمْهُ بِالتَّمَلُّقِ**[2]

(كلّ) مبتدأ، نكرة اكتسبت التّعريف بإضافتها إلى الاسم الموصول (من)، والجملة الفعليّة (ليس ....) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، أمّا الخبر فجاء جملة طلبيّة (فلا تطعمه بالتّملّق)، والرّابط بينها وبين المبتدأ ضمير المخاطب المستتر.

والتّملّق والمَلَقُ : الوُدّ واللّطف الشّديد، وأَصله التّليين وقيل : المَلَقُ شدّة لطف الودّ، وقيل: التّرفق والمداراة، والمعنيان متقاربان[3].

وقوله:

فَالزَّرْدُ يَوْمَ الغَارِ **لَمْ يَثْبَتْ لَهُ** **فَضْلٌ** وَكَانَ الفَضْلُ لِلْخَدَرْنَقِ[4]

(الفاء) تعليليّة، و (الزّرد) مبتدأ وأسْكَنَ النّاظم عين المبتدأ (الرّاء) ضرورة، وجملة (لم يثبت له فضل) خبر المبتدأ، و (يوم الغار) متعلّق به قُدِّمَ عليه، وألِفُ الغار منقلبة عن واو، والزّمن الّذي حدّد دلالة (لم) في هذا التّركيب الفعلي (لم يثبت...) الزّمن الصّرفي لا الزّمن النّحوي، فقلبت (لم) زمن الفعل من الحاضر إلى الماضي.

والزّرد: حلق المغفر والدّرع، والزرَد بالتّحريك الدرع المزرودة، والزّراد صانعها[5].

والغار: مغارة في الجبل كالسرب، وقيل كالكهف في الجبل[6]، والغار هنا هو غار حراء بجبل ثور بمكة.

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج14، ص436، مادة: (ش ف ى).

2 – شرح الشمقمقية، ص64.

3 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص347، مادة: (م ل ق).

4 – شرح الشمقمقية، ص81.

5 – ينظر: لسان العرب، ج3، ص194، مادة: (ز ر د).

6 – ينظر: لسان العرب، ج5، ص35، مادة (غ و ر).

وقوله:

والخُلْدُ قَدْ مَزَّقَ أَقْوَامَ سَبَا وَهَدَّ سَدًّا مُحْكَمَ التَّأَلُّقِ[1]

المبتدأ (الخلد)، وهو معرفة، أمّا الخبر فقد جاء جملة فعليّة ماضيّة مسبوقة ب (قد) (مزّق أقوام سبا)، والرّابط بين المبتدأ وخبره ضمير الغائب المستتر من الفعل (مزّق).

فالتّركيب هنا أفاد الثّبوت من المبتدأ (الخلد)، ومن الخبر الجملة الفعليّة (قد مزق...) ـ وإن كان طرفا الإسناد واحدا ـ فالفاعل في الجملة الفعليّة (مزّق) جاء ضميرا يعود على لفظ (الخلد)، وقد ساق الجرجاني في ذلك حديثا لمّا قال: فقولنا: (زيد جاء) هو عين قولنا (جاء زيد)، والفرق بينهما في المثال الأوّل جاء المسند إليه لأجل تنبيه السّامع على الّذي جاء، وفي المثال الثّاني أخبر عن مجيئه إخبارا محضًا، فتقدّم الاسم كون زيد هو الفاعل لا أنْ نقصد أنّ زيدا هو الّذي فعل الفعل[2].

وتقديم الاسم وهو المسند إليه ـ مبتدأ كان أو فاعلا ـ ، أو تأخيره يدلّ على الثّبوت، أو التّجدّد.

وقوله:

لاَ تَرْجونَ صَفْوًا بِغَيْرِ كَدَرٍ **فَذَا** لَعَمْرُ اللهِ **لَمْ يَتَّفِقِ**[3]

(ذا) اسم إشارة في محلّ رفع مبتدأ، والجملة الفعليّة المضارعة المنفيّة (لم يتّفق) في محلّ رفع خبر المبتدأ، واعترضت جملة الخبر جملة القسم (لعمر الله) للتّأكيد.

وقوله:

والعودُ يُخْتَارُ على مَنْ كَانَ كَالـ مُخْتَارِ وَمَنْ كَانَ ذَا تَزَنْدُقِ[4]

(العود) مبتدأ، وجملة (يُختارُ) من الفعل، والنّائب عن الفاعل وهو الضّمير المستتر فيه في محلّ رفع خبر.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص78.

2 –عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، ص128.

3 – شرح الشمقمقية، ص86.

4 – المصدر نفسه، ص92.

والعود: الرّجوع، واختيار الشّيء: انتقاؤه.

أمّا المواضع الثّلاثة المتبقية فهي:

وَكُنْ كَعَقْــرَبٍ وَضَبٍّ مَعَ مَنْ عَليكَ **قَلْبُهُ امْتَـــلأ بِالحَنَقِ**[1]

وَقَوْسُ حَـــاجِبٍ بِرَهْنِهَا لَدَى كِسْرَى **اطْمَأنَّ قَلْبُهُ** مِمَّا لَقِي[2]

وَالسَّعْدُ قَدْ أَلْقَى عَصا تُسَيارُهُ لِقَصْـــــــرِهِ وَخَصَّهُ بِمَعْشَقِ[3]

النّمط الرّابع: المبتدأ (معرفة) + الخبر(شبه جملة):

يقصد بشبه الجملة الظّرف المكاني أو الزّماني والجارّ والمجرور. وقد أجاز النّحاة وقوع شبه الجملة خبرا، إنْ ظرفا أو جارًّا ومجرورا، قال سيبويه: "وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك: عبد الله أخوك. إلاّ أنّ عبد الله يرتفع مقدّما كان أو مؤخّرا بالابتداء"[4].

وذهب الأخفش إلى أنّ الخبر مع شبه الجملة من قبيل الخبر بالمفرد، وأنّ كلاًّ منهما متعلّق بمحذوف. وقال جمهور البصريين إنّهما من قبيل الجملة، وإنّ كلاًّ منهما متعلّق بمحذوف هو فعل. والصّحيح عندهم: "أنّ تقديره كائن أو مستقرّ، لا كان أو استقرّ"[5]، وحجّتهم في ذلك أنّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أنْ يكون اسما مفردا.

وذهب ابن السّراج إلى أنّ كلاًّ من الظّرف والجارّ والمجرور قسم برأسه[6]، ويرى ابن كيسان أنّ الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأنّ تسمية الظّرف خبرا مجازا، في حين

---

1 – شرح الشمقمقية، ص72.

2 – شرح الشمقمقية، ص81.

3 – شرح الشمقمقية، ص136.

4 – كتاب سيبويه، ج2، ص88.

5 – الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص245.

6 – ينظر: أبو علي النحوي، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق: علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، ط2، 1982، ص37، وشرح ابن عقيل، ج1، ص183.

يرى أبو عليّ الفارسيّ، وابن جني إلى أنّ الظّرف هو الخبر حقيقة، وأنّ العامل صار نسيا منسيا.[1] أمّا ابن مضاء القرطبي فذهب أنّه لا حاجة لتقدير مفرد أو جملة[2].

واشترط النّحاة في وقوع الظّرف أو الجارّ والمجرور خبرا أنْ يكونا تامّين، نحو: (زيد أمامك)، و(زيد في الدّار). بخلاف النّاقص، فلا يجوز أنْ تقول: (زيد بك)، أو(فيك)، أو(عنك)، فلا يقع خبرا إذ لا فائدة فيه.[3]

وفي العصر الحديث، وقف النّحاة من هذه المسألة موقفين: فعلى حين دافع عبّاس حسن عن موقف النّحاة في اعتماد فكرة التّعلّق دفاعا قويًّا ورأى أنّ "رأيهم في وجوب تعلّق شبه الجملة سديد، وأنّ حجتهم في تحتيم ذلك التّعلّق قويّة"[4]، وقد دافع الدكتور مهدي المخزومي عن فكرة إلغاء التّعلّق، ورأى أنّ اعتبار شبه الجملة خبرا هو أقربُ إلى الموقف اللّغوي وهو خطوة في سبيل التّيسير[5].

ويبدو لي أنّ التّمسّك بفكرة التّعلّق هو الرّأي الأقرب إلى طبيعة اللّغة، وإلى حقيقة المبتدأ والخبر، فالمبتدأ والخبر كلاهما شيء واحد في المعنى، فالمبتدأ يكون خبرا والخبر يكون مبتدأ في نسق الكلام العربي، مثال ذلك قولنا: محمّد رسول الله، فإنّ المعنى يستقيم لو قلنا: رسول الله محمّد؛ لأنّ كليهما من جهة المعنى هو الآخر، أمّا لو قلنا: المدرسة أمامك على سبيل المثال، فإنّ المدرسة ليست هي أمام، ولا هذا الظّرف هو المدرسة.

وممّا هو معلوم أنّ الدّراساتِ الحديثةَ تميل إلى اعتبار المبتدأ عندما يتساوى والخبر في التّعريف هو الاسم الّذي قصد به الاخبار عنه، أو هو الاسم الّذي بني الكلام من أجله، إلاّ أنّ هذا لا يمنع من أنْ يكون المبتدأ والخبر كلاهما شيئا واحدا في المعنى، ولا يكون ذلك عندما يكون الخبر ظرفا أو جارًّا ومجرورا.

---

1 – ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج1، ص322.321

2 – ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ص99.

3 – همع الهوامع، ج1، ص320

4 – عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3،، ج1، ص478.

5 – مهدي المخزومي، النحو العربي، قواعد وتطبيق، القاهرة، ط1، 1966، ص171.

وعلى الرّغم من ميلي إلى اعتماد فكرة التّعلّق عندما يكون الخبر شبه جملة (ظرفا أو جارًّا ومجرورا) إلاّ أنّني أميل إلى تيسير الإعراب وبخاصّة في ميدان التّعليم، فلا داعي إلى إرهاق الطّالب بإعراب مفصّل يقول فيه أنّ الخبر ظرف متعلّق بفعل محذوف، أو وصف مشتقّ محذوف تقديره (مستقرّ، أو كائن)، ويكفي أنْ يبقى هذا خاصًّا بالباحثين المتخصّصين عندما يكون التّفصيل غاية في ذاته في سياق البحث والدّراسة.

وعندما استقريت مواضع الخبر شبه الجملة في القصيدة الشّمقمقيّة لابن الونّان تبيّن لي أنّه من الأقرب إلى طبيعة السّياق وحقيقة الموقف اللّغوي أنْ أقدّر متعلّقا به للظّرف، أو الجارّ والمجرور.

وقد ورد المبتدأ معرفة والخبر شبه الجملة في القصيدة الشّمقمقيّة في أربعةِ مواضعَ، وهو جارّ ومجرور، وفيما يلي عرض لهذه التّراكيب اللّغوية التي جاء فيها المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة في القصيدة الشّمقمقيّة:

قال النّاظم:

فالحَمْدُ للهِ الّذي صَيَّرَهَا أَثْمِدَ عَيْنٍ مُنْصِفٍ مُـوَفَّقِ[1]

والحَمْدُ للهِ الّذِي جَعَلَهَـا قَذَىً بِعَيْنِ الحَاسِدِ الخَفَلَّقِ[2]

وهذا التّركيب (الحمد لله) قد يخرج إلى معنى الأمر، قال القرطبي: "قال الفراء: هو خبر وفيه إضمارُ أمرٍ، أيْ أُدْعُوه واحْمدوه"[3].

وقال الطّاهر بن عاشور: ويجوز أنْ يكون (الحمد) مصدرا جيء به بدلا عن فعله على معنى الأمر، أيْ: أحمد الله، وعدل عن النّصب إلى الرّفع لقصد الدّلالة على الدّوام والثّبات[4]، فمقصود النّاظم إنشاء تعظيمه لله تعالى للحمد.

---

1 – شرح الشمقمقية، 146.

2 – شرح الشمقمقية، 147.

3 – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2006، ج15، ص329.

4 – ينظر: الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ج12، ص474.

واللام في لفظ الجلالة (الله) دلالة واضحة على معنى الاستحقاق[1]، إذ أنّ الحمد لا يستحقه إلاّ هو، وإنْ مدحت أحدا بهذه الصّفة لم يُجْزِ ذلك، قال سيبويه: "وليس كلّ شيء من الكلام تعظيما لله تعالى يكون تعظيما لغيره من المخلوقين، لو قلت: الحمد لزيد تريد العظمة لم يجز، وكان عظيما"[2]، ولفظ (الحمد) في موقع الابتداء، ولفظ الجلالة واللام الدّاخلة عليه في محل خبر.

وقال أيضا:

وإنْ هَجَوْتُ **فَهِجَايَ كَالشَّجَا** يَقِفُ فِي الحَلْقِ كَمِثْلِ الشَّرَقِ[3]

المبتدأ (هجاي)، وهو معرفة اكتسب التعريف بإضافته إلى ضمير المتكلم (الياء)، أمّا الخبر فهو متعلّق الجارّ والمجرور (كالشّجا) محذوف تقديره: استقرّ، أو مستقرّ، وقد رفع فاعلا مستترا يعود على المبتدأ.

وجاءت الجملة الاسمية في محل جزم جواب الشّرط، لاقترانها بالفاء، كما تخصّص الخبر فيه بالجملة الحاليّة الّتي أتت بعده (يقف).

والشَّجا: ما اعْتَرَض في حَلْقِ الإنسانِ والدّابّةِ من عَظْمٍ، أَو عُودٍ، أَو غيرهما[4]

وقوله:

وَلاَ تُنَقِّصْ أَحَدًا **فَكُلُّنَا مِنْ رَجُلٍ وَأَصْلُنَا مِنْ عَلَقِ**[5]

وهذا جدول يبيّن النّسب الخاصّة بالابتداء بالمعرفة حسب نوع تراكيبها:

الأنماط	عدد مرّات وروده	نسبة وروده
المبتدأ (معرفة) + الخبر (نكرة)	خمسةَ عشرَ مرّة (15)	%34,88
المبتدأ (معرفة) + الخبر (معرفة)	ستّ مرّات (06)	%13,95

1 – أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، اللامات، تحقيق: مبارك المازن، دار الفكر، دمشق، ط2، 1958، ص65.

2 – كتاب سيبويه، ج2، ص29.

3 – شرح الشمقمقية، ص55.

4 – ينظر: لسان العرب، ج14، ص422، مادة: (ش ج ا).

5 – شرح الشمقمقية، ص80.

المبتدأ (معرفة) + الخبر (جملة)	ثمانيةَ عشرَ مرّة (18)	%41,86
المبتدأ (معرفة) + (الخبر شبه جملة)	أربع مرّات (04)	%09,30
المجموع	سبع وخمسون مرّة (43)	%100

قد تعدّدت صوّر المبتدأ معرفة فجاء ضميرا، ومضافا إلى الضّمير، وجاء علما، وجاء معرفا بـ (الـ)، ومضافا إلى المعرّف بـ (الـ)، وجاء اسم إشارة، إلاّ أنّ مجيئه ضميرا هو الغالب في هذه القصيدة؛ لأنّ النّاظم في أغلب المواضع التي جاء فيها المبتدأ ضميرا كان يبيّن ويوضّح ما تقدّم عليه من اسم يعود الضّمير عليه، وقد تطابق المبتدأ والخبر في جميع الصّور في النّوع والعدد، كما خاطب النّاظم في هذه القصيدة جمهوره بما لا يعلمونه لذا كان الخبر أغلبه نكرة، فالغرض من الكلام إثبات فعل لم يعلم السّامع أنّه كان.

المطلب الثّاني: ما وقع فيه المبتدأ نكرة: الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة، وقد يكون نكرة، لكن بشرط أنْ تفيد[1]. قال سيبويه: "ولو قلت: (رجل ذاهب) لم يحسن حتّى تعرّفه بشيء فتقول: (راكب من فلان سائر). وتبيع الدّار فتقول: (حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا) فأصل الابتداء للمعرفة. فلمّا أدخلت الألف واللام وكان خبرا حَسُنَ الابتداء، وضَعُفَ الابتداء بالنّكرة إلاّ أنْ يكون فيه معنى المنصوب"[2].

والمنطق اللّغوي يقتضي أنْ يكون المبتدأ معرفة، وأنْ يكون في أوّل جملته؛ لأنّه الاسم الّذي يحتاج إلى ما يكمّل معناه، وما يخبر عنه، فالمرء لا يتحدّث عن نكرة، ولا يستقيم في الذّهن أنْ يتحدّث عن مجهول، ومن هنا كان رأي النّحاة أنّ المبتدأ معرفة، وأنّه أصل الكلام.

ولكنْ هل يكون المبتدأ نكرة؟ طبعا نعم، ذلك يكون، ولمّا كان أصلا في كلام العرب وفي القرآن وفي الحديث صار النّحاة يبحثون عن مسوّغات للابتداء بالنّكرة، عن شيء يجعل النّكرة معرفة حتّى يسوّغ الابتداء بها والإخبار عنها.

والابتداء بالنّكرة يكون عند تحقّق الفائدة. قال ابن السّراج: "...فإنّ الابتداء فيه بالنّكرة حسن بحصول الفائدة"[3].

ولقد تتبّع النّحاة مواطن الابتداء بالنّكرة ولم يكونوا على درجة واحدة كما يقول ابن هشام: "لم يعوّل المتقدّمون في ضابط ذلك إلاّ على حصول الفائدة، ورأى المتأخّرون أنّه ليس كلّ أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبّعوها، فمن مقلٍّ مخلّ ومن مكثرٍ موردٍ ما لا يصلح أو معدّد لأمور متداخلة"[4]. وقال إنّ بعضهم زعم أنّها ترجع إلى الخصوص والعموم[5].

والعموم[5].

وكانت مسوّغات الابتداء بالنّكرة تزيد كلمّا مضى الزّمن وتقدّم، فهي عند سيبويه أربعة، وعند الزّمخشري خمسة، وعند ابن يعيش سبعة، وعند السّيوطي عشرة، وعند ابن

---

1 – شرح ابن عقيل، ج1، ص216.

2 – كتاب سيبويه، ج1، ص329.

3 – الأصول في النحو، ج1، ص64.

4 – ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص128.

5 – ابن هشام، شرح شذور الذهب، دار التراث العربي، بيروت، ط1، 2001، ص235.

عصفور ستّة عشر، في حين أنّ ابن عقيل أوصلها إلى أربعة وعشرين مسوّغا، وذكر أنّ بعضهم أوصلها إلى نيف وثلاثين موضعا[1].

وعاد السّيوطي لمناقشة مسوّغات الابتداء بالنّكرة، فأورد رأي ابن السّراج الّذي يرى أنّ المعتبر في الابتداء بالنّكرة هو حصول الفائدة، فأنّى حصلت الفائدة جاز الابتداء، ثُمَّ أورد الجرجاني الّذي جوّز الإخبار عن النّكرة بكلِّ أمر تشترك النّفوس في معرفته، ثُمَّ ذكر رأي جمال الدّين محمّد بن عمرون، ورأى ابن النّحاس وبعد أنْ عدَّ واحدا وثلاثين مسوّغا للابتداء بالنّكرة، قال: "ثُمَّ رأيت بعد ذلك مؤلّفا لبعض المتأخّرين إلى اثنين وثلاثين قال وقد أنهيتها بعون الله إلى نيف وأربعين، فذكر الاثنين والثّلاثين الّتي ذكرها ابن النّحاس، وزاد أنْ تكون معطوفة على معرفة ..."[2].

وما يهمّني في بحثي هو الإشارة إلى المسوّغات الواردة في قصيدة النّاظم فقط لا غير، وقد جاء المبتدأ نكرة في **ستّةَ عشرَ موضعا** وفق الأنماط التّاليّة:

النّمط الأوّل: المبتدأ (نكرة) + الخبر (نكرة):

نصَّ عبد القاهر الجرجاني على أنّ الغرض من تقديم النّكرة هو إعلام السّامع عن جنس المسند إليه، والسّامع قد عرف أنّ المسند قد كان ، فالحدث معلوم، لكن لا يعلم نوع المحدث[3]، وقد جعل ابن عصفور دلالة النّكرة على الجنس شرطا من شروط الابتداء بالنّكرة[4].

وقد ورد هذا النّمط على الصّور التّاليّة:

المبتدأ (نكرة متخصّصة) + الخبر (نكرة متخصّصة)

قال النّاظم:

---

1 – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص216.

2 – جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985، ج2، ص71.

3 – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص143.

4 – شرح الجمل، ج1، ص349.

وَ**كُلُّ هَوْدَجٍ** عَلَى أَقْتَابِهَا **مِثْلُ سَفِينٍ** مَاخِرٍ أَوْ زَوْرَقِ[1]

المبتدأ لفظ (كلّ)، أضيف إلى نكرة، والإضافة إلى النّكرة تفيد التّخصيص، والتّخصيص لا يبلغ درجة التّعريف[2]، إنّما يجعل اللّفظ من ناحية التّعيين والتّحديد في درجة بين المعرفة والنّكرة[3].

والنّكرة إذا خُصّصت ساغ الابتداء بها، والنّكرة هنا تخصّصت، ولكنْ المسوغ الحقيقي لكلمة (كلّ) أضيفت لفظا أو وتقديرا دلالتها على العموم، بل أرجع بعضهم جميع المسوّغات إلى العموم والخصوص. أمّا الخبر (مثل)، فهو نكرة تخصّص بإضافته إلى لفظ (سفين)، وقد تطابق الخبر مع المبتدأ ومضافه في الإفراد والتّذكير.

النّمط الثّاني: المبتدأ نكرة + الخبر (جملة):

قد تفيد هذه الصّورة ما أفادته الصّورة الأولى (المبتدأ نكرة والخبر نكرة)، وذلك لأنّ الجملة عند بعض النّحاة نكرة، وعند بعضهم الآخر في حكم النّكرة، والّذي دعاهم إلى هذا أنّ الجمل بعد النّكرات صفات وبعد المعارف أحوال.

يقول ابن يعيش: "لم توصف المعرفة بالجملة؛ لأنّ الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة؛ لأنّها حديث، ألا ترى أنّها تقع خبرا، وإنّما تحدّث بما لا تعرف، فتفيد السّامع ما لم يكن عنده"[4].

يقصد أنّ الجملة حكم، والحكم بشيء يجب أنْ يكون مجهولا؛ ليفيد النّكرة بها فيقول: لمناسبتها النّكرة كمن حيث يصحّ تأويلها بالنّكرة، فيدافع عن رأيه بالحجج الّتي ترفض الآراء الأخرى من عدّة وجوه[5]، فالخلاف ليس شكليًّا كما ذكر عبّاس حسن[6]؛ لأنّ الخلافَ الشّكليَّ لا يؤدّي إلى تأثير المضمون، وهنا تأثّر المضمون كثيرا، فلو كانت الجملة نكرة لأفادت ما أفادته الصّورة الأولى، ولكان الاختلاف في الشّكل لا يؤثّر في المضمون.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص19.

2 – مغني اللبيب، ج2، ص193.

3 – النحو الوافي، ج3، ص23.

4 – ابن يعيش، شرح الفصل، ج3، ص54.

5 – ينظر: شرح الرضى، ج2، ص297–299.

6 – النحو الوافي، ج3،ص480.

أمّا إذا كانت في حكم النّكرة فلها معناها الخاصّ المستفاد من تركيبها، فالإخبار بالمفرد ليس كالإخبار بالجملة، فلكلّ حاله وحليته.

وجاء هذا النمط في صورة واحدة، وهي:

المبتدأ نكرة + الخبر (جملة فعليّة منسوخة):

قال النّاظم:

فَصَاعِدٌ عَلَى مَدِيحِ وَرْدَةٍ **أَصْبَحَ مُنْحَطًّا** بِقَوْلِ سَهْوَقِ[1]

المبتدأ (صاعد)، وهو نكرة مشتقّ، والخبر (أصبح منحطًّا) جملة فعليّة فعلها مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره (هو)و (منحطًّا) خبر الناسخ، و (على مديح وردة) جارّ ومجرور متعلّق بـ (أصبح) قدّم عليه لغرض التّعليل.

النّمط الثّالث: المبتدأ نكرة (كم الخبريّة) + الخبر (جملة فعليّة)

وردت هذه الصّورة في تسعة مواضعَ، منها قوله:

وكَمْ بِسَوْطِ البَغْيّ **سُقْتَ سَوْقَهَا** سَوْقَ المُعَنِّفِ الّذِي لَمْ يَثَّقِ[2]

(كم) خبريّة بمعنى كثير، وهو اسم مبهم مبنى على السّكون لشبهه بالحرف وضعا ومعنى، أمّا الوضع فكونه على حرفين، وأمّا المعنى فكونه أفاد التّكثير.

ولما كان مبهما احتاج إلى ما يميّزه ويبيّن معناه، والمميّز هنا محذوف، أيْ كم مرة أو وقت، وهو مجرور بإضافتها إليه ومنع بعضهم تمييز كم الخبريّة إلاّ إذا قدّر منصوبا، وهذا ما أشار إليه أبو حيان في الارتشاف[3].

(بسوط البغي) جارّ ومجرور متعلّق بـ (سقت سوقها) الواقعة خبر للمبتدأ.

وقوله:

---

1 – شرح الشمقمقية، ص99.

2 – شرح الشمقمقية، ص20.

3 – ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة،، ط1، 1998، ج2، ص788.

وَ**كَمْ** حُبَارَى **أمَّهَا صَقْرٌ** فَلَمْ يَظْفَرْ بِغَيْرِ حَتْفِهِ بِالزَّرَقِ[1]

المبتدأ (كم)، وجملة (أمَّها صقر) خبر، ويجوز في (كم) النّصب على الاشتغال، إلاّ أنّ الابتدائية أولى لتوافق الجملة ما قبلها وما بعدها في الإسميّة، وجملة (وكم حبارى ...) جملة معطوفة على ما قبلها.

ومنه قوله:

وَاسْتُرْ عَنِ الحُسَّادِ كُلَّ نِعْمَةٍ **كَمْ** فَاضِلٍ بِكَأسِ مَكْرِهِمْ **سُقِي**[2]

(كم) خبريّة، وهي مبتدأ، و (فاضل) تمييزها مجرور بإضافتها إليه، وجملة (سقي) خبر المبتدأ، و (بكأس مكرهم) جارّ ومجرور متعلّق بـ (سقي) قدّم عليه.

أمّا المواضع المتبقّية هي قوله:

وَ**كَمْ** عُيُــونٍ لأســـودٍ **دُمِيتْ** بِالعضِّ مِنْ بَعُوضِهَا المُلْتَصِقِ/ 78

كَمْ حَــاجَةٍ **يَسَّرَهَا وَكَمْ قَضَى** بِفَكِّ عَـــانٍ وَأَسِيرٍ مَوْثَـــــقِ/ 115

وَ**كَمْ** أَدِيبٍ **عَادَ** كالنَّطْفِ غِنى وكانَ أَفْقَـــــــــرَ مِنَ المُذَلَّقِ/ 115

وَ**كَمْ** حَدِيثٍ **جَـــاءَنَا** بِفَضْلِهِ عَنْ سَيِّدٍ عَنِ الهَــوَى لمْ يَنْطِقِ/ 116

كَمْ خَامِلٍ **سَمَـا** بِهِ إلى العُلا بَيْتُ مَدِيحٍ مِنْ بَلِيـــــــغٍ ذَلِقِ/ 121.

النّمط الرّابع: المبتدأ نكرة + الخبر (شبه جملة):

جاء التّركيب اللّغويّ على هذا النّمط في **ستّة مواضعَ** على صورتين اثنتين:

الصّورة الأولى: المبتدأ (نكرة) + الخبر (شبه جملة جارّ ومجرور)

وردت هذه الصّورة في أربعة مواضعَ منها قوله:

---

1 – شرح الشمقمقية، ص78.

2 – شرح الشمقمقية، ص99.

وَمَنْ حَمَاهَا كَكُلَيْبٍ **فَلَهُ** **جَسَّاسُ رُمْحٍ** رَاصِدٍ بِالطُّرُقِ[1]

فالجارّ والمجرور (له) متعلّق بخبر محذوف تقديره: مستقرٌّ، أو استقرّ تقدّم على المبتدأ (جسّاس)، وجاء هذا التّقديم لغرض الاختصاص، و (رمح) مضاف إليه، وهو من باب إضافة الصّفة إلى الموصوف، أيْ رمحٌ جسّاسٌ.

والجملة الاسميّة (فله رمح جسّاس) في محلّ جزم جواب الشّرط لاقترانها بالفاء.

وقوله:

سَلِ ابْنَ خَلْدُونَ عَلَيْنَا **فَلَنَا** بِيَمَنٍ **مَآثِرُ** لَمْ تُمْحَقِ[2]

المبتدأ المؤخّر (مآثر)؛ تخصّص بالجارّ والمجرور بعده (بيمن)، ، أمّا الخبر متعلّق بشبه الجملة (لنا) المتقدّم المحذوف، وقد أضافت الجملة الموصوفة (لم تمحق) على الجملة الاسميّة وضوحا للمعنى المقصود.

والموضعان الآخران هما:

وَلَكَ فِيمَنْ كَانَ مِثْلَ الأُمَوِي **أُسْوَةٌ** بِهَا اقْتَدَى كُلُّ تَقِي[3]

لَهُ مُحَيًّا ضَاءَ فِي أوْجِ الدُّجَا سَنَاهُ مِثْلُ القَمَرِ المُتَّسِقِ[4]

الصّورة الثّانيّة: المبتدأ (نكرة) + الخبر شبه جملة (ظرف):

وجاءت هذه الصّورة في موضعين اثنين هما:

مَعِي ثَلاَثَةٌ تَقِي صَاحِبَهَا مَا لَمْ تَكُنْ نُونُ الوِقَايةِ تَقِي[5]

(مع) لها حالان:

1 – شرح الشمقمقية، ص49.

2 – شرح الشمقمقية، ص53.

3 – شرح الشمقمقية، ص96.

4 – شرح الشمقمقية، ص131.

5 – شرح الشمقمقية، ص43.

الأوّل: أنْ تكون ساكنة العين، وهي لغة ربيعة، يبنونها على السّكون قبل متحرّك، ويكسرون قبل ساكن، ولم يحفظ سيبويه أنّ السّكون فيها لغة، فجعله من ضرورات الشّعر.

الثّاني: أنْ تكون مفتوحة العين، وهذا الاسم لمكان الاصطحاب، أو وقته على حسب ما يليق بالمضاف إليه.

و (مع) ظرف لازم للظرفيّة، لا يخرج عنها إلاّ إلى الجرّ بـ (من)[1].

فقول النّاظم: (معي) شبه الجملة من الظّرف في محلّ رفع خبر مقدّم، أمّا (ثلاثة) فمبتدأ مؤخّر وقد تخصّص المبتدأ بجملة النّعت بعده (تقي صاحبها).

وقوله:

وَبَيْنَ جَنْبِي فُؤَادُ ابن أبي صُفْرَةَ قَاطِعُ قَرَا ابنِ الأَزْرَقِ[2]

المبتدأ (فؤاد)، والخبر الظّرف (بين)، ومعناه وسط، وهو متصرّف، فيكون مبنيًّا في حالة الظّرفيّة، ومعربا إذا خرج منها، وهو يلزم الإضافة، ويعطف عليه بالواو مثله إذا أضيف لمفرد[3]، ولا يعطف عليه إلاّ بالواو؛ لأنّه لا يكون إلاّ من اثنين[4].

وقع في البيت (بين) ظرفا منصوبا بالخبر المحذوف المقدّر باسم الفاعل (مستقرّ)، أو الفعل (استقرّ)، والعائد فيه هو الضّمير المستتر في الاستقرار المحذوف، وقد أضيف لـ (جنبي)، وتخصّصت هذه الجملة بنعت.

والجدول التّالي يبيّن عدد مرّات مجيء المبتدأ نكرة ونسبة كلّ مسوّغ:

الأنماط	عدد مرّات ورودها	نسبة ورودها
المبتدأ (نكرة) + الخبر (نكرة)	مرّة واحدة (01)	%06,25
المبتدأ نكرة + الخبر (جملة)	مرّة واحدة (01)	%06,25

1 – المرادي، الخبر الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص305–306.

2 – شرح الشمقمقية، ص45.

3 – همع الهوامع، ج3، ص200.

4 – لسان العرب، مادة (ب ي ن).

المبتدأ نكرة (كم الخبرية)	ثماني مرّات (08)	%50,00
المبتدأ نكرة + الخبر (شبه جملة)	ستّ مرّات (06)	%37,50
المجموع	ستّة عشر مرّة (16)	%100

يتّضح من خلال الجدول المتعلّق بما وقع فيه المبتدأ نكرة أنّ مسوغاتِ الابتداء بالنّكرة في هذه القصيدة قليلة لقلّة المبتدأ النّكرة في حدّ ذاته، فكان المسوغ الأكثر ورودا (كم الخبرية)، فقد وردت ثماني مرّات بنسبة خمسين بالمائة، وكان الغرض منها ومن تَكْرَارِها إثبات النّاظم حقائق جديدة وهو يتغنّي ويمدح ما جادت به قريحته، ممّا أضفى على نظمه سموًّا ورفعة من حيثُ الصّنعةُ اللّغويّةُ، والجمالُ الفنيُّ البلاغيّ البديع، وهذه المسوّغات لقلّتها جاءت دلالتها على العموم مع تخصّصها بالإضافة أحيانا.

المبحث الثّاني: الجملة الاسميّة المقيّدة بـ (كان وأخواتها):

تنسخ (كان وأخواتها) حكم المبتدأ والخبر عند البصريين، وحكم الخبر فقط عند الكوفيين[1]، لأنّ المبتدأ في نظرهم كان مرفوعا بما كان مرفوعا عليه قبل دخولها.

والنّواسخ الفعليّة تضيف على الجملة معنى الزّمن، لأنّ الجملة الاسميّة في الأصل تخلو من الزّمن، يقول تمّام حسّان: " والواضح أنّ الجملة الاسميّة في اللّغة العربيّة لا تشتمل على معنى الزّمن، فهي تصف المسند إليه بالمسند، ولا تشير إلى حدث ولا إلى زمن، فإذا أردنا أنْ نضيف عنصرا زمنيا طارئا إلى معنى هذه الجمل، جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال، وهي الأفعال النّاسخة، فأدخلناها على الجملة الاسميّة، فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظورا إليه من وجهة نظر زمنيّة معيّنة"[2].

فيرى تمّام حسّان أنّ الجملة الاسميّة تخلو من معنى الزّمن، لأنّ الاسم يدلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، لكن بدخول أحد الأفعال النّاقصة على الجملة الاسميّة تصبح الجملة مقترنة بزمن بحسب ورود صيغة هذه الأفعال.

والسّبب في تسمية هذه الأفعال بالنّاقصة يعود إلى أمرين:

1 . إنّ هذه الأفعال سمّيت نواقصَ لعدم اكتفائها بالمرفوع[3]، فهي مفتقرة إلى المنصوب، ولا يتمّ الكلام إلاّ بذكره.

2 . إنّها تدلّ على الزّمن فقط، فلا تدلّ على الحدث[4]، فخُصَّ خبرها بالدّلالة على الحدث تعويضا لهذا النّقص.

والمبتدأ يكون مع النّواسخ الفعليّة مرفوعا، والخبر منصوبا، واتّفق النّحاة على ثلاثةَ عشرَ فعلا يؤدّي هذا العمل، وهي: كان، وأصبح، وأضحى، وظلّ، وأمسى، وبات، وصار، وألحق بعض النّحاة بـ (صار) ما جاء بمعناها من أفعال، وأربعة أفعال أخرى يشترط فيها أن

---

1 – ينظر: همع الهوامع، ج2، ص62.

2 – اللغة العربية معناها ومبناها، ص193.

3 – ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967، ص52.

4 – همع الهوامع، ج1، ص53.

يتقدّمها نفي، وهي:(زال، وانفكّ، وفتئ، وبرح)، وفعل واحد شرطه أنْ تسبقه (ما) المصدرية الظّرفية، وهو: (دام)[1]

وقد وردت الجملة الاسميّة المقيّدة بـ (كان وأخواتها) في خمسة وستين موضعا، وقد دخل من هذه الأفعال على الجملة الاسميّة في القصيدة الشمقمقية: (كان، وما زال، وأصبح، وصار).

المطلب الأوّل: كان.

أولى النّحاة (كان) معاملة خاصّة، وتوسّعوا فيها، بما لم يتوسّعوا في غيرها من أخواتها، فقد جاءت في مواضع خرجت عن سَمْتِ نظائرها، واختصّت عنها بأمور، منها ما يتعلّق بالزّيادة، ومنها ما يتعلّق بالحذف، ومنها ما يتعلّق بالمعنى، ومنها ما يتعلّق بالعمل.

فمن حيثُ الزّيادةُ تختصّ (كان) بجواز زيادتها لفظا ومعنى، فلا تفيد الدّلالة على المضي، ولا يكون لها فاعل، بل يكون وجودها كعدمها، فلا تفيد شيئا إلاّ التّأكيد، ومن حيثُ الحذفُ فهي تختصّ بالحذف وحدها، والتّعويض عنها بـ (ما)، أو حذفها مع اسمها بعد (إنْ) و (لو) الشّرطيتين[2]. كما تختصّ أيضا بحذف نونها في مواضع معينة.

أمّا من حيثُ المعنى فقد تعدّدت دلالتها في حالتي التّمام والنّقصان، ففي حالة التّمام كان يراد بها معنى ثبت، وثبوت كلّ شيء بحسب، فتارة يعبّر عنه بالأزليّة، وتارة يعبّر عنه بحدث، وتارة بحضر، وأخرى عنه بقدر أو وقع، أمّا في حالة النّقصان فالأصل في (كان) اتّصاف اسمها بمعنى خبرها في زمن يناسب صيغتها[3]، مع الدّلالة على مضمون الجملة إلى زمن النّطق بها دون تعرّض الانقطاع، فإن قصد الانقطاع جيء بقرينة، وتستعمل بمعنى (صار)، ويقصد بها دون أخواتها الدّوام كما يقصد بـ (لم يزل)[4].

وردت (كان) في القصيدة الشّمقمقيّة على الأنماط التّاليّة:

---

1 – شرح التسهيل، ج1، ص344، وما بعدها، وينظر: شرح التصريح، ج1، ص183.

2 – ينظر: الشيخ محمد الأهدل بن محمد الرعيني، الكواكب الدرية على متمة الأجرومية، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط1، 1990، ج1، ص213.

3 – ينظر: النحو الوافي، ج1، ص548.

4 – ينظر: شرح التسهيل، ج1، ص360، وينظر: شرح المفصل، ج7، ص102.

النّمط الأوّل: كان + اسمها (معرفة) + خبرها (نكرة).

ورد هذا النّمط في سبعة عشر موضعا على الصّور التّاليّة:

الصّورة الأولى: كان + اسمها (ضمير المتكلّم) + خبرها (نكرة)

وردت هذه الصّورة في موضع واحد عند قوله:

لَوْلاكَ **كُنْتُ لِلْقَرِيضِ تَارِكًا** لِعَدَمِ البَاعِثِ وَالمُشَوِّقِ[1]

اسم كان (التّاء) ضمير المتكلّم، والخبر(تاركا) نكرة مشتقّ، وهو اسم فاعل منصوب، تخصّص بوسيلتين اثنتين بالمحذوف المتعلّق بالجارّ والمجرور (لعدم الباعث) وبالعطف (والمشوّق).

الصّورة الثّانيّة: كان واسمها (ضمير المخاطب) + الخبر (نكرة)

وردت هذه الصّورة في ثمانية مواضعَ، منها قوله:

فَإِنْ تَمَاديتَ عَلَى أتْعَابِهَا وَلَمْ **تَكُنْ مُنْتَهِيًّا** عَنْ رَهَقِ[2]

اسم كان ضمير مستتر تقديره (أنت)، أمّا خبرها فهو (منتهيًّا) نكرة مشتقّ منصوب، تخصّص بالمحذوف المتعلّق بالجارّ والمجرور (عن رهق)، والجملة المنسوخة (كنت منتهيًّا) في محلّ نصب حال من فاعل الفعل (تماديت).

والرّهق هنا من الإرهاق، وهو أنْ تحمّل الإنسان، أو غيره على ما لا يطيقه[3].

وقوله:

وَلْتَكُ أبْصَرَ مِنَ الهُدْهُدِ وَالزَّرْ قا بِعَيْبِ نَفْسِكَ المُحَقِّقِ[4]

---

1 – شرح الشمقمقية، ص137.

2 – شرح الشمقمقية، ص23.

3 – ينظر: لسان العرب، مادة: (ر ه ق).

4 – شرح الشمقمقية، ص69.

قول النّاظم: (ولتك) اللام لام الأمر، والنّاسخ مجزوم بها، وحذفت نونه تخفيفا، واسمها ضمير المخاطب المستتر، وخبرها (أبصر) نكرة مشتقّ (اسم تفضيل) تقيّد بالجارّ والمجرور (من الهدهد والزرقا)، وقد قصر النّاظم لفظ (الزرقا) الممدود ضرورة.

أمّا المواضع المتبقيّة فهي:

ثَمَّتَ لا تَعْجلْ وَكُنْ أبطـأَ مِنْ غُرَابِ نُوحٍ أوْ كَفِنْدِ المُوسِـــقِي/ 72

وَإنْ وَجَدْتَ لِلْكَلامِ مَوْضِعـــًا فَكُنْ عَرَارًا فِيهِ أوْ كَـــــالأشْدَقِ/ 94

وَسْمُ عَدُوَّ الدِّينِ بِالخَسْفِ وَكُنْ مِثْلَ أبِـي يُوسُفَ ذِي التَّخَبُّـقِ/ 105

وإنْ تَكُنْ مِنْهُ عَقِيـمَ فِكْـــرَةٍ فَـــاعْنَ بِجَمْعِ شَمْلِهِ المُفْتَرِقِ/ 127

وَكُنْ لَهُ رِوايةً كَـــالأصْمَعِي وَالجَهْلُ أوْلَى بِالّذِي لَمْ يُصَدِّقِ/ 128

وإنْ أرَدْتَ أنْ تَكُونَ شَاعِـــرًا فَحْلاً فَكُنْ مِثْلَ أبِي الشَّمَقْمَقِ/ 129

والجدول التّالي يبيّن النّاسخ واسمه وخبره

التّركيب	النّاسخ	اسمه	خبره
كن أبطأ من غراب نوح	كن	ضمير مخاطب	أبطأ
كن عرارا	كن	ضمير مخاطب	عرارا
كن مثل أبي يوسف	كن	ضمير مخاطب	مثل
إن تكن منه عقيم فكرة	تكن	ضمير مخاطب	عقيم
كن له رواية	كن	ضمير مخاطب	رواية
أن تكون شاعرا	تكون	ضمير مخاطب	شاعرا

الصّورة الثّالثة: كان واسمها (ضمير الغائب) + خبرها (نكرة)

وردت هذه الصّورة في ستّة مواضعَ منها قوله:

مِنْ بَعْدِ مَا **كانت هُنَيْدَةً** غَدَتْ أَكْثَرَ مِنْ ذَوْدٍ وَدَونَ شَنَقِ[1]

قول النّاظم: (من بعد ما كانت هنيدة)، فـ (بعد) من الظّروف الّتي لا تتصرف ولا يخرج عن الظّرفيّة إلاّ إلى الجرّ بـ (من) الزّائدة، وهنا قطعت عن الإضافة، و (ما) موصول حرفي، و (هنيدة) خبر النّاسخ، أمّا اسمه فهو ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على (ما).

و (هنيدة) تصغير (هند)،، وهي اسم للمئة من الإبل، وهي معرفة لا تنصرف، ولا يدخلها الألف واللام، ولا تجمع، وواحد لها من جنسها.

وقوله:

وإنْ **يَكُنْ بُرْدًا** فَقَدْ صِرْتُ بِهِ مُعْتَجِرًا دُونَ جَمِيعَ السُّوَقِ[2]

(يكن) مضارع ناقص مجزوم بـ (إنْ) الشّرطيّة، وحذفت عين المضارع لالتقاء السّاكنين، واسم النّاسخ ضمير مستتر تقديره (هو)، وخبره (بردا) نكرة جامد منصوب.

والبرد بالضّم ثوب مخطّط يلتحف به، ويجمع في القلّة على أبْرُد وإبْرَاد، وفي الكثرة على بُرُود، والبُرْدَة كساءٌ أسودُ تلبسه الأعراب[3].

أمّا المواضع المتبقّية فهي قوله:

وإنْ يَكُنْ حَدِيقَــةً فَطَـــــالَمَا نَزّهْتُ فِيهَا خَاطِرِي وَحَدَقِ/ 57

وإنْ يَكُنْ بَحْرًا فَقَدْ غُصْتُ عَلَى جَوْهَرِهِ وَكُنْتُ نِعْمَ المُنْتَقِي/ 57

وإنْ يَكُنْ تَاجـــــًا فَقَدْ زَادَ سَنًا جَوْهَرُهُ مُذْ حَلَّ فَوْقَ مَفْرِقِي/ 57

مُذْ كَانَ طِفْلاً وَالسَّمَـــاحُ دَأْبُهُ وَغَيْرَ مَأْخَذِ الثَّنَا لَمْ يَعْشَقِ/ 133

والجدول التّالي يبيّن النّاسخ واسمه وخبره:

---

1 – شرح الشمقمقية، ص22.

2 – شرح الشمقمقية، ص56.

3 – ينظر: لسان العرب، ج3، ص87، مادة: (ب ر د).

التركيب	الناسخ	اسمه	خبره
إن يكن حديقة	يكن	ضمير الغائب	حديقة
إن يكن بحرا	يكن	ضمير الغائب	بحرا
إن يكن تاجا	يكن	ضمير الغائب	تاجا
كان طفلا	كان	ضمير الغائب	طفلا

الصّورة الرّابعة: كان واسمها (معرف ب الـ) + خبرها (نكرة):

وردت هذه الصّورة في موضع واحد عند قوله:

أَزْمَانَ **كَانَ السَّعْدُ لِي مُسَاعِدًا** وَمُقْلَةُ الرَّقِيبِ ذَاتُ بَخَقِ[1]

(السّعد) اسم كان مرفوع، وهو معرفة، وتخصّص اسم كان بالمحذوف المتعلّق بالجار والمجرور (لي)، وخبرها (مساعدا) نكرة منصوب مشتقّ (اسم فاعل) من غير الثّلاثي على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره[2].

والسّعد هنا بمعنى السّعادة الّتي هي ضدّ الشّقاء، وسعد سعدا وسعادة فهو سعيد ومسعود[3].

الصّورة الخامسة: كان واسمها (معرف بالإضافة) + خبرها (نكرة):

وردت هذه الصّورة في موضع واحد عند قوله:

وَلْيَكُ قَلْبُكَ لَهُ أَفْرَغَ مِنْ حَجَّامِ سَابَاطَ وَمَنْ لَمْ يَعْشَقِ[4]

فاللام لام الأمر، و(يك) فعل مضارع مجزوم بها، وحذفت نونه تخفيفا، و (قلبك) اسم النّاسخ، وخبره (أفرغ من ...)، وهو نكرة مشتقّ منصوب (اسم تفضيل)، و (له) متعلق به، و (ساباط) مضاف إليه، وهو ممنوع من الصّرف للعلميّة والعجمة والتّركيب.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص41.

2 – عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص

3 – ينظر: لسان العرب، ج3، ص213، مادة (س ع د).

4 – شرح الشمقمقية، ص111.

النّمط الثّاني: كان واسمها (ضمير) + خبرها (معرفة):

وردت هذه الصّورة في خمسة مواضعَ، منها قوله:

وَكُنْ مُهَذَّبَ الطِّبَاعِ حَافِظًا لِحُكْمِ وَأَدَبٍ مُفْتَرِقِ[1]

(كن) فعل أمر حذفت عينه لالتقاء السّاكنين، واسم النّاسخ ضمير مستتر تقديره (أنت)، وخبره (مهذّب)، وهو نكرة مشتقّ منصوب (اسم مفعول) لفعل فوق الثّلاثي، واكتسب التّعريف من إضافته إلى معرفة (الطّباع). وجاء التّركيب دالا على كينونة الشّيء.

وأصل التّهذيب: التّنقية والإصلاح، فتقول هذّبت النّخلة: إذا نقّيت عنها اللّيف ونحوه، ورجل مهذّب إذا كان طاهر الأخلاق نقيًّا من العيوب[2].

والطّباع بالكسر: السّجيّة الّتي جُبِلَ عليها الإنسان، ويجمع طُبُع[3].

ودلالة الأمر هنا أنْ يكون الإنسان مُتحليًّا بالآداب والفضائل متخلّقًا بأخلاق أهل الكرم والجود والبذل.

أمّا المواضع المتبقّية فهي قوله:

كُنْ نَدِيمَ الفَرْقَدَيْنِ تَنْـــــجُ مِنْ مُنَقِّصٍ وَمِنْ طُرُوِّ الرَّنَـــــقِ/ 71

كُنْ خَمِيصَ البَطْنِ مِنْ زَادَ الرِّبَا وَخَمْرَةَ التَّقْوَى اِصْطَبِحْ وَاعْتَبِقِ/ 110

وَفِي الحَدِيثِ إنْ لَمْ تَكُنْ مِثْـــلَ البُخَـــــــارِي فَكُنْ كَالبَيْهَقِي/ 112

وَلَكَ فِيْمَنْ كَانَ مِثْـــلَ الأُمَوِي أسْوَةٌ بِهَا اقْتَدَى كُـــــــلُّ تَقِي/ 96

والجدول التّالي يبيّن النّاسخ واسمه وخبره:

التركيب	الناسخ	اسمه	خبره
كن نديم الفرقدين	كن	ضمير المخاطب	نديم الفرقدين

1 – شرح الشمقمقية، ص63.

2 – ينظر: لسان العرب، ج1، ص782، مادة: (هـ ذ ب).

3 – ينظر: لسان العرب، ج8، ص232، مادة: (ط ب ع).

كن خميص البطن	كن	ضمير المخاطب	خميص البطن
لم تكن مثل البخاري	تكن	ضمير المخاطب	مثل البخاري
كان مثل الأموي	كان	ضمير المخاطب	مثل الأموي

النّمط الثّالث: كان واسمها (معرفة) + خبرها (جملة):

ورد هذا النّمط في أحدَ عشرَ موضعا على الصّور التّاليّة:

الصورة الأولى: كان واسمها (ضمير الغائب) + خبرها (جملة):

وردت هذه الصورة في أربعة مواضعَ منها قوله:

كَأَنَّهَا لَمْ **تَكُ قَبْلُ انْتُخِبَتْ** مِنْ كُلِّ قَرْوَاءَ رَقُوبٍ فُنُقِ[1]

قول النّاظم: (تك) فعل مضارع ناقص مجزوم، وأصله (تكون)، فلمّا دخل الجازم عليه والتقى ساكنان، ساكن الواو والنّون حذف الأوّل وهو الواو ثم حذفت النّون تخفيفا لشبهها بحروف العلّة في سكونها وامتداد الصّوت بها من حيثُ الغنّةُ، ويشترط في جواز حذفها أن يليها متحرّك كما في هذا الموضع.

أمّا الخبر فجاء جملة فعليّة مبنيّة للمجهول (انتخبت)، وهي مكوّنة من الفعل الماضي، ونائب فاعله ضمير مستتر، وهو الّذي ربط الخبر الجملة باسم النّاسخ، و (من كل قرواء) يتعلّق بها، وقرواء نعت لمحذوف تقديره (ناقة قرواء).

أمّا المواضع الثّلاثة المتبقّية فهي:

وَنَجْـــلُهُ مِنْ أَجْلِهِ أَجَـــلُهُ مِنْ سَطْوَةِ الحَجَّاجِ لَمْ يَكُنْ وُقِي/ 98

وَقَدْ تَمَثَّلَ بِهِ وَكَـــــانَ مِنْ أَصْحَـــــــابِهِ يَسْمَعُهُ فِي الحِلَقِ/ 116

وَقَدْ بَنَى المِنْبَرَ لابْنِ ثَابِتٍ فَكَانَ للإِنْشَـــــــــادِ فِيهِ يَرْتَقِي/ 116

والجدول يبيّن النّاسخ واسمه وخبره:

1 – شرح الشمقمقية، ص22.

التركيب	الناسخ	اسمه	خبره
لم يكن وقي	يكن	ضمير الغائب	وقي
كان من أصحابه يسمعه	كان	ضمير الغائب	يسمعه
كان للإنشاد فيه يرتقي	كان	ضمير الغائب	يرتقي

الصّورة الثّانيّة: كان واسمها (ضمير المتكلّم) + خبرها (جملة):

وردت هذه الصّورة في ثلاثة مواضعَ، منها قوله:

وَكُنْتَ قَدْ عَوَّضْتَ عَنْ إِخْفَافِهَا خَفَّيْ حُنَيْنٍ ظَافِرًا بَالأَنَقِ[1]

قول النّاظم: (كنت) فعل ماض ناقص محذوف العين مبني على السّكون لاتّصاله بضمير رفع متحرّك، و (التّاء) اسم النّاسخ، أمّا الجملة الفعليّة الماضيّة المبنيّة للمجهول المقترنة بـ (قد)، فقد وقعت خبرا للنّاسخ.

وقد اختلف النّحاة في وقوع الفعل الماضي خبر لكان والصّحيح الجواز، وهذا ما لم يقترن بـ (قد) كما في هذا الموضع.

فمن النّحويين من أجاز وقوع الماضي خبرًا لها مطلقًا، ومنهم من أجاز ذلك بشرط اقتران الماضي بـ(قد) ظاهرة أو مقدّرة.

فمن أجاز بالشّرط المذكور احتجّ بأنّ هذه الأفعال تفيد اتّصاف المبتدأ بالخبر في الماضي، فإذا جاء الخبر فعلًا ماضيًا استُغني عن كان وأخواتها، وإنّما أجازوه إذا اقترن الماضي بقد لفظًا أو تقديرًا لأنّ قد تقرّب الماضي من الحاضر.

وحجّة من أجازه مطلقًا أنّه إذا وقع الماضي خبرًا لهذه الأفعال فالفعل النّاقص يدلّ حينئذ على وقت اتّصاف المبتدأ بالخبر في الماضي، فنحو: أصبح زيد خرج، يدلّ على أنّ خروج زيد الماضي كان في وقت الصّباح، أمّا نحو: كان زيد خرج، فيدلّ على أنّ خروج زيد الماضي كان في الماضي، فيكون من باب التّأكيد.

1 – شرح الشمقمقية، ص24.

وحجّتهم من السّماع أنّه ورد ذلك في القرآن وفي الشّعر، وقد أورد أبو حيان[1] طائفة من الشّواهد مثل قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾[2]، وقوله أيضا: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[3]، وقوله جلّ في علاه: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[4]، وفي قوله أيضا: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَاداً فِي سَبِيلِي وَابْتِغَآءَ مَرْضَاتِي﴾[5]، وكذلك في قوله: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِاللَّهِ﴾[6].

فقال المشترطون: إنّ الّذي سوّغ ذلك في هذه الشّواهد هو دخول أداة الشّرط على "كان" لأنّها مخلصة للاستقبال، وكأنّه قال: إنْ يكن قميصه قُدَّ من قُبُل. قال أبو حيان هذا "اعتذار لا يطّرد لنقضه بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُواْ عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[7]، وبقوله: ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓاْ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ﴾[8].

أمّا الموضعان الآخران هما قوله:

لأَنْتَ أَظْلَمُ مِنْ ابْنِ ظَـــالِمٍ إنْ كُنْتَ مِنْ بَعْدِهَا لَمْ تَرْفَقِ[9]

نَطَقْتَ بِالزّوْرِ أَمَا كُنْتَ تَعِي أنَّ البَلاَءَ مَوْكِـــلٌ بِالمَنْطِقِ[10]

والجدول التّالي يبيّن النّاسخ واسمه وخبره:

التركيب	الناسخ	اسمه	خبره
كنت من بعدها لم ترفق	كنت	ضمير المتكلم	لم ترفق
كنت تعي	كنت	ضمير المتكلم	تعي

1 – ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998.

2 – يوسف، الآية: 26

3 – يوسف، الآية: 27.

4 – المائدة، الآية: 118.

5 – الممتحنة، الآية: 1.

6 – الأنفال، الآية: 41.

7 – الأحزاب الآية: 15.

8 – إبراهيم، الآية: 46.

9 – شرح الشمقمقية، ص25.

10 – شرح الشمقمقية، ص61.

الصّورة الثّالثة: كان واسمها (معرّف ب الـ)+ خبرها (جملة):

وردت الصّورة في موضعين اثنين عند قوله:

فإنْ **تَكُ الزَّبَاءُ دَخَلَتْ قَصْرَهَا** وَكَقَصْرٍ سُقْتَهَا للنَّفَقِ[1]

قول النّاظم: (تك) فعل مضارع ناقص مجزوم، وأصله (تكون)، فلمّا دخل الجازم عليه والتقى ساكنان، ساكن الواو والنون حذف الأوّل وهو الواو ثمّ حذفت النّون تخفيفا لشبهها بحروف العلّة في سكونها وامتداد الصّوت بها من حيثُ الغنّةُ.

وجمهور العلماء يشترطون حذفها ما لم يليها ساكن، وإلاّ لم تحذف كقوله تعالى:﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَـٰعِفْهَا وَيُؤتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً﴾[2]، وخالفهم يونس بن حبيب، فأجاز الحذف مستدلّا بالبيت الشّعري:

فإنْ تَكُ المَرْأَةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتْ المَرْأَةُ جَبْهَةَ ضَيْغَم[3]

وهذا ما اختاره ابن مالك[4].

وقوله: (الزّباء) خبر النّاسخ منصوب، والجملة الفعليّة (دخلت قصرها) جملة جواب الشّرط لا محلّ لها من الإعراب.

وقوله:

فإنْ **يَكُ الشَّعْرُ عَصَى غَيْرِي** فَقَدْ أَطَاعَنِي فِي عَيْهَقٍ وَحَنَقِ[5]

قول النّاظم: (إن) حرف شرط جازم لا محلّ له من الإعراب، وقوله: (يك) فعل الشّرط مجزوم وعلامة جزمه السّكون على النّون المحذوفة تخفيفا، و (الشّعر) اسم النّاسخ مرفوع، و (عصى غيري) جملة فعليّة في محلّ نصب خبر النّاسخ، وقوله: (فقد أطاعني) جملة فعليّة في محلّ جزم جواب الشّرط، لاقترانها بالفاء.

---

1 – شرح الشمقمقية، 48.

2 – النساء، الآية: 40

3 – البيت للخنجر بن صخر الأسدي، ينظر: خزانة الأدب، ج9، ص304.

4 – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ج1، ص251.

5 – شرح الشمقمقية، ص56.

الصّورة الرّابعة: كان واسمها (معرّفا بالإضافة) + خبرها (جملة):

وردت هذه الصّورة في موضعين هما قوله:

مَعِي ثَلاثَةٌ تَقِي صَاحِبَهَا مَا لَمْ **تَكُنْ نُونُ الوِقَايَةِ تَقِي**[1]

قول النّاظم: (تكن) فعل مضارع ناقص مجزوم محذوف العين لالتقاء الساكنين، و (نُونُ) اسم النّاسخ مرفوع نكرة اكتسبت التّعريف من إضافتها إلى لفظ (الوقاية)، أمّا خبر النّاسخ فجاء جملة فعليّة مضارعة (تقي).

وقوله:

وَقَدْ رَقَى فِي مُلْكِهِ مَعَارِجًا لَمْ **يَكُ غَيْرُهُ إليها يَرْتَقِي**[2]

(غير) اسم النّاسخ، وهو مضاف، و (الهاء) ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، والجارّ المجرور متعلّق بالفعل (يرتقي) قُدِّمَ عليه، وجملة (يرتقي) جاءت خبرا للنّاسخ في محلّ نصب.

النّمط الرّابع: كان واسمها (معرفة) + خبرها (شبه جملة):

ورد هذا النّمط في ستّةَ عشرَ موضعا على الصّور التّاليّة:

الصّورة الأولى: كان واسمها (ضمير متكلّم) + خبرها (شبه جملة):

وردت هذه الصّورة في موضعين اثنين هما قوله:

فِيْ مَعْهَدٍ **كُنَّا بِهِ كَنَخْلَتِي** **حَلْوَانَ**[3] فِي وَصْلٍ بِلاَ تَفَرُّقِ[4]

---

1 – شرح الشمقمقية، ص43.

2 – شرح الشمقمقية، ص135.

3 – نخلتا حلوان: هما نخلتان كانتا بعقبة حلوان من غرس الأكاسرة، يضرب بهما المثل في طول الصحبة وقدم المجاورة. ينظر: عبد المالك الثعالبي، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، المكتبة العصرية، ط1، 2003،

4 – شرح الشمقمقية، ص40.

(كنّا) فعل ماض ناقص، و(نا) ضمير متّصل في محلّ نصب اسم (كان)، و (به) متعلّق بها، وشبه الجملة من الجارّ والمجرور (كنخلتي حلوان) في محلّ نصب خبر كان، وجملة (كنّا به...) صفه لـ (معهد) في محلّ جرّ.

وقوله:

وَكُنْتُ فِي تَرْكِ لَهُ **كَابْنِ أَبِي** رَبِيعَةَ[1] النَّاذِرِ عِتْقَ الهُنْبُقِ[2]

الضّمير المتكلّم المتّصل ب (كان) اسمها، و (له) متعلّق بها، وشبه الجملة من الجارّ والمجرور (كابن أبي ربيعة) في محلّ نصب خبر كان.

الصّورة الثّانية: كان واسمها (ضمير المخاطب) + خبرها (شبه جملة):

وردت هذه الصّورة في تسعة مواضعَ، منها قوله:

وَمِثْلَ جَارٍ لأَبِي دُؤَادٍ لاَ تَطْمَعْ بِهِ إِنْ لَمْ **تَكُنْ بِالأَحْمَقِ**[3]

(تكن) فعل مضارع مجزوم محذوف العين لالتقاء السّاكنين ساكن حرف العلّة والسّاكن العارض للجزم، واسم (كان) ضمير مستتر تقديره (أنت)، وبالأحمق جارّ ومجرور متعلق بمحذوف في محلّ نصب خبر النّاسخ.

وجملة (إن لم تكن بالأحمق) جملة شرطيّة حذف جوابها لدلالة ما تقدّم عليه.

وقوله:

وَلاَ **تَكُنْ مِنْ قَوْمِ مُوسَى** وَاصْطَبِرْ لِكَدِّهِ وَلِلمَلالِ طَلِّقِ[4]

---

1 – ابن ربيعة: هو شاعر عربي مخزومي قرشي، يكنى أبا الخطَّاب، وأبا حفص، وأبا بشر، ولقب بالمُغيريّ نسبة إلى جَدّه، ورث عمر عن قومه الجاه والشرف والثراء، وكان أبوه يُسمى في الجاهلية بَحيراً، فسمّاه الرسول عبد الله، وهو من أثرياء قريش، كان يكسو الكعبة عاماً، وتكسوها قريش عاماً، لذلك أُطْلِق عليه لقب العِدْل، وولاَّه النبي صلى الله عليه وسلم (الجَنَد) إحدى ولايات اليمن الثلاث، وتوفي وعمر لايزال في الثالثة عشرة من عمره، أما أمه فاسمها (مجد)، وهي سِبيّة من حضرموت، ولذلك قيل في غَزَله (غَزَلٌ يَمانٍ ودَلٌّ حجازي). ينظر: خزانة الأدب، ج2، ص32.

2 – شرح الشمقمقية، ص138.

3 – شرح الشمقمقية، ص67.

4 – شرح الشمقمقية، ص111.

(لا) ناهية، و (تكن) مضارع ناقص مجزوم بها، واسم (كان) ضمير مستتر فيها جوابا تقديره (أنت)، وشبه الجملة من الجارّ والمجرور (من قوم موسى) خبر كان.

أمّا المواضع المتبقّية فهي:

وَكُنْ كَمِثْلِ وَاسِطِيٍّ غَفْلَةً عَنْ شَتْمِ ضَارِعٍ وَعَتْبِ سُقُقِ/ 70

وَكُنْ كَعَقْرَبٍ وَضَبٍّ مَعَ مَنْ عَلَيكَ قَلْبُهُ امْتَـــــلأ بِالْحَنَقِ/ 72

وَخُذْ بِثَارِكَ وَكُنْ كَمَنْ أتَـــى بِالجَيْشِ خَلْفَ شَجَرٍ ذِي وَرَقِ/ 73

وَلاَ تَكُنْ كَأشْعَبَ فَرُبَّمَـــــــا تَلْحَقُ يَوْمـــــًا وَافِدَ المُحَرِّقِ/ 85

ولا تَكُنْ كَـــواوِ عَمْرٍو زَائِدًا فِي القَوْمِ أوْ كَمِثْلِ نُونٍ مُلْحَقِ/ 86

وإنْ حَمَلْتَ رَايَةَ الأمْرِ فَكُــنْ كَجَعْفَرٍ أوْ دَعْ وَلاَ تَسْتَبْـــــقِ/ 102

وَفِي الحَدِيثِ إنْ لَمْ تَكُنْ مِثْلَ البُخَـــــــارِي فَكُنْ كَالبَيْهَقِي/ 112

والجدول التّالي يبيّن النّاسخ واسمه:

التركيب	الناسخ	اسمه	خبره
كن كمثل واسطي	كن	ضمير المتكلم	كمثل واسطي
كن كعقرب	كن	ضمير المتكلم	كعقرب
كن كمن أتي	كن	ضمير المتكلم	كمن أتى
لا تكن كأشعب	تكن	ضمير المتكلم	كأشعب
لا تكن كواو عمرو	تكن	ضمير المتكلم	كواو عمرو
كن كجعفر	كن	ضمير المتكلم	كجعفر
كن كالبيهقي	كن	ضمير المتكلم	كالبيهقي

الصّورة الثّالثة: كان واسمها (ضمير الغائب) + خبرها (شبه جملة):

وردت هذه الصّورة في موضع واحد عند قوله:

وَلَمْ يَدَعْ مَعْنًى لِمَعْنٍ فِي النَّدَى وَلَمْ **يَكُنْ كَمِثْلِهِ فِي الخُلُقِ**[1]

اسم كان ضمير الغائب المستتر تقديره (هو)، والخبر متعلّق بالجارّ والمجرور (كمثله)، وتخصّص الخبر بالجارّ والمجرور الّذي بعده (في الخلق)

الصّورة الرّابعة: كان واسمها (معرف ب الـ) + خبرها (شبه جملة):

وردت الصّورة في موضعين هما:

فَالزَّرْدُ يَوْمَ الغَارِ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ فَضْلٌ **وَكَانَ الفَضْلُ لِلخَدَرْنَقِ**[2]

النّاسخ (كان)، واسمه (الفضل)، وهو اسم جامد معرفة، والخبر شبه جملة متعلق بمحذوف من الجارّ والمجرور (للخدرنق).

والخَدَرْنَقُ والخَذَرْنق، بالدّال والذّال: ذَكَرُ العَناكِب، وفي الصّحاح بالدّال المهملة، وأَنشد أَبو عبيدة للزّفَيانِ السّعْدِي: ومَنْهَلٍ طامٍ عليه الغَلْفَقُ يُنِيرُ أَو يُسْدِي به الخَدَرْنَقُ.

فإذا جمعت حذفت آخره فقلت خَدارِن، ومنهم من قال الخدَرْنقُ: العَنْكَبوت، ولم يخصَّ به الذّكر، وقال أَبو مالك: العنكبوت الضّخْمة[3].

وقوله:

إنْ **كَانَ فِي سَفْكِ** دَمِ العِدَا **الشِّفَا** سَفْكُ دَمِ البَرِيء غَيْرُ أَلْيَقِ[4]

(كان) النّاسخ، و (في سفك) شبه جملة متعلق بمحذوف خبر كان مقدّم على اسمها، و (الشّفا) اسمها مؤخر، وقصر النّاظم الممدود في كلمة (الشفا) ضرورة.

وقد قُيّدت الجملة الاسميّة بقيد دلالي (كان) جعلها تتصرف من دلالتها على الثّبوت والدّوام إلى الزّمن الماضي.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص132.

2 – شرح الشمقمقية، ص81.

3 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص72، مادة: (خ د ر ن ق).

4 – شرح الشمقمقية، ص77.

والسّفْكُ: صَبُّ الدّم ونَثْرُ الكلام، وسَفَك الدّمَ والدّمعَ يَسْفِكُه سَفْكاً فهو مَسْفوك وسَفِيك: صبّه وهَراقَه، وكأَنّه بالدّم أَخصّ، والسّفْك: الإراقة والإجراء لكلّ مائع، وقد انْسَفَك، ورجل سَفّاك للدّماء سَفَّاك للكلام. والسّفّاك : السّفّاح وهو القادر على الكلام[1].

والشِّفاء : دواءٌ معروفٌ ، وهو ما يُبرِئُ من السَّقَم ، والجمعُ أَشْفِيةٌ ، وأَشافٍ جمعُ الجْمع ، والفعل شَفاه الله من مَرَضهِ شِفاءً ، ممدودٌ[2].

الصّورة الخامسة: كان واسمها (نكرة) + خبرها جار ومجرور:

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين، منها قوله:

قوله:

لَوْ لَمْ **يَكُنْ لِلشِّعْرِ** عِنْدَ مَنْ مَضَى **فَضْلٌ** عَلَى الكَعْبَةِ لَمْ يُعَلَّقِ[3]

فقوله: (يكن) ناسخ ناقص مجزوم ب (لم) حذفت عينه لالتقاء السّاكنين، و (للشّعر) شبه جملة متعلّق بمحذوف خبر (كان) مقدّم على اسمها، و (فضل) اسم كان جامد نكرة مرفوع.

والفَضْل والفَضِيلة معروف: ضدُّ النّقْص والنّقِيصة، والجمع فُضُول، ورجل فَضّال ومُفَضَّل: كثير الفَضْل. والفَضِيلة : الدّرَجة الرّفيعة في الفَضْل، والفاضِلة الاسم من ذلك[4].

وقوله:

لَوْ لَمْ **يَكُنْ فِيهِ بَيَانٌ آيَةٍ** مَا فُسِّرَتْ مَسَائِلُ ابْنِ الأَزْرَقِ[5]

فقوله: (فيه) شبه جملة متعلّق بمحذوف خبر (كان) المقدّم على اسمها جوازا، و (فضل) اسم كان وهو نكرة جامد، وقد تخصّص بالمضاف إليه بعده (آية)، وبالجملة الفعليّة المنفيّة المبنيّة للمجهول (ما فسرت مسائل ابن الأزرق).

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص439، مادة: (س ف ك).

2 – ينظر: لسان العرب، ج14، ص436، مادة: (ش ف ى).

3 – شرح الشمقمقية، ص125.

4 – ينظر: لسان العرب، ج11، ص524، مادة: (ف ض ل).

5 – شرح الشمقمقية، ص125.

المطلب الثّاني: زال.

لم يذكرها سيبويه في كتابه، وعدّها ابن جني في اللّمع من أخوات كان، قال: "باب كان وأخواتها: وهي صار وأمسى وأصبح وظلّ وبات وأضحى وما دام وما زال وما انفكّ وما فتىء وما برح وليس، وما تصرّف منهن وما كان في معناهنّ مما يدلّ على الزّمان المجرّد من الحدث"[1].

وبيّن ابن مالك شروط عمل (ما زال) عمل كان، فقال: إنّ زال ماضي يزال ينبغي أنْ تكون منفيّة بثابت النّفي مذكور غالبا متّصل لفظا أو تقديرا، أو مطلوبة للنّفي[2].

وذكر الخُضري أنّه يشترط في زال أنْ يسبقها نفي أو شبه نفي لفظا أو تقديرا، ولا يستعمل منها أمر ولا مصدر[3].

"وقَيَّدَ زال بكون مضارعها يزال احترازا من زال بمعنى تحول فمضارعه يزول فهو لازم، واحترز من زال الشّيء بمعنى عزله فمضارعه يزيل"[4]

وليس يراد بما زال ولا يزال الفعل من زال يزول، إذ انصرف من حال إلى حال، وزال عن مكانه، ولكنّه يراد بها ملازمة الشّيء والحال الدّائمة[5]. والملازمة مدّة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامة أم لا.

ومعنى (ما زال) هو استمرار وقوع الحدث في الماضي، وإذا اقترنت بلا فهي تفيد الدّعاء، جاء في شرح الكافية: "وقد ذكرنا أنّ معنى (ما زال) وأخواته كان دائما، فقولك: ما زال زيد أميرا، أيْ استمرّت الإمارة ودامت لزيد مذ قبلها واستأهلّ لها، قال: ويلزمها النّفي إنْ كانت ماضيّة بما ولم وبلا في الدّعاء، وإنْ كانت مضارعة بما ولا ولن"[6].

---

1 – ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، 1988، ص119.

2 – ينظر: تسهيل الفوائد، ص52.

3 – ينظر: محمد الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ج1 ، ص215.

4 – محمد بن عيسى السليلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، دار الفضلية للنشر، السعودية ، ط1، 1986، ج1، ص306.

5 – ينظر: لسان العرب، مج11، 317، مادة(ز ي ل)

6 – شرح الكافية في النحو، ج2، ص295.

وقد استعمل النّاظم الفعل (زال) **في أربعة مواضعَ** جاءت موزّعة على الأنماط التّالية:

النّمط الأوّل: زال + اسمها(ضمير) + خبرها(نكرة):

ورد هذا النّمط في موضعين اثنين على النّحو التّالي:

زال واسمها (ضمير مخاطب) + خبرها نكرة:

قال النّاظم:

وَإِنْ بَقَيْتُ مِثلَ مَا كُنْتُ **فَلاَ زِلْتُ بَغِيضَ مَضْجَعِي** وَنُمْرُقِي[1]

فاسم لا زال ضمير المتكلّم (التّاء) وهو معرفة، والخبر (بغيض) جاء نكرة مشتقّ منصوب، وهو محوّل عن اسم الفاعل؛ أيْ (مبغضه)، وهو مضاف ولفظة (مضجعي) مضاف إليه، والجملة المنسوخة (لا زلت بغيض...) في محلّ جزم جواب شرط (إنْ)، وذلك لاقترانه بالفاء.

والبُغْض والبِغْضةُ: نَقِيضُ الحبّ وبَغُضَ الرجلُ، بالضّم بَغاضةً، أَيْ صارَ بَغِيضاً. وبَغَّضَه اللّهُ إلى النّاس تَبْغِيضاً فأَبْغَضُوه، أَيْ مَقَتُوه[2]

واضْطَجَع: نام وقيل: اسْتَلْقَى ووضع جنبه بالأَرض.

وأَضْجَعْتُ فلاناً إِذا وضعت جنبه بالأَرض، وضَجَعَ وهو يَضْجَعُ نَفْسُه؛ فأَمّا قول الرّاجز:

لَمّا رَأَى أَنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ مالَ إِلى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

فإِنه أَراد فاضْطَجَعَ فأَبْدَلَ الضاد لاماً، وهو شاذ، وقد روي: فاضْطَجَع، ويروى: فاطَّجَعَ، على إِبدال الضّاد طاء ثم إِدْغامِها في الطّاء، ويروى أَيضاً: فاضّجع بتشديد الضّاد، أَدغم الضّاد في التّاء فجعلهما ضاداً شديدة على لغة من قال مُصَّبِر في مُصْطَبِر، وقيل: لا يقال اطّجَعَ، لأَنّهم لا يدغمون الضّاد في الطّاء[3].

---

1 – شرح الشمقمقية، ص51.

2 – ينظر: لسان العرب، ج7، ص121، مادة: (ب غ ض).

3 – ينظر: لسان العرب، ج8، ص218–219، مادة: (ض ج ع).

وقوله:

لاَ زِلْتَ بَدْرًا فِي بُرُوجِ الشِّعْرِ تَنْسَخُ بِنُورِكَ ظَلاَمَ الغَسَقِ[1]

النّمط الثّاني: زال واسمها (ضمير) + خبرها (جملة):

ورد هذا النّمط في موضعين على النَّحو التّالي:

زال واسمها (ضمير الغائب) + خبرها (جملة فعلية مضارعة):

قال النّاظم:

وَلَمْ تَزَلْ تَقْطَعُ جِلْبَابَ الدُّجَا بِجَلَمِ الأَيْدِي وَسَيْفِ العُنُقِ[2]

(تزل) مضارع ناقص مجزوم ب (لم)، وأصله (تزال)، فحذفت عين الفعل (الألف) لالتقاء السّاكنين، واسمها ضمير مستتر جوازا تقديره (هي) يعود على الأيْنُق، والجملة الفعليّة (تقطع جلباب الدجا) في محلّ نصب خبرها. والجملة (لم تزل ...) معطوفة على جملة (وما ائتلت...).

وقال:

وَلاَ يَزَالُ فِي رِيَاضِ حُسْنِهَا **يَسْرَحُ فِكْرُهُ** وَيَجُولُ رَمَقِي[3]

(يزال) مضارع ناقص مرفوع، واسمها ضمير مستتر جوازا تقديره (هو)، وجملة (يسرح فكره)، وخبرها، و (فكر) فاعل الفعل (يسرح) على سبيل التّنازع بينه وبين الفعل النّاسخ (لا يزال)، و (في رياض حسنها) يتعلق بـ (يسرح).

1 – شرح الشمقمقية، ص140.

2 – شرح الشمقمقية، ص18.

3 – شرح الشمقمقية، ص37.

المطلب الثّالث: أصبح

أصبح القوم: دخلوا في الصّباح، جاء في لسان العرب: أصبحنا وأمسينا؛ أيْ صرنا في حين ذاك، وأصبح فلان عالما، أيْ صار عالما[1]، فهي تأتي ناقصة بهذا المعنى إضافة إلى معناها وهو اتّصاف المخبر عنه بالخبر في الصّباح[2].

ووردت أصبح في موضع واحد من القصيدة الشّمقمقيّة عند قوله:

فَصَاعِدٌ عَلَى مَدِيحِ وَرْدَةٍ **أَصْبَحَ مُنْحَطًّا** بِقَوْلِ سَهْوَقِ[3]

فأصبح هنا بمعنى (صار) في هذا البيت واسمها الضمير المستتر جوازا تقديره (هو)، وخبرها (منحطا) نكرة منصوب مشتقّ (اسم مفعول).

المطلب الرّابع: صار

صارَ الأَمرُ إِلى كذا يَصِيرُ صَيْراً ومَصِيراً وصَيْرُورَةً وصَيَّرَه إِليه وأَصارَه ، والصَّيْرُورَةُ مصدر صارَ يَصِيرُ[4] ، والفعل صار من أخوات كان يرفع المبتدأ وينصب الخبرَ بمعنى انتقل من حال إلى حال[5].

ورد الفعل أو بمعناه في خمسة مواضعَ منها قوله :

فَصَارَ فِيءُ العَدْلِ فِي زَمَانِهِ **مُنْتَشِرًا** مِثْلَ انْتِشَارِ الشَّرَقِ[6]

اسم (صار) (فيء العدل) جامد مرفوع اكتسب التّعريف من إضافته إلى الاسم المعرف ب (ال)، وتخصّص بشبه الجملة من الجارّ والمجرور (في زمانه)، أمّا خبرها فهو (منتشرا) نكرة مشتقّ منصوب.

والفَيْءُ ما كان شمساً فَنَسَخَه الظِّلُّ، والجمع : أَفْياءٌ وفُيُوءٌ. قال الشّاعر:

---

1 – لسان العرب، ج2، ص502، مادة (ص ب ح)

2 – محمد الخضري، حاشية الخضري ، ج1، ص215، وهمع الهوامع، ج2، ص83.

3 – شرح الشمقمقية، ص99.

4 – لسان العرب، ج4، ص477، مادة (ص ي ر).

5 – حاشية الخضري، ج1، ص231، وهمع الهوامع، ج2، ص102.

6 – شرح الشمقمقية، ص135.

لَعَمْرِي لأَنْتَ البَيتُ أَكْرِمُ أَهْلَهُ وأَقْعَدُ في أَفْيائِه بالأَصائِلِ

وفاءَ الفَيْءُ فَيْئاً : تَحَوَّلَ، وتَفَيَّأَ فيه: تَظَلَّلَ، وفي الصّحاح : الفَيْءُ ما بعد الزّوالِ مِن الظلِّ[1].

وقوله:

حَتَّى **غَدَتْ خَوْصًا عِجَافًا ضُمَّرًا** أَعْنَاقُهَا تَشْكُو طَوِيلَ العَنَقِ[2]

(حتّى) ابتدائية، و (غدت) بمعنى (صارت)، وهو فعل متصرّف واوي اللام قلبت ألفا وحذفت لالتقاء السّاكنين، وقد اختلف في تمامها ونقصانها، فابن مالك ذهب إلى تمامها، والمنصوب بعدها حال من فاعله، وذهب الزّمخشري وأبو البقاء وابن عصفور إلى أنّها فعل ناقص من أخوات (كان) يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها ضمير مستتر تقديره (هي)، وقوله (خوصا عجافا ضمّرا) أخبار لها على سبيل التعدّد.

والخوص: ضيق العين وصغرها وغؤورها، فرجل أخوص بين الخوص؛ أيْ غائر العين، والذّكر أخوص والانثى خوصاء، والجمع خوص بالضّم[3].

والعَجَفُ: ذهاب السِّمَنِ والهُزالُ، وقد عَجِفَ، بالكسر، وعَجُف، بالضّم، فهو أَعْجفُ وعَجِفٌ، والأُنثى عجفاء وعجِفٌ، بغير هاء، والجمع منهما عِجافٌ حملوه على لفظ سِمانٍ[4]. قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾.

والضُّمْرُ والضُّمُر، مثلُ العُسْرُ والعُسُرُ: الهُزالُ ولَحاقُ البطنِ، وقد ضَمَرَ الفرسُ وضَمُرَ. قال ابن سيّده : ضَمَرَ (بالفتح) يَضْمُر ضُموراً وضَمُر (بالضّم) ، واضْطَمَر، قال أَبو ذؤيب: بَعِيد الغَزَاة فما إن يَزالُ مُضْطَمِراً طُرّتاه طَلِيحا وفي الحديث : إذا أَبْصَرَ أَحدُكم امرأَةً فَلْيأْت أَهْلَه فإن ذلك يُضْمِرُ ما في نفسه؛ أَي يُضْعِفه ويُقَلِّلُه، من الضُّمور، وهو الهُزال والضّعف[5].

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج1، ص124، مادة: (ف ا ء).

2 – شرح الشمقمقية، ص20.

3 – ينظر: لسان العرب، ج7، ص31، مادة (خ و ص).

4 – ينظر: لسان العرب، ج9، ص233، مادة: (ع ج ف).

5 – ينظر: لسان العرب، ج4، ص491، مادة: (ض م ر).

أمّا المواضع المتبقّية هي قوله:

مِنْ بَعْدِ مَا كَانَتْ هُنَيْدَةً **غَدَتْ** **أَكْثَـرَ مِنْ ذَوْدٍ** وَدُوْنَ شَنَقِ/ 22

رِفْقًا بِهَا شَفِيعُهَـــــــا هَوَادِجٌ **غَدَتْ سَمَاءَ** كُلِّ بَدْرٍ مُشْرِقِ/ 30

واليَوْمَ قَدْ **صَـــــارَ سَلاَمُ عَزَّةٍ** **يَقْنَعُ مِنْ لُبْنَى** إِذَا مَا نَلْتَقِ/ 41

والجدول التّالي يبيّن النّاسخ واسمه وخبره

التركيب	الناسخ	اسمه	خبره
غدت أكثر	غدت	ضمير الغائب	أكثر
غدت سماء كل مشرق	غدت	ضمير الغائب	سماء ...
صار سلام عزة يقنع	صار	سلام عزه	يقنع

والجدول التالي يبين إحصائيات ونسب الجملة المقيدة بـ (كان وأخواتها):

نوع الجملة المقيدة	عدد مرات وروده	نسبة وروده
المقيدة بـ (كان)	تسع وأربعون مرة (49)	%83,05
المقيدة بـ (زال)	أربع مرات (04)	%06,77
المقيدة بـ (أصبح)	مرة واحدة (01)	%01,69
المقيدة بـ (صار)	خمس مرات (05)	%08,47
المجموع	تسع وخمسون مرة (59)	%100

من خلال الجدول يتبيّن أنّ النّاظم استعمل (كان) أكثر من استعماله للنّواسخ الأخرى، ولم تخرج (كان) عن معناها الأصلي، فجاءت ناقصة، كما أتت بصيغة الماضي، وبصيغة المضارع إثباتا ونفيًّا، وبصيغة الأمر.

وأتى الفعل (غدا) بمعنى (صار) في ثلاثة مواضعَ، وكان دالّا على التّحول الدّائم.

وما يَشُدُّ الانتباهَ أيضا أنّ الارتباط في الجملة المقيّدة بين الاسم والخبر المفرد والجملة كان قويًّا، فقد تحمّل الخبر المفرد ضميرا يعود على المبتدأ، كما تضمّن الخبر الواقع جملة على عائد يعود على الاسم.

المبحث الثّالث: الجملة الاسميّة الخبريّة المنفيّة

المطلب الأوّل: الجملة الاسميّة الخبريّة المنفيّة المطلقة

النّفي أسلوب لغويٌّ تحدّده مناسبات القول، وهو أسلوب نقض وإنكار، يستخدم لدفع ما يتردّد في ذهن المخاطب[1]، فلا تكون الجملة منفيّة بالمعنى اللّغويّ الّذي يترتّب عليه الخضوع التّام لنظام معين في تلك الجملة، إلاّ حين تكون مصدّرة بأداة من أدوات النّفي، وهي: (ليس – ما – لا –لم – لمّا – لن – إنْ)؛ فهذه الأدوات منها ما يختصّ بنفي الجملة الفعليّة، ومنها ما هو مشترك بينهما، فالنّفي من المعاني العامّة الّتي تصيب الجمال[2]، وكلّ أداة في اللّغة الفصحى تحتفظ برتبة خاصّة، ورتبة أدوات الجمل جميعا هي الصّدارة[3].

إذن أصل الكلام هو الإثبات، وما النّفي إلا عارضٌ يعرض على بناء الجملة لا يغيّر شئيا في تركيبها، ولكن يغيّر مضمونَها، فيفيد عدم ثبوت نسبة المسند للمسند إليه في الجملة الفعليّة والاسميّة على السّواء، وذلك لأنّه يتّجه في حقيقته إلى المسند، وأمّا المسند إليه فلا ينفى.

ومن الممكن في الجملة الاسميّة أنْ يتصدّرها النّفي فيدخل على المبتدأ والخبر معا، ويمكن أنْ يتصدّر النّفي الخبر فحسب بوصفه المسند، وذلك إذا كان الخبر جملة، فتكون الجملة منفية هي خبر المبتدأ، والجملة الكبرى مثبتة؛ لأنّ النفي لم يتصدّر الجملة كلّها، ولكنّه دخل على عنصر مكوّن فيها، وهو الخبر، وهذا لا يعنيني هنا.

والّذي أقصد إليه في هذا البحث هو النّفي اللّغويّ، لا النّفي الضّمني الّذي يمكن أنْ يُفْهَمَ من دلالة بعض الأفعال والأسماء ومصادرِها، مثل: (امتنع، وأبى، ورفض، وغير، ودون، ...)، ولا أيضا النّفي الضّمني الّذي يفهم من بعض التراكيب، مثل الاستثناء في الكلام التّام الموجب، وغيره ...؛ وذلك لأنّ النّفي في كلّ منها نفي خاصّ ببعض التّراكيب، وبعض الألفاظ، لا نفي لغويّ ثابت في وسيلة، موحد لفظا ومعنى في دلالته على السّلب[4].

---

1 – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص246.

2 – مصطفى النحاس، أساليب النفي في العربية دراسة وصفية تاريخية، ص15.

3 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص126.

4 – ينظر: في بناء الجملة العربية، ص375–378.

يتضمّن هذا المبحث مطلبين، خصّصت المطلب الأوّل للجملة الاسميّة الخبريّة المنفيّة بـ (لا)، والمطلب الثّاني للجملة الاسميّة الخبريّة المنفيّة بـ (ما)، وكان النّفي في الجملة الاسميّة المطلقة في خمسة مواضعَ.

01 – الجملة المنفيّة ب (لا):

(لا) هي أقدم أدوات النّفي في العربيّة على ما يبدو، وهي تدخل على الاسم وعلى الفعل، واستعمالها مع الفعل أكثر من استعمالها مع الاسم، إلاّ أنّ نفي الجنس بها أبلغ من نفي الفعل[1].

ويراد بها عند دخولها على الأسماء النّفي العامّ أو النّفي الخاصّ[2]، فإن قصد بها التّنصيص على العموم أشبهت (إن)، ووجه المشابهة أنَّ (إن) لتوكيد الإثبات؛ إذ معناها التحقيق لا غير، و (لا) لتوكيد النّفي[3]، فلمّا توغّلت في الطّرفين تشابهتا، فأعملت (لا) عملها بشروط خاصّة حدّدها النّحاة[4]، وهي:

أولا: أنْ تدخل على نكرة، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين.

ثانيا: ألاّ يفصل بينها وبين اسمها بشيء.

ثالثا: أنْ يكون اسمها النّكرة غير معمول لغير (لا).

رابعا: ألاّ يتكرر، فإنْ كررت لم يتعيّن إعمالها، بل يجوز.

خامسا: أنْ يقصد بها النّفي العامّ.

فإن فقدت شرطا من شروط الإعمال أهملت، وإنْ أهملت (لا) التبرئة بسبب دخولها على المعرفة أو الفصل بينها وبين معمولها؛ ولم تتكرر، خرجت من معنى توكيد النّفي إلى معنى (لا) الّتي لنفي الوَحْدَةِ، وهو نفي الحال عند الإطلاق، أيْ مطلق النّفي.

---

1 – ينظر: أساليب النفي في اللغة العربية، ص31.

2 – ينظر: رصف المباني، ص335.

3 – ينظر: الجنى الداني، ص292.

4 – ينظر: شرح التسهيل، ج2، ص53، ومغني اللبيب، ج1، ص395، وهمع الهوامع، ج2، ص194 وما بعدها.

وقد بَنَيْتُ استنتاجي هذا على أقوال بعض النّحاة على غرار الصّبان حين قال: "والمهملة ليست كالعاملة"[1]، وعلى غرار السّيوطي الّذي يقول: "إذا لم تعمل (لا) إمّا لأجل الفصل، أو لكون مدخولها معرفة، فمذهب سيبويه والجمهور لزوم تَكْرَارِها؛ ليكون عوضا عمّا فاتها من مصاحبة ذي العموم، أو لأنّ العرب جعلتها في جواب: من سأل، بالهمزة، وأم، والسؤال بهما لا بدَّ فيه من العطف، فكذلك الجواب"[2].

وأيضا الرّضى، بعد أنْ ذكر وجوب الإلغاء والتّكرير مع المعرفة والمفصول، حيث قال: "فإنّه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النّكرات؛ لأنّ نفي الجنس هو تكرير النّفي في الحقيقة، وأمّا في المعارف فالتّكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الّذي لا يمكن أنْ يحصل في المعرفة"[3].

ولعلّ الصّبان يقصد أنّ معنى (لا) عند الإهمال مع عدم التّكرير كمعنى ليس؛ وذلك لأنّه ينصّ في موضع آخر على إفادتها نفي الجنس وهي مهملة عند دخولها على المعرفة مع التّكرير .

فالتّكرار عوضا كما رأينا عند السّيوطي وجبرا لما فاتها من الدّلالة على النّفي العامّ، فلما عُدِمَ هذا العوض والجبر ذهب منها نفي الجنس، ولم يوجد دليل لينبّه عليه كما ذكر الرّضى، فأصبحت للنّفي مطلقا.

وقد ورد النّفي ب (لا) في القصيدة الشّمقمقيّة في ثلاثة مواضعَ هي:

قال النّاظم:

مَجَاهِلٌ تَحَارُ فِيهِنّ القِطَا **لاَ دِمْنَةً لاَ رَسْمَ** دَارٍ قَدْ بَقِي[4]

قول النّاظم: (لا دمنة) (لا) النّافية للجنس عاملة، و (دمنة) اسمها، وهو مفرد مبني على الفتح، وخبر (لا) محذوف لدلالة خبر (لا) الثانية عليه، أيْ لا دمنة قد بقيت منها من تلك المجاهل، ولا رسم دار قد بقي بها.

---

1 – حاشية الصبان، ج2، ص2.

2 – همع الهوامع، ج2، ص206..

3 – شرح الرضى، ج2، ص161.

4 – شرح الشمقمقية، ص15.

والدِّمنة بكسر وسكون موضع الدّمن، أيْ البعر.

والدِّمْنة: آثارُ النّاس وما سَوَّدوا، وقيل: ما سَوَّدوا من آثار البَعَر وغيره.

والدِّمْنة : الموضع القريب من الدّار[1].

وجاء في المثل: إيّاكم وخضراءَ الدّمن[2]

وفي الحديث: أَنّه صلّى الله عليه وسلّم قال: إيّاكم وخَضْراءَ الدِّمَن ، قيل: وما ذاك؟، قال: المرأَة الحسناء في المَنْبت السُّوء؛ شبه المرأَة بما ينبت في الدِّمَن من الكلأِ يُرى له غَضارة وهو وَبيء المرْعى مُنْتِن الأَصل.

قال ذو الرمة:

إِذَا مَا عَلاهَا رَاكِبُ الصَّيْفِ لَمْ يَزَلْ يَرَى نَعْجَةً فِي مَرْتَعٍ فَيُثِيرُهَا

مَوْلَعَةً حَسْنـــــــــاءَ لَيْسَتْ بِنَعْجَةٍ يُدَمِّنُ أَجْوَافَ المياهِ وَقِيرُهَـا[3]

وقوله:

لاَ بُدَّ لِي مِنْهَا وَإِنْ تَحَصَّنَتْ بِالأَبْلَقِ الفَرْدِ وَبَالخَوَرْنَقِ[4]

وقوله:

لاَ بُدَّ لِي مِنْهَا وإِنْ عَثَرْتَ فِي ذَيْلِ الحُسَامِ وَالسِّنَانِ الأَزْرَقِ[5]

(لا) نافية للجنس، (بد) اسمها مبني على الفتح في محلّ نصب، و (لا) لمّا تنفي (بد) لها خصيصة، وهي لا بدّ من وجود حرف الجرّ (من) في جملتها ظاهرا أو مقدّرا، وهنا

1 – ينظر: لسان العرب، ج13، ص158، مادة: (د م ن).

2 – يضربه المثل للشيء الحسن الذي نبت في مكان خبيث، أو الذي له أصول غير طيبة. ينظر: مجمع الأمثال، ج1، ص51.

3 – ديوان ذي الرّمة، ص

4 – شرح الشمقمقية، ص50.

5 – شرح الشمقمقية، ص50.

في هذين الموضعين جاء ظاهرا. وشبه الجملة من الجارّ والمجرور متعلّقان بخبر (لا) المحذوف.

02 – الجملة المنفيّة بـ (ما)

(ما) تفيد مطلق النّفي عند الرّضى[1]، ونفي الحال في الإطلاق عند غيره[2]، وهي حرف غير مختصّ، يدخل على الأسماء والضّمائر والأفعال، وفي دخولها على الاسم مذهبان: أهل الحجاز يعملونها، وبنو تميم يهملونها[3]، أمّا سيبويه فيختار إهمالها في قوله: "هذا باب ما أُجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثُمَّ يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما). تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أيْ لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنّه ليس بفعل، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار، وأمّا أهل الحجاز فيشبّهونها بليس؛ إذ كان معناها كمعناها"[4].

والحجازيون لا يعملونها مطلقا، بل يضعون لها شروطا:

أولا: ألاّ يقترن اسمها بـ (إن) الزائدة، فإن اقترن بها بطل عملها وجوبا.

ثانيا: ألاّ ينتقض نفي خبرها بـ (إلاّ)، فإن انتقض بطل عملها.

ثالثا: ألاّ يتقدّم الخبر على الاسم، خلافا للفراء.

رابعا: ألاّ يتقدّم معمول خبرها على اسمها.

خامسا: ألاّ تؤكّد بما، فإنْ أكّدت بطل عملها.

سادسا: ألاّ يبدل من خبرها موجب، فإنْ أبدل بطل عملها[5].

وقد وقعت الجملة الاسميّة الخبريّة منفيّة بـ (ما) ضمن شمقمقيّة ابن الونّان في موضعين، هما:

---

1 – ينظر: شرح الرضى، ج2، ص185.

2 – ينظر: حاشية الخضري، ص230.

3 – أساليب النفي في العربية، ص51.

4 – كتاب سيبويه، ج1، ص58.

5 – الجنى الداني في حروف المعاني، ص323 وما بعدها، وشرح التصريح بمضمون التوضيح، ج1، ص198.

مَا رَوْضَةٌ فَيْنَانَةٌ غَنَّاءُ قَدْ جَادَتْ لَهَا السُّحْبُ بِمَاءٍ غَدَقِ[1]

اسم (ما) (روضة) وهو نكرة جامد مرفوع، وما بعدها صفات لها (فينانة غنّاء)، والجملة الفعليّة (قد جادت لها السحب بماء غدق) خبر لها.

وقوله:

مَا لِجَرِيرٍ وَجَمِيلٍ مِثْلُهَا فِي غَزَلٍ وَفِي نَسِيبٍ مُونِقِ[2]

اسم (ما) (مثلها) جامد مرفوع مؤخّر، والخبر متعلّق الجارّ والمجرور (لجرير)، تقدّم الخبر وهو جارّ ومجرور على اسم (ما)، واختلف في إعراب خبر (ما) إن تقدم على اسمها، وهو ظرف أو جارّ ومجرور، فمنهم من منع النّصب، ومنهم من جوّزه للتّوسع في أشباه الجمل[3]، ومنهم من جوّز النّصب إنْ كان الظّرف المقدّم معمول الخبر، ومنع إنْ كان هو الخبر، وهو ظاهر كلام ابن مالك في مصنّفاته، وابن هشام في (الجامع)، بينما يرجّح السّيوطي النّصب إذا كان الظّرف المقدّم هو الخبر، والمنع إن كان معموله[4].

1 – شرح الشمقمقية، ص142.

2 – شرح الشمقمقية، ص143.

3 – ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، ج1، ص651.

4 – ينظر: همع الهوامع، ج2، ص114.

المطلب الثّاني: الجملة الاسميّة المقيّدة المنفيّة:

معلوم أنّ الجملة الاسميّة المصدّرة بفعل ناسخ تنفى كسائر الجمل المثبتة بأدوات النّفي، يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ النّفي إنّما يكون على حسب الإيجاب؛ لأنّه إكذاب له، فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما، إلاّ أنّ أحدهما نفي، والآخر إيجاب"[1]، فتنفى هذه الجملة بأدوات النّفي الخاصّة بالجملة الفعليّة، غير أنّها تتميّز بأنّ فعلا من أفعال كان وأخواتها يتجرّد للدّلالة على النّفي المطلق، فتزيد أدوات النّفي في الجملة المصدّرة بكان أو إحدى أخواتها بالأداة (ليس)، عند من اعتبرها وأخواتها أدوات[2]، أو عند من أعتبرها وحدها أداة[3]، عن سائر الجمل الاسميّة المقيّدة بالنّواسخ الأخرى.

ولعلّ تأثّر علماء النّحو بالعمل النّحوي للأدوات، والموقع الإعرابي للكلمات، جعلهم يدرسون أدوات النّفي دراسة متفرقة، ولكن وَجَبَ القول إلى إنّهم أشاروا إلى إفادة هذه الأدوات النّفي، وإنْ كان سيبويه قد جمعها في شيء من الإيجاز؛ ليحدّد الدّلالة الزّمنيّة له، وليقابلها بما يناقضها معنويًّا من إثبات، ويتّضح ذلك في قوله: "هذا باب نفي الفعل: إذا قال: فعل فإنّ نفيه: لم يفعل، وإذا قال: قد فعل، فإنّ نفيه: لمّا يفعل، وإذا قال: لقد فعل، فإنّ نفيه: ما فعل؛ لأنّه كأنّه قال: والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل، وإذا قال: هو يفعل، أيْ هو في حال فعل، فإنّ نفيه: ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعا فنفيه: لا يفعل، وإذا قال: ليفعلنّ، فنفيه: لا يفعل، كأنّه قال: والله ليفعلنّ، فقلت: والله لا يفعل. وإذا قال: سوف يفعل، فإنّ نفيه: لن يفعل"[4].

وبالإضافة إلى ما يفيده هذا من إشارة إلى فهم النّحاة القدماء للدّلالة المعنويّة لأدوات النّفي، فإنّه يشير كذلك إلى تقسيم الزّمن إلى ثلاثة أقسام، أوّلها ما يفيد النّفي في الزّمن الماضي، وثانيها ما يفيد النّفي في الزّمن الحالي، وثالثها ما يفيد نفي الفعل في المستقبل، فلكلّ زمن أداته[5].

---

1 – شرح المفصل، ج8، ص107.

2 – ينظر: حروف المعاني، ص6–7–8، واللغة العربية معناها ومبناها، ص128.

3 – شرح ابن عقيل، ج1، ص262.

4 – كتاب سيبويه، ج3، ص117.

5 – الجملة الخبرية في نثر الجاحظ، ص316.

ويتضمّن هذا المبحث مطلبين هما: نفي الجملة بـ (ليس) ونفي (كان) بـ (ما) و (لم).

أولا: نفي الجملة بـ (ليس)

اختلف النّحاة في فعلية (ليس)، فذهب الجمهور إلى أنّها فعل، أمّا الفارسيّ في أحد قوليه يرى أنّها حرف، وكذلك أبو بكر شقير[1]، ويعلّل العُكبري سبب اعتبارها حرفا بقوله: "ومن عبر من البصريين عنها بالحروف فقد تجوز؛ لأنه وجدها تشبه الحرف في أنّها لا تدلّ على الحدث، وإنّما هي أفعال لفظيّة"[2]، أمّا المالقي فيأتي برأي وسط حين يقول: "بأنّها ليست محضة في الحرفيّة، كما أنّها ليست محضة في الفعليّة"[3]، ويرى الخليل أنّ أصلها لا أيس، فطرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء[4]، ولذلك اعتبرها الدّكتور مصطفى النّحاس من أدوات النّفي المركّبة[5]، ووزنها (فعِل) بالكسر، فخفّف ولزم التّخفيف لثقل الكسرة على الياء، وهي تستعمل عند الإطلاق لنفي الحال، أمّا إذا قيّدت تكون بحسب الزّمن المقيّد به[6]، ويذكر الدّكتور تمّام حسّان أنّ زمنها عند النّحاة هو الماضي، وجهتها النّفي، أمّا هو فيذهب إلى أنّها لنفي الحاضر[7]، وهي لا تتصرف، وتلازم النّقصان، فترفع الاسم وتنصب الخبر، ويعلّل ابن الخبّاز امتناع صرفها، لأنّها تنفي ما في الحال فأشبهت (ما) النّافية[8]

وقد ورد النّفي بـ (ليس) في القصيدة الشّمقمقيّة في موضعين اثنين هما:

لَيْسَ بِهَا غَيْرُ السَّوافِي والحَوَا صِبِ الحَرَاجِيْجِ وَكُلُّ زِحْلِقِ[9]

1 – شرح ابن عقيل، ج1، ص262.

2 – اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص164.

3 – رصف المباني، ص11.

4 – لسان العرب، مادة (ل ي س)

5 – ينظر: أساليب النفي في العربية، 71.

6 – ينظر: همع الهوامع، ج2، ص74 وما بعدها.

7 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص129.

8 – ينظر: أحمد بن الخباز، توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2002، ص135.

9 – شرح الشمقمقية، ص15.

(ليس) كلمة تنفي مضمون الجملة في الحال، وقد تنفي في غير الحال، وهنا لنفي الحال، واسمها (غير السوافي) مؤخر مرفوع وتخصّص بالاسم المعطوف عليه (الحواصب الحراجيج)، أمّا خبرها فمتعلّق بشبه الجملة من الجار والمجرور (بها).

والسّوافي جمع سافِياء: الرّيحُ الّتي تَحْمِلُ تراباً كثيراً على وجه الأَرض تَهْجُمُه على النّاس.

قال أَبو دُواد:

ونُؤْيٍ أَضَرَّ به السافِياء كدَرْسٍ من النُّونِ حينَ امَّحَ

وقيل: السّفى هو اسمُ كلِّ ما سَفَتِ الريحُ من كلِّ ما ذكرت، ويقال: السّافِياءُ التّرابُ يذهَبُ مع الرّيح، وقيل: السّافِياءُ الغُبارُ فقط[1]

قال ذو الرمة:

لَمَيّةَ أَطْلالٍ بِجَزْوَى دَوَائرِ عَفَتْهَا السَّوَافِي بَعْدَنَا وَالمَوَاطِر[2]

والحاصِبُ : رِيحٌ شَدِيدة تَحْمِل التُّرابَ والحَصْباءَ؛ وقيل: هو ما تَناثَر من دُقاقِ البَرَد والثَّلْجِ[3].

ومن هذا المعنى قول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِباً إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَـٰهُم بِسَحَرٍ﴾[4]؛ أَيْ أهلكهم الله هلاكا لم يهلكه أمّة من الأمم، فالله تعالى أمر جبريل أنْ يحمل مدائنهم حتى وصل بها إلى عنان السّماء، ثم قلبها عليهم وأرسلها واتبعها بحجارة من سجّيل[5].

1 – ينظر: لسان العرب، ج14، ص390، مادة: (س ف ي).

2 – ينظر: ديوان ذي الرمة، شرح أحمد حسن بسح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2010، ص114.

3 – ينظر: لسان العرب، ج1، ص318–319، مادة: (ح ص ب).

4 – القمر، الآية: 34.

5 – ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2000، ص1791.

وفي حديث عليّ، رضي اللّه عنه، قال للخَوارج: أَصابَكم حاصِبٌ أَيْ عَذابٌ من اللّه، وأَصله رُميتم بالحَصْباءِ من السّماء، ويقال للرِّيحِ التي تَحْمِل التّرابَ[1].

والحراجيج: الرّيح الباردة الشّديدة[2].

وقوله:

وَكُلُّ مَنْ **لَيْسَ لَهُ عَلَيْكَ** **فَضْلٌ** فَلاَ تُطْعِمْهُ بِالتَّمَلُّقِ[3]

(ليس) جاءت لنفي مضمون الحال في هذه الجملة، واسمها (فضل) مؤخّر وجوبا مرفوع، أمّا خبرها فمتعلّق بشبه الجملة من الجارّ والمجرور (له)، وجاء الجملة المنفيّة (ليس له عليك فضل) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

ودلّ التّركيب على عدم مصاحبة من لا يرى لنا من الفضل مثل ما نرى له.

ثانيا: نفي كان بـ (ما):

(ما) النّافية من الأدوات المشتركة الّتي تدخل على الأسماء والأفعال[4]، فإذا دخلت على الماضي تركته على معناه من المضيّ، وإذا دخلت على المضارع خلّصته للحال شرط انتقاء قرينة خلافه[5]، ولا عمل لها في الفعل لعدم اختصاصها به[6].

ولا يجوز أنْ يقدّم (ما) بعد (ما) عليها، فهي يستأنف بها النّفي؛ إذ لها الصّدارة، وإنّما يجوز ذلك مع (لم)، و (لن)، و (لا)؛ فساغ مع لم ولن ذلك لأنّهما لمّا اختصّتا بالدّخول على الأفعال صارتا كالجزء منها، فكما يجوز تقدّم منصوب الفعل عليه، كذلك يجوز التّقديم مع لم ولن؛ لأنّها كأحد حروفه، وأيضا فإن لم أفعل نفي فعلت، ولن أفعل نفي سأفعل كما ذكر سيبويه، وحكم النّفي حكم إيجابه، فكما يسوغ في الإيجاب التّقديم، فكذلك مع النّفي،

---

1 – ينظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد إبراهيم، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1996، ج4، ص130.

2 – ينظر: لسان العرب، ج2، ص236، مادة: (ح ر ج).

3 – شرح الشمقمقية، ص60.

4 – أساليب النفي في العربية، ص55.

5 – مغني اللبيب، ج1، ص494.

6 – رصف المباني، ص313.

وأمّا (لا) ساغ أنْ يقدّم ما بعدها عليها، وإنْ كانت يتلقى بها القسم وتدخل على الأسماء والأفعال؛ لأنّها تصرّفت تصرّفا ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والنّكرة، ولأنّ العامل يتخطّاها فيعمل فيما بعدها[1].

والمتتبع للنّصوص العربيّة يجد أنّ (ما) يكثر دخولها على المضارع مرادا به الحال، أمّا دخولها على الماضي فقد ذكر الزّمخشري أنّه لا يكون إلاّ وهو قريب من الحال[2].

وقد دخلت ما على كان وهي في صيغة الماضي في موضع واحد عند قوله:

نَطَقْتَ بِالزُّورِ **أمَا كُنْتَ تَعِي** أنَّ البَلا مُوْكَّلٌ بِالمَنْطِقِ[3]

فالهمزة همزة الاستفهام مبنية على الفتح لا محلّ لها من الإعراب، و (ما) نافية، و (كان) واسمها ضمير متّصل بها في محلّ رفع، وجملة (تعي) فعليّة في محلّ نصب خبرها.

ثالثا: نفي كان بـ (لم):

(لم) حرف يجزم الأفعال المضارعة على اختلاف أنواعها، وينفيها إلاّ أنّها تخلّص معنى الفعل المضارع غلى الماضي، وإنّما كان لفظها يصلح للحال والاستقبال[4]، ونفيها يحتمل الاستمرار والانقطاع[5]، ففي (لم) زيادة فائدة ليست في (ما)، وذلك أم (ما) إذا نفت الماضي كان المراد ما قرب من الحال، و (لم) تنفي الماضي مطلقا[6].

وقد وردت (لم) نافية للمضارع النّاسخ بـ (كان) في اثني عشر موضعا منها:

كأنَّهَا **لَمْ تَكُ قَبْلُ انْتُخِبَتْ** مِنْ كُلِّ قَرْوَاءَ رَقُوبٍ فُنُقِ[7]

(لم) حرف جزم، و(يك) مضارع مجزوم بها وأصلها (تكون)، فلمّا دخل الجازم والتقى ساكنان الواو والنّون حذف الأوّل وهو الواو ثُمَّ حذفت النّون تبعا وتخفيفا لشبهها بحروف

1 – ينظر: شرح المفصل، ج7، ص113.
2 – ينظر: شرح المفصل، ج8، ص108، وينظر: شرح التسهيل، ج1، ص23.
3 – شرح الشمقمقية، ص61.
4 – رصف المباني، ص270.
5 – أساليب النفي في اللغة العربية، ص99.
6 – شرح المفصل، ج8، ص110.
7 – شرح الشمقمقية، ص22.

العلّة في سكونها وامتداد الصّوت بها من حيثُ الغنّةُ[1]، ويشترط في جواز حذفها أنْ يليها متحرّك كما في هذا الموضع.

واسمها ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على (النّوق)، والجملة الفعليّة (انتخبت) في محلّ نصب خبرها.

والانْتِخابُ: الانتِزاع. والانتخابُ: الاختيارُ والانتقاءُ؛ ومنه النُّخَبةُ، وهم الجماعة تُخْتارُ من الرجال، فتُنْتَزَعُ منهم[2]

وقوله:

لَوْ لَمْ يَكُنْ بِحُبِّ حِلْمِ أحْنَفٍ والمُنْقَرِيِّ قَلْبِي **ذَا تَعَلُّقِ**[3]

(لو) حرف شرط غير جازم يدلّ على امتناع شيء لامتناع غيره، و(يكن) مضارع (كان) النّاقصة مجزوم ب (لم) محذوف العين، و (قلبي) اسمها مرفوع، و(ذا تعلّق) خبرها منصوب، و (بحب حلم أحنف) يتعلّق به.

أمّا المواضع المتبقّية فهي:

فإنْ تَمَادَيْتَ عَلَى أتْعَـــــــابِهَا وَ**لَمْ تَكُنْ مُنْتَهِيـــــًا** عَنْ رَهَقِ/ 23

مَعِي ثَلاثَةٌ تَقِي صَاحِبَهَـــــــا مَا **لَمْ تَكُنْ نُونُ الوِقَــايةِ تَقِي**/ 43

وَمِثْلَ جَـــــــارٍ لأبِي دُؤَادٍ لا تَطْمَــعْ إنْ **لَمْ تَكُنْ بِالأحْمَــقِ**/ 67

وَنَجْـــلُهُ مَنْ أجْلِهِ أجَلُـــــــهُ مِنْ سَطْوَةِ الحَجَّاجِ **لَمْ يَكُنْ وُقِي**/ 98

وَفِي الحَدِيثِ إنْ **لَمْ تَكُنْ مِثْـــلَ** **البُخَـــــارِي** فَكُنْ كَالبَيْهَقِي/ 112

لَوْ **لَمْ يَكُنْ لِلشِّعْرِ عِنْدَ مَنْ مَضَى** **فَضْلٌ** عَلَى الْكَعْبَةِ لَمْ يُعَلَّــقِ/ 125

لَوْ **لَمْ يَكُنْ فِيهِ بَيَـــــــانُ آيةٍ** مَا فُسِّرَتْ مَسَائلُ ابْنِ الأزْرَقِ/ 125

---

1 – ينظر: همع الهوامع، ج2، ص107.

2 – ينظر: لسان العرب، ج1، ص752، مادة: (ن خ ب).

3 – شرح الشمقمقية، ص27.

وَلَمْ يَدَعْ مَعْنى لِمَعْنٍ فِي النَّـــدَى **وَلَمْ يَكُنْ كَمِثْلِهِ فِي الخُـــلُقِ**/ 132

فَبَايَعْتُهُ النَّـــــــــاسُ طُرًّا دُفْعَةً **لَمْ يَكُ فِيهَـــــا أحَدٌ بِالأسْبَقِ**/ 134

وَقَدْ رَقَى فِي مُلْكِهِ مَعَـــــــارجًا **لَمْ يَكُ غَيْـــــرُهُ إليهَا يَرْتَقِي**/ 135

المبحث الرّابع: الجملة الاسميّة المؤكّدة:

جاء في اللّسان: أكّد العهد والعقد : لغة في وكّده ، والتّأكيد في اللّغة التّوكيد ، دست الحنطة ودرستها وأكّدتها. ووكد العقد والعهد أوثقة والهمز فيه لغة يقال : أوكدته وأكّدته أيكاداً وبالواو أفصح أيْ سدّدته[1].

ووكّد كلمة تدلّ على شدّ وإحكام و أوْكِدْ عقدكَ أيْ شُدّه والوكاد: حبل تشدّ به البقرة عند الحلب، ويقولون: وَكدَ وكده إذا أمّه وعُني به[2]. فأكّدَ الشيء بمعنى وثّقه وأحكمه وقرّره فهو أكيد وأكّده أيكاداً : وثقه وأحكمه . أكّده تأكيداً : يقال : قول مؤكّد ويمين مؤكّدة[3]. قال تعالى: ﴿وَلاَ تَنقُضُواْ ٱلأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾[4].

فكما هو ملاحظ أنّ المعاني الّتي تستفاد من مادّتي أكَدَ، ووَكَدَ جميعها تقترب من الثّبوت والإيثاق والتّمكين.

وأمّا عن أصل هذه الكلمة فقد غلب استعمال لفظ التّوكيد أكثر من التّأكيد عند النّحاة واللّغويين فهي الأصل والتّأكيد فرع منها، يقول الزّمخشري: "وأكّد ووكّد لغتان فصيحتان والأصل الواو والهمزة بدل"[5]، وربما شاعت كلمة التّأكيد في الحياة العامّة والمعاملات الاجتماعيّة ، في حين شاعت كلمة (التّوكيد) في الدّراسات النّحوية أكثر من التّأكيد.

والتّوكيد لغتان، يقال: تأكيد، وتوكيد، بالهمزة، وبالواو الخالصة؛ فالتّوكيد مصدر وكّد يوكّد توكيدا. والتّأكيد مصدر أكّد يؤكّد تأكيدا، أيْ أوثقه إيثاقا، وفائدته تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الغلط في التّأويل[6].

وفي الاصطلاح أسلوب يراد به تثبيت المعنى في النّفس وإزالة اللّبس عن الحديث أو المحدّث عنه[7].

1- لسان العرب، ج1، ص74، ص644، مادة: (أ ك د)، و (و ك د).

2- معجم مقاييس اللغة، باب الواو والكاف وما يثلثهما.

3- المعجم الوسيط، مادة: (أ ك د)، و (و ك د).

4- النحل، الآية: 91 .

5- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف، تحقيق: عبد الرزاق المهدي دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1، 1997، ج2، ص588.

6 - ينظر: شرح المفصل، ج3، ص39، ولسان العرب، مادة (و ك د).

7- ابن عصفور، شرح الجمل، تحقيق أبو جناح، وزارة الأوقاف الدينية، العراق، ط1، ص262

وهو لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر[1] .

وقد عدّ النّحاة التّوكيد باباً من أبواب التّوابع في حين أنّ التّوكيد أعمُّ وأشملُ من أنْ يكون تابعاً ؛ ذلك أنّ التّوكيد في العربيّة لم يقتصر على ألفاظ التّوكيد الّتي درست في باب التّوكيد في كتب النّحو ، فهناك الكثير من الأساليب النّحوية أفادت معنى التّوكيد، وهناك العديد من الألفاظ أعطت معنى التّوكيد ولكنّها لم تدرس في باب التّوكيد.

وقد اقتصر النّحاة وعلماء اللّغة عند دراسة التّوكيد على التّوكيد المعنويّ واللفظيّ ضمن باب التّوابع[2]، فبحثهم لأدوات التّوكيد كان في مواضعَ متفرّقةٍ تبعا للأثر النّحوي لها، وهذا لا يعني أنّهم أهملوا جانب المعنى، فقد أشاروا إليه، بل بنوا كثيرا من أحكامهم النّحوية عليها فهم أرسو الدّعائم والأصول وما تركوا لنا إلاّ الجمع والتّصنيف[3]، وما يدعم هذا القول قول الأستاذ إلياس ديب في مقدّمة كتابه (أساليب التّأكيد في اللّغة العربيّة): "ولا أدّعي أنّني أتيت بكثير من الآراء الجديدة، فجلّ ما فعلته هو أنني حاولت أنْ أجمع شتات الموضوعات المتعلّقة بأساليب التّوكيد في كتاب واحد"[4].

وفي هذا المبحث تجميع لطرق التّوكيد، وصوّره في الجملة الاسميّة في القصيدة الشّمقمقيّة، فقد تختلف صوّر الجملة المؤكّدة فيها من حيثُ مضمونُها قوّة وضعفا باختلاف حالة المتلقّي طلبا وإنكارا، كما تختلف باختلاف الأداة[5].

وسأدرس الجملة المؤكّدة في خمسةِ مطالبَ: الأوّل: الجمل المؤكّدة بـ (إنّ) و (أنّ) و (لكنّ) و (كأنّ)، والثّاني المؤكّدة بالقصر، والثّالث المؤكّدة بالنّفي والاستثناء.

وقد وردت الجملة الاسميّة الخبريّة مؤكّدة في الشّمقمقيّة في اثني عشر موضعا.

أولا: التّأكيد بـ (إنّ) و (أنّ) و (لكنّ) و (كأنّ)

1- محمد على التهانوي، موسعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد على التهانوي، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996، ج1، ص372.

2 – ينظر: الخصائص، ج3، ص103 وما بعدها.

3 – مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص232.

4 – إلياس ديب، أساليب التأكيد في اللغة العربية، دار الفكر اللبناني، ط1، 1984، ص6.

5 – مصطفى إبراهيم علي، البنية النحوية لشعر عروة بن الورد، ط1، 1989.

من الأحرف المشبهة بالفعل (إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ)، وهذه الأحرف تشبه الفعل في اللّفظ؛ لكونها مركّبة من ثلاثة أحرف، ولكونها مفتوحة الآخر، وتشبه الفعل في المعنى لدلالتها على التّوكيد، والتّشبيه، والاستدراك، والتّمني، والتّرجي، وتشبه الفعل كذلك في الاستعمال؛ لأنّها تلزم الأسماء، وتدخل عليها نون الوقاية المختصة بالأفعال، فلمّا أشبهت الفعل في الاختصاص بالأسماء، وجب عملها عمل الأفعال المتعدّية إلى مفعول به واحد، إلاّ أنّ تقدّم المنصوب لازمٌ في بابها؛ تنبيها على أنّ عملها بحقّ الشّبهة لا بحقّ الأصل، ولم تتصرّف تصرّف الأفعال، لا يجوز في معمولها تقدّم آخرها على أوّلها ولا عليها[1].

وقد أجمع النّحاة على أنّ فائدة (إنّ) و (أنّ) التّوكيد المحض لمضمون الجملة، أي توكيد النّسبة في الجملة الاسميّة، ونفي الشّك والإنكار لها بدون إضافة معنى آخر كالتّشبيه أو الاستدراك – كما في كأنّ، ولكنّ – على الجملة يشارك التّوكيد[2].

فمن النّاحية الإعرابيّة يعدّ الحرفان " إنّ ، وأنّ " حرفين يدخلان على الجملة الاسميّة فينصبان المبتدأ ويسمّى اسمهما ويبقى الخبر مرفوعاً ويسمّى خبرهما .

ومن ناحية المعنى والمضمون فقد أجمع النّحاة على أنّهما حرفان يفيدان توكيد مضمون الجملة[3]، وأنّهما يؤكّدان نسبة الخبر إلى المبتدأ ونفي الشّك عن هذه النّسبة والإنكار لها[4] من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[5]، فأصل هذه الجملة " الله عليم عليم بما كنتم تعملون " ، لكن دخول الحرف " إنّ " عليها أكّد وقوّى مضمون الجملة حتّى لا يظنّ ظانٌّ أو يشكَّ شاكٌّ بقدرة الله عزّ وجلّ على العلم فالمعنى إذن مختلف لاختلاف لفظ الجملة فمعنى الجملة قبل دخول " إنّ " عليها ليس هو المعنى نفسه بعد دخولها عليها . فدخول مثل هذه الأداة وغيرها من الأدوات على الجملة ليس أمراً اعتباطياً أو عشوائياً بل هو أمرا يقتضيه المقام والسّياق العامّ للكلام ، ولعلّ قصة الكندي مع أبي العبّاس المبرّد

---

1 . كتاب سيبويه، ج2، ص131.

2 –ينظر: شرح المفصل، ج8، ص64، والجنى الداني في حروف المعاني، ص393.

3 – كتاب سيبويه، ج4، ص332 .

4 – ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ج1، ص237 .

5 – النحل: الآية: 28 .

توضّح ذلك، فقد روي أنّ الكندي قال لأبي العبّاس: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العبّاس وقال له: إنّي لأجد في كلام العرب حشوا! فقال له أبو العبّاس: في أيْ موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: (عبد الله قائم)، ثم (إنّ عبدالله قائم)، ثم يقولون: (إنّ عبد الله لقائم)؛ فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد. فقال أبو العبّاس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه، وقولهم: (إنّ عبد الله قائم) جواب عن سؤال سائل، وقولهم: (إنّ عبد الله لقائم) جواب عن إنكار منكر لقيامه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني. قال: فما أحار المتفلسف جوابا[1].

فقد بيّن أبو العبّاس للمتفلسف أنّ الكلام يختلف قوّة وضعفا نظرا لحالة السّامع، فالجملة المقترنة بإنّ تؤكّد الخبر لمن هو متردّد فيه، والجملة المقترنة بإنّ واللام زيادة في التّوكيد للمخاطب المنكر للخبر، أمّا الجملة المجرّدة منهما فهي للمخاطب الخالي الذّهن[2].

وقد عدّ النّحاة " إنّ ، وأنّ " حرفين ينوبان عن تكرير اللّفظ فإنّ قول القائل : " إنّ زيداً قائم ، ناب عن تكرّر الجملة مرتين ، إلاّ أنّ قولنا : " إنّ زيداً قائم " أوجز من قولنا : " زيد قائم ، زيد قائم " مع حصول الغرض من التّأكيد[3].

وعلى الرّغم من إفادة هذين الحرفين الغرض من التّوكيد، إلاّ أنّ هناك محاولاتٍ من النّحاة للتّفريق بين جملة " إنّ " وجملة " أن " ، فقد عدّوا " إنّ " المكسورة تكون الجملة معها على استقلالها بفائدتها. ولذلك يحسن السّكوت عليها لأنّ الجملة عبارة عن كلّ كلام تامٍّ قائم بنفسه مفيدٍ لمعناه ، أمّا " أنّ " المفتوحة فإنّها تقلب معنى الجملة إلى الإفراد وتصير في مذهب المصدر المؤكّد[4] . و إلى ذلك أشار سيبويه بقوله : " ألا ترى أنّك تقول : " قد عرفت أنّك منطلق " فإنّك في موضع اسم منصوب كأنّك قلت : قد عرفت ذاك " [5]. وقد فرّق بينهما المبرّد بقوله : " إنّ " مشبهة بالفعل بلفظها فعملها عمل الفعل المتعدّي إلى

---

1 – ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص315.

2 – ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ص13.

3 – شرح المفصل، ج8، ص59 .

4 – المصدر نفسه، ج8، ص59 .

5 – أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق محمد الخالق عضيمه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ج2، ص341.

مفعول أمّا " إنّ " فهي وصلتها في موضع المصدر ولا تكون إلاّ في موضع الأسماء دون الأفعال لأنّها مصدر ، والمصدر إنّما هو اسم وذلك قولك : بلغني انطلاقك وتقول : "علمت أنّك منطلق أيْ علمت انطلاقك " ومنهم من يعدّ " أنّ " المفتوحة فرعاً من المكسورة [1] .

ومهما يكن من قولٍ في الفرق بين " إنّ ، وأنّ " فهما حرفان يفيدان توكيد مضمون الجملة ونسبة الخبر إلى المبتدأ كما أجمع على ذلك معظم النّحاة .

01 – التأكيد بـ (إنَّ)

إنَّ: وتكون للتّوكيد في الجملة الاسميّة، وهي داخلة على المبتدأ والخبر فيصير ما كان مبتدأ اسما لها فتنصبه، وما كان خبرا لها فترفعه. وهذا هو المعنى الّذي جاءت من أجله إنّ عند النّاظم. أمّا الموضع الثّاني فتكون جوابا بمعنى نعم، فتقع بعد الطّلب والخبر[2].

أجمع النّحاة على أنّ فائدة (إنّ) و (أنّ) التّوكيد المحض لمضمون الجملة، أيْ توكيد النّسبة في الجملة الاسميّة، ونفي الشّك والإنكار لها بدون إضافة معنى آخر[3].

وقد ورد التّركيب مع (إنَّ) في القصيدة الشّمقمقيّة في **أربعة مواضعَ** منها قوله:

فإنَّنِي أشْجَعُ مِنْ رَبِيعَةَ[4] حَامِي الطَّبِيعَةِ لَدَى وَقْتِ اللُّقِى[5]

(الفاء) سببية، والضّمير المتّصل بـ (إنّ) اسمها في محلّ نصب، و (أشجع) خبرها نكرة مشتقّ (اسم تفضيل) مرفوع، فاعله ضمير مستتر.

فشَجُعَ بالضّم شَجاعةً: اشْتَدَّ عِنْدَ البَأْسِ، والشّجاعةُ: شِدّةُ القَلْبِ في البأْس، ورجلٌ شَجاعٌ وشِجاعٌ وشُجاعٌ وأَشْجَعُ وشَجِعٌ وشَجيعٌ[6].

---

1 – مغني اللبيب، ج1، ص38 .

2 – ينظر: المالقي، رصف المباني، ص118–125، ومغني اللبيب، ج1، ص32.

3 – شرح المفصل، ج8، ص64، وينظر: الحسين بن قاسم المرادي، الجنى الداني في علم المعاني، ص393.

4 – هو ربيعة بن مكدَّمِ بن عامِر بن حرثانَ بن جذيمة بن عَلْقمة بن جذل الطعان بن فراس بن عثْمان بن ثَعْلبة بن مالك بن كنانة، أحد فرسان مُضَر المعدودين، وشجْعانهم المشهورين، يضرب به المثل في الشجاعة والإقدام. ينظر، مجمع الأمثال، ج1، ص89.

5 - شرح الشمقمقية، ص32.

6 – لسان العرب، ج8، ص173، مادة: (ش ج ع).

وقوله:

لا تَأْمَنِ الدَّهْرَ الخَئونَ **إنَّهُ** **أرْشَقُ نَبْلاً** مِنْ سَيَّدٍ مُوَفَّقِ[1]

(الهاء) اسم (إنّ) المكسورة، وخبرها (أرشق) جاء نكرة مشتقّ (اسم تفضيل) مرفوع، و (نبلا) تمييز منصوب، وفاعل اسم التّفضيل ضمير مستتر، وقد رأى ابن مالك أنّ التّمييز محوّل عن اسم الفاعل، وهو الّذي جعله فاعلا، فقال:

والفَاعِلُ المَعنى انْصِبْ بِافَعلا فَفَضْلا كانت على مَنْزِلا[2]

وشبه الجملة (من رماة) متعلّق بـ (أرشق).

والرّشق: الرّمْيُ؛ وقد رَشَقَهم بالسّهم والنّبْل يرشُقُهم رَشقاً : رَماهم ، وكلّ شَوْط ووجْهٍ من ذلك رِشْق. والرِّشْقُ ، بالكسر: الاسم، وهو الوجه من الرّمي[3]

وهنا يحذر النّاظم من غوائل الدّهر، ويؤكّد على تقلّباته، لذا يجب على الكيّس الفطن أنْ يأنس به، وأنْ يحتاط ويجعل الموت نصب عينيه.

أمّا الموضعان المتبقيان فهما قوله:

وقال إنّي لا أجِيبُ بِسِوَى جَيْشٍ عَرَمْرَمٍ وَخَيْـلٍ دَلَقِ[4]

مَقَالَةً خَتَمَهَـــــــا بِقَوْلِهِ إنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةِ تَقِي[5]

02 – التّأكيد بـ (أنَّ)

وردت الجملة الاسميّة مؤكّدة بـ (أنّ) في القصيدة الشّمقمقيّة في أربعة مواضعَ أيضا، منها قوله:

---

1 – شرح الشمقمقية، ص88.

2 – شرح ابن عقيل، ج1، ص122.

3 – لسان العرب، مادة: (ر ش ق).

4 – شرح الشمقمقية، ص105.

5 – شرح الشمقمقية، ص118.

فَبَشِّرَنْ ذَاكَ الحَسُودِ **أنَّهُ** **يَظْفَرُ فِي بَحْرِ الهِجَا بِالْغَرَقِ**[1]

(الهاء) اسم (أنّ)، وهو ضمير متّصل مبني في محلّ نصب، والجملة الفعليّة (يظفر) في محلّ رفع خبرها، وقد ربط الضّمير المستتر للفعل (يظفر) بين الخبر الواقع جملة ومبتدئه، وشبه الجملة من الجارّ والمجرور (بالغرق) متعلّق به، وشبه الجملة (في بحر الهجا) متعلّق بالغرق قدّم عليه لإقامة الوزن، وقد قصر النّاظم الممدود (الهجا) ضرورة.

والجملة المصدريّة (أنّه يظفر) وقعت مفعولا به ثانيًا للفعل (بشّرن)

وقوله:

نَطَقْتَ بالزُّورِ أمَا كُنْتَ تَعِي **أنَّ البَلا مُوكَلٌ بِالمَنْطِقِ**[2]

قول النّاظم: (البلا) اسم (أنّ) منصوب، و(موكل) خبرها وشبه الجملة (بالمنطق) متعلّق به. والجملة المصدريّة (أنّ البلا موكل) معمول (تعي) على جهة المفعولية، والمقصود بـ (تعي) تَعْلَمُ لذا جاءت همزة (أنّ) بالفتح.

قال ابن هشام فيما كان من الجمل من هذا الباب ما نصّه: "فهذه الجمل في نصب اتفاقا، ثم قال البصريون النّصب بقول مفرد، وقال الكوفيون بالفعل المذكور"[3]، وقصر النّاظم الممدود (البلا) ضرورة.

أمّا الموضع الأخير فهو في قوله:

لاَ تَغْشَ دَارَ الظُّلْمِ وَاعْلَمْ **أنَّهَا** **أخْرَبُ مَنْ جَوْفِ حِمَارٍ**[4] **خَلَقِ**[5]

03 – التّأكيد بـ (كأنَّ)

حرف من أخوات " إنّ " يدخل على الجملة الاسميّة فينصب المبتدأ ويسمّى اسمه ويبقى الخبر مرفوعاً ويسمّى خبره .

---

1 – شرح الشمقمقية، ص60.

2 – شرح الشمقمقية، ص60.

3 – مغني اللبيب، ج1، ص221.

4 – هو رجل من عاد، وجوف: وادٍ كان يحله، ذو ماء وشجر، فخرج بنوه يتصيدون فأصابتهم صاعقة فأهلكتهم، فصار العرب يضربون به المثل في الخراب والخلاء. ينظر: مجمع الأمثال، ج1، ص257، وخزانة الأدب، ج1، ص146.

5 – شرح الشمقمقية، ص83.

ومن النّاحيّة المعنويّة فهو حرف للتّشبيه المؤكّد[1]، ويعود سبب إفادة هذا الحرف للتّشبيه المؤكّد أنّه مركّب في أصله من (كاف التّشبيه وإنّ)، فأصل قولك. كأن زيداً الأسد " إنّ زيداً كالأسد" فالكاف هنا تشبيه صريح وهي في موضع تتعلّق بمحذوف تقديره " إنّ زيداً كائن كالأسد" ثم إنّهم أرادوا الاهتمام بالتّشبيه الّذي عقدوا عليه الجملة فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدّموها أوّلها لإفراط عنايتهم بالتّشبيه[2]

فهذا الحرف إذن في أصله حرفان "إنّ " الّتي تفيد توكيد الكلام والكاف الّتي للتّشبيه واجتماعهما أعطى هذا الحرف فائدة التّوكيد. يقول سيبويه " إنّها " **إنّ** " لحقتها كاف التّشبيه ولكنّها صارت مع " إنّ " بمنزلة كلمة واحدة "[3] . فهذا الحرف يأتي في الكلام ليقوّي التّشبيه حتّى أنّ الرّائي يكاد يشكّ في أنّ المشبّه هو المشبّه به[4] .

وذهب بعضهم إلى أنّها بسيطة، ويستدلّون بأنّ الأصل هو البساطة في الألفاظ، وأنّها لو كانت مركبة لكانت الكاف حرف جرّ، فيلزمها ما تتعلّق به، وبذلك تكون أنّ وما بعدها جزءا من جملة، أيْ مصدر مؤولا[5].

كما يزعم البصريون أنّها للتّشبيه فقط، ولا معنى لها عندهم غيره[6]، أمّا الكوفيون والزّجاجي فيزعمون أنّها تدلّ على التّشبيه عندما يكون خبرها اسما جامدا، وإنْ كان مشتقًّا فهي تفيد الشّكّ، وزعموا أنّها تفيد التّحقيق والوجوب والتّقرير، أو أنّ (الكاف) للتّعليل و (أنّ) للتّوكيد، أو الدّلالة على التّقريب، أو التّنبيه، والإنكار والتّعجب[7].

وردت كأنَّ في القصيدة الشّمقمقيّة في موضعين اثنين هما:

كأنَّهَا لَمْ تَكُ قَبْلُ انْتُخِبَتْ مِنْ كُلِّ قَرْوَاءَ رَقُوبٍ فُنُقِ[8]

---

1 – ينظر: عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 1974، ج2، ص408.

2 – ينظر: شرح المفصل، ج8، ص81، ومغني اللبيب، ج1، ص191.

3 – كتاب سيبويه، ج3، ص151.

4 – ينظر: البرهان في علوم القرآن، ج2، ص408.

5 – رصف المباني، ص285.

6 – ينظر: مغني اللبيب، ج1، ص322.

7 – عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار النهضة للطبع والنشر، مصر، ص326، وينظر: همع الهوامع، ج1، ص151.

8 – شرح الشمقمقية، ص22.

(كأنّ) هنا للشّكّ على ما ذهب إليه جماعة كالزّجاج وغيره، ولا تكون للتّشبيه إلاّ إذا كان خبرها جامدا، أمّا إذا كان مشتقًّا كما في هذا الموضع فهي للشّكّ لئلا يلزم اتّحاد المشبّه والمشبّه به، لأنّ الخبر إذا كان مشتقًّا فهو نفس المبتدأ في المعنى، ثم إنّ الشّكّ هنا ليس على حقيقته؛ لأنّ النّاظم يعلم يقينا أنّ هذه النّوق خيارٌ من خيارٍ، إلاّ أنّها من شِدّة ملازمة السّير ومكابدة المشقّة والضّير صارت بحيث أنّ كلّ من رآها يشكّ مستفسرا قائلا: هل مرَّ على هذه النُّوق يومٌ، أو أيامٌ من النّعمة والرّاحة؟

واسم (كأنّ) ضمير متّصل بها مبني في محلّ نصب (الهاء)، وخبرها جملة منسوخة (لم تك انتخبت).

وقوله:

كَأَنَّهَا أَسْلاَكُ دُرٍّ وَيَوَا قِيتُ تُضِيءُ كَالبَارِقِ المُؤْتَلِقِ[1]

04 – التّأكيد بـ (لكنَّ)

(لكن) المخففة والثقيلة حرف يفيد الاستدراك والتوكيد[2]، وهي لا تأتي في أول الكلام، بل تتوسط بين كلامين متغايرين نفيا وإيجابا، فيستدرك بها للنفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي، وتثبت معنى ما بعدها[3].

وقد اختلف في أصلها البنائي، فالبصريون يرون أنها بسيطة، أما الفراء يرى أنها (لكن وأن) فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكن لالتقاء الساكنين، وقال بقي الكوفيين: مركبة من لا وإنّ والكاف الزّائدة لا التّشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفا[4]

وهي أداة تتضمّن معنى التّوكيد إضافة لمعنى الاستدراك الّذي تفيده نحو " لو جاء أكرمته لكنّه لم يجيء " فلكنّ هنا أكّدت ما أفادته لو من الامتناع[5]، ذلك أنّ عدم المجيء معلوم من لو غير أنّ وجود لكنّ أكّد عدم المجيء .

ومن النّحاة من يجعلها للتّوكيد دائماً مثل " **إنّ** " كقول سيبويه . "ولكنّ المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إنّ "[6].

---

1 – شرح الشمقمقية، ص141.

2 – ينظر: رصف المباني، ص348، والجنى الداني، ص615.

3 – شرح المفصل، ج8، ص79.

4 – ينظر: الجنى الداني، ص617، ومعني اللبيب، ج1، ص475 وما بعدها.

5 – ينظر: مغني اللبيب، ج1، ص 476.

6 – كتاب سيبويه، ج2، ص145.

وقد عدّها كذلك ابن عصفور فهو يرى أنّ معناها يفيد التّوكيد كـ" إنّ ، وأنّ "[1] .

وهذه الأداة غالباً ما تقع بين متناقضين ، فإنْ كان ما قبلها منفيًّا جاء ما بعدها إيجابًا نقول " لم يذهب محمّد إلى السّوق لكنّه ذهب إلى الملعب " وإذا كان ما قبلها إيجابًا جاء ما بعدها منفيًّا نقول " ذهب محمّد إلى السّوق لكنّه لم يشترِ الملابس " .

وقد ورد استخدام (لكنّ) في القصيدة الشّمقمقيّة في موضعين اثنين هما:

قول النّاظم:

مَرْثُومَةَ الأيْدِي شَكَتْ فَرْطَ الوِجَا **لَكِنَّهَا تَشْكُو لِغَيْرِ مُشْفِقِ**[2]

(لكنّ) حرف ناسخ معناه الاستدراك، وهو رفع ما يتوهّم ثبوته أو نفيه فإنّه لمّا أخبر أنّ هذه النّوق قد شكت فرط الوجى توهّم السّامع أنّ حَاديها قَدْ رَحِمَها فاستدرك ذلك فقال: لكنّها تشكو، وأصل الكلام: لكنّها لم ترحم لأنّها تشكو لغير مشفق، فأقام السّبب مقام المسبّب لظهور المعنى.

وقوله:

لَكِنَّهُ احْتَضَنَهَا حُبًّا لَهَا فَيَا لَهُ مِنْ سَيِّدٍ مُوَّفَقِ[3]

(لكنّ) هنا للتّأكيد دون الاستدراك على رأي بعض النّحاة، و(الهاء) ضمير متّصل مبني في محلّ نصب اسمها، وقوله (احتضنها حبًّا لها) في محلّ رفع خبرها، و (حبًّا) مفعول لأجله، وشبه الجملة (لها) متعلّق به.

والجملة (لكنّه احتضنها...) جملة مؤكّدة للكلام الّذي قبلها، لذا لم يعطفها النّاظم عليه.

---

1 – ابن عصفور، المقرب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988، ص164.

2 – شرح الشمقمقية، ص21.

3 – شرح الشمقمقية، ص103.

المطلب الثّاني: التّأكيد بالقسم

القسم يمين يقسم به الحالف ليؤكّد به شيئا يخبر عنه، من إيجاب أو جحد، وهو جملة يؤكّد بها جملة أخرى، فتسمّى الجملة المؤكّدة جملة القسم، وهي ضرب من ضروب الإنشاء غير الطلبي، وتسمّى الجملة المؤكّدة جملة القسم عليه، وهي في الغالب جملة خبريّة، وقد تكون جملة إنشائيّة[1].

يؤتى بالقسم إمّا لتأكيد معنى الجملة الّتي تسبق أو تلي جملة القسم، أو لإزالة الشّكّ عن هذا المعنى، أو لإثارة شعور ما في نفس الإنسان[2]، يقول السّيوطي: "والقصد بالقسم تحقيق الخبر وتوكيده، والقرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتهم القسم إذا أردت أن تؤكّد أمرا"[3].

ويكون القسم صريحا أو مضمرا، والصّريح ما يستدلّ عليه بحرف القسم، أو ما يستدلّ عليه بالحرف والفعل معا، أو ما يستدلّ عليه بلفظ من ألفاظ القسم، اسما كان أو مصدرا. أمّا المضمر فهو ما لم يذكر معه القسم صريحا أو ظاهرا، بل يدلّ عليه اللام، أو الألفاظ الجارية مجرى القسم[4]. يقول سيبويه: "إنّ القسم تأكيد لكلامك، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام، ولزمت اللام والنّون الخفيفة أو الثّقيلة في آخر الكلمة"[5]، وحروف القسم هي: الباء، والواو، والتّاء، ومن[6].

وردت الجملة الاسميّة الخبريّة المثبتة مؤكّدة بجملة القسم في القصيدة الشّمقمقيّة لابن الوتّان في موضعين اثنين هما:

واللهِ لَوْ حَلَّتْ دِيارَ قَوْمِهَا وَاحْتَجَبَتْ عَنِّي بِبَابٍ مُغْلَقِ[7]

قول النّاظم: (والله)، (الواو) حرف قسم، ولفظ الجلالة (الله) المقسم به، وهي جملة استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، و (لو) حرف امتناع لامتناع، وهو حرف شرط غير جازم، و (حلّت ديار قومها) فعل الشّرط، وجواب الشّرط جاء في البيت الّذي بعده، وهو جواب للقسم أيضا.

---

1 – ينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص28.

2 – ينظر: أساليب القسم في اللغة العربية، ص30، وأساليب التأكيد في اللغة العربية، ص154.

3 – الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص133.

4 – ينظر: أساليب القسم في اللغة العربية، ص32.

5 – كتاب سيبويه، ج3، ص104.

6 – ينظر: أساليب القسم في اللغة العربية، ص56 وما بعدها.

7 – شرح الشمقمقية، ص43.

وحَلَّ بالمكان يَحُلُّ حُلولاً ومَحَلاًّ وحَلاًّ وحَلَلاً، بفكّ التّضعيف نادر: وذلك نزول القوم بمَحَلَّة وهو نقيض الارتحال، والحَلُّ الحُلول والنزول؛ قال الأَزهري : حَلَّ يَحُلُّ حَلاًّ ؛ قال المُثَقِّب العَبْدي:

أَكُلّ الدهر حَلٌّ وارتحال؟ أَما تُبْقِي عليّ ولا تَقِيني؟[1].

وفيه لغة بالكسر حكاها ابن القطاع، فقال: حلَّ من إحرامه حلا خرج منه، وحلّ يحِلُّ بالمكان نزل به، والهدى بلغ موضع نحره أو ذبحه[2]، ومنه قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥۚ﴾[3]، والمعنى حتّى يبلغ المكان الذي يحلّ فيه ذبحه.

أمّا الموضع الآخر فهو في قوله:

لاَ تَرْجَونَ صَفْوًا بِغَيْرِ كَدَرٍ فَذَا لَعُمْرِ اللهِ لَمْ يَتَّفِقِ[4]

1 – لسان العرب، مادة: (ح ل ل).

2 – ابن القطاع، كتاب الأفعال، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط1، 1360هـ، ج1، ص241.

3 – البقرة، الآية: 195.

4 – شرح الشمقمقية، ص86.

المطلب الثّالث: التّأكيد بالقصر:

القصر في اللّغة: الحبس، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء (صفة أو موصوف) بشيء (موصوف أو صفة) بطريق مخصوص (ما وإلاّ وما شابه ذلك، مثل: إنّما والعطف وتوسّط ضمير الفصل...)؛ ومعنى التّخصيص: ثبوت الشّيء الثّاني دون غيره للشّيء الأوّل[1]، والتّأكيد بالقصر أسلوب خاصّ يعتمد على أداة تسمّى قصر، والمقصور والمقصور عليه[2].

أولا: النّفي والاستثناء:

(إلا) في المشهور حرف استثناء[3]، والاستثناء إخراج بعض من كلّ، أيْ إن لا تخرج الثّاني مما دخل في الأوّل، فهي شبه حرف نفي، وحقيقته تخصيص صفة عامّة، فكلّ استثناء تخصيص، وليس كلّ تخصيص استثناء[4].

والاستثناء ينقسم إلى استثناء تامّ، واستثناء مفرغ؛ فالتّام: هو الّذي ذكر فيه المستثنى منه، وكان المستثنى خارجا ممّا ذكر في الكلام، والمفرغ: هو الّذي لم يذكر فيه المستثنى منه ويكون المستثنى خارجا ممّا طوى ذكره في الكلام، وقدره بعضهم، ويشترط فيه كون الكلام غير موجب[5]، وسمّي هذا النّوع مفرغا لأنّ ما قبل (إلا) تفرغ للعمل الإعرابي فيما بعده، ولم يشتغل بالعمل في غيره[6].

هذه الجملة المنفيّة تدلّ على الإيجاب المغلّف بغلالة من التّأكيد الّذي خلعه عليه كلّا من النّفي والقصر معا[7]، يقول ابن يعيش: "فلإخبار بالنّفي أقوي لأنّه أوكد، ألا ترى أنّ قولك: ما قام إلاّ زيد أوكد من قولك: قام زيد"[8]، وتفيد إثبات الحكم لما بعد إلاّ ونفيه عمّن سواه، فهي تقصر الصّفة على الموصوف، أو الموصوف على الصّفة[9].

---

1 – الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج3، ص5.

2 – أساليب التأكيد في اللغة العربية، ص62.

3 – الجنى الداني، ص510.

4 – ينظر: شرح المفصل، ج2، ص76.

5 – ينظر: أوضح المسالك، ج2، ص219–222، وهمع الهوامع، ج3، ص251.

6 – ينظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص603.

7 – ينظر: أساليب التأكيد في اللغة العربية، ص62.

8 – شرح المفصل، ج1، ص76.

9 – ينظر: شرح المفصل، ج2، ص87.

يقول الدّكتور مهدي المخزومي: "وإلاّ هذه ليست استثناء، وإنّما هي مسبوقة بالنّفي أداة قصر، ووظيفتها قصر ما قبلها على ما بعدها، والقصر توكيد وإيجاب أبدا، وهذا ما يفرّق بينها وبين (إلاّ) في الاستثناء؛ لأنّ وظيفة (إلاّ) في الاستثناء إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، فهما مختلفان"[1].

ويقول الدّكتور إبراهيم أنيس عن هذا الأسلوب أنّ فيه من التّلويح والتّلميح ما يهب الكلام قوّة فوق قوّته، ويزيده بيانا فوق بيانه، إلاّ أنّه اعتبر (إلاّ) أداة نفي مركّبة، فعندما دخلت على الكلام كانت تأكيدا للنّفي السّابق[2]، واعتبرها النّحاة أداة لنقض النّفي؛ فإنْ قصد إيجاب خبر ما قرن بـ (إلاّ)[3]، فيكون الأسلوب أسلوبَ إثباتٍ نتيجة التّعبير الّذي يجمع النّفي والاستثناء.

ورد هذا الأسلوب في الجملة الاسميّة المثبتة المطلقة عند ابن الونّان في القصيدة الشّمقمقيّة في موضعين هما:

مَا هُوَ إلاّ كَالكِتَابَةِ وَمَا فَضْلُهَا إلاَّ كَشَمْسِ الأُفُقِ[4]

المبتدأ المقصور (هو) ضمير منفصل، والخبر المقصور عليه المحذوف المتعلّق بشبه الجملة من الجار والمجرور (كالكتابة)، وفي نفس البيت لدينا موضعٌ آخرُ، فقوله (فضلها) مبتدأ مقصور معرفة واكتسب المبتدأ التّعريف بإضافته إلى الضّمير (الهاء)، والخبر المقصور عليه محذوف متعلّق بشبه الجملة من الجارّ والمجرور(كشمس الأفق).

والموضع الثّاني في قوله:

وَهَلْ أنَا إلاَّ ابْنُ وَنَّانَ الّذِي قَرَّبَهُ كَمْ مِنْ أمِيرٍ مُرْتَقِ[5]

(هل) تكون للاستفهام عن النّسبة، وقد تستعمل للنّفي مجازا، كما في هذا الموضع، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾[6].

---

1 – في النحو العربي نقد وتوجيه، ص240.

2 – ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1987، ص187 وما بعدها.

3 – ينظر: حاشية الصبان، ج1، ص246، وهمع الهوامع، ج2، ص97.

4 – شرح الشمقمقية، ص126.

5 – شرح الشمقمقية، ص58.

6 – الرحمن، الآية: 59.

فالمبتدأ المقصور (أنا)، وهو ضمير المتكلّم معرفة في محل رفع، و (إلاّ) إبطال للنّفي السّابق، والخبر المقصور عليه (ابن ونّان)، ولفظ (ونّان) على وزن فعّال، فهو مصروف، وقد منعه النّاظم من الصّرف ضرورة لإقامة الوزن.

المطلب الرّابع: التّأكيد بالجملة الاعتراضيّة:

الجملة الاعتراضيّة هي الّتي تعترض بين شيئين متلازمين أو متطابقين لتوكيد الكلام أو توضيحه أو تحسينه، وتكون ذاتَ علاقة معنويّة بالكلام الّذي اعترضت بين جزئيه، وليست معمولة لشيء منه[1]؛ إذن قطع تعلّقها بما قبلها لفظا ومعنى، فدخولها في الكلام كخروجها منه لا ينقص من المعنى شيئا غير التّقوية، وقد ذكر البلاغيون أنّها نوع من أنواع الإطناب؛ والإطناب فيه توكيد أحيانا[2]، وتتصدّر الجمل الاعتراضيّة بأحرف معينة، هي أحرف الاستئناف في الأصل، يقول الدماميني: إنّما كانت الجملة في الأصل مؤخّرة عمّا هي معترضة بين جزأين، وكانت للاستئناف، ثُمَّ قُدّمت، وبقيت بحالها؛ إيذانا بما كانت عليه"[3].

وردت الجملة الاسميّة الخبريّة المثبتة المقيّدة مؤكّدة بالجملة الاعتراضيّة في موضع واحد عند قول النّاظم:

فَهِمْ بِهِ فَإِنَّهُ – **لاَ شَكَّ** – عُنْوَانُ الحِجَا والفَضْلِ والتَّحَذْلُقِ[4]

فاسم النّاسخ (إنّ) هو ضمير الغائب المتّصل بها (الهاء)، وخبرها (عنوان الحجا)، وقد أكّدت الجملة بالجملة الاعتراضيّة الّتي فصلت بين اسم (إنّ) وخبره (لا شكَّ)، وهي مكوّنة من (لا) النّافية للجنس واسمها (شكَّ) وخبره المحذوف المقدّر.

1 – ينظر: مغني اللبيب، ج2، ص421، وإعراب الجمل وأشباه الجمل، ص64.

2 – الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، ص112–113.

3 – حاشية الدماميني: ص238.

4 – شرح الشمقمقية، ص126.

المطلب الخامس: التّأكيد بالتَّكْرَار:

التّوكيد اللّفظي: هو بأبسط تعريف له تكرير اللّفظ وإعادته[1] ويكون ذلك في الأسماء والأفعال، والجمل، والحروف، والضّمائر.

فيكون توكيد الاسم أحياناً بإعادة اللّفظ نفسه مرّة أخرى لتثبيت المعنى وتقريره في ذهن السّامع، من ذلك قول النّاظم:

أخاكَ أخاكَ إنّ مَنْ لا أخا لَهُ كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ[2]

وفي حالة كون الاسم الظّاهر مجروراً فالأجود إعادته مع ما جُرَّ به[3]، نحو قولك: مررت بزيد بزيدٍ، وقد يكون توكيد الاسم باستخدام ضمير الفصل، فقد ذكر ابن هشام : أنّ لضمير الفصل فوائدَ عديدةً منها ما هو معنويّ وهو التّوكيد وعلى ذلك سمّاه بعض الكوفيين دعامة لأنّه يدعم الكلام أيْ يقوّي ويؤكِّد[4] .

وورد التّوكيد بتَكْرَارِ اللّفظة ذاتها عند ابن الونّان في القصيدة الشّمقمقيّة في موضع واحد عند قوله:

وَكَمْ وَكَمْ حَطَّ الهِجَا مِنْ مَاجِدٍ ذِي رُتْبَةٍ قَعْسًا وَقَدْرٍ سَمِقِ[5]

(كم) خبريّة، والمعطوفة عليها توكيد لها، قال الشّيخ أحمد الزّرقاني: إنّما جاء العطف في التّوكيد اللّفظيّ دون ألفاظ التّوكيد المعنويّ، لأنّ التّوكيد اللّفظيّ لمّا كانت ألفاظه متّفقة اعتبر فيه العطف، لأنّه وإنْ كان يدلّ على المغايرة، لكنّ الاتفاق ينفي ذلك بخلاف ألفاظ التّوكيد المعنويّ، فإنّها لمّا كانت مختلفة كان الإتيان بالعاطف مقويًّا للمغايرة، فذلك لم يجز الإتيان به فيها[6].

ومحلّ (كم) هنا النّصب على المفعوليّة.

1- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط4، 1956، ص30 وما بعدها.

2- ينظر: الأغاني، البيت لمسكين الدَّارمي البحر الطويل ، ج20، ص171،

3- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج3، ص146.

4- مغني اللبيب ، ج2، ص496.

5 – شرح الشمقمقية، ص122.

6 - أحمد بن عمر مساعد الحازمي، فتح ربّ البرية في شرح نظم الأجرومية، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1، 2010، ص289.

الفصل الثّاني: الجملة الخبريّة الفعليّة في القصيدة الشّمقمقيّة

المبحث الأوّل: الجملة الفعليّة الخبريّة المثبتة

المبحث الثاني: الجملة الفعليّة الخبريّة المنفيّة

المبحث الثّالث: الجملة الفعليّة الخبريّة المؤكّدة

الفصل الثّاني: الجملة الخبريّة الفعليّة

المبحث الأوّل: الجملة الفعليّة الخبريّة المثبتة:

الجملة الفعليّة: "هي الجملة الّتي صدرها فعل تامّ، ك: قام زيد، وضرب اللصّ، وكان زيدا قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم"[1]، ويراد بصدر الجملة هو الفعل؛ أيْ المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدّم عليه من الحروف والفضلات[2].

ولقد حدَّدَ النَّحاة الأوائل معنى الفعل على غرار ما ذكره سيبويه: "وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولمّا يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأمّا بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمَعَ ومَكُثَ وَحُمِدَ، وأمَّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرا: اذهبْ واقتلْ واضربْ، ومُخْبِراً: يذهَبُ ويضرِبُ ويُقتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ"[3]، فيتّضح من قول سيبويه هنا أنَّ الفعل له صيغٌ وأوزانٌ، وهي مأخوذة من أحداث الأسماء؛ أيْ أنَّ الفعل أخذ من المصدر، ليتمَّ بعدها تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر.

وتكون الجملة فعليّة أو اسميّة حسب ما يتوجّه إليه الاهتمام فيها. أو ما يكون هو سبب إنشاء الكلام، فإذا كان الاسم موضع الاهتمام، وعليه يدور الحديث، وهو سبب إنشاء الجملة ابتداءً كانت الجملة اسميّة؛ لأنّ الاسم يقدّم فيها ثُمَّ يتبعه الاخبار عنه سواء أكان الخبر اسما أو فعلا، وإذا كان الحدث أو الفعل هو موضوع الكلام، وهو مناط الاهتمام تقدم الفعل وصارت الجملة فعليّة.

وقد حاول النّحاة بيان أيِّ الأفعال أسبق، قال الزّجاجي: "اعلم أنّ أسبق الأفعال في التّقدّم المستقبل لأنّ الشّيء لم يكن ثُمَّ كان، والعدم سابق الوجود، فهو في التّقدّم منتظر، ثُمَّ يصير في الحال ماضيًّا، فيخبر عنه في المضيّ، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ثُمَّ فعل الحال، ثُمَّ الماضي"[4].

---

1 - ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص376.

2 - ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص376.

3 - كتاب سيبويه، ج1، ص12.

4 - أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979، ص85.

إلاّ أنّ الزّجاجي عندما تحدّث عن الأفعال في كتاب آخر له بدأ بالفعل الماضي، ثُمَّ المستقبل، ثُمَّ الحال، قال: "الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ وفعل مستقبلٌ وفعل في الحال يسمّى الدّائم، فالماضي ما حسن منه أمس، وهو مبني على الفتح أبدا، نحو: قام وقعد، والمستقبل ما حسن فيه غدا، وكانت في أوّله إحدى الزّوائد الأربع، وهي تاء أو ياء أو نون أو ألف، نحو قولك: أقوم ويقوم وتقوم ونقوم، وأمّا فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللّفظ، كقولك: زيد يقوم الآن، ويقوم غدا، فإذا أردت أنْ تخلّصه للاستقبال دون الحال أدخلت عليه السّين أو سوف فقلت: سوف يقوم وسيقوم"[1]

وقد جاء في المقتضب: "أنّ كل فعل ـ تعدَّى، أو لم يتعدّ ـ فإنّه متعدٍّ إلى ثلاثة أشياء: إلى المصدر لأنّه منه مشتقّ وعليه يدلّ ... ويلي المصدر الزّمان، فكلّ فعل يتعدّى إلى الزّمان ... والمكان لا يخلو فعل منه، وهو أبعد الثّلاثة"[2].

وللفعل دلالتان هما: الحدث والزّمان، ويدلّ على الحدث بلفظه وعلى الزّمان بصيغته؛ أيْ حال مجيئه على شكل مخصوص[3]، وأوّل ما يتبادر إلى الأذهان من دلالة الفعل هو دلالته على الزّمن، كونه مرتبط به، إلاّ أنّ الأصوليين أنكروا دلالة الفعل على الزّمن فيجرّدونه من الدّلالة الزّمنيّة، فقد "اتّجهوا في تعريفهم للفعل وجهة انتساب الحدث لا اقترانه بالزّمن"[4]، فهم يرون أنّه دالٌّ على الحدث فقط.

وقد افترض القدماء وجود ارتباط قويّ بين الصّيغة الصّرفيّة والزّمن، فقد قسمّوا الزّمن إلى ماضٍ، وحالٍ، ومستقبلٍ. فالبصريون قالوا: أنّ صيغة (فعل) للماضي، و(يفعل) للحال والاستقبال، و(أفعل) للحال والاستقبال، أمّا الكوفيون فيتبنون تقسيما آخر: الماضي والمستقبل والدّائم[5].

---

1 – الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق وتقديم: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984، ص7–8.

2 – المبرد، المقتضب، ج4، ص335–336.

3 – ينظر: أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 52–53.

4 – مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات دار الهجرة، إيران، ط2، 1405هـ، ص145.

5 – ينظر: عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربية . دراسة النسق الزمني للأفعال . ، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2006، ص49.

والزّمن في الجملة العربيّة له مستويان، مستوى صرفيّ، ويتعلّق بالصّيغة من حيثُ أنّها مفردة، ومستوى نحويّ من مجرى السّياق ويعني أنّ الزّمن في النّحو وظيفة السّياق، وليس وظيفة صيغة الفعل[1].

إذن فالزّمن في المستوى الصّرفي يبيّن وظيفة الصّيغة المفردة؛ لأنّ الصّيغة بمفردها مفهوم صرفيّ بحت، وفي المستوى النّحويّ ظاهرة تتوقّف على موقع الفعل وقرينته.

واختلف النّحاة في الإعراب، أهو أصلٌ في الأسماء أو في الأفعال؟، فيرى الزّجاجي إلى أنّ الأصل في الأفعال البناء، حيث يقول: وأصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف؛ لأنّ الإعراب إنّما يدخل في الكلام ليفرّقَ بين الفاعل والمفعول به[2]، وهذا مذهب البصريين فيرون أنّ الإعراب أصلٌ في الأسماء، فرعٌ في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، إلاّ أنّ المضارع خرج عن هذا الأصل، ويعود سبب خروجه إلى مضارعته الاسم، وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال[3]. ويبنى المضارع في حالتين اثنتين إنِ اتَّصلت به نون النّسوة، كقولنا: (يُرْضِعْنَ)، أو نون التّوكيد بنوعيها الثّقيلة والخفيفة.

وقد سارت كتب النّحو كلّها أو جلّها بعد ذلك على تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، والمضارع هو الحال، وقد اتّخذتُ في هذا البحث هذا التّقسيم الشّائع الماضي والمضارع، وأرجأتُ الحديث عن فعل الأمر إلى الفصل الثّالث حيثُ الحديث عن الجملة الإنشائيّة.

وسأدرس الجملة الفعليّة الخبريّة المثبتة في هذا المبحث في مطلبين اثنين الجملة الفعليّة ذات الفعل الماضي، والجملة الفعليّة ذات الفعل المضارع.

المطلب الأوّل: الجملة الفعليّة ذات الفعل الماضي.

---

1 - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص104.

2 - ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تقديم: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1997، ج1، ص32 وما بعدها.

3 - ينظر: شرح ابن عقيل، ج1 ص39-40.

عرّف النّحويون الفعل الماضي أنّه: "الدّال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، وهو مبني على الفتح إلاّ أنْ يعترضه ما يوجب سكونه، أو ضمّه"[1]، وقال سيبويه: "والفتح في الأفعال الّتي لم تجر مجرى المضارعة قولهم: ضرب، وكذلك كلّ بناء من الفعل كان معناه فعل"[2].

وعلامته قبول تاء التّأنيث عليه، نحو: قالتْ، وكتبتْ، وتاء الفاعل، نحو: قلتِ، وكتبتَ.

وردت الجملة الفعليّة ذات الفعل الماضي في **ستّة وثمانين موضعا** منها اثنان أربعون موضعا كان الفعل فيها لازما، وأربع وأربعين موضعا كان الفعل فيها متعديًّا.

أوّلا: الفعل الماضي اللّازم:

وردت الجملة الفعليّة الماضيّة على هذا النّحو في أربعين موضعا موزّعا على الأنماط التّاليّة:

النّمط الأوّل: الفعل الماضي + الفاعل (ضمير):

ورد هذا النّمط في موضعا على الصّور التّاليّة:

الصّورة الأولى: الفعل الماضي + الفاعل (ضمير المخاطب)

وردت هذه الصّورة في خمسة مواضعَ، منها قوله:

وإنْ **تَمَادَيْتَ** عَلَى أتْعَابِهَا وَلَمْ تَكُنْ مُنْتَهِيًّا عَنْ رَهَقِ[3]

فالتّركيب الفعلي (تماديت) جملة معطوفة على البيت السّابق الّذي قبلها لا محلّ لها من الإعراب، و (إنْ) حرف شرط جازم لا محلّ له من الإعراب، و (تمادى) فعل ماض مزيد لازم، وفاعله ضمير المخاطب (التّاء) وهو ضمير متّصل مبني، وجاء الفعل على صيغة (تفاعل) وجيء به لغرض الصّيرورة والاستمرار، ولعلّ ذلك ما يوضّحه جواب الشّرط

1 . الزمخشري، المفصل، ص319.

2 . كتاب سيبويه، ج1، ص16.

3 – شرح الشمقمقية، 23.

في البيت الّذي بعده، وتخصّص مضمون الجملة بشبه الجملة من الجارّ والمجرور(على أتعابها).

وزمن التّركيب الزّمن الماضي، ويلاحظ أنّ الخبر إبتدائيّ[1]

وَتَمَادَى فلانٌ في غَيِّه إذا لَجَّ فيه، وأَطال مَدَى غَيِّه أَيْ غايته[2]، وفي حديث كعب بن مالك: فلم يزل ذلك يَتمادى بي[3]، أَيْ يَتطاول ويتأَخّر.

وقوله:

أسَأْتَ لِلْغَيْدِ وَلِلنّوْقِ وَلِي إسَاءَةً بِتَوْبَةٍ لَمْ تُمْحَقِ[4]

التّركيب الفعليّ (أسأت) هنا تكوّن من الفعل الماضي المجرّد اللّازم، والفاعل الّذي جاء ضميرا متّصلا به (ضمير المخاطب)، وتخصّص التّركيب بالجارّ والمجرور (للغيد) وبالمعطوف عليه (للنّوق ولي)، كما تخصّص بالمصدر المنصوب (إساءة) وهو مفعول مطلق جاء لتأكيد الفعل.

والجملة(أسأت) ابتدائية استئنافية لا محلّ من الإعراب، وزمن التّركيب الزّمن الماضي.

والغَيَدُ: النُّعومةُ، والأَغْيَدُ من البنات: النّاعم المتثني، والغَيْداء: المرأَة المتثنية من اللين، وقد تغايدت في مَشْيِها، والغادَةُ: الفتاة النّاعمة اللّينة، وكذلك الغَيْداءُ[5].

أمّا المواضع الثّلاثة المتبقّية، فهي قوله:

وَفُقْتَ فِي الجُرْأَةِ خَاصِي أسَدٍ فَمُتْ بِغَيْظِكَ وَبِالرِّيقِ اشْرَقِ/ 60

نَطَقْتَ بِالزُّورِ أمَا كُنْتَ تَعِي أنَّ البَـــــلا مُوكَلٌ بِالمَنْطِقِ/ 61

---

1 – ينظر: عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، ج1، ص45.

2 – ينظر: لسان العرب، مادة: (م د ى).

3 – ينظر: محمد بن علان الصديقي، دليل الفالحين لطرق الصالحين، تحقيق: جمعية النشر والتأليف الأزهرية، دار الكتاب العربي، ج1، ص81.

4 – شرح الشمقمقية، ص27.

5 – ينظر: لسان العرب، ج3، ص328، مادة (غ ي د).

وَلاَ تَدَعْ وإنْ قَدَرْتَ حِيـــــلَةً فَهْيَ أَجَلُّ عَسْكَرٍ مُدَهْـــرِقِ/ 77

والجدول التّالي يبيّن الفعل والفاعل ودلالة التّركيب:

التركيب (الجملة)	المسند	المسند إليه	المكملات	دلالة التركيب (الجملة)
وقفت في الجرأة	وقف	تاء الفاعل	في الجرأة	دل على الزمن الماضي
نطقت بالزور	نطق	تاء الفاعل	بالزور	دل على الزمن الماضي
إن قدرت	قدر	تاء الفاعل		دل على الزمن المستقبل

الصّورة الثّانيّة: الفعل الماضي + الفاعل (ضمير المتكلّم):

وردت هذه الصّورة في ستّة مواضعَ، منها قوله:

فَإنْ **مَدَحْتُ** فَمَدِيحِي يُشْتَفَى بِهِ كَمِثْلِ العَسَلِ المُرَوَّقِ[1]

التّركيب الفعلي (فإن مدحت) جملة معطوفة على ما قبلها، و (الفاء) سببيّة، و (إن) حرف شرط، و (مدحت) فعل وفاعل، ففعل الشّرط جاء مجزوم المحلّ بـ (إن)، والفاعل ضمير متّصل، وجملة (فمديحي يشتفى به) جواب الشّرط في محلّ جزم لاقترانه بالفاء.

وزمن التّركيب الزّمن الحاضر لكون فعل الشّرط تعلّق بجوابه الّذي جاء فعلا مضارعا دالّا على الحال.

والمدح: نقيض الهجاء، وهو الثّناء على الشّيء بما فيه من الصّفات الحميدة خِلقية كانت أو اختيارية، ولهذا كان المدح أعمَّ من الحمد؛ لأنّ الحمد لا يكون إلاّ بالاختياريّة[2].

وقوله:

بِهِمْ **فَخَرْتُ** ثُمَّ زِدْتُ مَفْخَرًا بِأَدَبِي الغَضِّ وَحُسْنِ مَنْطِقِي[3]

1 – شرح الشمقمقية، 55.

2 – ينظر: لسان العرب، ج2، ص589 590، مادة: (م د ح).

3 – شرح الشمقمقية، ص54.

فقوله: (فَخَرْ) فعل ماضٍ مبني على السّكون، وفاعله ضمير المتكلّم المتّصل به، وقد تقدّم الجارّ والمجرور (بهم) على الفعل ومعموله لغرض الحصر والعناية بالملوك الّذين يفخر بهم، والجملة استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وزمن التّركيب الزّمن الماضي.

أمّا المواضع المتبقّية فهي:

لاَ بُدَّ لِي وَإِنْ عَثَرْتُ فـــــي ذَيْلِ الحُسَامِ وَالسِّنَـــــانِ الأَزْرَقِ/ 50

فإِنْ ظَفَرْتُ بِالمُنى مِنْ قُرْبِهَا بَالَغْتُ فِي صِيَانَةِ العِرْضِ النَّقِي/ 51

وإِنْ بَقَيْتُ مِثْلَ مَا كُنْتُ فَـلا زِلْتُ بَغِيْـضَ مَضْجَعِـي وَنُمْرَقِي/ 51

وإِنْ هَجَوْتُ فَهِجَايَ كَالشَّجَا يَقِفُ فِي الحَلْقِ كَمِثْلِ الشَّـــــرَقِ/ 55

والجدول التّالي يبيّن الفعل والفاعل ودلالة التّركيب:

التركيب (الجملة)	المسند	المسند إليه	المكملات	دلالة التركيب (الجملة)
إن عثرت في ذيل ..	عثر	تاء الفاعل	في ذيل	دل على الزمن الماضي
إن ظفرت بالمنى	ظفر	تاء الفاعل	بالمنى	دل على الزمن الحاضر
إن بقيت مثل ما...	بقي	تاء الفاعل	مثل ما	دل على الزمن الماضي
إن هجوت	هجا	تاء الفاعل		دل على الزمن الحاضر

الصّورة الثّالثة: الفعل الماضي + الفاعل (ضمير الغائب):

وردت هذه الصّورة في ثلاثة وعشرين موضعا، منها قوله:

إلاّ وَفِي خَضْاَضِ دَمْعِ عَيْنِهَا **خَاضَتْ وَغَابَتْ** بِسَرَابٍ مُطْبِقِ[1]

نلاحظ في التّركيب الفعليّ (خاضت) أنّ الفاعل لم يظهر في بناء السّطح للجملة دلّ عليه في بناء الأعماق الصّيغة الصّرفية للفعل (خاض)، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مؤنّث

1 – شرح الشمقمقية، 18.

غائب (هي)، وجملة (غابت) معطوفة على ما قبلها تأخذ حكمها، وتخصّصت الجملتان بالجارّ والمجرور (بسراب) وبالنّعت (مطبق)، وزمن التّركيب الزّمن الماضي.

والخَوْضُ: اللَّبْسُ في الأَمر، والخَوْضُ من الكلام: ما فيه الكذب والباطل، وقد خاضَ فيه، وخاضَ القومُ في الحديث وتَخاوَضُوا أيْ تفاوضوا فيه، وأَخاضَ القومُ خيلَهم الماءَ إخاضةً إذا خاضوا بها الماء، والمَخاضُ من النّهر الكبير: الموضعُ الّذي يَتَخَضْخَضُ ماؤُه فَيُخاضُ عند العُبور عليه، ويقال المَخاضَةُ، بالهاء أَيضاً، والمِخْوَضُ للشّراب: كالمِجْدَحِ للسَّويق، تقول منه: خُضْتُ الشّرابَ[1]

وقوله:

إنْ **غَرِثَتْ** عَلّفْتُهَا وَلَوْ بِمَا جَمَعْتُهُ مِنْ ذَهَبٍ وَوَرَقِ[2]

نلاحظ في التّركيب الفعليّ (غرثت) أنّ الفاعل لم يظهر في البنيّة السّطحيّة للجملة دلّ عليه في بنيتها العميقة الصّيغة الصّرفيّة للفعل (غرث)، ممّا يدلّ على أنّه مفرد مؤنّث غائب (هي)، والتّركيب الفعليّ (إن غرثت علّفتها) جملة شرطيّة استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، فـ (إن) حرف شرط جازم، والفعل بعدها ماض مجزوم المحلّ، وهو فعل الشّرط، وجملة (علّفتها) جواب الشّرط لا محلّ له من الإعراب لعدم اقترانه بالفاء.

والغَرَث أَيْسَرُ الجوع، وقيل: شِدَّتُه، وقيل: هو الجوعُ عامَّةً، وغَرِثَ، بالكسر يَغْرَثُ غَرَثاً، فهو غَرِثٌ وغَرْثانُ، والأُنثى غَرْثى وغَرْثانة، وامرأَةٌ غَرْثى الوِشاح: خَميصةُ البَطْن، دقيقةُ الخَصْر، ووشاحٌ غَرثانُ لا يملأُ الخَصْرُ، فكأَنّه غَرْثانُ[3]

والعَلَفُ للدّواب، والجمع عِلافٌ مثل جبَل وجِبال. وفي الحديث: وتأْكلون عِلافَها ؛ هو جمع علَف، وهو ما تأْكله الماشية. قال ابن سيده : العَلَفُ قَضِيمُ الدَّابةِ ، عَلَفها يَعْلِفُها عَلْفاً، فهي مَعْلُوفة وعَلِيفٌ. وأَنشد الفراء:

عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارِداً حتى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْناها

1 – لسان العرب، ج7، ص147، مادة: (خ و ض).

2 – شرح الشمقمقية، ص29.

3 – لسان العرب، ج2، ص172، مادة: (غ ر ث).

وقوله : يَعْلِفُها اللّحمَ إذا عزَّ الشّجَر والخَيْلُ في إطْعامِها اللّحمَ ضَرَر

إنّما يعني أَنّهم يَسقون الخَيلَ الأَلبان إذا أَجدَبت الأَرض فَيُقِيمُها مُقامَ العلَف. والمِعْلَفُ: موضع العلَف. والدّابةُ تَعْتَلِف: تأْكل، وتَسْتَعْلِفُ: تَطلُب العَلَفَ بالحَمْحَمة[1].

وقوله:

وَرُبَّمَا يَبْدُو إذَا بَرَزْنَ لِـــــي رِئْمٌ إليهَا طَـــــارَ فِي تَشَوُّقِ/ 33

آهٍ عَلى ذِكْرِ لَيـــــالٍ سَلَفَتْ لِي مَعَهَا كَالبَـــارِقِ المُؤتَلِقِ/ 39

لاَ بُدَّ لِي مِنْهَـــا وَإنْ تَحَصَّنَتْ بِالأبْلَقِ الفَـــــرْدِ وَبِالخَوَرْنَقِ/ 50

وَقُلْ لَهُ إذَا اشْتَكَـــى مِنْ دَنَسٍ أنْتَ الّذِي سَلَكْتَ نَهْجَ الزَّلَـقِ/ 60

وَكُنْ كَعَقْرَبٍ وَضَبٍّ مَعَ مَـــنْ عَلَيْكَ قَلْبُهُ امْتَـــــلا بِالْحَنَقِ/ 72

مَضَى لنَارٍ طَالِبًا وَبَعْدَ عَـــــا مٍ جَابَهَا يَسُبُّ فَرْطَ القَـــــلَقِ/ 72

وَخُذْ بِثَـــــارِكَ وَكُنْ كَمَنْ أتَى بِالجَيْشِ خَلْفَ شَجَرٍ ذِي وَرَقِ/ 73

وَالْخَمْرُ مَهْمَا طَهُرَتْ فَبَيْنَهَـــا وَبَيْنَ أصْلِهَـــا بِحُكْمٍ فَـــرِّقِ/ 80

شَحَّ بِرَدِّ كَلْبِ صَيْدٍ وَهَجَـــــا أرْبَـــابَهُ ظُلْمًا فَلَمْ يُصَـــدَّقِ/ 97

وَمَاتَ فِي سِجْنِ ابْنِ عَفَّانَ كَمَا قَضَى الإلَهُ مَيْتَةَ المُحَـــزْرَقِ/ 98

بِمُقْلَةٍ كَمُقْلَةِ الخَنْسَـــــــاءِ إذْ بَكَتْ عَلَى صَخْرٍ بِلا تَـــرَقُّقِ/ 108

كَمْ حَاجَةٍ يَسَّرَهَـــا وَكَمْ قَضَى بِفَكِّ عَـــــانٍ وأسِيرٍ مُوْثَقِ/ 115

وَكَمْ أدِيْبٍ عَادَ كَـالنَّطْفِ غِنى وَكَـــــانَ أفْقَرَ مِنَ المُذَلَّقِ/ 115

وَكَمْ حَدِيثٍ جَـــــاءَنَا بِفَضْلِهِ عَنْ سَيِّدٍ عَن الهَـــوَى لَمْ يَنْطِقِ/ 116

وَقَدْ تَمَثَّـــــــلَ بِهِ وَكَانَ مِنْ أصْحَـــــابِهِ يَسْمَعُهُ فِي الحِلَقِ/ 116

1 – لسان العرب، ج9، ص255–256، مادة: (ع ل ف)

لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلشِّعْرِ عِنْدَ مَنْ مَضَى فَضْلٌ عَلَى الكَعْبَةِ لَمْ يُعَلَّقِ/ 125

مُحَمَّدٌ سِبْطُ الرَّسُـــــولِ خَيْرُ مَنْ سَادَ بِحُسْنِ خَلْقِهِ والخُـــلُقِ/ 130

نَشَأَ فِي حِجْرِ الخِـــــــلافَةِ وَقَدْ شَبَّ فَتى بِغَيْرِهَـــا لَمْ يَعْلَقِ/ 133

أوْ وَصَلَتْ لِلمَوْصِلِي فِيمَا مَضَى عِنْدَ الغِنَا بِغَيْرِهَـــا لَمْ يَنْطِقِ/ 145

حَصَّنْتُهَـــــــــا بِسُورَةِ النَّجْمِ إذَا هَوَى مِنَ المُنْتَحِـلِ المُسْتَرِقِ/ 146

عَلَى النَّبِـــــــــيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِيهِم مَنْ مَضَى وَمَنْ بَقِى/ 147

والجدول التّالي يبيّن الفعل والفاعل ودلالة التّركيب:

التركيب (الجملة)	المسند	المسند إليه	المكملات	دلالة التركيب
طار في تشوق	طار	ضمير مستتر	في تشوق	الزمن الماضي
سلفت لي	سلف	ضمير مستتر	لي	الزمن الماضي
تحصنت بالأبلق	تحصن	ضمير مستتر	بالأبلق	الزمن الماضي
اشتكى من دنس	اشتكى	ضمير مستتر	من دنس	الزمن الماضي
امتلأ بالخنق	امتلآ	ضمير مستتر	بالخنق	الزمن الماضي
مضى لنار	مضى	ضمير مستتر	لنار	الزمن الماضي
أتى بالجيش	أتى	ضمير مستتر	بالجيش	الزمن الماضي
مهما طهرت	طهر	ضمير مستتر		الزمن الماضي
شح برد كلب	شح	ضمير مستتر	برد كلب	الزمن الماضي
مات في سجن...	مات	ضمير مستتر	في سجن	الزمن الماضي
بكت على صخر	بكت	ضمير مستتر	على صخر	الزمن الماضي
قضى بفك عان	قضى	ضمير مستتر	بفك عان	الزمن الماضي
عاد كالنطف	عاد	ضمير مستتر	كالنطف	الزمن الماضي
جاءنا بفضله	جاء	ضمير مستتر	بفضله	الزمن الماضي
تمثل به	تمثل	ضمير مستتر	به	الزمن الماضي
مضى	مضى	ضمير مستتر		الزمن الماضي

ساد بحسن	ساد	ضمير مستتر	بحسن	الزمن الماضي
نشأ في حجر الخلافة	نشأ	ضمير مستتر	في حجر	الزمن الماضي
وصلت للموصلي	وصل	ضمير مستتر	للموصلي	الزمن الماضي
هوى	هوى	ضمير مستتر		الزمن الماضي
من مضى ومن بقى	مضى–بقى	ضمير مستتر		الزمن الماضي

النّمط الثّاني: الفعل الماضي + الفاعل (اسم ظاهر)

ورد هذا النّمط في سبعة مواضعَ، منها قوله:

مَرَّتْ بِهَا هَوْجُ الرِّيَاحِ فَهِي فِي تَفَرُّقٍ حَيْنًا وَحَيْنًا تَلْتَقِي[1]

فالملاحظ في التّركيب الفعليّ (مرّت بها هوج الرّياح) أنّ البنية السّطحيّة للجملة وافقت البنية العميقة، فالفعل (مرّ) ماض مبني على الفتح، فاعله (هوج الرّياح)، والفعل مؤنث وجوبا[2]؛ لأنّ الفاعل مؤنث حقيقي، والجملة الفعليّة جاءت استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وزمن التّركيب الزّمن الماضي.

والمرور هنا الذّهاب، والمرور أيضا الاجتياز، قال ابن منظور: مرَّ الأَمرُ أَو فلانٌ مَرَّ مَرًّا، ومُرُورًا، ومَمَرًّا: جاز وذهب ومضى.

وفي القرآن الكريم: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّيٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفاً فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾[3]، لم يثقل عليها فتحرَّكت به وقامت وقعدت[4].

والأَهْوَجُ: المُفْرِطُ الطُّول مع هَوَج، ويقال للطُّوال إِذا أَفرط في طوله: أَهْوَجُ الطُّول. ورجل أَهْوَجُ بَيِّنُ الهَوَجِ أَيْ طويل، وبه تَسَرُّعٌ وحُمْقٌ. والرِّيح الهَوْجاء: الرِّيح التي تَقْلَعُ البيوت، والجمع هُوجٌ. وقال ابن الأَعرابي : هي الشديدة الهُبوب من جميع الرياح.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص19.

2 – ينظر: مسألة تأنيث الفعل وجوبا: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، ص183.

3 – الأعراف، الآية: 189.

4 – لسان العرب، ج5، ص165 وما بعدها، مادة (م ر ر).

قال ابن الأَحمر:

وَلِهَتْ عليه كلُّ مُعْصِفَةٍ هَوْجاء ليس للُبِّها زَبْر[1]

والرِّيحُ نَسِيم الهواء، وكذلك نَسيم كلّ شيء، وهي مؤنثة وجمع الرِّيح أَرواح، وأَراوِيحُ جمع الجمع، والرِّيح ياؤُها واو صُيِّرت ياء لانكسار ما قبلها، وتصغيرها رُوَيْحة، وجمعها رِياحٌ وأَرْواحٌ[2].

قالت ميسون:

لبيت تخفق الأرواح فيه أحب إليَّ من قصر منيف[3]

وقوله:

رِفْقًا بِهَا قَدْ بَلَغَ السَّيْلُ الزُّبَا **وَاتَّسَعَ الخَرْقُ** عَلَى المُرَتَّقِ[4]

الفعل (اتّسع) ماض لازم مزيد مبني على الفتح، وتاء الفعل (اتّسع) منقلبة عن الواو، لأنّ الأصل (اوتسع)، فأبدلت الواو تاء لعسر النّطق بحرف اللّين السّاكن مع تاء الافتعال لما بينهما من بعد في المخرج، يقول الغلاييني: إنْ كانت فاءُ "افتعل" واواً، أو ياءً، أبدِلت تاءً، وأدغمت في تاءِ الافتعال، وذلك كـ: (اتَّصَلَ واتَّسَرَ واتَّقَى)، والأصل (اوْتصلَ وايتسرَ واوتْقى) ويُشترَطُ في ذلك أنْ لا تكون الياءُ بَدَلاً من الهمزةِ، فلا تُبدلُ تاءً[5].

وفاعله (الخرق) اسم ظاهر مرفوع، وافق الفعل فاعله إفرادا وتذكيرا، وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (على المرتّق).

---

1 – لسان العرب، ج2، ص394، مادة (ه و ج).

2 – لسان العرب، ج2، ص455، مادة: (ر و ح).

3 – ينظر: كمال الدين الدميري، حياة الحيوان الكبرى، ج2، ص108.

4 – شرح الشمقمقية، ص25

5 – ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، مراجعة: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط28، 1993، ج2، ص45.

والخرق: الشَّقُّ في الحائط والثّوب ونحوه، فيقال: في ثوبه خَرق وهو في الأَصل مصدر. والخِرْقة: القِطعة من خِرَقِ الثّوب، والخِرْقة المِزْقةُ منه. وخَرَقْت الثّوب إذا شَقَقْتَه، ويقال للرّجل المُتمزِّق الثّياب: مُنْخَرِق السِّرْبال[1].

أمّا المواضع المتبقّية فهي:

وَقَوْسِ حَاجِبٍ بِرَهْنِهَـــا لَدَى كِسْرَى اطْمَـــأَنَّ قَلْبُهُ مِمَّا لَقِي/ 81

كَمْ خَامِلٍ سَمَـــا بِهِ إلى العُلا بَيْتُ مَدِيحٍ مِنْ بَلِيغٍ ذَلِـــــقِ/ 121

طَابَ المَدِيحُ فِيكُم وَازْدَانَ لِـي وَجَاشَ صَدْرِي بِالفَرِيدِ المُونِقِ/ 136

فَابْتَسَمَتْ أغْصَانُهَا عَنْ أبْيَضٍ وَأحْمَرٍ وَأصْفَـــــرٍ وَأزْرَقِ/ 142

وَلا أدِيْبٍ مِنْ قُرَى أنْدَلُـــــسٍ جَرَتْ بِهَا أقْلامُهُ فِي مَهْـرَقِ/ 143

والجدول التّالي يبيّن الفعل وفاعله ودلالة التّركيب:

التركيب (الجملة)	المسند	المسند إليه	المكملات	دلالة التركيب
اطمأن قلبه	اطمأن	قلبه		الزمن الماضي
سما به ... بيت	سما	بيت	به	الزمن الماضي
طاب المديح	طاب	المديح		الزمن الماضي
ابتسمت أغصانها	ابتسمت	أغصانها		الزمن الماضي
جرب بها أقلامه	جرت	أقلامه	بها	الزمن الماضي

ثانيًا: الفعل الماضي المتعدّي:

النّمط الأوّل: الفعل الماضي + الفاعل (ضمير) + المفعول به:

الصورة الأولى: الفعل الماضي + الفاعل (ضمير المخاطب) + المفعول به:

وردت هذه الصورة في سبعة مواضعَ، منها قول النّاظم:

1 – لسان العرب، ج10، ص73، مادة: (خ ر ق).

فَطَالَمَا **كَلَّفْتَهَا وَسُقْتَهَا** سَوْقَ فَتًى مِنْ حَالِهَا لَمْ يُشْفِقِ[1]

الملاحظ في قول النّاظم (كلّفتها) أنّ الفاعل هو ضمير المخاطب المتّصل بالفعل (كلّف)، والأصل في الفعل أنْ يتعدّى إلى مفعولين اثنين، نحو قولنا: كلّفته الأمرَ، إلاّ أنّ النّاظم لم يأتِ بالمفعول الثّاني، وقد يكون ضمّنه معنى فعل لا يتعدّى إلى مفعولين، وقوله: (سقتها) جملة معطوفة على الجملة التي قبلها، و (ساق) فعل ماض أجوف العين، وأصله قبل الإعلال (سوقتها)، ثم قلبت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان الألف والقاف، فحذفت الألف الّتي هي عين الكلمة، ونقلت الحركة المقدّرة فيها بعد جعلها ضمّة إلى فاء الكلمة الّتي هي السّين، وتخصّصت الجملة (سقتها) بالمفعول المطلق الّذي بيّن نوع السّوق.

وساقَ الإبلَ وغيرَها يَسُوقها سَوْقاً وسِياقاً، وهو سائقٌ وسَوَّاق، شدِّد للمبالغة.

قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾[2]، أيْ: ملك وسائقٌ يَسُوقها إلى محشرها، وشَهِيد يشهد عليها بعملها[3]، وأَساقَها واسْتاقَها فانْساقت[4].

وقوله:

وَقُلْ لَهُ إذَا اشْتَكَى مِنْ دَنَسٍ أَنْتَ الّذِي **سَلَكْتَ نَهْجَ الزَّلَقِ**[5]

ففي هذا التّركيب (سلكت نهج الزّلق) ظهور الفاعل في البنيتين السّطحية والعميقة، وجاء الفاعل ضميرا متّصلا بفعله المتعدّي المجرّد، و (نهج) مفعول به، وهو مضاف و (الزّلق) مضاف إليه، وزمن التّركيب الزّمن الماضي.

أمّا المواضع المتبقّية فهي:

وَكَمْ بِسَوْطِ البَغْيِ سُقْتَ سَوْقَهَا سَوْقَ المُعَنِّفِ الّذِي لَمْ يَتَّقِ/ 20

1 – شرح الشمقمقية، ص13.

2 – ق، الآية: 21.

3 – ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ص1757.

4 – لسان العرب، ج10، ص166، مادة: (س و ق).

5 – شرح الشمقمقية، ص60.

وإنْ وَجَدْتَ للكَلامِ مَوْضِعـــــاً فَكُنْ عَرَارًا فِيهِ أوْ كَالأشْدَقِ/ 94

لا تَبْخَلَنَّ بِرَدِّ مَـــــا اسْتَعَرْتَهُ كَضَابِئٍ فالبُخْـلُ شَرٌّ مَوْبِقِ/ 97

هَذَا هُوَ المَجْدُ الأصيلُ فاتَّبِعْ سَبِيلَهُ عَلَى الجَمِيعِ تَرْتَـــــقِ/ 96

وَمَا الّذِي دَعَاكَ يَا خِبُّ إلى ذِي الأفْعُوانِ ذِي اللّسَانِ الفَرِقِ/ 61

والجدول التّالي يبيّن الفعل وفاعله ومفعوله ودلالة التّركيب:

التركيب (الجملة)	الفعل	الفاعل	المفعول به	دلالة التركيب
سقت سوقها	ساق	ضمير متصل	سوقها	الزمن الماضي
وجدت للكلام موضعا	وجد	ضمير متصل	موضعا	الزمن الماضي
استعرته	استعار	ضمير متصل	الهاء	الزمن الماضي
اتبع سبيله	اتبع	ضمير مستتر	سبيله	الزمن الماضي
دعاك	دعا	ضمير مستتر	الكاف	الزمن الماضي

الصّورة الثّانية: الفعل الماضي + الفاعل (ضمير المتكلّم) + المفعول به:

وردت هذه الصّورة في ثمانية مواضعَ، منها قوله:

حَمَلْتُ رَأْسَكَ عَلَى شَبَا القِنَا مُرَوِّعًا بِهِ حُدَاةَ الأيْنُقِ[1]

قوله (حمل) فعل ماض مجرد متعدّ مبني على السّكون، والفاعل ضمير المتكلّم (التّاء) المتّصل به، ووافق الفعل فاعله تذكيرا وإفرادا، و (رأس) مفعول به، وهو مضاف، و (الكاف) ضمير متّصل في محلّ جرّ مضاف إليه، وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (على شبا القنا)، وألف الشّبا والقنا كلتاهما منقلبة عن واو، فتكتبان ألفا، وجمع النّاظم بين شبا القنا قصد المبالغة في التّهويل.

1 – شرح الشمقمقية، ص27.

وشَباةُ كُلِّ شيءٍ: حدُّ طَرَفِهِ، وقيل حَدُّهُ. وحَدُّ كلِّ شيءٍ شَباتهُ، والجمْعُ شَبَواتٌ وشَباً، والشَّباةُ: طَرَفُ السَّيْفِ وحَدُّه، وجَمْعُها شَباً. والشَّباةُ: العَقْرَبُ حين تَلِدُها أُمُّها، وقيل: هي العَقربُ الصَّفْراءُ، وجمعها شَبَوات[1].

والقَناة من الرّماح ما كان أَجْوف كالقَصبة، وكلُّ خشبة عند العرب قَناةٌ وعَصا، والرُّمْح عَصاً[2]

وقوله:

نِلْنَا بِهِ مَا نَشْتَهِي مِنْ لَذَّةٍ وَدَعَةٍ فِي ظِلِّ عِيْشٍ دَغْفَقِ[3]

(نال) فعل ماض أجوف العين، وألفه منقلبة عن ياء، وحذفت لالتقاء السّاكنين، والفاعل ضمير المتكلّمين (نا) متّصل بالفعل، و (ما) اسم موصول مبني على السّكون في محلّ نصب مفعول به، و (نشتهي) جملة صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وعائد صلة الموصول محذوف، والتّقدير هنا (نشتهيه) فتكون (الهاء) المحذوفة هي العائد، وتخصّص الاسم الموصول وصلته بشبه الجملة (من لذّة)، وزمن التّركيب فيها هو الزّمن الماضي.

ونَالَ الشّيءَ: أَدْرَكه وبَلَغَ مقصوده.

قال الله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[4].

والشَّهوةُ الرغبة الشديدة. والشَّهوةُ القوَّة النفسانية الراغبة فيما يشتُهَى. والشَّهوةُ ما يُشْتَهَى من الملذَّات المادّية . والجمع: شَهَوات، وأشهيةٌ، وشُهًى[5].

أمّا المواضع المتبقّية فهي:

إنْ غَرِثَتْ عَلَّفْتَهَـــا وَلَوْ بِمَا جَمَعْتُـــــــهُ مِنْ ذَهَبٍ وَوَرَقِ/ 29

1 – لسان العرب، ج14، ص419، مادة: (ش ب و)

2 – لسان العرب، مادة (ق ن و).

3 – شرح الشمقمقية، ص41.

4 – آل عمران، الآية: 92.

5 – لسان العرب، مادة (ش ه و).

أوْ صَدِيَتْ أوْرِدَتُهَا مِنْ أدْمُعِي نَهْرَ الأبُلَّةِ وَنَهْرَ جِـــــــلَّقِ/ 29

أعْنِي أمِيرَ المُؤمنين ابن أميـ ر المؤمنين ابن الأميرِ المُتَّقِي/ 130

بِهِمْ فَخَرْتُ ثُمَّ ازْدَتُ مَفْخَـــرًا بِـــأدَبِي الغضِّ وَحُسْنِ مَنْطِقِي/ 54

وإنْ يَكُنْ حَدِيقَةً فَطَـــــالَمَا نَزَّهْتُ فِيهَا خَـــــاطِرِي وَحَدَقِ/ 57

حَصَّنْتُها بِسُـــورَةِ النَّجْمِ إذَا هَـــــوَى مِنَ المُنْتَحِلِ المُسْتَرِقِ/ 146

والجدول التّالي يبيّن الفعل وفاعله ومفعوله ودلالة تركيبه:

التركيب (الجملة)	الفعل	الفاعل	المفعول به	دلالة التركيب
علفتها	علف	تاء الفاعل	الهاء	الزمن الماضي
جمعته من ذهب	جمع	تاء الفاعل	الهاء	الزمن الماضي
صديت أوردتها نهر..	صدي	أوردتها	نهر	الزمن الماضي
أعني أمير المؤمنين	أعني	ضمير مستتر	أمير المؤمنين	الزمن الماضي
زدت مفخرا	زاد	تاء الفاعل	مفخرا	الزمن الماضي
نزهت فيها خاطري	نزه	تاء الفاعل	خاطري	الزن الماضي
حصنتها بسورة النجم	حصن	تاء الفاعل	الهاء	الزمن الماضي

الصّورة الثّالثة: الفعل الماضي + الفاعل (ضمير الغائب) + المفعول به:

وردت هذه الصّورة في اثنين وعشرين موضعا في القصيدة الشّمقمقيّة، منها قوله:

واللهِ لَوْ **حَلَّتْ دِيَارَ قَوْمِهَا** وَاحْتَجَبَتْ عَنِّي بِبَابٍ مُغْلَقِ[1]

قول النّاظم: (واللهِ)، (الواو) حرف قسم، ولفظ الجلالة (الله) المقسم به، وهي جملة استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، و (لو) حرف امتناع لامتناع، وهو حرف شرط غير جازم، و (حلّت ديار قومها) فعل الشّرط مضعّف مجرّد متعدّ مجزوم المحلّ، فاعله ضمير

1 – شرح الشمقمقية، ص43.

مستتر تقديره (هي)، و(ديار قومها) مفعول به للفعل (حلّ) وجواب الشّرط جاء في البيت الّذي بعده، والشّرط وجوابه جواب للقسم.

وحَلَّ بالمكان يَحُلُّ حُلولاً ومَحَلاً وحَلاًّ وحَلَلا، بفك التّضعيف نادر: وذلك نزول القوم بمَحَلَّة وهو نقيض الارتحال.

والحَلُّ الحُلول والنّزول ؛ قال الأَزهري : حَلَّ يَحُلُّ حَلاًّ ؛ قال المُثَقِّب العَبْدي:

أَكُلَّ الدهر حَلٌّ وارتحال أَما تُبْقِي عليّ ولا تَقِيني[1].

وقول النّاظم:

وَبَشَّرَ الجَعْدِيَّ[2] وَابْنَ ثَابِتٍ[3] بِجَنَّةِ جَزَاءَ شِعْرٍ عُسْنُقِ[4]

قول النّاظم: (بشّر) فعل ماض متعدّ مبني، فاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، فالملاحظ أنّ الفاعل استتر في البنية السّطحيّة للجملة دلّ عليها في البنية العميقة الوحدة الصّرفيّة للفعل (بشّر) على وزن (فعَّلَ)، وهو مفرد مذكّر غائب، و (الجعديّ) مفعول به، والجارّ والمجرور (بجنّة) متعلّق به، (جزاء) مفعول لأجله، وزمن التّركيب الزّمن الماضي.

وقوله:

كَمء أَوْدَعَتْ فِي مُقْلَتِي مِنْ سَهَرٍ وَأَضْرَمَتْ فِي مُهْجَتِي مِنْ حَرَقِ[5]

(كم أودعت) جملة استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، و (كم) خبريّة مبنيّة في محلّ نصب مفعول به مقدّم وجوبا للفعل (أودع).

---

1 – لسان العرب، ج11، ص163، مادة: (ح ل ل).

2 – هو أبو ليلى النابغة قس بن عبد الله بن عمرو بن عدس بن ربيعة بن جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة العامري، ينظر: كتاب الأغاني، ج8، ص152.

3 – أبو الوليد حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، من قبيلة الخزرج، التي هاجرت من اليمن إلى الحجاز، وأقامت في المدينة مع الأوس. ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج2، ص175.

4 – شرح الشمقمقية، ص120

5 – شرح الشمقمقية، ص37.

نلاحظ أنّ الفاعل لم يظهر في بنية الجملة السّطحيّة (كم أودعت في مقلتي) دلّ عليه في بنيتها العميقة الصّيغة الصّرفيّة للفعل (أودعت) (أفعلت)، وهو ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على (لبنى)، وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور الّذي جاء بعدها (في مقلتي)، كما عطف النّاظم على هذه الجملة جملة تماثلها من حيثُ البنيةُ (وأضرمت في مهجتي من حرق).

وأصل الإيداع التّرك، ثُمَّ استعمل في الاستحفاظ على وجه مخصوص، فيقال: أودعت زيدا مالا دفعته إليه ليكون محفوظا عنده واستودعته إيّاه.

والمُقْلة: شَحْمة العين الّتي تجمع السّوادَ والبياضَ، وقيل: هي سوادُها وبياضُها الّذي يَدُورُ كلّه في العين، وقيل: هي الحَدَقة، وقيل: هي العين كلُّها، وإنّما سمّيت مُقْلة لأَنّها تَرْمِي بالنّظر، والمَقْل: الرَّمْيُ[1].

والحدَقة: السّوادُ دون البياضِ، قال ابن سيده: وأَعرف ذلك في الإِنسان، وقد يستعمل ذلك في النّاقة، وقال أَبو داود: سمعت بالغَرّاف يقولون: سخِّن جَبِينَك بالمُقْلة ؛ شبَّه عين الشّمس بالمُقْلةِ، والمَقْل: النّظر ، ومَقَله بعينه يَمْقُله مَقْلاً: نظر إِليه[2].

والإضرام: الإيقاد، يقال: ضَرِمَت النّارُ وتَضَرَّمَتْ واضْطَرَمَت: اشْتَعَلَتْ والْتَهَبَتْ، واضْطَرَمَ مَشِيبهُ كما، قالوا اشْتَعَلَ ؛ عن ابن الأَعرابي وأنشد:

وفي الْفَتى بَعْدَ المَشِيب المُضْطَرِمْ مَنافِعٌ ومَلْبَسٌ لِمَنْ سَلِمْ

وأَضْرَمْتُ النّارَ فاضْطَرَمَتْ وضَرَّمْتها فضَرِمَتْ وتَضرَّمَتْ : شُدِّدَ للمبالغة، واسْتَضْرَمْتُها: أَوْقَدْتُها[3].

والمُهْجَةُ دم القلب، ولا بقاء للنَّفْسِ بعدما تُراقُ مُهْجَتُها، وقيل المُهْجَةُ الدَّمُ[4]

أمّا المواضع المتبقّية فهي:

---

1 – لسان العرب، ج11، ص627، مادة: (م ق ل).

2 – لسان العرب، ج10، ص126، مادة (ر م ق).

3 – لسان العرب، ج11، مادة: (ض ر م).

4 – ينظر: لسان العرب، ج2، ص370، مادة (م ه ج).

مَرْثُومَةَ الأيْدِي شَكَتْ فَرْطَ الوِجَا لكِنَّهَـا تَشْكُو لِغَيْرِ مُشْفِقِ/ 21

فإنْ يَكُ الشِّعْرُ عَصَى غَيْرِي فَقَدْ أطَاعَنِي فِي عَيْهَقٍ وَحَنَقِ/ 56

ألقَى الصَّحِيفَةَ بِنَهْـــــــرِ حِيْرَةٍ وَقَالَ يَابْنَ هِنْدٍ أُرْعُدْ وَابْرِقِ/ 65

مَضَى لِنَـــــــارٍ طَالِبًا وَبَعْدَ عَا مٍ جَـابَهَا يَسُبُّ فَرْطَ الْقَلَقِ/ 72

لكنَّهُ احْتَضَنَهَا حُبًّا لَهَـــــــــا فَيَـــــا لَهُ مِنْ سَيِّدٍ مُوَّفَقِ/ 103

وَضَرَبَ الفُسْطَاطَ فِي الحَيْنِ وَقَدْ أحَاطَ جَيْشُهُ بِهِم كَالشَّوْذَقِ/ 105

وقـــــال لابنِ أهْتَمَ في مَدْحِهِ وَذَمِّهِ لِلزِّبَرْقَـــان الأسْمَقِ/ 118

مَقـــــــــــالةً خَتَمَهَا بقوله إنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةِ تَقِي/ 118

وَعِنْدَمَـــــــــــا سَمِعَ مِنْ قَتيلِهِ رِثى قَتِيلِهَـا الّذِي لَمْ يُعْتَقِ/ 119

رَدَّ لهـــــــــــا سَلَبَهُ وقد بَكَى شَفَقَةً بِدَمْعِهِ المُنْطَلِـــــقِ/ 119

وَهْوَ إكْسِيـــــــــــرٌ وَتَدْبِيرٌ لِمَنْ رَامَ اصْطِيَـــادِ وَرَقٍ بِوَرَقِ/ 127

فـــــــــاق الرَّشِيدَ وَابْنَهُ بِحِلْمِهِ وَعِلْمِهِ وَرَأيِهِ المُـــــوَفَّقِ/ 132

وساد كعبـــا وابن سعدى وابن جد عان وحـــاتما ببذل الورق/ 132

وَسَـــــادَ رُكْنُ الدّينِ بِالسَّيْفِ وقد حَـازَ بِتَقْوَاهُ رِضَى المُوَفَّقِ/ 135

وَرَدَّ أرواحَ المَكـــــــــــارِمِ إلى أجْسَادِهَا بَعْدَ ذَهَابِ الرَّمَقِ/ 136

أو ابْن بسَّـــــــــــامٍ رآها لَتَدَا رَكَ الذَّخِيرَةَ بهـــا عَنْ مَلَقِ/145

مَنْ كَانَ يَرْجُو مِنْ سِواي مِثْلَهَـــا رَجَا مِنَ القَرْيَةِ رَشْحَ العَرَقِ/ 146

وهل أنا إلاَّ ابنُ ونَّـــــــانَ الّذي قَرَّبَهُ كَمْ مِنْ أمِيرٍ مُرْتَـــقِ/ 58

أو فَتَحَ الفَتْحُ عليهـــــــا طَرْفَهُ سَـــــــامَ قَلائِدَهُ بِالتَّمَزُّقِ/ 144.

والجدول التّالي يبيّن هذه التّراكيب ودلالاتها:

التركيب	الفعل	الفاعل	المفعول به	دلالة التركيب
عصى غيري	عصى	ضمير مستتر	غيري	الزمن الماضي
ألقى الصحيفة	ألقى	ضمير مستتر	الصحيفة	الزمن الماضي
جابها	جاب	ضمير مستتر	الهاء	الزمن الماضي
احتضنها	احتضن	ضمير مستتر	الهاء	الزمن الماضي
ضرب القسطاط	ضرب	ضمير مستتر	القسطاط	الزمن الماضي
وقال ... مقالة	قال	ضمير مستتر	مقالة	الزمن الماضي
ختمها	ختم	ضمير مستتر	الهاء	الزمن الماضي
سمع ... رثى قتيلها	سمع	ضمير مستتر	رثى قتيلها	الزمن الماضي
رد له سلبه	رد	ضمير مستتر	سلبه	الزمن الماضي
رام اصطياد ورق	رام	ضمير مستتر	اصطياد ورق	الزمن الماضي
فاق الرشيد وابنه	فاق	ضمير مستتر	الرشيد	الزمن الماضي
ساد كعبا	ساد	ضمير مستتر	كعبا	الزمن الماضي
رد أرواح المكارم	رد	ضمير مستتر	أرواح المكارم	الزمن الماضي
رجا رشح العرق	رجا	ضمير مستتر	رشح العرق	الزمن الماضي
سام قلائده	سام	ضمير مستتر	قلائده	الزمن الماضي

النّمط الثّاني: الفعل الماضي + الفاعل (اسم ظاهر) + المفعول به:

وردت هذه الصّورة في عشرة مواضعَ، منها قوله:

وَزَادَ مِسْكُ الخَالِ وَرْدَ خَدّهَا حُسْنًا وقدْ عَمَّ بِطَيْبٍ عَبِقِ[1]

قول النّاظم: (زاد) فعل ماض مجرّد متعدّ أجوف، ألفه منقلبة عن ياء، و (مسك الخال) فاعله، و (حسنا) مفعول به ثانٍ.

1 – شرح الشمقمقية، ص37.

فنلاحظ أنّ البنية السّطحيّة للجملة وافقت البنية العميقة بحيث أنّ الفاعل كان في البنيتين اسما ظاهرا، وزمن التّركيب الزّمن الماضي، كما نلاحظ أنّ النّاظم أفرد لفظة (الخد) على إرادة الحسن؛ لأنّ لكلّ شخص خدّين لا خدًّا واحدا.

والمِسْكُ معروف إلاّ أَنّه ليس بعربي محض، والمِسْكُ ضرب من الطّيب مذكّر وقد أَنّثه بعضهم على أنّه جمع، واحدته مِسْكة، وأصله مِسَكٌ محرّكة. فإنّما أَنّثه لأنّه ذهب به إلى ريح المسك[1]

والخَالُ : شامةٌ أو نكْتَةٌ سوداءُ في البَدن[2].

والوَرد بالفتح: الّذي يُشمّ، والواحدة وردة، وبلونه قيل للأَسد وَرْدٌ، وللفرس ورْد، وهو بين الكُمَيْت والأَشْقَر.

وقال الزّجاج في قوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾[3] ؛ أَيْ صارت كلون الوَرْد، وقيل: فكانت وَرْدة كلونِ فرسٍ وَرْدةٍ، والورد يتلوّن فيكون في الشّتاء خلاف لونه في الصّيف، وأَراد أَنّها تتلوّن من الفزع الأَكبر كما تتلوّن الدّهان المختلفة[4].

وقوله:

وَزَانَ عِلْمِي أَدَبِي فَلَنْ تَرَى مِنْ شِعْرِهِ كَشِعْرِي المُنَمَّقِ[5]

(زان) ماض مجرّد متعدّ، ألفه منقلبة عن ياء، و (علمي) فاعله، و (أدبي)، وجاز أن يكون (علمي) فاعلا مؤخّرا، و (أدبي) مفعولا به مقدّم، لأنّ هذا قد لا يكون من باب تقديم الفاعل عن المفعول به وجوبا خشية اللّبس عند وجود اسمين حركتهما مقدّرة للتّعذر، نحو قولنا: ضرب موسى عيسى، فما ذكر أولا هو الفاعل، وما بعده مفعول به، وجاز تقديم المفعول به عن فاعله في هذا التّركيب؛ لأنّ الأدب هو الّذي يزيّن العلم، وإنْ كان كلّ منهما يزيّن الآخر.

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج10، مادة (م س ك).

2 – ينظر: لسان العرب، ج11، ص226، مادة: (خ ا ل).

3 – الرحمن، الآية: 37.

4 – ينظر: لسان العرب، ج3، ص456، مادة: (و ر د).

5 – شرح الشمقمقية، ص54.

ونلاحظ في هذا التّركيب أنّ البنية السّطحيّة للجملة وافقت البنية العميقة، كما أنّ زمن تركيبها هو الزّمن الماضي، وجاءت الجملة معطوفة على ما قبلها.

أما المواضع المتبقية لهذا الصورة فهي:

وَقَبَّلَتْ أَقْدَامَهَـــــــــا ذَوَائبُ سُودٌ كَقَلْبِ العَاشِقِ المُحْتَرِقِ/ 37

وَمَاتَ فِي سِجْنِ ابنِ عَفَّانَ كَمَا قَضَى الإِلَهُ مَيْتَةَ المُحَــزْرِقِ/ 98

وَكَمْ وَكَمْ حَطَّ الهِجَا مِنْ مَاجِدٍ ذِي رُتْبَةٍ قَعْسا وَقَدْرٍ سَمِقِ/ 122

لذاك كنَّـــاهُ به سيّدنا السُّــ لطانُ عزُّ الدّين تَاجُ المَفْرِقِ/ 129

فَبَـــايَعَتْهُ النَّاسُ طُرًّا دُفْعَةً لم يكُ فيها أحدٌ بـــالأسْبَقِ/ 134

فلو رآها الأصْمَعِي خَطَّهَــا كي يَسْتَفيدَ بِسَـــوادِ الحَدَقِ/ 144

أو فَتَحَ الفتْحُ عليهـــا طَرْفَهُ سَامَ قلائدَهُ بـــــــالتَّمَزُّقِ/ 144

بَاعَ السِّدَانَةَ قُصَيـــًّا آخِذًا عِوَضَهَـــا نِحْيًا مِنْ أمِّ زِنْبَقِ/ 84

والجدول يبيّن الفعل ومعموليه ودلالة تركيبه:

التركيب (الجملة)	الفعل	الفاعل	المفعول به	دلالة التركيب
قبلت أقدامها ذوائب	قبل	ذائب	أقدامها	الزمن الماضي
قضى الإله ميتة...	قضى	الإله	ميتة المحزرق	الزمن الماضي
وكم وكم حط الهجا	حط	الهجا	كم الخبرية	الزمن الماضي
كناه به سيدنا	كنى	سيدنا	الهاء	الزمن الماضي
رآها الأصمعي	رأى	الأصمعي	الهاء	الزمن الماضي
فتح الفتح طرفه	فتح	الفتح	طرفه	الزمن الماضي
باع السدانة قصيا	باع	قصيا	السدانة	الزمن الماضي
بايعته الناس	بايع	الناس	الهاء	الزمن الماضي

المطلب الثّاني: الفعل المضارع:

عرف المضارع أنّه "ما تعاقب في صدره الهمزة، والنّون، والتّاء، والياء"[1]، وقيل في ارتفاعه قولان هما:

الأوّل: إنّه مرفوع لتجرّده من النّاصب، أو الجازم.

الثّاني: إنّه مرفوع لمشابهته بالاسم، قال سيبويه: "وإنّما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول: إنّ عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل كما لحقت الاسم"[2].

ويبدو أنّ الفعل المضارع لم يرفع لمشابهته للاسم، ولا لتجرّده من النّاصب والجازم، وإنّما هو زمن الفعل الّذي يخصّص طبيعة الأحداث اللّغويّة.

فإذا جُرّد الفعل المضارع من النّاصب والجازم دلّ على الحال ـ في الغالب ـ، وإذا نُصب دلّ على الاستقبال، وإذا نُفي دلّ على الاستقبال، أو المضيّ[3].

ويرى ابن جنّي أنّ الحاضر ما قرن به الحاضر من الأزمنة، نحو قولك: هو يقرأ الآن، وهو يصلّي السّاعة، وهذا اللّفظ يصلح للمستقبل، إلاّ أنّ الحال أولى به من الاستقبال، وإنْ أردت إخلاصه للمستقبل أدخلت فيه (السّين) و (سوف)، فتقول: سيقرأ، وسوف يصلّي[4].

ولم يأتِ الفعل في القصيدة الشّمقمقيّة دالّا على المستقبل إلاّ في موضع واحد مع (سوف)؛ لأنّ القصيدة تخلو من المضارع المسبوق بـ (السّين) الدّالة على المستقبل القريب.

وجاء الفعل المضارع في القصيدة في **اثنين وأربعين موضعا** على الأنماط التّالية:

أولا: الفعل المضارع اللّازم:

ورد الفعل اللّازم في الشّمقمقيّة في تسعةَ عشرَ موضعا على الأنماط التّاليّة:

النّمط الأوّل: الفعل المضارع + الفاعل (ضمير)

---

1 – الزمخشري، المفصل، ص321، علي الجرجاني، التعريفات، ص78.

2 – كتاب سيبويه، ج1، ص14.

3 – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص144-145.

4 – ابن جني، اللمع في العربية، ص28.

الصّورة الأولى: الفعل المضارع + الفاعل (ضمير المخاطب):

وردت هذه الصّورة في ثلاثة مواضعَ، هي قول النّاظم:

وَافْعَلْ بِمَنْ **تَرْتَابُ** مِنْهُ مِثْلَ فِعْ لِ المُلْتَمِسِ اللَّبِيْبِ الحَذِقِ[1]

ما يُلاحظ أنّ الفاعل في البنية السّطحيّة لم يظهر دلّ عليه في الأعماق الصّيغة الصّرفيّة للفعل (ترتاب) (تفتعل)، وهو ضمير المخاطب المستتر تقديره (أنت)، وجملة ترتاب صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والضّمير المستتر كان هو الرّابط بين الصّلة واسم الموصول، وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (منه)، وزمن التّركيب الزّمن الحاضر.

والرَّيْبُ والرِّيبةُ: الشَّكُّ، والظّنَّةُ، والتُّهْمَةُ، والرِّيبةُ، بالكسر، والجمع رِيَبٌ.

والرَّيْبُ: ما رابَك مِنْ أَمْرٍ، وقد رابَنِي الأَمْر، وأَرابَنِي.

وأَرَبْتُ الرجلَ: جَعَلْتُ فيه رِيبةً، ورِبْتُه: أَوصَلْتُ إِليه الرِّيبةَ[2].

وقوله:

يَا صَاحِ وَاشْغَلْ فُسْحَةَ العُمْرِ بِمَا **يَعْنِي** وَزُرْ غِبًّا رُسُومَ العَيْهَقِ[3]

فالملاحظ أنّ الفاعل لم يظهر في بناء السّطح للتّركيب الفعلي (يعني) دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق إضافة إلى الوَحْدة الصّرفيّة (الياء)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر مخاطب.

والجملة صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وزمن التّركيب الزّمن المستقبل.

وقوله:

هَذَا هُوَ المَجْدُ الأَصِيلُ فَاتَّبِعْ سَبِيلَهُ عَلَى الجَمِيعِ **تَرْتَقِ**[4]

---

1 – شرح الشمقمقية، ص65.

2 – لسان العرب، ج1، ص442، مادة: (ر ي ب).

3 – شرح الشمقمقية، ص107.

4 – شرح الشمقمقية، ص96.

الفاعل لم يظهر في بناء السّطح للتّركيب الفعليّ (ترتق) دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق إضافة إلى الوحدة الصّرفيّة (التّاء)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر مخاطب.

و (ترتق) مضارع مجزوم بفعل الطّلب (اتَّبع)، والجملة وقعت في جواب الأمر، وزمن التّركيب الزّمن المستقبل.

ومعنى الارتقاء العلوّ والارتفاع، أيْ أنّه سيرتفع ويعلو على جميع أبناء عصره.

الصّورة الثّانية: الفعل المضارع + الفاعل (ضمير المتكلّم):

وردت هذه الصّورة في موضعين اثنين هما قوله:

وَلاَ تَسَلْ عَمَّا **أَبُثُّ** مِنْ جَوى وَمَا تَرَيَّقَ مِنْ دُمُوعِ حَدَقِي[1]

(أبثّ) مضارع مجرّد مضعّف لازم مرفوع، فاعله لم يظهر في بناء السّطح للتّركيب الفعلي (أبثّ) دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق، إضافة إلى الوحدة الصّرفيّة (الألف)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر متكلّم.

كما أنّ التّركيب (أبثّ من جوى) وقع صلة لاسم الموصول الّذي قبلها (ما)، والفاعل الّذي جاء ضميرا مستترا هو من ربط صلة الموصول باسمها، وتخصّصت الجملة بشبه جملة من الجارّ والمجرور (من جوى) الواقع في محلّ نصب حال.

وبَثَّ الشّيءَ والخَبَرَ يَبُثُّه ويَبِثُّه بَثّاً، وأَبَثَّه، بمعنًى، فانْبَثَّ: فَرَّقه فتَفَرَّقَ، ونَشَره، وكذلك بَثَّ الخيلَ في الغارة يَبُثُّها بَثّاً فانْبَثَّتْ، وبَثَّ الصّيادُ كلابَه يَبُثُّها بَثًّا، وانْبَثَّ الجَرادُ في الأَرض: انْتَشَر، وخَلَقَ اللهُ الخلْقَ، فبَثَّهم في الأَرض.

وفي التّنزيل العزيز: ﴿ وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيراً وَنِسَآءً ﴾؛ أَي نَشَر وكَثَّر، وفي حديث أُمّ زَرْع : زَوْجي لا أَبُثُّ خَبَره، أَيْ لا أَنْشُره لقُبْح آثاره[2].

---

1 – شرح الشمقمقية، ص38.

2 – لسان العرب، ج1، ص114، مادة: (ب ث ث).

والجوى: الحرقة، وشدّة الوجد من عشقٍ، أو حزن[1].

وقوله:

بِهِ **أَجُوسُ** فِي خِلالِ دُورِهَا وَأَنْثَنِي كَالبَارِقِ المُؤتَلِقِ[2]

(أجوس) مضارع مجرّد أجوف لازم مرفوع، ألفه منقلبة عن واو، فاعله لم يظهر في بناء السّطح للتّركيب الفعليّ (أجوس) دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق، إضافة إلى الوحدة الصّرفيّة (الألف)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر متكلّم.

والجارّ والمجرور (به) قُدّمَ على الفعل، وذلك لإفادة الحصر، وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (في خلال دورها).

والجَوْسُ مصدر جاسَ جَوْساً وجَوَساناً، أيْ: تردّد.

وفي القرآن الكريم: ﴿فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾[3]؛ أَيْ تردّدوا بينها للغارة، وهو الجَوَسان، وقال الفراء: قتلوكم بين بيوتكم، فجاسُوا من معنى أخذوا وحاسُوا أيضا بالحاء من ذلك المعنى[4].

وقال الزّجاج: فجاسوا خلال الدّيار، أَيْ فطافوا في خلال الدّيار ينظرون هل بقي أَحد لم يقتلوه.

وفي الصّحاح: جاسوا خلال الدّيار، أَيْ تخلّلوها فطلبوا ما فيها، كما يَجُوس الرجلُ الأَخبار، أَيْ يطلبها[5].

الصّورة الثّالثة: الفعل المضارع + الفاعل (ضمير الغائب):

وردت هذه الصّورة في أحد عشر موضعا، منها قوله:

---

1 – لسان العرب، مادة (ج و ى).

2 – شرح الشمقمقية، ص47.

3 – الإسراء، الآية: 5.

4 – ينظر، الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، ط3، 1973، ج2، ص116.

5 – لسان العرب، ج6، ص34، مادة: (ج و س).

مَرَّتْ بِهَا هُوجُ الرِّيَاحِ فِهَي فِي تَفَرُّقٍ حَيْنًا وَحَيْنًا **تَلْتَقِي**[1]

(تلتقي) مضارع مزيد ناقص لازم مرفوع، فاعله لم يظهر في بناء السّطح للتّركيب الفعليّ (تلتقي) دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق، إضافة إلى الصّيغة الصّرفيّة للفعل (تلتقي) (تفتعل)، والوحدة الصّرفيّة(التّاء)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مؤنّث غائب. وزمن التّركيب هو الزّمن المستقبل.

وقوله:

تَسْبِي بِثَغْرٍ أَشْنَبٍ وَمَرْشَفٍ قَد ارْتَوى مِنْ قَرْقَفٍ مُعَتَّقِ[2]

(تسبي) مضارع مزيد ناقص لازم مرفوع ، فاعله لم يظهر في بناء السّطح للتّركيب الفعليّ دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق، إضافة إلى الصّيغة الصّرفيّة للفعل (تسبي) (تفعل)، والوحدة الصّرفيّة(التاء)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مؤنّث غائب. وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (بثغر) وبالنّعت (أشنب)، وصرف النّاظم لفظة (أشنب) ضرورة لإقامة الوزن؛ لأنّ الأصل في صيغة (أفعل) المنع من الصّرف.

وجملة (تسبي بثغر أشنب) جملة استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وزمن التّركيب هو الزّمن المستقبل.

والسَّبْيُ والسِّباءُ: الأَسْر معروف، وسَبَى العدوَّ وغيرَه سَبْيًا وسِباءً إذا أَسَرَه، فهو سَبِيٌّ، وكذلك الأُنثى بغير هاءٍ من نِسْوة سَبايا[3]

والثَّغْرُ: الفَمُ، وقيل: هو اسم الأَسنان كلّها ما دامت في منابتها قبل أَنْ تسقط، وقيل: هي الأَسنان كلّها، كنّ في منابتها أَو لم يكنّ، وقيل: هو مقدّم الأَسنان[4]

والشَّنَبُ: ماءٌ ورِقَّةٌ يَجْرِي على الثَّغْرِ، وقيل: رِقَّةٌ وبَرْدٌ وعُذوبةٌ في الأَسنان، وقيل الشَّنَبُ نُقَطٌ بيضٌ في الأَسنانِ، وقيل: هو حِدَّةُ الأَنياب كالغَرْبِ ، تَراها كالمِنشار.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص19.

2 – شرح الشمقمقية، ص34.

3 – لسان العرب، ج14، ص367، مادة: (س ب ي).

4 – لسان العرب، ج4، ص103، مادة: (ث غ ر).

وشَنِبَ شَنَبًا، فهو شانِبٌ وشَنيبٌ وأَشْنَبُ، والأُنْثَى شَنْباءُ بَيِّنَةُ الشَّنَبِ.

وحكى سيبويه: شَمْباءُ وشُمْبٌ ، على بدلِ النّون ميمًا، لِما يُتَوَقَّعُ من مَجيءِ الباءِ من بعدِها[1].

قال ذو الرّمة:

لَمْياءُ في شَفَتَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللِّثاتِ وفي أَنْيابِها شَنَبُ[2].

أمّا المواضع المتبقّية فهي:

واليومَ قد صَـــــــــارَ سَلامُ عزةٍ يقنعُ مِن لُبْنَى إذا مَـــا نَلْتَقِ/ 42

فَبَشِّـــــــــــرَنْ ذاك الحَسُودَ أنَّه يَظْفَرُ في بَحْرِ الهِجَا بِالغَرَقِ/ 60

مقـــــــــــــالةً خَتَمَهَا بقوله إنَّ مِنَ الشِّعْـرِ لَحِكْمَةً تَقِي/ 118

وقد رَقَى في مُلْكِهِ مَعَارِجـــــــــًا لم يكُ غَيْرُهُ إليهـــا يَرْتَقِي/ 135

كأنَّهَـــــــــــا أسلاكُ دُرٍّ ويَوَا قِيتُ تُضِي كالبَارِقِ المُؤتَلِقِ/ 141

فلو رآها الأصمعي خَطَّهَـــــــا كي يستفيدَ بســوادِ الحَدَقِ/ 144

لا تَهْجُ مَنْ لم يُعْطِ واهْجُ مَنْ أتَى إلى السَّرَابِ بِـالدِّلاءِ يَسْتَقِي/ 91

والعَوْدُ يختار على مَن كان كَالـ مُخْتَارِ وَمَنْ كـــان ذا تَزَنْدُقِ/ 92

وإنْ هَجَوْتُ فَهُجَـــــاي كالشَّجَا يَقِفُ في الحَلْقِ كَمِثْلِ الشَّرَقِ/ 55

والجدول يبيّن التّراكيب ودلالتها:

التركيب (الجملة)	الفعل	الفاعل	المكملات	دلالة التركيب
يقنع من لبنى	يقتع	ضمير مستتر	من لبنى	دل على الحال
يظفر في بحر	يظفر	ضمير مستتر	في بحر	دل على الحال

1 – لسان العرب، ج1، ص506–507، مادة: (ش ن ب)

2 – ديوان ذي الرمة، ص12.

تقي	تقي	ضمير مستتر		دل على الحال
يرتقي	يرتقي	ضمير مستتر		دل على الحال
تضيء كالبارق	تضيء	ضمير مستتر	كالبارق	دل على الحال
كي يستفيد بسواد	يستفيد	ضمير مستتر	بسواد	دل على المستقبل
يستقي	يستقي	ضمير مستتر		دل على الحال
يختار	يختار	ضمير مستتر		دل على الحال
يقف في الحلق	يقف	ضمير مستتر		دل على الحال

النّمط الثاني: الفعل المضارع + الفاعل (اسم ظاهر):

وردت هذه الصّورة في أربعة مواضعَ:

قال النّاظم:

مَجَاهِلٌ **تَحَارُ فِيهِنَّ القِطَا** لا دِمْنَةً لا رَسْمَ دَارِ قَدْ بَقِي[1]

(تحار) مضارع مجرّد أجوف لازم مرفوع، وألفه منقلبة عن ياء، فأصله (تحير)، فنقلت حركة الباء الّتي هي عين الكلمة إلى (الحاء) الّتي هي فاؤها، وقلبت الياء ألفا لتحرّكها أصالة وانفتاح ما قبلها عروضا، فاعله ظهر في بناء السّطح والأعماق للتّركيب الفعليّ، وهو (القطا) وهو اسم ظاهر ألفه منقلبة عن (واو).وزمن التّركيب الزّمن المستقبل.

وحار بَصَرُه يَحارُ حَيْرَةً وحَيْرًا وحَيَرانًا وتَحيَّر إذا نظر إِلى الشّيء فَعَشِيَ بَصَرُهُ، وتَحَيَّرَ واسْتَحَارَ وحارَ: لم يهتد لسبيله، وحارَ يَحَارُ حَيْرَةً وحَيْرًا، أَيْ تَحَيَّرَ في أَمره؛ وحَيَّرْتُهُ أَنا فَتَحَيَّرَ، ورجلٌ حائِرٌ بائِرٌ إِذا لم يتّجه لشيء.

وفي حديث عمر رضي الله عنه: الرّجال ثلاثة ، فرجلٌ حائرٌ بائرٌ، أَيْ متحيّر في أَمره لا يدري كيف يهتدي فيه. وهو حائِرٌ وحَيْرانُ: تائهٌ من قوم حَيَارَى، والأُنثى حَيْرى[2].
والقَطَاةُ: واحدة القَطَا، وهو نوعٌ من اليمام يُؤْثِرُ الحياةَ في الصّحراء ويتَّخذ أُفحوصَه

1 – شرح الشمقمقية، 15.

2 – ينظر: لسان العرب، ج4، ص222، مادة: (ح ي ر).

في الأَرض، ويطير جماعاتٍ، ويقطع مسافاتٍ شاسعة، وبيضه مُرقَّط، والجمع: قَطًا، وقَطَوَات، وقَطَيَات[1].

وقوله:

ولا يزالُ فِي رِيَاضِ حُسْنِهَا **يَسْرَحُ فِكْرُهُ وَيجُولُ رَمَقِي**[2]

(يسرح) مضارع مجرّد صحيح لازم مرفوع، فاعله ظهر في بناء السّطح للتّركيب الفعلي، وهو (فكره) على سبيل التّنازع بينه وبين الفعل (يزال)، فأعمل الأوّل في ضمير، وأسند الثّاني إلى الظّاهر بناء على جواز التّنازع بين الفعل النّاسخ وغيره[3].

ووقعت جملة (يسرح فكري) خبرا للنّاسخ (لا يزال)، وتَمَّ عطف الجملة (يجول رمقي) على الّتي قبلها وأخذت حكمها، وزمن التّركيب الزّمن الحالي.

وسرَحَتِ الماشيةُ تَسْرَحُ سَرْحًا وسُرُوحًا: سامتْ، وسَرَحها هو: أَسامَها، يَتَعَدّى ولا يتعدّى، قال أَبو ذؤَيب:

وكانَ مِثْلَيْنِ أَن لا يَسْرَحُوا نَعَماً حيثُ اسْتراحَتْ مَواشِيهم وتَسْرِيحُ

وتقول : أَرَحْتُ الماشيةَ وأَنْفَشْتُها وأَسَمْتُها وأَهْمَلْتُها وسَرَحْتُها سَرْحاً[4].

والفَكْرُ والفِكْرُ: إِعمال الخاطر في الشّيء، قال سيبويه: ولا يجمع الفِكْرُ ولا العِلْمُ ولا النّظرُ، قال: وقد حكى ابن دريد في جمعه أَفكاراً[5].

والرَّمَقُ: بقيّة الحياةِ، وفي الصّحاح: بَقِية الرُّوح، وقيل: هو آخِر النفْس.

---

1 – ينظر: لسان العرب، مادة: (ق ط و).

2 – شرح الشمقمقية، ص37.

3 – ويسمى أيضًا باب الإعمال" بكسر الهمزة عند الكوفيين، وحقيقته: أن يتقدم فعلان مذكوران متصرفان، أو اسمان يشبهانهما في التصرف، أو فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف، ويتأخر عنهما؛ أي عن العاملين معمول غير سببي مرفوع وغير مرفوع، واقع بعد إلا، على الأصح فيهما، وهو أي: المعمول المتأخر عن العاملين مطلوب لكل منهما من حيث المعنى والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية، أو مع التخالف فيهما، والعاملان إما فعلان أو اسمان أو مختلفان، مثال الفعلين في طلب المرفوع: "قام وقعد زيد"، ومثالهما في طلب المنصوب: "ضربت وأكرمت زيدًا". ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص475، ابن عصفور، المقرب، ج1، ص250

4 – ينظر: لسان العرب، مادة: (س ر ح).

5 – ينظر: لسان العرب، مادة: (ف ك ر).

وفي الحديث: أَتيت أَبا جَهل وبه رَمَقٌ.

والجمع أَرْماقٌ. ورجل رامِق: ذو رَمَقٍ[1].

أمّا الموضعان المتبقّيان فهما قوله:

ورُبَّمَا **يَبْدُو** إذا بَرَزْنَ لي رِئمٌ إليها طَارَ فِي تَشَوُّقِ[2]

وَرَاحَةٌ **تَغَارُ مِن سُيُولِهَا** **سُيُولُ** وَدْقٍ وَرُكَامٍ مُطْبِقِ[3]

ثانيًا: الفعل المضارع المتعدّي:

النّمط الأوّل: الفعل المضارع + الفاعل (ضمير) + المفعول به:

الصّورة الأولى: الفعل المضارع + الفاعل (ضمير المخاطب) + المفعول به:

وردت هذه الصّورة في ثلاثة مواضعَ، هي:

قال النّاظم:

نَطَقْتَ بِالزُّوْرِ أمَا كُنْتَ **تَعِي** **أنَّ البَلا مُوْكَلٌ بِالمَنْطِقِ**[4]

فالفاعل لم يظهر في بناء السّطح للجملة دلّ عليه في بناء الأعماق الصّيغة الصّرفيّة (تاء المضارعة)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تعي) ووزنه (تفل)، فحذفت فاء الفعل (الواو)، لأنّ عينه مكسورة في المضارع، ممّا يدلّ على أنّ الفاعل ضمير المخاطب المفرد (أنت).

والجملة المصدرية (أنَّ البلا موكل بالمنطق) وقعت مفعولا به للفعل (تعي)، والجملة الفعليّة (تعي) وقعت خبرا للناسخ (كان)، وقصر النّاظم الاسم الممدود (البلا) ضرورة لإقامة الوزن، وزمن التّركيب الزّمن الحالي دلّ عليه سياق الكلام.

وقوله:

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص125، مادة: (ر م ق).

2 – شرح الشمقمقية، ص33.

3 – شرح الشمقمقية، ص131.

4 – شرح الشمقمقية، ص61.

ولا تَكُنْ كَأشَعَب فرُبَّمَا **تَلْحَقُ يَومًا وَافِدَ المُحَرَّقِ**[1]

فالفاعل لم يظهر في بناء السّطح للجملة دلّ عليه في بناء الأعماق الصّيغة الصّرفيّة (تاء المضارعة)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تلحق) ووزنه (تفعل)، وهو مضارع صحيح مجرّد متعدّ، ممّا يدلّ على أنّ الفاعل ضمير المخاطب المفرد (أنت).

وسبقت الجملة بـ (ربّما)، ويجوز في بائها التّخفيف، ففي قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[2] فيها قراءتان، فقرأها أهل المدينة وعاصم وعبد الوارث (رُبَما) بتخفيف الباء، وروى الأشموني ضمّها، وفتحها الآخرون[3] . و (ربّ) حرف معناه التّقليل كما في هذا الموضع، وإنْ كان ابن هشام ذكر أنّها تكون للتّكثير كثيرا وللتّقليل قليلا، وإذا أوصلت بـ (ما) كفّتها عن الجرّ[4]. وزمن التّركيب الزّمن المستقبل دلّ عليه سياق الكلام من خلال تعلّق الجملة بالظّرف (يوما).

وقوله:

لا زِلْتَ بَدْرًا في بروجِ الشِّعْرِ **تَنْـ سَخُ بِنُورِكَ ظَلامَ الغَسَقِ**[5]

الفاعل لم يظهر في بناء السّطح للجملة دلّ عليه في بناء الأعماق الصّيغة الصّرفيّة (تاء المضارعة)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تنسخ) ووزنه (تفعل)، وهو مضارع صحيح مجرّد متعدّ، ممّا يدلّ على أنّ الفاعل ضمير المخاطب المفرد (أنت)، وقوله (ظلام الغسق) مفعول به. وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (بنورك) وزمن التّركيب الزّمن الحالي.

ولعلّ النّاظم يقصد (بنورك) عدلك، والتّصوير هنا من باب الاستعارة التّصريحية، فقد صرح النّاظم بلفظ المشبه به (نورك)، ولم يصرح بلفظ المشبه (عدل السّلطان)، و (ظلام الغسق) كناية عن الجور والظّلم والبغي.

---

1 – شرح الشمقمقية، 85.

2 – الحجر، الآية: 2.

3 – ينظر: أبو المعز القلانسي، الكفاية الكبرى في القراءات العشر، مراجعة: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للطبع والنشر والتوزيع، طنطا، ط1، 2003، ص204.

4 – ينظر: مغني اللبيب، ج1، ص154.

5 – شرح الشمقمقية، ص140.

وغَسَق الليل يَغْسِق غَسْقاً وغَسَقاناً وأَغْسَقَ، وعن ثعلب: انصبّ وأَظلم، ومنه قول ابن الرُّقَيّات:

إنَّ هذا اللّيلَ قد غَسَقا واشْتَكَيْتُ الهَمَّ والأَرَق[1]

وقال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ﴾[2]، أيْ هو أَوّل ظلمته للمغرب والعشاء[3].

وقوله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾[4]، فالغاسِقُ اللّيل إذا وقب ودخل في كلّ شيء وأظلم[5].

الصّورة الثّانية: الفعل المضارع + الفاعل (ضمير المتكلّم) + المفعول به:

وردت هذه الصّورة في موضع واحد عند قول النّاظم:

أَشُنُّ كُلَّ غَارَةٍ شَعْوا عَلَى مَنْ يَحْمِهَا فِي مَقْنَبٍ وَفَيْلَقِ[6]

فالفاعل التركيب الفعلي (أشنّ كل غارة) لم يظهر في بناء السّطح للجملة دلّ عليه في بناء الأعماق الصّيغة الصّرفيّة (همزة المضارعة)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (أشنّ)، وهو مضارع صحيح مضعّف مجرّد متعدّ، ممّا يدلّ على أنّ الفاعل ضمير المتكلّم المفرد (أنا).

وحذفت همزة الممدود من كلمة (شعواء) لاستقامة الوزن.

وشَنَّ عليهم الغارةَ يَشُنُّها شَنّاً، وأَشَنَّ: صَبَّها وبَثَّها وفَرَّقها من كل وجه[7].

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص288، مادة (غ س ق).

2 – الإسراء، الآية: 78.

3 – الفراء، معاني القرآن، ج2، ص129.

4 – الفلق، الآية: 3.

5 – معاني القرآن، ج3، ص301.

6 – شرح الشمقمقية، ص51.

7 – ينظر: لسان العرب، ج13، ص242، مادة (ش ن ن).

قالت ليلى الأَخْيَلِيَّة[1]:

شَنَنّا عليهم كُلَّ جَرْداءَ شَطْبَةٍ لَجُوجٍ تُبارِي كلَّ أَجْرَدَ شَرْحَبِ

وغارةٌ شَعْواءُ فاشِيةٌ متفرّقة[2]

الصّورة الثّالثة: الفعل المضارع + الفاعل (ضمير الغائب) + المفعول به:

وردت هذه الصّورة في سبعة مواضعَ، منها قوله:

ولم تَزَلْ **تَقْطَعُ جِلْبَابَ الدُّجَى** بِجِلْمِ الأيدِي وَسَيْفِ العُنُقِ[3]

فالفاعل لم يظهر في بناء السّطح للتّركيب (تقطع جلباب الدّجى) دلّ عليه في بناء الأعماق الصّيغة الصّرفيّة (تاء المضارعة)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تقطع) ووزنه (تفعل)، وهو مضارع صحيح مجرّد متعدّ، ممّا يدلّ على أنّ الفاعل ضمير الغائب المفرد المؤنث (هي)، وقوله: (جلباب الدّجى) مفعول به. وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (بجلم الأيدي)، والجملة الفعليّة (تقطع جلباب الدّجى) وقعت خبرا للنّاسخ (لم تزل)، وزمن التّركيب الزّمن الماضي دلّ عليه سياق الكلام الّذي سبق بنفي (لم).

و (الدّجى) اسم ثلاثي معتلّ اللّام، ولا يخلو أمره أنْ تكون لامه ياء أو واوا، فإن كانت ياء تثّي بالياء، وهذا باتّفاق البصريين والكوفيين سواء كان مفتوح الفاء كالفتى، أو مكسورَها كالحمى، أو مضمومَها كالسُّرى، فنقول في تثنيتها: الفتيان، والحميان، والسّريان[4].

والجِلْبابُ: ثوب أَوسَعُ من الخِمار، دون الرِّداءِ تُغَطِّي به المرأَةُ رأْسَها وصَدْرَها، وقيل: هو ثوب واسِع دون المِلْحَفةِ تَلْبَسه المرأَةُ، وقيل: هو المِلْحفةُ[5].

وقوله:

---

1 – هي ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب الأخيلية من بني عقيل من عامر بن صعصعة شاعرة عربية عرفت بجمالها وقوة شخصيتها وفصاحتها عاصرت صدر الإسلام والعصر الأموي عرفت بعشقها المتبادل مع توبة بن الحُمَير. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج5، ص249.

2 – ينظر: لسان العرب، مادة: (ش ع ا).

3 – شرح الشمقمقية، ص18.

4 – ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص506.

5 – ينظر: لسان العرب، ج1، ص268، مادة: (ج ل ب).

وَمُقْلَةٍ **تَرْمِي بَقَوْسِ حَاجِبٍ لاحِظَهَا** بِسَهْمِهَا المُفَوَّقِ[1]

الفاعل لم يظهر في بناء السّطح للجملة الفعليّة دلّ عليه في بناء الأعماق الصّيغة الصّرفيّة (تاء المضارعة)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (ترمي) ووزنه (تفعل)، وهو مضارع ناقص مجرّد متعدّ، ممّا يدلّ على أنّ الفاعل ضمير الغائب المفرد المؤنّث (هي)، وقوله (لاحظها) مفعول به، وهو معرفة مشتقّ (اسم فاعل). وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (بسهمها المفوّق)، وزمن التّركيب الزّمن المستقبل دلّ عليه سياق الكلام.

أمّا المواضع المتبقّية فهي:

حتّى غَدَتْ خَوْصًا عِجَافًا ضُمّرًا أعْناقُها تشكو طويـــــلَ العُنُقِ/ 20

مَعِي ثلاثةٌ تَقِي صـــــــــاحبَهَا ما لم تكنْ نُوْنُ الوِقَـــاية تَقِي/ 43

ولا تصـــــــاحبْ مَنْ يرى لنفســه فضلا بلا فضل وغير المتَّقِي/ 64

كم حاجةٍ يسَّرَهـــــا وكم قضــى بفكِّ عانٍ وأسِيرٍ مَـــــــوثّقِ/ 115

ما عُذْرُ مَن يشكو الجَوَى لمَنْ جفا وهو لِدَمْعِ جَفْنِهِ لم يَـــــــرِقِ/ 39

والجدول التّالي يبيّن الفعل وفاعله ومفعوله ودلالة تركيبه:

التركيب (الجملة)	الفعل	الفاعل	المفعول به	دلالة التركيب
تشكو طويل العنق	تشكو	ضمير مستتر	طويل العنق	زمن الحال
تقي صاحبها	تقي	ضمير مستتر	صاحبها	زمن الحال
يرى لنفسه فضلا	يرى	ضمير مستتر	فضلا	زمن الحال
يسرها	يسر	ضمير مستتر	الهاء	زمن الحال
ما... يشكو الجوى	يشكو	ضمير مستتر	الجوى	زمن المستقبل

1 – شرح الشمقمقية، ص34.

النّمط الثّاني: الفعل المضارع + الفاعل (اسم ظاهر) + المفعول به:

وردت هذه الصّورة في خمسة مواضعَ، منها قوله:

وما ائْتَلَت **تَذْرَعُ كُلَّ فَدْفَدٍ** **أذرُعُهَا** وَكُلُّ قَاعٍ فَرَقِ[1]

قوله (تزرع) مضارع صحيح مجرّد متعدّ، وقوله (كلّ فدفد) مفعول به ، وقدّم على فاعله (أذرعها)، ويحتمل أن يكون الفاعل مسندا للفعل (ائتلت) على سبيل التّنازع بينه وبين الفعل (تزرع)، واشترط النّحاة في باب التّنازع وجوب توجّه العاملين إلى المعمول المتنازع فيه[2].

وجملة (تزرع كل فدفد أذرعها) في محلّ نصب حال، وزمن التّركيب الزّمن المستقبل دلّ عليه سياق الكلام لما سبق الفعل (ائتلت) بالنّفي.

وقوله:

تَقْدَحُ نَيْرَانَ الحُبَاحِبِ حَوَا **فِرُهُ** عِنْدَ خَبَبٍ وَطَلَقِ[3]

قوله (تقدح) مضارع صحيح مجرّد متعدّ، وقوله (نيران الحباحب) مفعول به ، وقدّم على فاعله (حوافره)، وظهر الفاعل في البنية السّطحيّة للجملة موافقا للبنية العميقة

وجملة (تقدح نيران الحباحب حوافره) في محلّ جرّ نعت للمنعوت (قوس) في البيت الّذي قبله، وزمن التّركيب الزّمن الحالي دلّ عليه سياق الكلام.

وقَدَحَ بالزَّنْدِ يَقْدَحُ قَدْحاً واقْتَدَح: رام الإيراءَ به، والمِقْدَحُ والمِقْداحُ والمِقْدَحَةُ والقَدَّاحُ كلّه: الحديدة الّتي يُقْدَحُ بها، وقيل القَدَّاحُ والقَدَّاحة الحجر الّذي يُقْدَحُ به النّار[4].

---

1 – شرح الشمقمقية، ص14.

2 – ذكر ابن هشام أن للتنازع شرطين: أحدهما: أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء، والآخر: ألاَّ يكون المعمول متقدما ولا متوسطا ولا متأخرا، وإن كان بعضهم جوَّزَ التوسط. ينظر: شرح شذور الذهب، ص218.

3 – شرح الشمقمقية، ص46.

4 – ينظر: لسان العرب، ج2، ص554، مادة: (ق د ح).

الحُباحِب: ما اقْتَدَحَ من شَرَرِ النّارِ في الهَواءِ مِن تَصادُمِ الحِجارة، وحَبْحَبَتُها: اتّقادُها[1].

وخَبَتِ النارُ: خَبْوًا وخُبُوًّا: سكنَتْ وخمدَ لهبُها. وخَبَتِ الحربُ والحِدَّة: سَكَنَت وهدأَت[2].

وفي القرآن الكريم: ﴿مَّأْوِيٰهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيراً﴾[3].

أما المواضع المتبقية فهي:

فسوف تَعْروكَ على إتَلافِهَـــا نَدامةَ الكَسْعـــــي والفَرزدقِ/ 23

وَدَعْ يَسُوقُ بعضها بعضا فقد دَنَا وُلُوجُوهـــا بِوَعْرٍ ضَيّقِ/ 29

تَمْنَعُ مَسَّ ثَوْبِهَـــــا لِجِسْمِهَا ثَلاثَةٌ مِثْلَ الأثَافِي فِي الرّقِي/ 36

والجدول التّالي يبيّن الفعل وفاعله ومفعوله ودلالة تركيبه:

التركيب (الجملة)	الفعل	الفاعل	المفعول به	دلالة التركيب
سوف تعروك	تعرو	ندامة الكسعي	الكاف	المستقبل البعيد
يسوق بعضها بعضا	يسوق	بعضها	بعضا	زمن الحال
تمنع مس ثوبها ثلاثة	تمنع	ثلاثة	مس ثوبها	زمن الحال

1 – ينظر: لسان العرب، ج1، ص296، مادة: (ح ب ح ب).

2 – لسان العرب، ج1، ص341–342، مادة: (خ ب ب).

3 – الإسراء، الآية: 97.

المبحث الثّاني: الجملة الفعليّة المنفيّة:

المطلب الأوّل: النّفي بـ (لا):

تُعَدُّ (لا) أصل حروف النّفي عند النّحاة نظرا لكثرة تشعّبها في الاستخدام، وتدخل على الجملتين: الاسميّة والفعليّة، إلاّ أنّها تستعمل مع الفعل أكثر من استعمالها مع الاسم[1].

تختص (لا) بنفي الفعل المضارع، دون أن تؤثّر فيه من النّاحيّة الإعرابيّة، حيث يبقى مرفوعا بعدها، ولا تبطل عمل ما قبلها بما بعدها، قال الله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾[2]، فهنا لم تمنع (لا) أنْ النّاصبة من نصب الفعل المضارع.

وتجزم (لا) الفعل المضارع، وعندها تكون من الأدوات الّتي تجزم فعلا مضارعا واحدا، وتسمّى (لا) النّاهية، كقوله تعالى: ﴿لاَ تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾[3]، وقد أطلق عليها النّحاة (لا) الطّلبيّة[4].

وتدخل (لا) على الماضي قليلا[5]، فتنفيه بشرط التّكرار[6]، يقول المرادي: "وقد تدخل لا النّافية على الماضي قليلا" والأكثر حينئذ أنْ تكون مكرّرة، كقوله تعالى: ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّىٰ﴾[7]، وقد زعم بعض النّحاة أنّ (لا) مكرّرة في المعنى، وإنْ لم تتكرّر في اللّفظ، فذهب إلى ذلك الزّمخشري[8] في قوله تعالى: ﴿فَلاَ ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾[9].

وذهب البعض إلى أنّ (لا) هنا دعائيّة، دعاء عليه بأن لا يفعل خيرا، ومثلها لا شلّتْ يمينك، وقولهم: فلا نامت أعين الجبناء، فإنّها تكون بمعنى الدّعاء[10].

---

1 – ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، 1992، ص134.

2 – المائدة، الآية: 73.

3 – لقمان، الآية: 12.

4 – ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص1857.

5 – إحياء النحو، ص134.

6 – مغني اللبيب، ج1، ص269.

7 – القيامة، الآية: 31.

8 – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج4، ص756.

9 – البلد، الآية: 11.

10 – ينظر: كتاب سيبويه، ج1، ص301، ومغني اللبيب، ج1، ص270.

وقد وردت (لا) نافية للجملة الفعليّة في القصيدة الشّمقميّة في أربعة مواضعَ، وكلّها جاءت لنفي المضارع، إلاّ في موضع واحد جاءت لنفي الماضي.

الصّورة الأولى: أداة النفي + الفعل المضارع + الفاعل (ضمير المخاطب):

وردت هذه الصّورة في موضع واحد عند قول النّاظم:

وَاحْمَدْ جَلِيسًا **لا تَخَافُ شَرَّهُ** وَكَابْنِ شَوْرٍ لَنْ تَرَى مِنْ مُطْرِقِ[1]

فيبدو في التّركيب الفعليّ المنفيّ (لا تخاف شرّه) أنّ الفاعل لم يظهر في بناء السّطح للجملة دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (التّاء)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تخاف)، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر مخاطب تقديره (أنت).

والفعل (تخاف) مضارع معتلّ العين لازم، ألفه منقلبة عن واو.

وأفاد التّركيب نفي فعل الخوف من الجليس الّذي يؤمن شرّه.

الصّورة الثّانية: أداة النّفي + الفعل المضارع + الفاعل (ضمير واو الجماعة) + مفعول به:

وردت هذه الصّورة في موضع واحد عند قوله:

لا تَرْجَونَ صَفْوًا بِغَيْرِ كَدَرٍ فَذَا لَعَمْرُ اللهِ لَمْ يَتَّفِقِ[2]

فنلاحظ أنّ بناء السّطح في التّركيب الفعليّ (لا ترجون صفوا بلا كدر) وافق بناء الأعماق، والفعل فيه جاء مرفوعا وعلامة رفعه ثبوت النّون، و (واو الجماعة) ضمير متّصل مبني في محلّ رفع فاعل، و (صفوا) مفعول به، وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (بغير كدر).

وزمن التّركيب: نفي نسبة الفعل إلى الفاعل مقيّدا بالمفعول به وبالجارّ والمجرور في الزّمن المستقبل.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص67.

2 – شرح الشمقمقية، ص86.

والنّاظم هنا ينفي وجود الخير فقط في دار الفناء؛ لأنّ حكمة الله اقتضت أنْ تكون أحوال هذا الدّار مركّبة من الخير والشّر، أمّا دار البقاء فالجنة دار خير خالص، والنّار دار شرّ خالص.

قال الزّمخشري:

مَلِيحٌ ولكنْ عِنْدَهُ كُلّ جَفْوَة ولم أرَ في الدُّنيا صَفَاءً بلا كَدَرِ[1]

وقال ابن حجّة:

لا تغترر بالحظّ والسّـــــــلامة فإنّما الحيـــــاة كالمُدامه

والعمر مثل الكأس والدّهر القذر والصّفو لا بدَّ له من الكدر[2]

الصّورة الثّالثة: أداة النّفي + الفعل المضارع المبني للمجهول + نائب الفاعل.

وردت هذه الصّورة في موضع واحد عند قوله:

سَيْفٌ كَصَمْصَامَةِ عمرو بَاتِرٌ **لا يُتَّقَـــى** بِيَلَبٍ وَدَرَقِ[3]

نلاحظ أنّ نائب الفاعل لم يظهر في بناء السّطح للجملة دلّ عليه في بناء الأعماق السياق والوحدة الصّرفيّة للفعل (ياء المضارعة)، ممّا يشير إلى أنّه ضمير مفرد مذكّر غائب يعود على السّيف.

وأصل (يتّقى) (يوتقى) بالواو؛ لأنّه من الوقاية، فأبدلت الواو تاء، وأدغمت في تاء الافتعال، والجملة المنفيّة (لا يتّقى) في محلّ رفع نعت لـ (سيف)، وزمن التّركيب: نفي نسبة الفعل إلى نائب الفاعل مقيّدا بالجارّ والمجرور في الزّمن المستقبل.

الصّورة الرّابعة: أداة النفي + الفعل الماضي + الفاعل (ضمير المخاطب):

---

1 – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، ج4، ص309.

2 – ابن حجة الحموي، خزانة الأدب وتاج الأرب، تحقيق: كوكب دياب، دار صادر، بيروت، بيروت، ط1، 2001، ج2، ص309.

3 – شرح الشمقمقية، ص44.

وَلا بَرَحْتُ بالأَمَانِي ظَافِرًا وَمُدْرِكًا لِمَا تَشَا مِنْ أَنَقِ[1]

نلاحظ أنّ فاعل الفعل (برح) ظهر في البنيتين السّطحيّة والعميقة، وجاء ضميرا للمخاطب متّصلا بالفعل، وممّا يلاحظ أيضا أنّ (لا) لم تتكرّر في هذا التّركيب الفعلي، وذلك لأنّها أفادت الدّعاء.

وزمن التّركيب: نفي نسبة الفعل للفاعل مقيّدا بالجارّ والمجرور (بالأماني) وبالحال (ظافرا) في الزّمن المستقبل.

المطلب الثّاني: النّفي بـ (لم)

(لم) حرف نفي وجزم وقلب، فيرى بعض النّحاة أنّها في أصلها مكوّنة من اللام والميم، في حين يرى قسم آخر منهم أنّ أصلها (لا) ثُمَّ أبدلت الألف ميما، وهي تدخل على الفعل المضارع فتترك أثرا في المبنى وهو السّكون (علامة الجزم)، وآخر في المعنى[2]، ونصَّ النّحاة على أن يكون تارة متّصلا بالحال وتارة منقطعا وأخرى مستمرًّا.

وقد تحدّث المالقي بإسهاب عن (لم)، فهو يجزم الفعل أو الأفعال المضارعة على اختلاف الجزم وينفيها، إلاّ أنّها تخلّص معنى المضارع إلى الماضي، لأنّها جواب من قال: فعل، إذا هي نظيرها فكأنّك قلت مجيبا، فلم يفعل ما فعل، فهي من القرائن الصّارفة للأفعال المضارعة إلى معنى الماضي وإن كان لفظها يصلح للحال والاستقبال،

ولا يليها إلاّ الفعل الغابر وهي تجزمه، كقولك: لم يفعل، ولم يسمع، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[3] لم جزمت الفعل قد مضى فلمّا جعل معها الفعل على جهة الغابر جزم، وكذلك قولك: لم يخرج زيد، وإنّما معناه لا خرج زيد، فاستفتحوا هذا اللّفظ حملوا على بناء الغابر فإذا أعيدت (لا) مرتين وأكثر حسن، كقوله تعالى: ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّىٰ﴾[4]، لم يصدّق، ولم يصلِّ.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص140.

2 – كتاب سيبويه، ج4، ص225.

3 – الإخلاص، الآية: 3.

4 – القيامة، الآية: 31.

و (لم) لنفي ماضي منقطع نحو: لم يقم زيد معناه انتهى القيام فيما مضى وانقطع ويجوز أن يكون معنى المضارع المنفي بها قد انتهى وانقطع قبل زمن التّكلّم، نحو قوله تعالى: (لم يكن شيئا مذكورا)[1]، لأنّ معناه: ثم كان بعد ذلك ويجوز أن يكون متّصلا بالحال ووقت التّكلّم ولا ينقطع نحو قوله تعالى: (لم يلد ولم يولد)، ويكون اتّصاله بحال أوجب ولكن يستحيل أن يكون للمستقبل أو متّصلا به[2].

ورد الفعل المضارع في القصيدة الشّمقمقيّة منفيا بـ (لم) في خمسة وعشرين موضعا، منها قوله:

مَهْلا على رَسْلِكَ حَادي الأيْنُقِ وَلا تُكَلّفْهـــــا بِمَا **لَمْ تَطِقِ**[3]

نلاحظ أنّ الفاعل لم يظهر في البناء السّطحي للجملة دلّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة للفعل (تاء المضارعة)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تطق) على وزن (تفل)، ممّا يشير إلى أنّ الفاعل مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، وأصل الفعل (تطق) (تطيق)، فلمّا دخل عليه الجازم والتقى ساكنان حذف الأوّل (الياء) لكونه حرف لين.

وجملة (لم تطق) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وزمن التّركيب: الزّمن الماضي كون أنّ الفعل جاء مسبوقا بـ (لم) الّتي قلبت زمنه من الحاضر إلى الماضي.

وأطاقَ يُطيق، أَطِق، إطاقةً، فهو مُطيق، والمفعول مُطاق، وأطاق العملَ الصّعب طاقَه، قدر عليه واحتمله بمشقّة. وأمرٌ لا يُطاق: لا يُحتمل، ولم يُطِق صبرًا: لم يستطع أن يصبر[4]. قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[5].

وقوله:

مَا عُذْرُ مَنْ يَشْكُو الجَوَى لِمَنْ جَفَا وَهْوَ لِدَمْعِ جَفْنِهِ **لَمْ يَرِقِ**[6]

---

1 – الإنسان، الآية: 01.

2 – ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص337.

3 – شرح الشمقمقية، ص12.

4 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص232، مادة: (ط ي ق).

5 – البقرة، الآية: 184.

6 – شرح الشمقمقية، ص39

نلاحظ أنّ الجملة منفيّة في الزّمن الماضي، والفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، لكونه معتلّ الآخر، وهو مضارع لفظا ماض معنى.

كما نلاحظ أنّ نائب الفاعل لم يظهر في بناء السّطح دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة للفعل وهي (ياء المضارعة)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (يرق)، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر غائب (هو).

وأفاد التّركيب: توكيد نفي قبول العذر من الّذي يشكو حرارة الفراق ولوعته وهو لم يرق قطرة من دموعه؛ أيْ نفي نسبة توكيد الفعل إلى نائب الفاعل في الزّمن الماضي.

وقوله:

وَلَمْ تَخَفْ مِنْ شَاعِرٍ مَهْمَا انْتَضَى سَيْفُ الهِجَا فَرَى حِبال العُنُقِ[1]

نلاحظ أنّ الجملة منفيّة في الزّمن الماضي، والفعل مجزوم وعلامة جزمه السّكون، والأصل فيه (تخاف) فحذفت عينيه لدخول الجازم عليه والتقاء السّاكنين، وهو مضارع لفظا ماض معنى.

كما نلاحظ أنّ الفاعل لم يظهر في بناء السّطح دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق إضافة إلى الوحدة الصّرفيّة للفعل (تاء المضارعة)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (من شاعر).

وأفاد التّركيب: نفي نسبة الفعل إلى الفاعل مقيّدا بالجارّ والمجرور والشّرط في الزّمن الماضي.

وقوله:

فالزّرْدُ يَوْمَ الغَارِ **لَمْ يَثْبُتْ لهُ** **فَضْلٌ** وكان الفضلُ للخَدَرْنَقِ[2]

1 – شرح الشمقمقية، ص61.

2 – شرح الشمقمقية، ص81.

نلاحظ أنّ الجملة منفيّة في الزّمن الماضي، والفعل مجزوم وعلامة جزمه السّكون لكونه صحيح الآخر، وهو مضارع لفظا ماض معنى.

ونلاحظ أنّ بناء السّطح في هذه الجملة (لم يثبت له فضل) وافق بناء الأعماق، والفاعل جاء اسما ظاهرا (فضل) وقدّم الجارّ والمجرور عليه بغرض التّخصيص والاهتمام.

والجملة وقعت خبرا للمبتدأ، وأفاد التّركيب نفي نسبة الفعل إلى الفاعل في الزّمن الماضي مقيّدا بالجارّ والمجرور.

أمّا المواضع المتبقّية فهي قوله:

فطالما كلّفتها وسقتهـــــــــا سوقَ فتى من حالها لم يشفقِ/ 13

وكمْ بِسَوْطِ البغِي سُقت سوقها ســـوق المُعنّف الّذي لم يتَّقِ/ 20

لأنت أظلمُ مِن ابن ظـــــالم إنْ كنتَ مِن بَعْدُ بها لم ترفَقِ/ 25

أســـأتَ للغَيْدِ وللنّـــوق ولي إســـــــاءةً بتوبةٍ لم تُمْحَقِ/ 27

لزرتُها واللَّيلُ جونٌ حَـــالكٌ وَجَفْنُهَـــــا لم يكتحل بـأرقِ/ 43

وفرسٍ كـــلاحقٍ أو داحسٍ يوم الرّهـــان شـأوُهُ لم يلحَقِ/ 46

ولا تؤيّسْ طامعـــا في رُتْبَةٍ لنَيْلِهـــــــا نظيره لم يَـرْتَقِ/ 81

وكم حُبارى أمّهَـا صَقْرٌ فلم يَظْفَـــرْ بِغَيْرِ حَتْفِهِ بِـــالزرقِ/ 78

قد قُطِعَتْ يداهُ يـــوم مؤْتَةٍ ولم يَدَعْهـــا لِكَمِـيٍّ سَوْحَقِ/ 102

وابْكِ على ذنبٍ وقلبٍ قد قسا كـــالصّخرِ من هواه لم يَسْتَفِقِ/ 107

وليَكُ قلبُكَ له أفـــــرغَ من حَجّام ســـاباطٍ ومن لم يَعْشَقِ/ 111

واعْنَ بقول الشّعر فالشّعر كما لٌ للفتى إنْ به لم يَـــــرْتَزِقِ/ 113

مَا عَـــــابَهُ إلاّ عَيِيٌّ مُفْحَمٌ لِعَرْفِهِ الذَّكِـــــــيٍّ لم يَسْتَنْشِقِ/ 114

وعندمـــــا سَمِعَ من قُتَيْلَةٍ رِثَى قتيلهـــــا الّذي لم يُعْتَقِ/ 119

لو لم يكن للشّعر عند من مضى فضلٌ على الكعبة لم يعلّـــقِ/ 125

وكن له روايةً كـــــــالأصمعي والجهلُ أولى بالّذي لم يصدقِ/ 128

ولم يدع معنًى لمعنٍ في النّـــدى ولم يكن كمثله في الخُلُـــقِ/ 132

مُذْ كان طفلا والسَّمـــــاحُ دأبُهُ وغيرُ مأخذ الثَّنـــــا لم يعشقِ/ 133

نشـــــأ في حجر الخلافة وقد شبَّ بغيرهـــــــــــا لم يعلقِ/ 133

إليكهـــــــــــا أرجوزةً حسَّانةً لمثلهـــــــا ذُو أدبٍ لم يَسْبِقِ/ 141

أو وصلتْ للموصلي فيما مضى عند الغنا بغيرهـــــا لم ينطقِ/ 145

والجدول التّالي يبيّن الجمل المنفيّة بـ (لم) ودلالة النّفي فيها:

التركيب (الجملة)	أداة النفي	الفعل	الفاعل	دلالة التركيب
لم يشفق	لم	يشفق	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم يتفق	لم	يتفق	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم ترفق	لم	ترفق	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم تمحق	لم	تمحق	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم يكتحل	لم	يكتحل	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم يلحق	لم	يلحق	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم يظفر	لم	يظفر	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم يدعهما	لم	يدعهما	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم يستنشق	لم	يستنشق	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم يعشق	لم	يعشق	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم يرتزق	لم	يرتزق	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم يستبق	لم	يستبق	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم يعتق	لم	يعتق	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم يعلق	لم	يعلق	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم يصدق	لم	يصدق	ضمير مستتر	الزمن الماضي

لم يدع	لم	يدع	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم يعشق	لم	يعشق	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم يعلق	لم	يعلق	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم يسبق	لم	يسبق	ضمير مستتر	الزمن الماضي
لم ينطق	لم	ينطق	ضمير مستتر	الزمن الماضي

المطلب الثّالث: النّفي بـ (لن):

(لن) حرف ينفي الأفعال المضارعة ويخلّصها للاستقبال معنى، وإنْ كان في اللّفظ باقيا على احتماله للحال والاستقبال، وإنّما كان ذلك لأنّها كالجواب لمن قال: سنفعل، ولا تجتمع مع السّين، لأنّها مختصّة بالإيجاب، كما أنّ (لن) مختصّة بالنّفي فتناقضا[1].

وهي حرف ناصب للفعل الّذي بعدها بنفسها على رأي سيبويه وأغلب النّحويين، وهي عند الخليل حرف مركب من (لا) النّافية و (إن) النّاصبة، فأصلها عنده (لا أن)، ثُمَّ حذفت همزة (أن) بالتّسهيل بالحذف فصار: (لا أن)، ثُمَّ حذفت الألف لالتقاء السّاكنين[2].

تختص (لن) بالمضارع فتنصبه، وتفيد المستقبل، وهي تكون جوابا لنفي المضارع المتّصل بالسّين أو سوف: لن أضرب جوابا لقوله: سأضرب، كما أنّ: لا تضربني لقوله: اضرب، ولم اضرب، نفي لقوله ضربت[3].

ومن خواصها في النّفي أنّها ليست للنّفي على التّأبيد خلافا للزّمخشري الّذي يرى أنّها لتأبيد النّفي وطوال مدّته، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمَتَ اَيْدِيهِمْ﴾[4]، فذكر أنّه لابدَّ من (لن) لتأكيد النّفي الأبدي[5].

ونقل ابن جنّي عن الأخفش أنّها استخدمت في موضع (ما) لنفي الحال نحو قول الشاعر: أجدك لن ترى بثعيلبات ولا بيدان ناجية ذمولا

فالشّاهد في البيت (لن ترى) حيث استخدمها الشّاعر لنفي الحال أصلها ما ترى[6].

وردت (لن) نافية للفعل المضارع في الشّمقمقيّة في موضعين اثنين هما قوله:

وَزَانَ عِلْمِي أدَبِي **فَلَنْ تَرَى** مِنْ شِعْرِهِ كَشِعْرِيَ المُنَمَّقِ[7]

---

1 – ينظر: رصف المباني في حروف المعاني، ص285.

2 – ينظر: سر الصناعة، ص304.

3 – ينظر: كتاب سيبويه، ج1، ص135.

4 – البقرة، الآية: 95.

5 – ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص11.

6 – ينظر: الخصائص، ج1، ص388.

7 – شرح الشمقمقية، ص55.

(الفاء) سببية، و (لن) حرف ينفي المستقبل ولا يفيد تأكيد النّفي ولا تأبيده خلافا للزّمخشري، و (ترى) مضارع منصوب بلن، وأصله (تَرْءَىُ) كـ (تمنع)، ثُمَّ قلبت الياء ألفا لاشتغال الحركة عليها، ونقلت حركة الهمزة إلى السّاكن قبلها وهو الرّاء، ثُمَّ حذفت تخفيفا فصارت (ترى).

ونلاحظ أنّ الفاعل لم يظهر في بناء السّطح للجملة دلّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة للفعل (تاء المضارعة)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل.

وأفاد التّركيب نفي نسبة الفعل إلى الفاعل مقيّدا بالجارّ والمجرور في الزّمن المستقبل.

وقوله:

وَاحْمَدْ جَلِيسًا لا تَخَافُ شَرَّهُ وَكَابْنِ شُورٍ **لَنْ تَرَى** مِن مُطْرِقِ[1]

ما قيل عن الموضع الأوّل يقال في هذا الموضع، وأفاد التّركيب نفي نسبة الفعل إلى الفاعل مقيّدا بالجارّ والمجرور (من مطرق) في الزّمن المستقبل.

والإِطْراقُ : استرخاء العين، والمُطْرِقُ: المسترخي العين خِلقةً.

والإِطْراقُ: السّكوت عامّة، وقيل: السّكوت من فَرَقٍ، ورجل مُطْرِقٌ، ومِطْراقٌ وطِرِّيق: كثير السّكوت.

وأَطْرَقَ الرّجل إذا سكت فلم يتكلّم، وأَطْرَقَ أيضًا، أَيْ: أَرخى عينيه ينظر إلى الأَرض[2].

1 – شرح الشمقمقية، ص67.

2 – لسان العرب، ج10، ص222، مادة: (ط ر ق).

المطلب الرّابع: النّفيّ بـ (ما)

(ما) من الحروف الّتي تنفي الاسم والفعل على السّواء وهي حرف نفي يدخل على الجملة الفعليّة سواء كان فعلها ماضيًّا أم مضارعا، ولا عمل لها في الفعل إلاّ تحديد الزّمن في التّركيب.

وهي لنفي الحال عند أكثر النّحاة، يقول سيبويه: (ما) نفي لقوله هو يفعل، إذا كان في حال الفعل، فتقول ما يفعل[1].

وقال بعضهم إذا دخلت (ما) على الفعل الماضي تركته على معناه، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال، فتقول: ما قام زيد، وما يقوم زيد، فإن قلت: ما يقوم غدا، فالحكم لغد في التّخلص للمستقبل، فإذا لم يدخل عليها غدا ولا غيرها من المخلّصات للاستقبال فحينئذ تكون مخلّصة للحال، وهذا بحكم الاستقراء، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُواْ مُومِنِينَ﴾[2]، وقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلاَّ هُوَ﴾[3]، ولا عمل لها في الفعل لعدم اختصاصها به[4].

ورد نفي الجملة الفعليّة في الشّمقمقيّة بـ (ما) في أربعة مواضعَ، وكلّها جاءت لنفي الماضي الّذي تركته على مُضيّه، وهذه المواضع جاءت على الصّورتين التّاليتين:

الصّورة الأولى: أداة النّفي + الفعل الماضي + الفاعل (ضمير الغائب):

وردت هذه الصّورة في ثلاثة مواضعَ، هي قوله:

وَمَا ائْتَلَتْ تَذْرَعُ كُلَّ فَدْفَدِ أَذْرُعُهَـا وَكُلُّ قاعٍ فَرَقِ[5]

(الواو) عاطفة، و (ما) نافية، و (ائتلت) ماضٍ محذوف اللّام لانقلابها ألفا واجتماعها بسكون تاء التّأنيث، وأصلها واو ثُمَّ صارت ياء لمجاورتها الثّلاث ثُمَّ ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وفاعل الفعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الأينق.

---

1 – كتاب سيبويه، ج4، ص241.

2 – الأعراف، الآية: 71.

3 – المدثر، الآية: 31.

4 – رصف المباني في حروف المعاني، ص38.

5 شرح الشمقمقية، ص14.

وتخصّصت الجملة المنفيّة بالجملة الحاليّة (تزرع كلّ فدفد)، وأفاد التّركيب نفي تقصير الإبل في ملازمة السّير في الزّمن الماضي.

والائتلاء: التّقصير والإبطاء، يقال: ألا أَلوأ وأُلُوا وأليًا، وألى وائتلى ائتلاء قصر وأبطأ، وتأتي ائتلى بمعنى أقسم وحلف[1].

وقوله:

فَمَا اسْتَرَاحَتْ مِنْ عَبُورِ جَعْفَرٍ وَمِنْ صُعُـودٍ بِصعيدٍ زَلَقِ[2]

(الفاء) عاطفة للجملة الّتي بعدها على الّتي قبلها، و (استراحت) فعل ماض، وأصله (استروحت)، فنقلت حركة الواو الّتي هي عين الكلمة إلى الرّاء الّتي هي فاؤها ثُمَّ قلبت ألفا فصارت (استراحت)، وحرفا السّين والتّاء في الفعل جاءا للمطاوعة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الأينُق.

وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (من جعفر)، وأفاد التّركيب نفي نسبة الفعل إلى الفاعل؛ أيْ نفي الاستراحة عن الأينُق بعد تعب السّير في الزّمن الماضي.

أمّا الموضع الثّالث والأخير هو قوله:

وَلا تَعْدُ لِحَرْبٍ مَنْ مَنَّ وَلَوْ مَنَّ **فَمَـــــا غَلَّ يَدًا** كَمُطْلَقِ[3]

الصّورة الثّانية: أداة النّفي + الفعل الماضي (مبني للمجهول) + نائب الفاعل:

وردت هذه الصّورة في موضع واحد عند قوله:

لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ بيانُ آيةٍ **مَا فُسِّرَتْ مَسَائِلُ ابْنِ الأَزْرَقِ**[4]

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج14، ص39، مادة: (أ ل ى).

2 – شرح الشمقمقية، ص18.

3 – شرح الشمقمقية، ص92.

4 – شرح الشمقمقية، ص125.

نلاحظ أنّ بناء السّطح وافق بناء الأعماق في الجملة الفعليّة المنفيّة ذات الفعل الماضي المبني للمجهول، كما نلاحظ أنّ الفاعل قد حذف للجهل به، وأنّ المفعول به أقام مقامه.

وأفاد التّركيب نفي نسبة الفعل إلى نائب الفاعل في الزّمن الماضي.

المبحث الثّالث: الجملة الفعليّة الخبريّة المؤكّدة:

المطلب الأوّل: الجملة الفعليّة الخبريّة المؤكّدة بـ (قد):

ورد الفعل الماضي في الشّمقمقيّة مؤكّدا بـ (قد)، ومؤكّدا بـ (اللّام وقد) في مواضعَ عديدةٍ.

ومن أحكام (قد) أنّه لا يليها إلاّ الفعل مظهرا[1]، وقد يفهم من كلام سيبويه أنّها تفيد التّوقع أو تحقّق ما يتوّقع، ففي باب "الحروف الّتي لا يليها إلاّ الفعل" قال: "فمن تلك الحروف (قد)، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهي جواب لقوله: أَفَعَلَ؟ كما كانت ما فعل جوابا لها فعل؟ إذا أخبرت أنّه لم يقع، ولما يَفْعَلْ وقد فَعَلَ إنّما هما لقوم ينتظرون شيئا، فمن ثم أشبهت قد لما في أنّها لا يفصل بينها وبين الفعل"[2]، وفي موضع آخر قال: "وتكون قد بمنزلة ربّما، وقال الشّاعر الهذلي[3]:

قد أتْرُكُ القَرْنَ مُصْفَرًّا أنَامِلُهُ كـــــأنَّ أثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

كأنّه قال: ربما[4].

فمعاني قد إذن التّقريب والتّوقع والتّحقيق مع الفعل الماضي بشكل خاصّ، والتّقريب وكذلك التّقليل أو التّكثير مع الفعل المضارع.

وأمّا اللّام فهي لام الابتداء، وهي غير عاملة واقترانها بقد المقترنة بالفعل الماضي هو أحد مواضع ثلاثة تكثر فيها هذه اللّام[5].

---

1 – ينظر: كتاب سيبويه، ج1، ص98.

2 – كتاب سيبويه، ج3، ص114–115.

3 – هو خويلد بن خالد بن محرث بن زبيد بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار، وهو أحد المخضرمين مِمَّن أدرك الجاهليَّة والإسلام، وأسلم فحَسُنَ إسلامُه. ينظر: الأغاني، ج2، ص180.

4 – كتاب سيبويه، ج4، ص224.

5 – ينظر: عبد الهادي الفضلي، اللامات، دار القلم، بيروت، ط1، 1980، ص107.

وسوف أذكر المواضع الّتي جاءت فيه الجملة الفعليّة مؤكّدة بـ (قد) في نمطين اثنين هما: الجملة الفعليّة الخبريّة المؤكّدة ذات الفعل الماضي اللّازم، والجملة الفعليّة الخبريّة المؤكّدة ذات الفعل الماضي المتعدّي.

النّمط الأوّل: الجملة الفعليّة الخبريّة المؤكدة بـ (قد) ذات الفعل الماضي اللّازم:

ورد هذا النّمط في خمسة عشر موضعا وفق الصّور التّاليّة:

الصّورة الأولى: قد + الفعل الماضي + الفاعل (ضمير المتكلّم):

وردت هذه الصّورة في موضع واحد عند قوله:

وإنْ يَكُنْ بَحْرًا **فَقَدْ غُصْتُ على جَـــــوْهَرِهِ** وكنتُ نِعْمَ المُنْتَقِي[1]

نلاحظ أنّ الجملة الفعليّة مؤكّدة بـ (قد)، وأنّ الفعل ماض أجوف لازم مجرّد حذفت عينه لاتّصاله بضمير رفع متحرّك، و (التاء) ضمير متّصل مبني في محلّ رفع فاعل، وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (على جوهره).

والجملة مؤكّدة في الزّمن الماضي القريب، ووقعت في محلّ جزم جواب الشّرط لاقترانها بالفاء.

وأفاد التّركيب: توكيد نسبة الفعل إلى الفاعل مقيّدا بالجارّ والمجرور توكيدا استحسانيا في الزّمن الماضي القريب.

الصّورة الثّانيّة: قد + الفعل الماضي + الفاعل (واو الجماعة):

وردت هذه الصّورة أيضا في موضع واحد عند قول النّاظم:

وكان ما **قد أبصرُوا مِنْ بَأْسِهِ** أبْلَـــــغَ مِنْ جَوابِهِ المُشَبْرَقِ[2]

1 – شرح الشمقمقية، ص24.

2 – شرح الشمقمقية، ص105.

نلاحظ أنّ الجملة الفعليّة مؤكّدة بـ (قد)، وأنّ الفعل ماض صحيح مزيد بحرف مبني على الضّم لاتّصاله بواو الجماعة، و (واو الجماعة) ضمير متّصل مبني في محلّ رفع فاعل، وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (من جوهره).

والجملة مؤكّدة في الزّمن الماضي القريب، ووقعت صلة موصول لا محلّ لها من الإعراب

وأفاد التّركيب: توكيد نسبة الفعل إلى الفاعل مقيّدا بالجارّ والمجرور توكيدا استحسانيا في الزّمن الماضي القريب.

الصّورة الثّالثة: قد + الفعل الماضي + الفاعل (ضمير مستتر):

وردت هذه الصّورة في ستّة مواضعَ، منها:

تَسْبِي بِثَغْرٍ أشْنَبٍ ومُرْشِفٍ **قد ارتوى** مِن قَرْقَفٍ مُعَتَّقِ[1]

نلاحظ أنّ الجملة الفعليّة مؤكّدة بـ (قد) وأنّ الفعل (ارتوى) ماض لازم مزيد، كما نلاحظ أنّ الفاعل لم يظهر في بناء السّطح دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق إضافة إلى الصّيغة الصّرفيّة للفعل (ارتوى) على وزن (افتعل)، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر غائب (هو)، وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (من قرقف)، وبالنّعت (معتّق).

والجملة في محلّ جرّ نعت لـ (مرشف).

وأفاد التّركيب: توكيد نسبة الفعل إلى الفاعل مقيّدا بالجارّ والمجرور توكيدا استحسانيا في الزّمن الماضي القريب.

ورَشَفَ الماءَ والرِّيقَ ونحوهما يَرْشُفُه ويَرْشِفه رَشْفاً ورَشَفًا ورَشِيفًا.

أَنشد ثعلب:

قابَلَه ما جاء في سِلامِها بِرَشَفِ الذِّنابِ والْتِهامِها

وتَرَشّفَه وارْتَشَفَه : مصَّه.

1 – شرح الشمقمقية، ص34.

والرَّشِيفُ: تَناوُلُ الماء بالشَّفَتَيْنِ، وقيل الرَّشْفُ والرَّشِيفُ فَوْق المَصِّ، قال الشاعر:

سَقَيْنَ البَشامَ المِسْكَ ثم رَشَفْنَه رَشِيفَ الغُرَيْرِيّاتِ ماءَ الوَقائِعِ [1]

والقَرْقَف: الخمر، وهو اسم لها، وقيل: سميت قَرْقَفاً؛ لأَنّها تُقَرْقِفُ شارِبَها، أَيْ تُرْعِده، وأَنكر بعضهم أَنّها تُقَرْقِفُ النّاس.

قال اللّيث : القَرْقف اسم للخمر ويوصف به الماء البارد ذو الصّفاء[2]

وخمر عَتِيقةٌ: قديمة حُبست زمانًا في ظرفها، ويقال لجَيِّدِ الشّراب عاتق، والعاتِقُ: الخمر القديمة. والمُعَتَّقَةُ: الخمر الّتي عَتَّقَتْ زمانًا حتّى عَتُقَتْ[3].

قال حسّان بن ثابت:

كالمِسْكِ تَخْلِطُه بماء سَحابةٍ أَو عاتِقٍ كدم الذَّبيحِ مُدَامِ[4]

وقول النّاظم:

رَدَّ لها سَلَبَهُ **وقد بَكَى** شَفَقَةً بِدَمْعِهِ المُنْطَلِقِ[5]

نلاحظ أنّ الجملة الفعليّة مؤكّدة بـ (قد) وأنّ الفعل (بكى) ماض ناقص لازم مجرّد، وأصل الألف في الفعل (بكي) (ياء)، كما نلاحظ أنّ الفاعل لم يظهر في بناء السّطح دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق إضافة إلى الصّيغة الصّرفيّة للفعل (بكى)، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر غائب (هو)، وتخصّصت الجملة بالمصدر القلبي (شفقة)، وهو مفعول لأجله، وبالجارّ والمجرور (بدمعه)، وبالنّعت (المنطلق).

والجملة في محلّ نصب حال من فاعل الفعل (ردَّ).

وأفاد التّركيب: توكيد نسبة الفعل إلى الفاعل مقيّدا بالمفعول لأجله وبالجارّ والمجرور توكيدا استحسانيا في الزّمن الماضي القريب.

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج9، ص119، مادة: (ر ش ف).

2 – ينظر: لسان العرب، ج9، ص282، مادة: (ق ر ق ف).

3 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص236، مادة: (ع ت ق).

4 – ديوان حسان بن ثابت، دار الكتب العلمية، بيروت، ص213.

5 – شرح الشمقمقية، ص105.

أمّا المواضع المتبقّية فهي:

وابْكِ على ذنبٍ وقلبٍ قد قسا كالصّخر من هواه لم يستفِقِ/ 108

وقد تَمَثَّلَ به وكـــــان من أصحــابه يسمعه في الحلَقِ/ 116

نشأ في حجر الخــلافة وقد شبَّ فتًى بغيرهـــــا لم يعلقِ/133

وزاد مسكُ الخال وردَ خدِّها حسنـــــًا وقد عَمَّ بطيب عبقِ/ 37

والجدول التّالي يبيّن الجملة المؤكّدة ودلالة تركيبها:

التركيب (الجملة)	أداة التوكيد	الفعل	الفاعل	دلالة التركيب
قد قسا كالصخر	قد	قسا	ضمير مستتر	توكيد الزمن الماضي
قد تمثل به	قد	تمثل	ضمير مستتر	توكيد الزمن الماضي
قد شب فتى	قد	شب	ضمير مستتر	توكيد الزمن الماضي
قد عم بطيب عبق	قد	عم	ضمير مستتر	توكيد الزمن الماضي

الصّورة الثّالثة: قد + الفعل الماضي + الفاعل (اسم ظاهر):

وَدَعْ يَسُوقُ بَعْضُهَا بَعْضًا **فقد** **دَنَا وُلُوجُوهَا** بِوَعْرٍ ضِيّقِ[1]

نلاحظ أنّ الجملة الفعليّة مؤكّدة بـ (قد) وأنّ الفعل (دنا) ماض ناقص لازم مجرّد، وأصل الألف في الفعل (دنا) (واو) من الدُّنوّ، كما نلاحظ أنّ بناء السّطح في هذه الجملة وافق بناء الأعماق، وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (بوعر)، وهو نعت لمحذوف تقديره (بمكان وعر)، و(ضيّق) نعت لما قبله.

والجملة استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، و (الفاء) اللّاصقة بـ (قد) سببية وهي علّة لمقدّر.

وأفاد التّركيب: توكيد نسبة الفعل إلى الفاعل مقيّدا بالجارّ والمجرور توكيدا استحسانيا في الزّمن الماضي القريب.

1 – شرح الشمقمقية، ص29.

والدّنوّ: القرب، دَنا من الشّيء دنُوًّا ودَناوَةً: قَرُبَ[1].

والوُلُوجُ: الدّخول، ووَلَجَ البيتَ وُلُوجًا ولِجَةً، والمَوْلَجُ: المَدْخَلُ، والوِلاجُ: الباب، والوِلاجُ: الغامض من الأَرض والوادي، والجمع وُلُجٌ ووُلُوجٌ[2].

والوَعْرُ: المكانُ الحَزْنُ ذو الوُعُورَةِ ضدّ السَّهْل، وطريقٌ وَعْرٌ ووَعِرٌ ووَعِيرٌ وأَوْعَرُ، وجمع الوَعِرِ: أَوْعُرٌ[3].

وقوله:

وَضَرَبَ الفُسْطَاطَ في الحين **وقد** **أَحَـــــاطَ جيشُهُ بهم** كالشَّوْذَقِ[4]

نلاحظ أنّ الجملة الفعليّة مؤكّدة بـ (قد) وأنّ الفعل (أحاط) ماض أجوف لازم مزيد بحرف، وأصل الألف في الفعل (أحاط) (واو)، كما نلاحظ أنّ بناء السّطح في هذه الجملة وافق بناء الأعماق، وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (بهم).

والجملة الفعليّة المؤكّدة جاءت في محلّ نصب حال.

وأفاد التّركيب: توكيد نسبة الفعل إلى الفاعل مقيّدا بالجارّ والمجرور توكيدا استحسانيا في الزّمن الماضي القريب.

وقوله:

مَا رَوْضَةٌ فينَانَةٌ غنَّاءُ **قد** **جَادَتْ لها السُّحْبُ** بماءٍ غَدَقِ[5]

نلاحظ أنّ الجملة الفعليّة مؤكّدة بـ (قد) وأنّ الفعل (جاد) ماض أجوف لازم مجرّد، وأصل الألف في الفعل (جاد) (واو) من الجود، كما نلاحظ أنّ بناء السّطح في هذه الجملة وافق بناء الأعماق، وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (بماء)، وبالنّعت (غدق).

والجملة الفعليّة المؤكّدة جاءت في محلّ رفع نعت ثالثٍ لـ (روضة).

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج14، ص272–273، مادة: (د ن و).

2 – ينظر: لسان العرب، ج2، ص399، مادة: (و ل ج).

3 – ينظر: لسان العرب، ج5، ص285، مادة (و ع ر).

4 – شرح الشمقمقية، ص105.

5 – شرح الشمقمقية، ص142.

وأفاد التّركيب: توكيد نسبة الفعل إلى الفاعل مقيّدا بالجارّ والمجرور توكيدا استحسانيا في الزّمن الماضي القريب.

النّمط الثّاني: الجملة الفعليّة الخبريّة المؤكّدة بـ (قد) ذات الفعل الماضي المتعدي:

ورد هذا النّمط في اثني عشر موضعا على الصّور التّاليّة:

الصّورة الأولى: قد + الفعل الماضي + الفاعل (ضمير مستتر):

وردت هذه الصّورة في تسعة مواضعَ، منها قوله:

فإنْ يَكُ الشِّعْرُ عَصَى غَيْرِي **فقد** **أطَاعَنِي** فِي عَيْهَقٍ وَحَنَقِ[1]

نلاحظ أنّ الجملة الفعليّة مؤكّدة بـ (قد) وأنّ الفعل (أطاع) ماض متعدّ مزيد، كما نلاحظ أنّ الفاعل لم يظهر في بناء السّطح دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق، إضافة إلى الصّيغة الصّرفيّة للفعل (أطاع)، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر غائب (هو)، و (النّون) للوقاية، و (الياء) ضمير متّصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وتخصّصت الجملة بالجارّ والمجرور (في عيهق)، وبالمعطوف (حنق).

والجملة الفعلية المؤكّدة جاءت في محلّ جزم جواب الشّرط لاقترانها بالفاء.

وأفاد التّركيب: توكيد نسبة الفعل إلى الفاعل مقيّدا بالجارّ والمجرور والمعطوف عليه توكيدا استحسانيا في الزّمن الماضي القريب.

والعَيْهَقة والعَيْهَق : النَّشاط والاسْتِنانُ، وقيل: إنّ لرَيْعانِ الشَّبابِ عَيْهقًا.

قال أَبو منصور: الّذي سمعناه من الثّقات الغيهق بالغين المعجمة بمعنى النّشاط، وأنشد:

كأنَّ ما بي من إرَاني أَوْلَقُ وللشَّباب شِرَّةٌ وغَيْهَق[2]

والحَنَقُ: شدّة الاغْتياظِ، وحَنِقَ عليه (بالكسر) يَحْنَقُ حَنَقاً وحَنِقاً، فهو حَنِقٌ وحَنِيقٌ،

---

1 – شرح الشمقمقية، ص56.

2 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص277–278، مادة: (ع ه ق).

والحنَقُ: الغيْظُ ، والجمع حِناقٌ[1].

وقوله:

والخُلْدُ **قد مَزَّقَ أقْوَامَ سَبَا** وَهَدَّ سَدًّا مُحْكَمِ التَّأَلُّقِ[2]

نلاحظ أنّ الجملة الفعليّة مؤكدة بـ (قد) وأنّ الفعل (مزّق) ماض متعدٍّ ، كما نلاحظ أنّ الفاعل لم يظهر في بناء السّطح دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق إضافة إلى الصّيغة الصّرفيّة للفعل (مزّق)، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر غائب (هو)، و (أقوام) مفعول به، وتخصّصت الجملة بالجملة المعطوفة على ما قبلها (وهدَّ سدًّا محكم التّألّق).

والجملة الفعليّة المؤكّدة جاءت في محلّ رفع خبر المبتدأ لـ (الخلد)

وأفاد التّركيب: توكيد نسبة الفعل إلى الفاعل مقيّدا بالجملة المعطوفة على الّتي قبلها توكيدا استحسانيا في الزّمن الماضي القريب.

أمّا المواضع المتبقّية فهي:

وقد بنـــى المنبر لابن ثـــابت فكان للإنشـــاد فيه يرتقي/ 116

وقد حبـــــا كعبا غداة مدحه ببردة ومـــــائة من أينق/ 120

وشاد ركن الدّين بـــالسّيف وقد حـــاز بتقواه رضى الموفّق/ 135

وقد رقى في ملكه معـــــارجا لم يك غيره إليهـــا يرتقي/ 135

والسّعد قد ألقى عصـــــا تسايره لقصـــره وخصّه بمعشق/ 136

شح بـــــأدرع امرئ القيس وقد ترك نجله غسيـــل العلق/ 66

وأعطيت قوس العـلا من قد برى أعوادها رعـــــاية للأليق/ 134

والجدول التّالي يبيّن الجملة المؤكّدة ودلالتها:

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص69–70، مادة: (ح ن ق).

2 – شرح الشمقمقية، ص78.

التركيب (الجملة)	الفعل	الفاعل	المفعول به	دلالة التركيب (الجملة)
قد بنى المنبر لابن ثابت	بنى	ضمير مستتر	المنبر	توكيد الزمن الماضي
قد حبا كعبا	حبا	ضمير مستتر	كعبا	توكيد الزمن الماضي
جاز بتقواه رضى المرفق	حاز	ضمير مستتر	رضى المرفق	توكيد الزمن الماضي
قد رقى في ملكه معارجا	رقى	ضمير مستتر	معارجا	توكيد الزمن الماضي
قد ألقى عصا تسايره	ألقى	ضمير مستتر	عصا	توكيد الزمن الماضي
قد ترك نجله	ترك	ضمير مستتر	نجله	توكيد الزمن الماضي
قد برى أعوادها	برى	ضمير مستتر	أعوادها	توكيد الزمن الماضي

الصّورة الثّانيّة: قد + الفعل الماضي + الفاعل (اسم ظاهر) + المفعول به:

وردت هذه الصّورة في ثلاثة مواضعَ، هي:

رِفْقًا بِهَا **قَدْ بَلَغَ السَّيْلُ الزُّبَا**[1] وَاتَّسَـــعَ الخَرْقُ عَلَى المُرَتَّقِ[2]

نلاحظ أنّ الجملة الفعليّة مؤكّدة بـ (قد) وأنذ الفعل (بلغ) ماض صحيح مجرّد متعدٍّ، كما نلاحظ أنّ بناء السّطح وافق بناء الأعماق في هذه الجملة، والفاعل (السّيل) جاء اسما ظاهرا معرف بـ (الـ) مرفوعا، والمفعول به (الزّبى) جاء منصوبا بفتحة مقدّرة، وألف (الزّبى) تكتب ياء على رأي البصريين، لأنّها منقلبة عنها، وتخصّصت الجملة جملة معطوفة عليها (واتّسع الخرق على المرتّق).

والجملة الفعليّة المؤكّدة لا محلّ لها من الإعراب، لأنّها جاءت استئنافيّة.

وأفاد التّركيب: توكيد بلوغ الأمر غايته، من حيثُ أنّ أمرَ الأينُق قد اشتدّ، وسيرها قد امتدّ، وتعبها قد جاوز الحدّ، أيْ توكيد نسبة الفعل إلى الفاعل توكيدا استحسانيا في الزّمن الماضي القريب.

---

1 – يضرب لما جاوز الحد، قال المؤرخ: حدثني سعيد بن سماك بن حَرْب عن أبيه عن ابن المعتمر قال: أُتِيَ مُعاذُ بن جبل بثلاثة نَفَر قتلهم أسد في زُبْيَة فلم يدر كيف يفتيهم، فسأل عليًّا –رضي الله عنه– وهو مُحْتَبٍ بفِناء الكعبة، فقال: قُصُّوا عليَّ خبركم، قالوا: صِدْنا أَسَدًا في زُبْية، فاجتمعنا عليه، فتدافع الناسُ عليها، فَرَمَوْا برجل فيها، فتعلق الرجل بآخَرَ، وتعلق الآخر بآخر، فَهَوَوْا فيها ثلاثتهم، فقضَى فيها عليٌّ –رضي الله عنه– أن للأول رُبُعَ الدية، وللثاني النصف، وللثالث الدية كلها، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بقضائه فيهم، فقال: لقد أَرْشَدَكَ الله للحق. مجمع الأمثال، ج1، ص97.

2 – شرح الشمقمقية، ص25.

والسَّيْل: الماءُ الكثير السّائل، وهو اسم لا مصدر، وجمعه سُيولٌ[1].

قال الله عز وجل: ﴿وَأَسَلْنَا لَهُۥ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾[2].

والزُّبَى: جمع زُبْية، وهي الرّابية لا يعلوها الماء، وهي من الأَضداد، وقيل: إنّما أَراد الحفرة الّتي تُحْفَرُ للأَسد ولا تحفرُ إلاّ في مكان عالٍ من الأَرض لئلا يبلغها السّيل فتَنْطَمَّ[3].

وقوله:

وإنْ يَكُنْ سَيْفًا مُحَلّى **فَلَقَدْ** **أَبْلَى نِجَـــادَهُ عِنَاقُ عُنُقِ**[4]

نلاحظ أنّ الجملة الفعليّة مؤكّدة بـ (لقد)، واللام في (لقد) جواب قسم مقدّر تقديره (والله لقد)، قال ابن هشام: وحيث قيل: لأفعلنّ، أو لقد فعل، أو لئن فعل، ولم تتقدّم جملة قسم، فثَمَّ جملة مقدّرة، نحو قوله تعالى: ﴿لَّأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَاباً شَدِيداً﴾[5]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾[6]، وقوله: ﴿لَئِنْ اخْرِجُواْ لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُواْ لاَ يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلاَدْبَرَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ﴾[7].

وأنّ الفعل (أبلى) ماض متعدٍّ ألفه منقلبة عن ياء، كما نلاحظ أنّ المفعول به (نجاده) تقدّم على الفاعل والفاعل (عناق) اسم ظاهر، ونلاحظ أنّ بناء السّطح في هذه الجملة وافق بناء الأعماق.

والجملة الفعليّة المؤكّدة جاءت في محلّ جزم جواب الشّرط لاقترانها بالفاء.

وأفاد التّركيب: توكيد نسبة الفعل إلى الفاعل توكيدا استحسانيا في الزّمن الماضي القريب.

وقوله:

---

1 – لسان العرب، ج11، ص350، مادة: (س ي ل).

2 – سبأ، الآية: 12.

3 – ينظر: لسان العرب، ج14، 353، مادة: (ز ب ي).

4 – شرح الشمقمقية، ص56.

5 – النمل، الآية: 21.

6 – آل عمران، الآية: 152.

7 – الحشر، الآية: 12.

وإنْ يَكُنْ تَاجًا **فَقَدْ زَادَ سَنًا** **جَوْهَرُهُ** مُذْ حَلَّ فَوْقَ مَفْرِقِي[1]

نلاحظ أنّ الجملة الفعليّة مؤكّدة بـ (قد)، وأنّ الفعل (زاد) ماض متعدٍّ أجوف ألفه منقلبة عن ياء، كما نلاحظ أنّ المفعول به (سنا) تقدم على الفاعل وجوبا، لأنّ في الفاعل ضميرا يعود عليه، وألف (سنا) منقلبة عن واو فتكتب ألفا، والفاعل (جوهر)، وهو مضاف، و (الهاء) مضاف إليه، ونلاحظ أنّ بناء السّطح في هذه الجملة وافق بناء الأعماق.

وأفاد التّركيب: توكيد نسبة الفعل إلى الفاعل مقيّدا بالظّرف توكيدا استحسانيا في الزّمن الماضي القريب.

والسَّنا : ضَوْءُ القمر، والسَّنا الضّوءُ السّاطع، والسَّنا ضوءُ البَرْق[2].
قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِالأَبْصَٰرِ﴾[3].

1 – شرح الشمقمقية، ص57.
2 – ينظر: لسان العرب، ج14، ص403، مادة: (س ن و).
3 – النور، الآية: 43.

المطلب الثّاني: التّوكيد بالقصر أو الحصر:

القصر في اصطلاح البيانيين تخصيص شيء بشيء معهود، والقصر حقيقي وغير حقيقي[1]، ويقصدون بالقصر الحقيقي تخصيص الشّيء بالشّيء بحسب الحقيقة، لا يتجاوزه أبدا.

وللقصر طرقٌ منها: العطف، ومها النّفي والاستثناء، ومنها إنّما، ومنها التّقديم[2]. وقد تحدّث السّيوطي عن القصر وسمّاه الحصر والاختصاص، وذكر له طرقا كثيرة عدَّ منها أربعة عشر طريقا، أحدها النّفي والاستثناء، والثّاني إنّما، والثّالث أنّما بالفتح، والرّابع العطف بلا أو بل، والخامس تقديم المعمول، نحو إيّاك نعبد، والسّادس ضمير الفصل ....[3].

الحصر بالنّفي والاستثناء:

وهو أسلوب الاستثناء المنفي المفرّغ في كتب النّحاة، قال سيبويه: "اعلم أنّ (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحد الوجهين: أنْ لا تغيّر الاسم عن الحال الّتي كان عليها قبل أنْ تلحق، كما أنّ (لا) حين قلت: لا مرحبا ولا سلام لم تغيّر الاسم عن حاله قبل أنْ تلحق، فكذلك (إلاّ) ولكنّها تجيء لمعنى كما تجيء (لا).

فأمّا الوجه الّذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أنْ تلحق إلاّ فهو أنْ تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك في قوله: ما أتى إلاّ زيد، وما لقيت إلاّ زيدا، وما مررت بزيد، ولكنّك أدخلت (إلاّ) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة، فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أنْ تكون على حالها قبل أنْ تلحق إلاّ"[4]، وهذا الأسلوب هو أسلوب الحصر أو القصر، وقد فسّر عبد القاهر الجرجاني معنى الاختصاص والحصر بهذا الأسلوب بقوله: "وأمّا الخبر بالنّفي والاثبات نحو: ما هذا إلاّ كذا، وإنْ هو إلاّ كذا، فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشكّ فيه، فإذا قلت: ما

---

1 – ينظر: الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ضبط وشرح: عبد الرحمن البرقوتي، دار الفكر العربي، ص137.

2 – ينظر: التلخيص، ص139 وما بعدها.

3 – ينظر: جلال الدين السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، الباني الحلبي، مصر، ط3، 1951، ج2، ص49–50.

4 – كتاب سيبويه، ج2، ص310.

هو إلاّ مصيب، أو ما هو إلاّ مخطئ قلته لمن يدفع أنْ يكونْ الأمر على ما قلته"[1]، وقال أيضا: "اعلم أنّك إذا قلت: ما جاءني إلاّ زيد احتمل أمرين: أحدهما أنّك تريد اختصاص زيد بالمجيء، وأنْ تنفيه عمّا عداه، وأنْ يكون كلاما تقوله لا لأنّ بالمخاطب حاجةً إلى أنْ يعلم أنّ زيدا قد جاءك، ولكن لأنّ به حاجةً إلى أنّه لم يجيء إليك غيره، والثّاني أنْ تريد الّذي ذكرناه في إنّما، ويكون كلاما تقوله ليعلمَ أنّ الجائي زيد لا غيره"[2].

ورد النّفي والإثبات في القصيدة الشّمقمقيّة في ثلاثة مواضعَ على النّحو التّالي:

01 – القصر بـ (ما) و (إلاّ):

ورد القصر بـ (ما) و (إلاّ) في موضع واحد عند قول النّاظم:

مَا عَابَهُ **إلاّ** عَيِيّ مُفْحَمٌ لِعُرْفِهِ الكي لم يَسْتَنْشِقِ[3]

نلاحظ أنّ الجملة مؤكّدة بالقصر بـ (ما) و (إلاّ)، وقد قصر النّاظم الفعل مع المفعول به في الفاعل، كما نلاحظ أنّ المفعول به قدّم وجوبا على الفاعل؛ لأنّه جاء ضميرا متّصلا بالفعل، والفاعل جاء محصورا فيه بـ (إلاّ).

والجملة مؤكّدة بالقصر في الزّمن الماضي، وهي جملة استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

02 – القصر بـ (لم) و (غير):

ورد القصر بـ (لم) و (غير) في الشّمقمقيّة في موضع واحد عند قول النّاظم:

وَكَمْ حُبَارَى أمّهَا صَقْرٌ **فَلَمْ** يَظْفَرْ **بِغَيْـــــرِ** حَتْفِهِ بالزرقِ[4]

نلاحظ أنّ الجملة مؤكّدة بالقصر بـ (لم) و (غير)، و (غير) أداة استثناء مفرّغ للعمل في المستثنى، لكن لمّا جُرَّ بإضافة غير إليه جُرَّتْ هي بما كان يستحقّ أنْ يُجَرَّ به مع (إلاّ) على القاعدة بـ (غير)، وتقدير الكلام هنا (فلم يظفر إلاّ بحتفه)، فقصر النّاظم الفعل في

1 – دلائل الإعجاز، ص217.
2 – دلائل الإعجاز، ص221.
3 – شرح الشمقمقية، ص115.
4 – شرح الشمقمقية، ص78.

الفاعل الّذي لم يظهر في بناء السّطح للجملة دلّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة للفعل (ياء المضارعة)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (يظفر) ووزنه (يفعل)، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر غائب.

ونلاحظ أنّ الجملة مؤكّدة في الزّمن الماضي، وهي جملة معطوفة على ما قبلها.

03 – القصر بـ (لا) و (سوى):

ورد القصر بـ (لا) و (سوى) في الشّمقمقيّة في موضع واحد عند قول النّاظم:

وقال لِي إنِّي **لا** أجِيْبُ **بسوى** جَيْشٍ عَرَمْـــــرَمٍ وَخَيْلٍ ذَلِقِ[1]

نلاحظ أنّ الجملة مؤكّدة بالقصر بـ (لم) و (سوى)، و (سوى) أداة استثناء مفرّغ للعمل في المستثنى، لكنْ لمّا جُرَّ بإضافة سوى إليه جُرَّتْ هي بما كان يستحقُّ أنْ يُجَرَّ به مع (إلاّ) على القاعدة بسوى، وتقدير الكلام هنا (إنّي لا أجيب إلاّ بجيش عرمرم)، كما نرى النّاظم قصر الفعل في الفاعل الّذي لم يظهر في بناء السّطح للجملة دلّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة للفعل (همزة المضارعة)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (أجيب)، ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر مخاطب.

ونلاحظ أنّ الجملة مؤكّدة في الزّمن المستقبل، وهي جملة محكية (مقول القول) في محلّ نصب مفعول به.

وجَيْشٌ عَرَمْرَمٌ: كثير، وقيل: هو الكثير من كلّ شيء.
والعَرَمْرَمُ: الشّديدُ[2].

1 – شرح الشمقمقية، ص105.

2 – ينظر: لسان العرب، ج12، ص395، مادة: (ع ر م).

المطلب الثّالث: التّوكيد بـ (إنّما):

ورد التّوكيد بـ (إنّما) مع الجملة الفعليّة في القصيدة الشّمقمقيّة في موضع واحد عند قول النّاظم:

وإنَّمَا نُزِّهَ عَنْهُمَا النَّبِيّ لِيُدْرِكَ الإعْجَازَ بِالتَّحَقُّقِ[1]

نلاحظ أنّ الجملة مؤكّدة بـ (إنّما)، وأنّ الفعل جاء ماضيًّا مبنيًّا للمجهول، والفاعل حُذِفَ لعلم المخاطب به، و (النّبيّ) نائب فاعل.

والجملة مؤكّدة بالقصر وتفيد توكيد تنزيه الرّسول صلّى الله عليه وسلّم عن الشّعر والكتابة في الزّمن المستمرّ المتجدّد في الأزمنة الثّلاثة.

1 – شرح الشمقمقية، ص126.

الفصل الثّالث: الجملة الإنشائيّة فـي القصيدة الشّمقمقيّة

المبحث الأوّل: الجملة الإنشائيّة الطّلبيّة

المبحث الثّاني: الجملة الإنشائيّة غيــر الطّلبيّة

الفصل الثّالث: الجملة الإنشائيّة في القصيدة الشّمقمقيّة:

المبحث الأوّل: الجملة الإنشائيّة الطّلبيّة

عَدَّ الإمام القزويني أنواع الإنشاء الطّلبي فقال: "والإنشاء إنْ كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطّلب، وأنواعه كثيرة منها التّمني، ومنها الاستفهام، ومنها الأمر، ومنها النّهي، ومنها النّداء"[1]

المطلب الأول: جملة الأمر

الأمر لغة: أمره يأمره أمرًا وأمارا فأتمر، أيْ قبل أمره، والأمر مفرد لكلمة الأمور، يقال: أمْرُ فلان مستقيم، وأموره مستقيمة، والأمر الحادثة[2].

أمّا اصطلاحا: فهو طلب الفعل بصيغة مخصوصة، والقصد من هذا أنْ يكون على وجه الاستعلاء، أيْ يصدر من مرتبة أعلى إلى مرتبة أدنى ليكون أمرا حقيقيا وإلاّ خرج إلى معنى آخر وهو الدّعاء إذا كان من مرتبة أدنى إلى مرتبة أعلى كالأمر الصّادر من العبد إلى ربّه، أو الالتماس إذا كان بين رتبتين متساويتين[3]

وقد وصف الزّمخشري فعل الأمر وصفا دقيقا إذ يقول: "وهو الّذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا تخالف بصيغته صيغَتَهُ إلاّ أنْ تنزع الزّائدة فتقول في (تَضَعُ ضَعْ، وفي تضاربُ ضارِبْ وفي تدحرجُ دحرجْ)، ونحوها ممّا أوّله متحرك، فإنْ سَكَنَ زدت همزة وصل لئلا يبتدأ بالسّاكن فتقول في تُضربُ اضرب وفي تنطلق وتستخرج انطلق واستخرج"[4] .

---

1 – الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ضبط وشرح: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط1، 1904، ص151–172.

2 – ينظر: لسان العرب، ج4، ص، مادة (أ م ر).

3 – ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987، ص318، وهمع الهوامع، ج1، ص16.

4 – المفصل، ص256.

وفي شرح المفصل قال: "إن الأمر معناه طلب الفعل بصيغة الفعل بصيغة مخصوصة"[1]، والتّعريف المشهور للأمر: هو صيغة تستدعي الفعل، أو قول ينبئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء[2].

ويبدو أنّ الأمر يتجاوز طلب الفعل – كما ذكر ابن يعيش – إلى طلب القيام به على سبيل الاستعلاء – كما ذهب السكاكي والقزويني وغيرهما –، وقد علّل السّكاكي ذلك بدليلين وافقه القزويني في الأوّل منهما، وهما: الأوّل: انصراف الذّهن إلى معنى الأمر عند سماع صيغته، قال: "وأمّا أنّ هذه الصّور والّتي هي من قبيلها هل هي موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء أم لا؟، فالأظهر أنّها موضوعة لذلك، وهي حقيقة فيه لتَبَادُرِ الفهمِ عند استماع نحو: قم وليقم زيد إلى جانب الأمر وتوقف ما سواه من الدّعاء والالتماس والنّدب والإباحة والتّهديد على اعتبار القرائن"[3]، والثّاني: "إطباق أئمة اللّغة على إضافتهم نحو: قم وليقم إلى الأمر بقولهم صيغة الأمر ومثال الأمر ولام الأمر، دون أنْ يقولوا صيغة الإباحة ولام الإباحة، مثلا"[4].

كما يبدو أيضا من كلام السكاكي أنّ حق الأمر الإجابة على الفور، وأنّ التّراخي يوقِفُ على قرائن الأحوال، ثُمَّ قال: "إذا كان الاستعلاء ممّن هو أعلى رتبة من المأمور استتبع ايجابه وجوبَ الفعل بحسب جهات مختلفة، وإلاّ لم يستتبعه، فإذا صادفت هذه أصل الاستعمال بالشّرط المذكور أفادت الوجوب، وإلاّ لم تفدْ غير الطّلب ثُمَّ إنّها حينئذ تولد بحسب قرائن الأحوال"[5]، وقد تحفّظَ القزويني عندما عرض رأي السّكاكي وقال: وفيه نظر[6].

---

1 – شرح المفصل، ج7، ص58.

2 – ينظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، ص 270 _ 293.

3 – السكاكي، مفتاح العلوم، ص318.

4 – مفتاح العلوم، ص318.

5 – مفتاح العلوم، ص319.

6 – الخطيب القزويني: التلخيص في علوم البلاغة، 170.

وأمّا المعاني الّتي يفيدها الأمر إذا خرج عن معناه الحقيقي فهي كثيرة، ذكر منها السّكاكي: الدّعاء والالتماس والنّدب والإباحة والتّهديد[1]، وأضاف إليها القزويني: التّهديد والتّعجيز، والتّسخير، والإهانة، والتّسوية، والتّمني[2].

وصيغ الأمر كثيرة عدّدها النّحاة، وهي فعل الأمر، والمضارع المقترن بلام الأمر، واسم فعل الأمر، والمصدر النائب عن فعله، قال القزويني: "ومنها الأمر، والأظهر أنّ صيغته من المقترنة باللّام، نحو: ليحضُرْ زيد وغيرها، نحو: أكرم عمرا، ورويد بكرا..."[3]

أمّا صيغ الأمر الواردة في الشّمقمقيّة فقد بلغ عددها **ثمانية وأربعين** (48)، هي كما يلي:

1 _ لام الأمر + الفعل المضارع، ورد هذا النّوع في ثلاثة مواضعَ.

2 _ الأمر بالصّيغة الفعليّة بدون اللّام. ورد هذا النّوع في واحد وأربعين موضعا.

3 _ اسم فعل الأمر، ورد هذا النّوع في موضع واحد.

4 – المصدر النّائب عن فعل الأمر، ورد هذا النّوع في ثلاثة مواضعَ.

وزمن الأمر في الغالب يكون للاستقبال[4]

كما أدّت جمل الأمر في هذه القصيدة الشّمقمقية وظيفتين نحويتين هما:

1) جزم محلّ جملة الأمر جوابا للشّرط الجازم.
2) جزم محلّ جملة الأمر في جواب الأمر.

النّمط الأوّل: أمر باللام + الفعل المضارع:

ورد هذا النّمط في ثلاثة مواضعَ في القصيدة:

ولتتَّخذْنِـــــي رائـدًا فـــإنّني ذو خبـــرة بـــمُبهمات الطّرقِ/ 29

1 – مفتاح العلوم، ص137.
2 – ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص169–170.
3 – التلخيص في علوم البلاغة، ص167.
4 – كمال إبراهيم، الزمن في النحوي العربي، دار أمية، الرياض، ط1، 1984، ص 221.

ولتَكُ أبصرَ من الهُدْهُدِ والزّر قا بعيب نفســك المـــــحقّقِ/ 69

وليَـكُ قلبُك له أفـــــرغَ من حجّام ساباط ومن لم يعشقِ/ 111

الصّورة الأولى: أداة الأمر (اللام) + جملة فعليّة مضارعة + جملة تعليليّة

ولْتتّخِذْنِي رائـــدًا فإنّني ذُو خِبْرَةٍ بمُبْهَمَاتِ الطّرقِ[1]

فنلاحظ أنّ الفاعل في الجملة الفعليّة لم يظهر في البناء السّطحي للجملة دلّ عليه في بناء الأعماق الوحدة الصّرفيّة لصيغة الفعل (تَتَّخِذْ) ممّا يشير إلى أنّه مفرد مخاطب.

كما نلاحظ أنّ الفعل المضارع جاء مجزوما بلام الأمر، وعلامة جزمه السّكون، وأنّ أداة الأمر جاءت لاصقة أماميّة، وأصل اللام الكسر، وتسكن بعد الفاء والواو تخفيفا كما في هذا الموضع، وهو أفصح من بقائها على الكسر، والفعل نصب مفعولين اثنين، الأوّل: الضّمير (الياء) المتّصل بالفعل، والثّاني: (رائدا)، والأمر جاء معلّلا بالجملة الاسميّة الّتي بعده (فأنّني ذو خبرة).

والاتّخاذ: التّناول والاقتناء، وقد يرد للتّصيير، فمن المعنى الأوّل قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَداً﴾[2]؛ أيْ تبنّاه، ومن الثّاني قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[3]؛ أيْ صيّره.

وفي حديث سيّدنا موسى والخضر عليهما السّلام قال الله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذتَّ عَلَيْهِ أَجْراً﴾[4]، قال ابن الأثير: يقال تَخِذَ يَتْخَذُ بوزن سَمِعَ يَسْمَعُ مثل أَخذَ يأْخُذُ، وقرئ: لَتَخَذْتَ ولاتَّخَذْتَ، وهو افتعل من تَخِذَ فأَدغم إِحدى التّاءَين في الأُخرى، قال: وليس من أَخذ في شيء، فإِنّ الافتعال من أَخذ ائتخذ؛ لأَنّ فاءها همزة والهمزة لا تدغم في التّاءِ[5].

---

1 – شرح الشمقمقية، ص29.

2 – البقرة، الآية: 115.

3 – النساء، الآية: 124.

4 – الكهف، الآية: 76.

5 – ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1979، ج1، ص183.

قال الجوهري: الاتّخاذ الافتعال من الأَخذ إلاّ أنّه أَدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التّاء، ثُمَّ لمّا كثر استعماله بلفظ الافتعال توهّموا أَنّ التّاء أَصلية، فبنوا منه فَعِلَ يفعل، قالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ قال: وأَهل العربيّة على خلاف ما قال الجوهري[1].

الصّورة الثّانيّة: أداة الأمر + جملة فعليّة مضارعة منسوخة + خبر النّاسخ + جارّ ومجرور

ولتَكُ أبصرَ مِنَ الهُدْهُد والزّر قا بعيب نفسك المحقَّقِ[2]

فنلاحظ أنّ اسم النّاسخ (تك) لم يظهر في بناء السّطح دلّ عليه في بناء الأعماق الوحدة الصّرفيّة (التّاء)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تَكُ) ممّا يشير إلى أنّه مفرد مخاطب (أنت)، والّتي أصلها (تكن) على وزن (تفل)، فحذفت لام الفعل تخفيفا كما حذفت عينه لالتقاء السّاكنين السّكون الأصلي في عين الفعل والسّكون العارض للبناء بعد جزم الفعل بلام الأمر، و (أبصر) خبرها وهو نكرة منصوب مشتق (اسم تفضيل)، وذكر النّاظم المفضل بعده مجرورا بـ (من).

كما تخصّص مضمون الجملة بالجارّ والمجرور (من الهدهد)، وجملة الأمر جاءت غير معلّلة.

الصّورة الثّالثة: أداة الأمر + جملة منسوخة (النّاسخ + اسمه + جارّ ومجرور + خبره) + جارّ ومجرور

ولْيَكْ قلبُكَ له أفرغَ من حجّام ساباط ومن لم يعشقِ[3]

فنلاحظ في بناء هذه الجملة ظهور اسم النّاسخ وخبره في بناء السّطح للجملة الّذي جاء موافقا لبناء الأعماق، كما تخصّص مضمون الجملة بالجارّ والمجرور (له)،و (من حجّام ساباط).

---

1 – ينظر: لسان العرب، مادة: (ت خ ذ).

2 – شرح الشمقمقية، ص69.

3 – شرح الشمقمقية، ص111.

النّمط الثّاني: الأمر بالصّيغة الفعليّة:

ورد هذا النّمط في واحد وأربعين موضعا، منها:

وَهَبْ لأيديهـن أيدًا ولـهـا مَتْنا مَتينا مـا خلا عن مصدقِ/ 26

فَسُـقْ فلا نَعِمَ عـوفك ولا أمن خوفـك ولا تدرنفـقِ/ 28

وقـل لربّات الهوادج انـجليـ ن آمنـاتٍ من فزع وفـرقِ/ 32

وعـاشرْ النّاس بـحسن خلق تُحمد عليه زمـن التّفـرقِ/ 63

واحمدْ جليسا لا تخـاف شرّه وكابن شور لن ترى من مطرق/ 68

وانتهز الفرصة مثـل بيهس وبـالمدى لحم الغداة شرقِ/ 74

واتَّخذِ الصَّبرَ دلاصًا سابغًا وبمجن عمر لا تتّقِـي/ 101

ردَّ كتابَ من دعـاه للوغـى مُـمزّقـا منهم لفرط الحنـقِ/ 105

الصورة الأولى: فعل الأمر + الفاعل + جملة تعليلية

فسُقْ فلا نَعِمَ عوفك ولا أمِنَ خَوْفُكَ ولا تَدْرَنْفِقِ[1]

لم يظهر الفاعل في بناء السّطح للجملة دلَّ عليه في بناء الأعماق الوحدة الصّرفيّة صيغة الفعل (سُقْ) على وزن (فُلْ) ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، والفعل (سق) أجوف ألفه منقلبة عن (واو)، وحذفت ألفه لالتقاء السّاكنين، سكون عين الفعل والسّكون العارض للجزم، وجملة الأمر جاءت معلّلة بجملة فعليّة منفيّة (فلا نعم عوفك).

وزمن التّركيب: الزّمن المستقبل

الصّورة الثّانيّة: فعل الأمر + فاعل + جارّ ومجرور + جملة معطوفة:

وَخُذْ بِثَارِكَ وكنْ كمَنْ أتَى بِالجَيْشِ خَلْفَ شَجَرٍ ذِي وَرَقِ[2]

1 – شرح الشمقمقية، ص28.

2 – شرح الشمقمقية، ص73.

لم يظهر الفاعل في بناء السّطح للجملة دلّ عليه في بناء الأعماق الوحدة الصّرفية صيغة الفعل (خذ) على وزن (فُلْ) ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، والفعل (خذ) هو من الأفعال الثّلاثة الّتي شذّت عن نظائرها من حيثُ أن ثاني مضارعها ساكن ولم يتوصلوا إليها بهمزة وصل مضمومة، بل حذفوا ثانيها السّاكن أيضا، فقالوا في الأمر من (يأخذ – يأمر – يأكل) (خُذْ – مُرْ – كُلْ) تخفيفا لكثرة استعمالهم لها، وكان مقتضى القياس أنْ يقال: (اُؤخذْ – اُؤمرْ – اُؤكلْ) بهمزة وصل مضمومة مع همزة ساكنة هي فاء الكلمة[1].

ونلاحظ عطف جملة أمرية على أخرى في هذا التّركيب، ولم يظهر اسم كان في بناء السّطح لهذه الجملة أيضا دلّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة لصيغة الفعل (كن) على وزن (فُلْ) ممّا يشير إلى أنّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت).

والأمر جاء للإباحة، ودلالة التّركيب هي أنّ الإنسان مخيّر، وليس مجبرا بين أنْ يغفو عمّن ظلمه، أو أنْ يأخذ بثأره منه.

وزمن التّركيب: الزّمن المستقبل.

الصّورة الثّالثة: فعل الأمر + فاعل + جارّ ومجرور + مضاف إليه + مفعول به

وقُلْ لربّات الهَوْدَجِ انجليـ ن آمناتٍ مِنْ فَزَعٍ وَفَرَقِ[2]

لم يظهر الفاعل في بناء الجملة في السّطح دلّ عليه في بناء الأعماق الوحدة الصّرفيّة لصيغة الفعل (قُلْ) والّتي جاءت على وزن (فُلْ) فحُذِفَتْ عين الفعل في الأمر لالتقاء السّاكنين، كما تخصّصت جملة الأمر بالجارّ والمجرور والمضاف إليه معا (لربّات الهودج)، واللّام في (لربّات) لام التّبليغ كما قال ابن هشام، وهي الجارّة لاسم السّامع لقول أو في ما معناه، وقوله: (انجلين) فعل أمر، والنّون ضمير النّسوة في محلّ رفع فاعل، و (آمنات) حال، والجملة (انجلين آمنات) جملة محكيّة في محلّ نصب مفعول به لفعل القول (قل).

وزمن التّركيب: الزّمن المستقبل.

والرَّبُّ باللامِ: لا يُطْلَقُ إلاّ على اللَّهِ عَزَ وجَلّ، وقد يُخَفّفُ، والاسْمُ: الرِّبابَةُ، والرُّبُوبِيَّةُ.

---

1 – ينظر: شرح ابن عقيل، ج2، ص607.

2 – شرح الشمقمقية، ص32.

ورَبُّ كُلِّ شَيْءٍ: مالِكُهُ ومُسْتَحِقُّه، أو صاحِبُهُ، والجمع أرْبابٌ ورُبُوبٌ[1].

والانجلاء: التّحلي والانكشاف والظّهور.

قال امرؤ القيس:

ألاَ أَيُّها اللَّيْلُ الطَّويلُ أَلا انْجَلي بِصُبْحٍ وَما الإِصْباحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ[2]

الصّورة الرّابعة: جملة أمريّة (فعل + فاعل+ جارّ ومجرور) + جملة اسميّة

وقُلْ له إذا اشْتَكَى مِنْ دَنَسٍ أنْتَ الّذي سَلَكْتَ نَهْجَ الزّلقِ[3]

فنلاحظ أنّ الفاعل لم يظهر في بناء الجملة في السّطح دلّ عليه في بناء الأعماق الوحدة الصّرفيّة لصيغة الفعل (قُلْ) والتي جاءت على وزن (فُلْ) فحُذِفَتْ عين الفعل في الأمر لالتقاء السّاكنين، واللام في (له) لام التّبليغ، وقوله: (إذا اشتكى) ظرف متعلّق بـ (قل) ولا يحتاج إلى نية معنى الشّرط، وجملة (اشتكى) في محلّ جرّ مضاف إليه، وألف اشتكى واو في الأصل لكنّها استحالت إلى ياء لوقوعها خامسة في الكلمة، ثُمَّ قلبت ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها[4]، والجملة الاسميّة (أنت الّذي سلكت...) جملة محكيّة في محلّ نصب مفعول به لفعل القول (قل).

وزمن التّركيب: الزّمن المستقبل.

الصّورة الخامسة: جملة أمريّة (فعل + فاعل + مفعول به) + **جملة فعليّة منفيّة** (حرف نفي + فعل + فاعل + مفعول به + مضاف إليه)

قال الناظم:

واحمدْ جليسًا لا تخافُ شَرَّهُ وكابْنِ شُورٍ لن ترى مِنْ مُطْرِقِ[5]

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج1، ص399، مادة: (ر ب ب).

2 – ديوان امرئ القيس، ص18

3 – شرح الشمقمقية، ص60.

4 – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص28.

5 – شرح الشمقمقية، ص68.

لم يظهر الفاعل في بناء السّطح في الجملة دلّ عليه في بناء الأعماق الوحدة الصّرفيّة للفعل (احمد) ممّا يدلّ على أنّ الفاعل مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، كما جاءت جملة الأمر مشَّفعة بجملة منفيّة نعتية (لا تخاف شرّه) في محلّ نصب للمنعوت (جليسا).

ودلالة التّركيب هو الإشادة بالظّفر بالجليس الصّالح الّذي يكفّ عنك أذاه، ويصرف عن مجلسك لغاه، فإنْ ظفرت به فاشدُدْ على أسره واحمد الله.

وزمن التّركيب: الزّمن المستقبل.

الصّورة السّادسة: جملة الأمر + مفعول مطلق + مضاف إليه + جارّ ومجرور

قال النّاظم:

ولا تَعِدْ بِوَعْدِ عُرْقُوبٍ أخًا **وَفِهْ وَفَـــا سَمَوْءَلٍ** بِالأبْلَقِ[1]

لم يظهر الفاعل في بناء السّطح في هذه الجملة دلّ عليه في بناء الأعماق الوحدة الصّرفيّة لصيغة الفعل (فِ) على وزن (عِ)، ممّا يشير إلى أنّ الفاعل مفرد مذكّر مخاطب.

والفعل هنا لمّا أُسْنِدَ إلى الأمر حُذِفَتْ فاؤه ولامه بالإعلال والجزم؛ لأنّ أصله (وفى) فصار مبنيًّا على حذف حرف العلّة، والكسرة قبله دليل على المحذوف، كما تمَّ تأكيد مضمون هذه الجملة بالمفعول المطلق (وفا)، وحُذِفَتْ الهمزة من كلمة (وفا) للضّرورة الشّعريّة.

وأفاد التّركيب تجنّب الكذب والغدر، والتّمسك بالوفاء بالعهد وصدق الوعد في الزّمن المستقبل.

وقوله أيضا:

وَنَمْ كَنَوْمِ الفَهْدِ أوْ عَبُّودَ عَنْ عَيْبِ الوَرَى والظَّنَ لا تُحَقِّقِ[2]

1 – شرح الشمقمقية، ص66

2 – شرح الشمقمقية، ص69.

لم يظهر الفاعل في بناء السّطح في هذه الجملة دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة لصيغة الفعل (نَمْ) على وزن (فَلْ)، ممّا يشير إلى أنّ الفاعل مفرد مذكّر مخاطب.

والفعل (نم) بفتح أوّله: فعل أمر أصله (اِنومْ) بهمزة وصل مكسورة، فنقلت حركة الواو الّتي هي عين الكلمة إلى النّون الّتي هي فاؤها، وطرحت همزة الوصل للاستغناء عنها، وقلبت الواو ألفا لتحركها أصالة وانفتاح ما قبلها عروضا، ثم حذفت لالتقاء السّاكنين[1]، فصارت (نم) على وزن (فل)، وقول النّاظم: (كنوم الفهد) مفعول مطلق على تقدير موصوف محذوف (ونم نوما كنوم الفهد)، وتخصّصت جملة الأمر بجملة معطوفة (أو عبود) وبالجارّ والمجرور (عن عيب الورى).

ودلالة التّركيب هي الحثّ عن التّغافل عن عيوب النّاس وعدم الظّن بهم سوءا، فإن شئت أنْ تبحث عن عيوب غيرك فابدأ بعيوب نفسك.

قال الشّاعر:

لا تلتمسْ من عيوب النّاس ما ستروا فيكشفُ الله سِترا عن مساويكا

واذْكُرْ مَحَاسِنَ مـــــا فيهم إذا ذكروا ولا تُعِبْ أحدًا مِنْهُم مـــــا فيكا

الصّورة السّابعة: جملة أمريّة (فعل – فاعل – مفعول به –) + **حال** + **جملة تعليليّة:**

قال النّاظم:

لا تَكْتُمِ الحَقَّ **وَقُلْهُ مُعْلِنًا** فَهْوَ جَمَالُ صَوْتِكَ الصَّهَصْلَقِ[2]

لم يظهر الفاعل في بناء السّطح في هذه الجملة دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة لصيغة الفعل (قُلْ) على وزن (فُلْ)، ممّا يشير إلى أنّ الفاعل مفرد مذكّر مخاطب.

---

1 – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955، ج2، ص861.

2 – شرح الشمقمقية، ص87.

والفعل هنا لمّا أُسْنِدَ إلى الأمر حُذِفَتْ عينه لالتقاء السّاكنين سكون عين الفعل والسّكون العارض للجزم، وتخصّصت الجملة بالحال (معلنا)، وهو نكرة مشتقّ منصوب.

وجاءت جملة الأمر معطوفة على جملة النّهي الّتي سبقتها، كما أعقب النّاظم هذه الجملة بجملة تعليليّة (فهو جمال صوتك الصّهصلق) فالنّاظم يأمرنا بتحقيق الحقّ وإبطال الباطل بملْءِ أفواهنا دون أنْ نخاف لؤمة لائم.

والكتْم: الإخفاء، والكِتْمانُ نَقِيض الإعْلانِ، وكَتَمَ الشيءَ يَكْتُمُه كَتْماً وكِتْماناً واكْتَتَمه وكَتَّمه.

قال أَبو النّجم:

وكانَ في المَجْلِسِ جَمّ الهَذْرَمَهْ لَيْثاً على الدَّاهِية المُكَتَّمهْ[1]

وقال النّابغة:

كَتَمْتُكَ لَيْلاً بالجَمُومَينِ ساهِراً وهمَّيْن هَمًّا مُسْتَكِنًّا وظاهرا

أَحادِيثَ نَفْسٍ تشْتَكي ما يَرِيبُها ووِرْدَ هُمُومٍ لا يَجِدْنَ مَصادِرا[2]

وصوت صَهْصَلِقٌ أَيْ شديد، ورجل صَهْصَلِقُ الصّوتِ شديدُه، وامرأَة صَهصِلقٌ وصَهْصَليقٌ شديدة الصّوت صَخَّابة ومنهم من قَيّد فقال الصَّهْصَلِقُ: العجوز الصّخابة، ومنه قول الشّاعر:

أُمُّ حوار ضَنْؤُها غيرُ أَمِرْ صَهْصَلِقُ الصّوتِ بعَيْنَيْهَا الصَّبِرْ[3].

الصّورة الثّامنة: جملة أمريّة (فعل + فاعل + مفعول به جملة موصولة)

لا تَهْجُ مَنْ لم يُعْطِ **واهْجُ مَنْ أتَى** إلى السَّـــرَابِ بالدِّلاءِ يَسْتَقِي[4]

1 – ينظر: لسان العرب، ج12، ص506، مادة: (ك ت م).

2 – ديوان النابغة، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1996، ص45

3 – ينظر: لسان العرب، ج10، 207، مادة: (ص ه ص ل ق).

4 – شرح الشمقمقية، ص91.

لم يظهر الفاعل في بناء السّطح في هذه الجملة دل عليه في بناء الأعماق السياق والوحدة الصّرفيّة لصيغة الفعل (اُهْجُ) على وزن (اُفْعُ)، ممّا يشير إلى أنّ الفاعل مفرد مذكّر مخاطب (أنت).

والفعل هنا لمّا أُسْنِدَ إلى الأمر حُذِفَتْ لامه بالإعلال والجزم؛ لأنّ أصله (اهجو)، فصار مبنيًّا على حذف حرف العلّة، والضّمة قبله دليل على المحذوف، وقوله: (من) اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به، وقوله: (أتى) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والعائد والرّابط بين الصّلة والاسم الموصول الفاعل الّذي جاء ضميرا مستترا.

وجملة الأمر معطوفة على جملة النّهي المتقدّمة عنها (لا تهج)، وزمن التّركيب: الزّمن المستقبل مقيّدا بالنّهيّ والنّفيّ.

الصّورة الثّامنة: فعل الأمر + الفاعل + الجارّ والمجرور + المفعول به + المضاف إليه:

قال النّاظم:

وَاسْتُرْ عَنِ الحُسَّادِ كُلَّ نِعْمَةٍ كَمْ فَاضلٍ بِبَأسِ مَكْرِهِم سُقِى[1]

لم يظهر الفاعل في بناء السّطح في هذه الجملة دلّ عليه في بناء الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة لصيغة الفعل (استر) على وزن (افعل)، ممّا يشير إلى أنّ الفاعل مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، و (عن الحسّاد) جارّ ومجرور، و (كل) مفعول به منصوب وهو مضاف، و (نعمة) مضاف إليه. والجملة (كم فاضل ببأس مكرهم سقى) جاءت تعليليّة لجملة الأمر، وكأنّي بالنّاظم يقول: لم أمرت بالسّتر؟، فيقال: لأنّه كم فاضل....

ودلالة التّركيب هي كتمان السّر عن الحسّاد؛ لأنّ كلّ ذي نعمة محسود، وزمن التّركيب: الزّمن المستقبل.

والسّتر: التّغطية، وسَتَرَ الشّيءَ يَسْتُرُه ويَسْتِرُه سَتْرًا وسَتَرًا: أَخفا، والسّتَر بالفتح: مصدر سَتَرْت الشّيء أَسْتُرُه إذا غَطَّيْته فاسْتَتَر هو، وتَسَتَّرَ: أَيْ تَغَطَّى[2].

---

1 – شرح الشمقمقية، ص99.

2 – ينظر: لسان العرب، ج4، ص343، مادة: (س ت ر).

والحسد: معروف، حَسَدَه يَحْسِدُه ويَحْسُدُه حَسَدًا وحَسَّدَه إذا تمنّى أَنْ تتحوّل إليه نعمته وفضيلته أَو يسلبهما هو[1].

وروي عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم أَنّه قال: لا حسد إلاَّ في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فهو ينفقه آناء اللّيل والنّهار، ورجل آتاه الله قرآنًا فهو يتلوه.

والنّعِيمُ والنُّعْمى والنَّعْماء والنِّعْمة، كلّه: الخَفْض والدَّعةُ والمالُ، وهو ضدّ البَأْساء والبُؤْسى.

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾[2] ؛ أيْ تُسْأَلون يوم القيامة عن كل ما استمتعتم به في الدنيا، وجمعُ النِّعْمةِ نِعَمٌ وأَنْعُمٌ[3].

الصورة التاسعة: جملة الأمر (فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان) + **نعت**

واتَّخِذِ الصّبرَ دلاصًا سابغًا وَبِمِجَنٍّ عَمـــر لا تتَّقِي[4]

في هذه الجملة لم يظهر الفاعل في بنائها السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصَّرفيّة صيغة الفعل (اتَّخذ) ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت). والفعل جاء مبنيا على السّكون وهو من أفعال التّحويل الّذي يستوجب نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، المفعول الأوّل: (الصّبر)، والثّاني (دلاصا) تخصّص بالوصف (سابغا).

والدَّلِيصُ: البَرِيقُ، والدَّلِيصُ والدَّلِصُ والدِّلاصُ والدَّلاصُ: اللَّيِّنُ البَرّاقُ الأَملس، والدِّلاصُ من الدُّروع: الليّنة. ودِرعٌ دِلاصٌ: برّاقة ملساء ليّنة بَيّنةُ الدَّلَصِ، والجمع دُلُصٌ[5].

قال عمرو بن كلثوم:

علينا كلُّ سابِغَةٍ دِلاصٍ ترى فوق النِّطاق لها غُضونا[6]

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج3، ص148، مادة: (ح س د).

2 – التكاثر، الآية: 8.

3 – ينظر: لسان العرب، ج12، ص579، مادة: (ن ع م).

4 – شرح الشمقمقية، ص101.

5 – ينظر: لسان العرب، ج7، ص37، مادة: (د ل ص).

6 – ديوان عمرو بن كلثوم، جمع وشرح وتحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1991، ص84.

وشيء سابغٌ أَيْ كامِلٌ وافٍ[1].

الصّورة العاشرة: جملة الأمر (فعل + فاعل + مفعول به) + **جملة موصولة + حال**

ردَّ كتابَ من دعاه للوغى مُمَزَّقًا منهم لِفَرْطِ الحنقِ[2]

فنلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق الوحدة الصّرفيّة صيغة الفعل (ردَّ) ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، كما أنَّ المفعول به جاء مضافا لاسم الموصول (من) الّذي أكسبه التّعريف، والجملة الفعليّة (دعاه) صلة موصول لا محلّ لها من الإعراب، والفاعل في جملة صلة الموصول لم يظهر أيضا في بناء الجملة سطحا دلَّ عليه في بناء الأعماق الوحدة الصّرفيّة صيغة الفعل (دعا) ممّا يشير على أنَّه مفرد مذكّر غائب (هو).

الصّورة الحادية عشرة: جملة الأمر (فعل – فاعل – مفعول به) + **جملة الأمر** (معطوفة):

قال النّاظم:

وَحَصِّلِ العِلْمَ وَزِنْهُ بِالتُّقَى وَسَائِرَ الأَوْقاتِ فيه اسْتَغْرِقِ[3]

لم يظهر الفاعل في بناء الجملة سطحا دلَّ عليه في بناء الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة صيغة الفعل (حصّل) على وزن (فعّل)، ممَّا يدلُّ على أنَّ الفاعل مفردٌ مذكّر مخاطب (أنت)، و (العلم) مفعول به منصوب.

وقد عطف النّاظم على جملة الأمر جملة أخرى للأمر (وزنه بالتّقى)، والفعل (زِنْ) محذوف العين، ووزنه (فِلْ) من الزّينة، وهو بخلاف (زِنْ) من الوزن، فإنّه محذوف الفاء، ووزنه (عِلْ)، وألف التّقى منقلبة عن ياء، كما أنّ تاءها منقلبة عن واو؛ لأنّها من الوقاية.

فالنّاظم أمر بتحصيل العلم والكدّ في طلبه واستغراق الوقت الكافي لذلك، وتزيينه بالتّقى، وزمن التّركيب: الزّمن المستقبل.

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج8، ص432–433، مادة: (س ب غ).

2 – شرح الشمقمقية، ص105.

3 – شرح الشمقمقية، ص111.

الصّورة الثّانية عشرة: جملة الأمر (فعل – فاعل – مفعول به) + **حال** + **مضاف إليه:**

قال النّاظم:

فَقُلْهُ غَيْرَ مُكْثِرٍ مِنْهُ ولا تَعْبَأْ بِقَوْلِ جَاهِلٍ أو أحمَقِ[1]

فنلاحظ أنَّ الفاعل لم يظهر في بناء الجملة في السّطح دلَّ عليه في بناء الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة لصيغة الفعل (قُلْ) والّتي جاءت على وزن (فُلْ) فحُذِفَتْ عين الفعل في الأمر لالتقاء السّاكنين، ساكن حرف العلّة والسّاكن العارض للجزم.

و (الفاء) واقعة في جواب شرط مقدّر تقديره: (إذا كان الشّعر بهذه المثابة فقله غير مكثر)، و (الهاء) ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به، وقوله: (غير) حال، وهو مضاف و(مكثر) مضاف إليه.

كما نلاحظ أنّ النّاظم عطف على جملة الأمر جملة للنّهي (ولا تعبأ...)، وزمن التّركيب: الزّمن المستقبل.

الصّورة الثّالثة عشرة: جملة الأمر (فعل + فاعل + جار ومجرور) + **جملة تعليليّة** + **جارّ ومجرور:**

قال النّاظم:

واعْنَ بقول الشّعر فالشّعر كما لٌ للفتى إنْ به لم يَرْتَزِقِ[2]

لم يظهر الفاعل في بناء الجملة سطحا دلَّ عليه في بناء الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة صيغة الفعل (اعْنَ) على وزن (افْعَ) حيث حُذِفَتْ لام الفعل للسّكون العارض للجزم، ممَّا يدلُّ على أنَّ الفاعل مفردٌ مذكّر مخاطب، كما جاءت جملة الأمر معلّلة بجملة اسميّة مسبوقة بحرف تعليل (فالشّعرُ كمالٌ).

كما تخصَّص مضمون جملة الأمر والجملة الاسميّة بالجارّ والمجرور.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص114.

2 – شرح الشمقمقية، ص113.

النّمط الثّالث: الأمر باسم فعل الأمر

ورد هذا النّمط في موضع واحد في القصيدة عند قول النّاظم:

إليكها أرْجُوزةً حسّانةً لمثلها ذو أدبٍ لم يَسْبِقِ[1]

نلاحظ أنَّ الذي أدَّى وظيفة فعل الأمر (خُذْ) أو (امسك) هو اسم الفعل المنقول عن الجارّ والمجرور (إليكها)، وقد دلَّ على المجرور (كاف الخطاب) على أنَّ الفاعل مفرد مذكّر مخاطب (أنت) وهو المأمور، والأمر هو اسم الفعل، وقد خرج الأمر هنا عن معناه الأصلي الذي وُضِعَ له، و (الهاء) ضمير متّصل يعود على المنظومة مفعول به.

النّمط الرّابع: الأمر بالمصدر النّائب عن فعله:

عالج سيبويه هذا الموضوع في مواضعَ كثيرةٍ من كتابه، فكان مرّة يتحدّث عمّا سمّاه النّحاة التّحذير، ومرّة عن الإغراء، ومرّة عن المصدر النّائب عن فعله، وممّا قاله في ذلك: "من ذلك قولك: حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا، وأفعل ذلك كرامة ومسرة ونعمة عين. وحبّا ونعام عين. ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما، ولا فعلن ذلك رغما وهوانا.

فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنّك قلت: أحمد الله حمدا، وأشكر الله شكرا، وكأنّك قلت: أعجب عجبا. وأكرمك كرامة ...وإنّما اختزل العقل ها هنا لأنّهم جعلوا هذا بدلا من اللّفظ بالفعل"[2].

وقد ورد المصدر النّائب عن فعله في الشّمقمقيّة في ثلاثة مواضعَ فقط، هي:

مَهْلاً على رَسْلِكَ حادي الأيْنُقِ ولا تُكَلّفْهَـــــا بما لم تُطِقِ[3]

نلاحظ أنّ الفعل وفاعله لم يظهر في بناء السّطح للجملة دلّ عليه في الأعماق السّياق، والصيغة الصّرفيّة للمصدر المنصوب (مهلا)، وهو مفعول مطلق، فلمّا ناب المصدر عن الفعل حذف الفعل وجوبا لكي لا يجمع بين العِوض والمعوّض عنه، فتقدير الكلام (امهل مهلا).

---

1 – شرح الشمقمقية، ص141.

2 – كتاب سيبويه، ج1، ص318–319.

3 – شرح الشمقمقية، ص12.

وقوله: (على رسلك) يتعلّق بمحذوف أيضا تقدير (سر على رسلك)، فقول النّاظم: (مهلا على رسلك) جملتان طلبيتان أولاهما ذات مفعول مطلق وثانيهما ذات جارّ ومجرور، وشبيه هذا قول امرئ القيس في معلّقته:

أفاطمُ مَهْلاً بعضَ هذا التّدلّل وإنْ كنتِ قد أزْمَعْتِ صَرْمِي فأجْمِلِي[1].

ودلالة التّركيب هو أنّ النّاظم أمر الحادي بأنْ يمهل ويرفق بنفسه ويتأنّى في سيره، ولا يكلّف هذه الإبل ما لا طاقة لها من السّير المتعب، وزمن التّركيب: الزّمن المستقبل.

والمَهْل والمَهَل والمُهْلة: السّكِينة والتُّؤَدة والرِّفْق، وأَمْهله: أَنظره ورَفَق به ولم يعجل عليه، ومَهَّله تمْهِيلاً: أَجَّله، والاسْتِمْهال: الاستنظار، وتَمَهَّل في عمله: اتَّأَدَ، وكلُّ ترفُّقٍ تمَهُّل[2].

وقوله:

رِفْقًا بها قد بَلَغَ السَّيْلُ الزُّبا واتَّسَعَ الخَرْقُ على المرتّقِ[3]

نلاحظ أنّ الفعل وفاعله لم يظهر في بناء السّطح للجملة دلّ عليه في الأعماق السّياق، والصّيغة الصّرفيّة للمصدر المنصوب (رفقا)، وهو مفعول مطلق، فلمّا ناب المصدر عن الفعل حذف الفعل وجوبا لكي لا يجمع بين العِوض والمعوّض عنه، فتقدير الكلام (ارفق بها رفقا)، وهي جملة لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها جملة استئنافيّة.

ودلالة التّركيب هو أنّ النّاظم أمر الحادي بأنْ يرفق بهذه الأينُق، لأنّ الأمر بلغ غايته، والهول أدرك نهايته.

وقوله:

رِفْقًا بها شَفِيعُهَا هوادجٌ غَدَتْ سَمَاءَ كلّ بَدْرٍ مُشْرِقِ[4]

---

1 – ديوان امرئ القيس، ص12.

2 – ينظر: لسان العرب، ج11، ص633، مادة: (م هـ ل).

3 – شرح الشمقمقية، ص25.

4 – شرح الشمقمقية، ص30.

نلاحظ أنّ الفعل وفاعله لم يظهر في بناء السّطح للجملة دلّ عليه في الأعماق السّياق، والصّيغة الصّرفيّة للمصدر المنصوب (رفقا)، وهو مفعول مطلق، فلمّا ناب المصدر عن الفعل حذف الفعل وجوبا لكي لا يجمع بين العِوض والمعوّض عنه، فتقدير الكلام (ارفق بها رفقا)، وهي جملة لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها جملة استئنافيّة.

ودلالة التّركيب هو أنّ النّاظم أمر الحادي بأنْ يرفق بهذه الأيْنُق، وزمن التّركيب: الزّمن المستقبل.

المطلب الثّاني: جملة النّهي:

النّهي لغة: خلاف الأمر، ونهاه ينهاه نهيًا فانتهى: كفّ وامتنع، يقال: نهاه عن كذا، أيْ منعه عنه، إذن فالنّهي لغة: المنع[1]، أيْ أنّ النّهي طلب ترك الشّيء أو ترك فعله.

أمّا في الاصطلاح: فالنّهي هو النّفي، يقول سيبويه: لا تضرب نفي لقوله: اضرب[2]، وهو: "طلب الكفّ عن الفعل، أو الامتناع عنه على وجه الاستعلاء والإلزام"

وهو أيضا طلب الكفّ عن العمل على سبيل الاستعلاء وما عدا هذا المعنى الأساسي فإنّه يتوقّف على القرينة[3]، والنّهي عبارة عن قول ينبئ عن المنع من الفعل على جهة الاستعلاء[4].

وله أسلوب واحد وهو: لا النّاهية + الفعل المضارع

زمن النّهي المستقبل؛ لأنَّ (لا) هذه تخلص الفعل المضارع للاستقبال لأنَّها نقيضة ب (تَفْعَلُ) المخلِّصة للحال؛ فإنْ قلت: (لا تفعل الآن) فعلى معنى تقريب المستقبل إلى الحال، كما تقول: "لتفعل الآن" لذلك[5].

والنّهي – كالأمر – حقّه الفور، والتّراخي يوقف على قرائن الأحوال لكونهما للطّلب[6].

للطّلب[6].

وتقع (لا) النّاهية على فعلي المخاطب والغائب، ويندر وقوعها على فعل المتكلّم، ويجيء الفعل المضارع فيها مؤكّدا أحيانا وغير مؤكّد في غالب الأحيان.

ورد النّهي في القصيدة الشّمقمقيّة في عشرين موضعا، منها:

الصّورة الأولى: أداة نهي + فعل مضارع + فاعل + جارّ ومجرور:

---

1 – ينظر: لسان العرب، مادة (ن ه ى).

2 – ينظر: كتاب سيبويه، ج1، ص136.

3 – الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط5، ج1، ص244.

4 – يحي بن حمزة العلوي، الطراز، ج3، ص284.

5 – أحمد المالقي، رصف المباني في شروح حروف المعاني، ص340، وهمع الهوامع، ج1، ص21.

6 – ينظر: مفتاح العلوم، ص320.

قال النّاظم:

ولا تَسَلْ عمَّا أبثُّ من جـوىً وما تريق من دموع حدقــي[1]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة صيغة الفعل (تسل) ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، و (تسل) مجزوم بـ (لا النّاهية)، وأصله (تسأل) بالهمزة، فنقلت حركته إلى السّاكن قبلها، ثُمَّ حذفت الألف تخفيفا، وقد يكون أصله (تسال) بألف ساكنة، ثُمَّ حذفت الألف بعد دخول الجازم عليه فصار (تسل)، ومنه قوله تعالى: ﴿سَالَ سَآئِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[2].

وقوله: (عمّا أبثّ من جوى)، فـ (عن) حرف جر، و (ما) اسم موصول مبني في محلّ جرّ اسم مجرور، و (أبثّ) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب والعائد محذوف تقديره (أنا)، و (من جوى) متعلّق به.

ودلالة التّركيب هو نهي النّاظم عن عدم السّؤال عما يبثّه الإنسان من حرقة وحزن وَوَجْدٍ على وجه التّعظيم في الزّمن المستقبل.

وبَثَّ الشّيءَ والخَبَرَ يَبُثُّه ويَبِثُّه بَثًّا، وأَبَثَّه بمعنًى ، فانْبَثَّ: فَرَّقه فتَفَرَّقَ، ونَشَره[3]

والجَوَى: هَوًى باطِنٌ، والحُزْنُ، والماءُ المُنْتِنُ، والحُرْقَةُ، وشِدَّةُ الوَجْدِ[4].

وقول النّاظم:

وَمِثْل جارٍ لأبي دُاوود **لا تَطْمَعْ به** إنْ لم تكن بالأحمقِ[5]

1 – شرح الشمقمقية، ص38.

2 – المعارج، الآية: 1.

3 – ينظر: لسان العرب، ج2، ص114، مادة: (ب ث ث).

4 – ينظر: لسان العرب، ج14، ص157، مادة: (ج و ى).

5 – شرح الشمقمقية، ص67.

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تطمع) على وزن (تفعل)، ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت).

وتخصّصت جملة النّهي بجملة شرطيّة (إن لم تكن بالأحمق) حذف جوابها لدلالة السّياق عليه، وجملة النّهي (لا تطمع) لا محلّ لها من الإعراب، لأنّها تفسيريّة.

ودلالة التّركيب: طلب الكفّ عن الطمع في زمن قَلَّ خيرُهُ، واستطَارَ شَرُّهُ، وتفاقم ضرُّهُ، وندر نفعُهُ.

وقوله:

فَقُلْهُ غيرَ مكثرٍ منه **ولا تعبأْ بقولِ جاهلٍ** أو أحمقِ[1]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة)، وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تعبأ)، ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، و (تعبأ) مجزوم بـ (لا النّاهية).

وتخصّصت جملة النّهي بالجارّ والمجرور (بقول) وبالمعطوف والمعطوف عليه (جاهل أو أحمق)، كما جاءت تعليلا لجملة الأمر التي قبلها.

ودلالة التّركيب هو نهي النّاظم عن الإكثار من قول الشّعر عند نظمه أو حفظه في الزّمن المستقبل.

الصّورة الثانية: أداة نهي + فعل مضارع + فاعل + مفعول به:

وردت هذه الصورة في تسعة مواضعَ، هي:

ولا تَعِدْ بوعد عرقوب أخا وَفَهْ وفا سموءل بالأبلقِ[2]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تعد)، ممَّا

1 – شرح الشمقمقية، ص114.

2 – شرح الشمقمقية، ص66.

يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، والفعل جاء مجزوما محذوف الفاء، لأنّه مثال واويّ، ففاؤه تحذف إذا أسند للمضارع والأمر إذا كانت عينه مكسورة في المضارع، و (بوعد عرقوب) جارّ ومجرور ومضاف إليه، و (أخا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنّه مقطوع عن الإضافة.

ودلالة التّركيب: الحثّ على تجنّب الكذب والغدر، والتّمسك بالصدق والوفاء وصدق الوعد في الزّمن المستقبل.

وقوله:

ولا تؤيّسْ طامعا في رتبةٍ لنيلها نظيره لم يرتقِ[1]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تؤيّس) ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، و (طامعا) مفعول له، و (في رتبة) متعلّق به.

ودلالة التّركيب هو أنّ النّاظم يرى بما أنّه لا تلازم بين خساسة الأصل وفرعه، فمن باب أولى لا تلازم بين سقوط همّة النّظير ونظيره في الزّمن المستقبل.

وقوله:

ولا تُحاربْ سَاقِطَ القَدْرِ فكم مِن شَهَـــةٍ قد غُلِبَتْ ببيدقِ[2]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تحارب) ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، و (ساقط) مفعول له، و (القدر) مضاف إليه.

كما نلاحظ أنّ النّهي جاء معلّلا بجملة اسميّة (فكم من شهة ...)، وجملة النّهي معطوفة على ما قبلها.

ودلالة التّركيب: طلب كفّ النّفس عن محاربة الدّنيء ومبارزته في الزّمن المستقبل.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص81.

2 – شرح الشمقمقية، ص78.

وقوله:

ولا تُنَقِّصْ أحدا فكلُّنـــا مِنْ رَجُلٍ وأصلُنا مِنْ عَلَقِ[1]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تنقّص) ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، و (أحدا) مفعول له.

كما نلاحظ أنّ النّهي جاء معلّلا بجملة اسميّة (فكلّنا من رجل وأصلنا من علق)، وجملة النّهي معطوفة على ما قبلها.

ودلالة التّركيب: طلب الكفّ عن نسبة عباد الله إلى النّقص وعدم احتقارهم وازدرائهم؛ لأنّ أصل العباد واحد، فكلّنا لآدم، وآدم من تراب.

وقوله:

لا تَغْشَ دار الظّلم واعلمْ أنّها أخربُ مِنْ جَوْفِ حمارٍ خَلَقِ[2]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تغش) ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، والفعل جاء مجزوما وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، و (دار) مفعول له، وهو مضاف و (الظّلم) مضاف إليه.

كما نلاحظ أنّ النّهي جاء مقيّدا بجملة عطفت عليه وهي (واعلم أنّها أخرب من ...)

ودلالة التّركيب: طلب الكفّ عن الفعل الّذي يحتمل الوقوع في المكاره وعدم الوقع في الزّمن المستقبل.

وقوله:

لا تكتمِ الحقَّ وقُلْهُ مُعلنًا فَهْوَ جمالُ صَوْتِكَ الصَّهَصْلَقِ[3]

---

1 – شرح الشمقمقية، ص80.

2 – شرح الشمقمقية، ص83.

3 – شرح الشمقمقية، ص87.

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تكتم) ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، و (الحقّ) مفعول له. كما نلاحظ أنَّ الفاعل في جملة الأمر (قُلْهُ معلنا) المعطوفة على جملة النّهي لم يظهر في بناء السّطح دلَّ عليه في الأعماق الوحدة الصّرفيّة صيغة الفعل (قُلْ) على وزن (فُلْ) ممَّا يشير أيضا إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب، كما أعقب ذلك بجملة تعليليّة (فهو جمال صوتك الصّهصلق).

ودلالة التّركيب: طلب الكفّ عن كتمان الحقّ وضرورة التّصريح به، فإحقاق الحقّ وإبطال الباطل واجب شرعيّ.

وقوله:

لا تَأمَنِ الدّهرَ الخئون إنّه أرشقُ نبلا مِن رُماةِ الحدقِ[1]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تأمن) ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، و (الدّهر) مفعول له.

كما نلاحظ أنّ جملة النّهي تخصّصت بالنّعت (الخؤون)، وعين الكلمة واو قلبت همزة للضّمة والمدّة بعدها.

ودلالة التّركيب: التّحذير من غوائل الدّهر وشروره وتقلّباته، وعلى العاقل أنْ لا يطمئنَّ إليه، ولا يأنسَ به، ولا يأتمنَ من شرّه.

وقوله:

لا تنسَ من دنياك حظًّا وإلى كالطالقاني والخصيب انطلقِ[2]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تنس) ممَّا

1 – شرح الشمقمقية، ص88.

2 – شرح الشمقمقية، ص88.

يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، والفعل جاء مجزوما وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، و (من دنياك) جارّ ومجرور في محلّ نصب حال، و (حظًّا) مفعول به.

ودلالة التّركيب: عدم نسيان الحظّ والنّصيب في هذه الدّنيا، لأنّها هي مزرعة الآخرة.

وقوله:

يا صاحِ سَلِّمْ للورى تَسْلَم **ولا تَسْمُ فصيحَ النَّطقِ** بِالمُتَشَدِّقِ[1]

الصّورة الثّالثة: أداة نهي + فعل مضارع + فاعل + مفعول به (اسم موصول):

وردت هذه الصّورة في أربعة مواضعَ، هي:

ولا تُصَـاحِبْ مَنْ يرى لنفسه فضلا فلا تُطمعه بالتّملـــقِ[2]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تصاحب) ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، و (من) اسم موصول مبني على السّكون في محلّ نصب مفعول له، وقوله (يرى لنفسه فضلا) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والّتي جاء فيها الفاعل ضميرا مستترا أيضا دلَّ عليه في الأعماق الوحدة الصّرفيّة (الياء) في أوّل الفعل المضارع (يرى) ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد غائب (هو).

كما نلاحظ أنّ النّهي جاء معلّلا بجملة نهي أخرى عطفت على الأولى (فلا تطعمه بالتّملق).

ودلالة التّركيب: طلب الكفّ عن مصاحبة من لا يرى لك فضلك مثلما ترى له فضله في الزّمن المستقبل.

وقوله:

لا تَهْجُ مَنْ لم يعطِ واهْجُ مَن أتَى إلى السَّـــرَابِ بالدِّلاءِ يَسْتَقِي[3]

1 – شرح الشمقمقية، ص62.

2 – شرح الشمقمقية، ص64.

3 – شرح الشمقمقية، ص91.

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تَهْجُ) ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، والفعل (تهج) مجزوم بـ (لا) النّاهية وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، و (من) اسم موصول مبني على السّكون في محلّ نصب مفعول به، وقوله (لم يعط) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والّتي جاء فيها الفاعل ضميرا مستترا أيضا دلَّ عليه في الأعماق الوحدة الصّرفيّة (الياء) في أوّل الفعل المضارع (يعط) ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد غائب (هو).

كما نلاحظ أيضا عطف جملة الأمر على جملة النّهي بغية التّأكيد.

وقوله:

لا تنسَ ما أوصى به البكريُّ أخا فهو سدادٌ فيه السُّــوء اتّقِي[1]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تنس) ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، والفعل (تنس) مجزوم بـ (لا النّاهية) وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، و (ما) اسم موصول مبني على السّكون في محلّ نصب مفعول به، وقوله (أوصى به البكريّ أخا) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، وقوله (فهو سداد) علّة للنّهي.

وقوله:

ولا تعد لحرب مَنْ مَنَّ ولو مَنَّ فما غلَّ يدا كمطلقِ[2]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تعد) على وزن (تفع)، ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، والفعل (تعد) مجزوم بـ (لا النّاهية) وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، و (من) اسم موصول مبني على السّكون في

1 – شرح الشمقمقية، ص95.

2 – شرح الشمقمقية، ص91.

محل نصب مفعول به، وقوله (منَّ) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، كما تخصّصت الجملة بجملة الشّرط (ولو مَنَّ فما غلَّ يدا كمطلق).

وذكر شارح القصيدة الشمقمقية أنّ هذا البيت من غُرَرِ أبيات هذه القصيدة وعيونها، لحسن سبكه، وجودة رصفه، وفخامة معناه ووضوحه، واستقامة حجّته، ورشاقة تلميحه مع ما اشتمل عليه من بديع الجناس التّام على الوجه الأخصّ والأبلغ.

الصّورة الرّابعة: أداة نهي + فعل مضارع + جملة شرطيّة + مفعول به:

وردت هذه الصّورة في موضع واحد عند قول النّاظم:

ولا تدعْ وإنْ قدرت حيلة فهي أجلُّ عَسْكَرٍ مدهرقِ[1]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تدع) على وزن (تفع)، ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، و (إن قدرت) جملة شرطيّة معترضة بين العامل ومعموله، وجوابها محذوف لدلالة السّياق عليه، وقوله: (حيلة) مفعول به، والجملة الاسميّة (فهي أجلّ عسكر مدهرق) علّة للنّهي.

ودلالة التّركيب: ينبغي أنْ يستعمل الإنسان الحيلة مع عدوّه، وإن كانت له القدرة على الانتصار عليه بالتّغلب عليه أو سفك دمه، فالحيلة تكون حسنة ما لم يستبح بها صاحبها محظورا، ولم يرتكب بها إثما.

الصّورة الخامسة: أداة نهي + فعل مضارع + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان:

وردت هذه الصّورة في موضعين اثنين:

لا تُلْزِمِ الـــــــمرءَ عيوبَ أصله فالمِسْكُ أصلُهُ دمٌ في العُنُـــقِ[2]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تلزم) ممَّا يشير

1 – شرح الشمقمقية، ص77.

2 – شرح الشمقمقية، ص80.

إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، و (المرء) مفعول به أول، و (عيوب) مفعول به ثانٍ، وهو مضاف، و (أصل) مضاف إليه، وهو مضاف، و (الهاء) مضاف إليه، والجملة الاسميّة (فالمسك أصله دم في العنق) علّة للنّهي.

ودلالة التركيب: هو أن لا ننقص أحدا وإن كان أصله ناقصا.

وقوله:

مهلا على رَسْلِكَ حادي الأينُق **ولا تكلّفهـــــا بما لم تطقِ**[1]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أمامية في أوّل الفعل (تكلّف) على وزن (تفعّل)، ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، و (الهاء) ضمير متّصل مبني في محلّ نصب مفعول له، وقوله (بما) جارّ ومجرور، و (لم تطق) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

وكان للنّاظم أنْ يقول (لا تكلّفها ما لم تطق) دون باء قبل (ما) الموصولة؛ لأنّ الفعل (كلّف) بالتّضعيف يتعدّى بنفسه إلى مفعولين اثنين.

ودلالة التّركيب: طلب الرّفق والإمهال والتّأني في السّير، وعدم إلزام هذه الأينُق ما ليس في طاقتها من السّير الطّويل والحمل الثّقيل الّذي يضنيها ويتعبها في الزّمن المستقبل.

الصّورة السّادسة: أداة نهي + فعل مضارع + فاعل + مفعول به + مفعول مطلق:

وردت هذه الصّورة في القصيدة الشّمقمقيّة في موضع واحد عند قوله:

ولا تبعْ عرضَك بيعةَ أبي **غبشانَ** بيع الغبن والتّبلصقِ[2]

نلاحظ أنَّ الفاعل في هذه الجملة لم يظهر في البناء السّطحي دلَّ عليه في الأعماق السّياق والوحدة الصّرفيّة (تاء المضارعة) وهي لاصقة أماميّة في أوّل الفعل (تَبِعْ) على وزن

1 – شرح الشمقمقية، ص12.

2 – شرح الشمقمقية، ص83.

(تَفِلْ)، ممَّا يشير إلى أنَّه مفرد مذكّر مخاطب (أنت)، واصل ألف (باع) ياء، وحذفت لالتقاء السّاكنين سكون حرف العلّة، والسّكون العارض للجزم و (عرض) مفعول به، وهو مضاف، و (الكاف) ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، و (بيعة) مفعول مطلق، وهو مضاف.

ودلالة التّركيب: النّهي عن بيع العرض والشّرف، لأنّ في ذلك إخلالا بالمروءة والدّين، وزمن التّركيب: الزّمن المستقبل.

المطلب الثّالث: جملة الاستفهام:

الاستفهام هو "طلب معرفة شيء مجهول"[1] ، وقد ذكرت بعض كتب النّحو مصطلحات أخرى له، مثل الاستخبار والاستعلام ، لأنّ الزّيادة فيها للطّلب[2]، وقال ابن فارس إنّ بين الاستخبار والاستفهام أدنى فرق، خلاصته أنّ المرء قد يستخبر عن شيء فيخبر عنه فيفهمه أو لا يفهمه، فإن عاود السّؤال عنه فيفهمه فهو مستفهم والسّؤال عنه استفهام، ولذلك وصف الله عز وجل نفسه بالمستفهم[3].

وقد بيّن السّكاكي الفرق بين الاستفهام وغيره من الإنشاء الطّلبي، فقال: "والفرق بين الطّلب في الاستفهام والطّلب في الأمر والنّهي والنّداء واضح، فإنّك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق، وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أنْ يحصل له في الخارج مطابق، فنقش الذّهن في الأوّل تابع، وفي الثّاني متبوع"[4].

وعدّد السّكاكي أدوات الاستفهام عندما عدّد أنواع الإنشاء الطّلبي، فقال: "للاستفهام كلمات موضوعة وهي الهمزة، وأم، وهل، وما، ومن، وأي، وكم، وكيف، وأين، وأى، ومتى، وأيّان بفتح الهمزة وكسرها"[5].

وآلاته على نوعين: أسماء وحروف، فالحروف الهمزة وهل لا غير، والأسماء على وجهين: ظروفٌ وأسماء

والظّروف على قسمين: _ ظروف زمانيّة، نحو: متى وأيَّان.

_ ظروف مكانيّة، نحو: أين وأنَّى

وأمّا الأسماء فهي: من، وما، وكم، وكيف[6].

---

1 – ينظر: الأشباه والنظائر، ج4، ص56.، وشرح المفصل، ج 8، ص150.

2 – شرح المفصل، ج8، ص150.

3 – ينظر: ابن فارس، الصاحبي، ص292.

4 – السكاكي، مفتاح العلوم، مطبعة التقدم العلمية، مصر، 1348 هـ، ص132.

5 – مفتاح العلوم، ص123.

6 – الطراز، ج3 ، ص286.

وقد أضاف ابن جنّي والسّكاكي وابن يعيش إلى حرفي الاستفهام حرفا ثالثا هو أم[1].

أمّا من حيثُ المعنى فإنّ الاستفهام يكون حقيقيًّا تارة، وتارة يخرج عن معناه الحقيقيّ إلى معانٍ أخرى تفهم من السّياق، وقد أشار العلماء إلى ذلك، قال أبو حيّان: الاستفهام على ضروب: طلب المعرفة وهو الاستفهام الّذي لا يشوبه شيء، واستفهام على طريق التّسوية، نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت؟، واستفهام على سبيل التّقرير، نحو: ألَمْ أحسن إليك؟، ولا يكون إلاّ بالهمزت، واستفهام على سبيل الإنكار[2].

وقد وردت الجملة الاستفهامية في هذه القصيدة الشّمقمقيّة في أربعة مواضعَ، وأدّتْ اثنتان منها وظيفة نحويّة، فقد وقعتا في محلّ رفع خبر مقدّم وجوبا.

01 – الاستفهام بالهمزة:

عدّها سيبويه الأصل في الاستفهام، فقال: "وأمّا الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز في هلاَّ، وذلك لأنّها حرف الاستفهام الّذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره"[3]، وفي موضع آخر قال: "والألف في الاستفهام"[4]، فواضح أنّ سيبويه يسمّي الهمزة ألفا، وكذلك سمّاها المبرّد قال: "وحرفا الاستفهام اللذان لا يفارقانه: الألف وأم"[5].

لكنّ ابن جنّي رأي أنّ الهمزة قد تفارق الاستفهام إلى معنى الخبر، قال: ومثله – أي مثل خروج هل عن الاستفهام وهو مخالف بهذا آراء سابقيه من النّحاة – خروج الهمزة عن الاستفهام إلى التّقرير، ألا ترى أنّ التّقرير ضرب من الخبر، وذلك ضد الاستفهام[6].

ورد الاستفهام بالهمزة في القصيدة الشّمقمقيّة في موضع واحد عند قوله:

---

1 – ينظر: اللمع، ص313، ومفتاح العلوم، ص146، وشرح المفصل، ج8، ص150.

2 – أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص327.

3 – كتاب سيبويه، ج1، ص99.

4 – كتاب سيبويه، ج4، ص217.

5 – المقتضب، ج3، ص290.

6 – ينظر: الخصائص، ج3، ص263.

نطقت بالزّور **أمَا كُنْتَ تَعِي** أنَّ البلا مُوكلٌ بالمنطقِ؟[1]

الهمزة هنا للتّقرير، إذ المراد والمقصود: كنت تعي؛ لأنّ نفي النّفي إثبات، فالهمزة للتّقرير بالنّفي لا للتّقرير بالانتفاء[2].

ومثال ذلك قول الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[3]، فيرى ابن هشام أنّ الهمزة للتّقرير بما دخله النّفي، كما يصحّ أن يقال أنّها للإنكار... فعلم أنّ التقرير ليس يجب أن يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من الكلام الّذي دخلت عليه الهمزة من إثبات[4].

و(كنت) ناسخ واسمه، وجملة (تعي) خبره، وجملة (أنّ البلا موكل...) جملة مصدرية في محلّ نصب مفعول به للفعل (تعي).

ودلالة التّركيب: حمل النّاطق على الإقرار بما يعرفه، أيْ طلب الإقرار من غير سبق جهل الإقرار بالواجب قوله زورا وبهتانا وكذبا.

02 – الاستفهام بهل:

قال سيبويه: "وهل للاستفهام"[5]، وقد تحدّث عنها في مواضعَ كثيرةٍ من كتابه، وممّا قاله في الفرق بينهما وبين الهمزة: "وذلك أنّ هل ليست بمنزلة ألف الاستفهام، لأنّك إذا قلت: هل تضرب زيداْ؟، فلا يكون أن تدّعي أنّ الضّرب واقع، وقد تقول: أتضرب زيدا؟، وأنت تدّعي أنّ الضّرب واقع، وممّا يدلّك على أنّ ألف الاستفهام ليست بمنزلة هل أنّك تقول للرّجل: أطربا، وأنت تعلم أنه قد طرب، لتوبّخه وتقرّره، ولا تقول هذا بعد هل"[6].

---

1 – شرح الشمقمقية، ص61.

2 – ينظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، ج2، ص41.

3 – الزمر، الآية: 35.

4 – ينظر: مغني اللبيب، ج1، ص24.

5 – كتاب سيبويه، ج4، ص220.

6 – كتاب سيبويه، ج3، ص176.

وقال المبرّد: ومنها هل، وهي للاستفهام، نحو قولك: هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد في قوله عزّ وجلّ: ﴿هَلَ اَتىٰ عَلَى ٱلۡاِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾، ولأنّها تخرج عن حدّ الاستفهام[1].

والأصل في حروف الاستفهام ألاّ يليها إلاّ الفعل، "إلاّ أنّهم توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، ألا ترى أنّهم يقولون: هل زيد منطلق، وهل زيد في الدار"[2]

وقد وردت (هل) في القصيدة الشّمقمقيّة في موضع واحد:

وهل أنا إلا ابنُ ونَّـــانَ الّذي قرّبَهُ كم من أمير مُرْتَـــقِ؟[3]

أصل (هل) أن تكون للاستفهام عن النّسبة وقد تكون للنّفي كما في هذا الموضع، وأتت داخلة على جملة اسميّة، المبتدأ فيها ضمير المتكلّم (أنا)، وخبره اسم ظاهر بعد (إلاّ) التي أبطلت النّفي السّابق.

03 – الاستفهام بـ (ما):

ما: موضوعة للاستفهام عن أفراد العقلاء، كما يستفهم بها عن حقيقة الشّيء أو صنعته، عاقلا كان أو غير عاقل، ويطلب بها:

أ – إيضاح الاسم: نحو: ما العسجد؟ فيقال في الجواب: إنه ذهب.

ب – يطلب بها بيان حقيقة المسمّى، نحو: ما الشمس؟، فيجاب بأنّه كوكب نهاريّ.

ج – يطلب بها بيان الصّفة، نحو: ما خليل؟ وجوابه: طويل أو قصير.

وتقع (هل) البسيطة في التّرتيب العقلي، والمقصود بذلك هو أن يكون المتأخر متوقّعا على المتقدّم، من غير أن يكون المتقدّم علّة له ولك، كتقدّم المفرد على المركّب، بين (ما) الّتي لشرح الاسم، و (ما) الّتي للحقيقة[1].

---

1 – المقتضب، ج1، ص43، ورصف المباني، ص469.

2 – كتاب سيبويه، ج1، ص98–99.

3 – شرح الشمقمقية، ص58.

وقد ورد الاستفهام بـ (ما) في القصيدة الشّمقمقيّة في موضعين اثنين على النّحو التّالي:

الصّورة الأولى: خبر (اسم استفهام) + **مبتدأ مضاف** + **جملة موصولة** + **جملة حاليّة**

مَا عُذْرُ مَنْ يَشْكُو الجَوَى لِمَنْ جَفَا وَهْوَ لِدَمْـــعِ جَفْنِهِ لم يُرِقِ[2]

نلاحظ تقدّم الخبر وجوبا على المبتدأ؛ لأنَّه اسم استفهام وأسماء الاستفهام له حق الصّدارة في الجملة، كما نلاحظ أنَّ المبتدأ جاء نكرة مضافة لاسم معرفة (الاسم الموصول مَنْ) أكسبته التّعريف، وصلة الموصول (يشكو الجوى) لا محلّ لها من الإعراب، كما تخصّص مضمون الجملة الاسميّة (وهو لدمع جفنه لم يرق) وهي في محلّ نصب حال.

ودلالة التّركيب استبعاد قبول عذر لمن يشكو حرارة ولوعه، وهو لم يرق قطرة من دموعه، بل لا عذر له في عدم إراقة ماء عيونه، واقتصاره على مجرّد ادّعائه، فأمارات التّصنع باديّة، وشواهد السّلو عن محبوبه منه ظاهرة، وقد امتنع حمل الاستفهام على حقيقته؛ لأنَّ الجملة الحاليّة تنافى الحمل على الاستفهام الحقيقي، فكان لا بدَّ من حمله على معنى يناسب المقام ليُحمل عليه، والمعنى هنا استبعاد قبول عذره، والاستفهام إنكاري غرضه النّفي بدليل قول النّاظم: (وهو لدمع جفنه لم يرق).

الصّورة الثّالثة: خبر (اسم استفهام) + **مبتدأ** (اسم موصول)+ **صلة الموصول** + **جملة نداء** + **جارّ ومجرور**

قال النّاظم:

وما الّذي دعاك ياخبُّ إلى ذا الأفعوان ذي اللّسان القَرَقِ؟[3]

نلاحظ تقدّم الخبر وجوبا على المبتدأ؛ لأنَّه اسم استفهام وأسماء الاستفهام لها حقّ الصّدارة في الجملة، وكلاهما جاء معرفة، وجملة النّداء (ياخبّ) جملة اعتراضيّة بين

---

1 – ينظر: أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تحقيق: محمد التونجي، مؤسسة المعارف، بيروت، ط4، 2008، ص100.

2 – شرح الشمقمقية، ص212.

3 – شرح الشمقمقية، ص61.

المجرور ومتعلذقه، و (الأفعوان) بدل من اسم الإشارة (ذا)، و (ذي اللّسان) نعت لـ (الأفعوان، و (الفرق) نعت لـ (اللّسان).

ودلالة التّركيب استغراب النّاظم من الرّجل الخدّاع الّذي أتاه، وقد استعار النّاظم لنفسه قوله (إلى ذا الأفعوان) وهو ذكر الأفعى. والغرض من الاستفهام: التّعجب.

المطلب الرّابع: جملة النّداء:

النّداء: هو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو؛ وهو (يا) أو إحدى أخواتها، ودلالة النّداء على الطّلب التزامية، لأنَّه بمقتضى تعريفه في معنى (أدعو) وهو فعل مضارع لا أمر ولكن الدّعاء يتضمّن الطّلب، وقيل: إنَّه مجرّد تنبيه لا طلب فيه، وقيل: إنَّه بمعنى أقبل، فيدلُّ على الطّلب مطابقة لا التزاما[1].

وقد تحدث سيبويه عنه في مواضعَ عديدةٍ من كتابه، وقد قال في تعريفه: "النّداء كلّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب، وزعم الخليل رحمه الله أنّهم نصبوا المضاف، نحو: يا عبد الله ويا أخانا، والنّكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلك وهو بعدك، ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيد، ويا عمرو، وتركوا التّنوين في المفرد كما تركوه في قبل"[2].

وقد عرض السّيرافي آراء بعض النّحاة في علّة نصب المنادى بأنّه منصوب بفعل محذوف تقديره (أدعو) أو (أنادي) قائلا: "لا أحبّ تحقيق هذا ولا القول به إلاّ على جهة التّقريب والتّمهل لأنّهم قد أجمعوا على أنّ النّداء ليس بخبر وقولنا: أدعو وأنادي أخبار عن نفسك ولكنّي أقول لمّا احتاج المنادي إلى عطف الاسم المنادى على نفسه، واستدعى به إيّاه ليقبل عليه فيخاطبه بالّذي يريد احتاج إلى حرف يصله باسمه ليكون تصويتا وتنبيها له وهو (يا وأخواتها) وهو شيء يحرّك به المنادي المنادى، فصار المنادى كالمفعول بتحريك المنادي له وتصويته به، والمنادي كالفاعل ولا لفظ له، وصار بمنزلة الفعل الّذي يذكره الذّاكر فيصله بمفعول ظاهر"[3]

وأركان النّداء ثلاثة:

أداة النّداء + المنادى + المنادى له، وهذا هو التّرتيب الأصلي.

---

1 . عبد المتعالي الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، القاهرة، ج2، ص51.

2 – كتاب سيبويه، ج2، ص182–183، وينظر: الأصول في النحو، ج1، ص370، وشرح الكافية، ج1، ص132، وتسهيل الفوائد، ص179.

3 – أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص221.

أما أدوات النّداء فقد عدّها سيبويه بقوله: "فأمّا الاسم غير المندوب فينبّه بخمسة أشياء بيا، وأيا، وهيا، وأي، وبالألف، نحو: قولك: أحار بن عمرو، إلاّ أنّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يميزوا أصواتهم للشّيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم، الّذين يرون أنّه لا يقبل عليهم إلاّ بالاجتهاد أو النّائم المستقل"[1].

وأدوات النّداء الواردة في القصيدة الشّمقمقيّة هي:

01 – يا.

02 – النّداء بحرف محذوف.

أولا: النداء بـ (يا):

(يا) هي أداة النّداء الرّئيسة، وسمّاها سيبويه للتّنبيه بقوله: "وأمّا (يا) فتنبيه، ألا تراها في النّداء وفي الأمر كأنّك تنبّه المأمور[2]، وقد اتّفق النّحاة أنّها أمُّ الباب وأشهر أدوات النّداء[3]، وهي لنداء البعيد حقيقة أو حكما، وقد ينادى بها القريب توكيدا، وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد، وقيل بينهما وبين المتوسّط، وهي أكثر أحرف النّداء استعمالا، ولهذا لا يقدر عند الحذف ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وأيّها وأيّتها إلاّ بها"[4].

وقد ورد النّداء بالأداة (يا) في القصيدة الشّمقمقيّة لابن الونّان في ستّة مواضعَ على الأنماط التّالية:

النّمط الأوّل: يا + منادى مضاف:

والمنادى المضاف في القصيدة الشّمقمقيّة قسمان:

الأوّل: الكنية: وهي كلّ اسم صدر بأب، أو أم، أو ابن، أو بنت، وقد ورد هذا القسم في موضع واحد على النّحو التّالي:

---

1 – كتاب سيبويه، ج2، ص229–230.

2 – ينظر: كتاب سيبويه، ج4، ص224.

3 – ينظر: حروف المعاني، ص19، ورصف المباني، ص513.

4 – مغني اللبيب، ج1، ص413.

أداة نداء + منادى + مضاف إليه + جملة أمرية:

قال النّاظم:

ألقى الصحيفة بنهر حيرة وقال **يا ابن هند** ارعد وابرق[1]

نلاحظ في هذا التّركيب التزام التّرتيب الأصلي لجملة النّداء، ف (يا) حرف نداء، (ابن) منادى منصوب، وهو مضاف و (هند) مضاف إليه، وصرف النّاظم هند على إحدى اللّغتين فيها ابن مالك:

وجهان في العادم تذكير اسبق وعجمة كهند والمنع أحق[2]

كما يجوز كسر التّنوين من (هند) على أصل التقاء السّاكنين وضمّه اتباعا لثالث ما بعده، وهو العين في (ارعد).

الثّاني: يشمل المضاف والمضاف إليه العادي الّذي ليس كنية، وقد ورد هذا القسم في موضعين اثنين على النّحو التّالي:

قال النّاظم:

يا صاح سلّم للورى تسلم ولا تسم فصيح النّطق بالتّمشدقِ[3]

نلاحظ في هذا التّركيب التزام التّرتيب الأصلي لجملة النّداء، ف (يا) حرف نداء، و (صاح) منادى منصوب، أصله (صاحبي)، وهي مرخمة على غير قياس، لأنّه ليس بعلم ولا مختوم بتاء التّأنيث، ولأنّه مضاف في الأصل.

ودلالة التّركيب: ابقِ على نفسك ولا تفضحها بمطاولة من لا تستطيع له مطاولة، ولا تطيق منه مساجلة.

وجملة النّداء معترضة بين المتعاطفين في البيت الّذي قبله.

وقوله:

---

1 – شرح الشمقمقية، ص65.

2 – شرح ابن عقيل، ج2، ص303.

3 – شرح الشمقمقية، ص62.

يا صاح واشغل فسحة العمر بما يعني وزرْ غبا رسوم العيهق[1]

نلاحظ في هذا التّركيب التزام التّرتيب الأصلي لجملة النّداء، ف (يا) حرف نداء، و (صاح) منادى منصوب، أصله (صاحبي)، وهي مرخّمة على غير قياس، لأنّه ليس بعلم ولا مختوم بتاء التّأنيث، ولأنه مضاف في الأصل. أمّا المنادى له فجاء جملة أمرية معلّلة بجملة موصولة (بما يعني ...)، وفي تعليليها تأكيدٌ للمعنى المراد وتقويةٌ له.

وجملة النّداء جملة اعتراضيّة بين المتعاطفين في البيت الّذي قبله لا محلّ لها من الإعراب.

ودلالة التّركيب: حثّ المنادي المنادى على تدارك فسحة العمر والأجل، وقضاء الوقت فيما تحمد عاقبته، وكذا الحثّ على الجدّ والاجتهاد في البّر والطّاعة.

النّمط الثّاني: يا + نكرة مقصودة:

إعراب النّكرة المقصودة هو إعراب العلم في باب النّداء، وهو البناء على الضّم في محلّ نصب، وقد وردت النّكرة المقصودة في الشّمقمقيّة في موضع واحد على النّحو التّالي:

- **أداة نداء + منادى** (نكرة مقصودة) **+ منادى له** (شبه جملة)

وما الّذي دعاك **ياخبُّ** إلى ذا الأفعوان ذي اللّسان الفرَقِ؟[2]

نلاحظ في هذا التّركيب التزام التّرتيب الأصلي لجملة النّداء، ف (يا) حرف نداء، و (خبّ) منادى مبني على الضم في محلّ نصب، كما نلاحظ أنَّ المقام مقام تعنيف من النّاظم للرجل الخدّاع الماكر السليط اللّسان.

وجملة النّداء جملة اعتراضيّة بين المجرور ومتعلّقه لا محلّ لها من الإعراب.

ودلالة التّركيب: حثّ المُنادِي المُنَادَى على التّحذير من إطلاق العنان للسانه لأنّ شَرَّهَ قد يكون مستطيرا.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص107.

2 – شرح الشمقمقية، ص61.

والخِبُّ: الخِدَاعُ والخُبْثُ والغِشُّ، ورجلٌ خَبٌّ وخِبٌّ: خَدَّاع جُرْبُزٌ خَبيثٌ مُنْكَرٌ، وهو الخِبُّ والخَبُّ، قال الشاعر:

وما أَنتَ بالخَبِّ الخَتُورِ ولا الذي إذا اسْتُودِعَ الأَسْرارَ يوماً أَذاعَها[1].

النّمط الثّالث: يا + منادى شبيه بالمضاف:

ورد هذا النّمط في موضعين اثنين، هما:

- **أداة نداء + منادى (شبيه بالمضاف):**

يا ملكا ألوية النّصر على نظيره في غربنا لم تخفقِ[2]

نلاحظ في هذا التّركيب التزام التّرتيب الأصلي لجملة النّداء، ف (يا) حرف نداء، و (ملكا) منادى منصوب، وإن كان مقصودا لوصفه بجملة بعده، قال في التّسهيل: ويجوز نصب ما وصف في معرف بقصد وإقبال، وحكاه في شرحه عن الفراء وعضده بقول الرّسول صلّى الله عليه وسلّم في سجوده: يا عظيما يرجى لكلّ عظيم.

وأوجب النّصبَ آخرون ذاهبين إلى أنّه من قبيل الشّبيه بالمضاف.

- **أداة نداء + منادى** (محذوف) **+ جار ومجرور + جار ومجرور + نعت:**

لكنّه احتضنها حبًّا لها **فيا له من سيِّد** مُوَفَّقِ[3]

نقول: يا له من سيّدٍ، ويا له سيّدًا، وكلا التّعبيرين يراد به التّعجب، كأنّك تقول في المعنى: ما أعظمه سيّدًا أو من سيّدٍ.

فنلاحظ أنَّ المنادى لم يظهر في البناء السّطحي للجملة دلَّ عليه في الأعماق المعنى الّذي خرج إليه النّداء وهو التّعجب. فـ (يا): حرف نداء، والأصل فيها أن تكون لنداء البعيد، وقد تخرج عنه كما في هذا الموضع لمجرد التّنبيه، والمنادى محذوف والتّقدير (يا عجبًا له من سيّدٍ)، كما خُصّصت جملة النّداء بجارّ ومجرور (من سيّد)، ونعت (موفّق).

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج1، ص341، مادة (خ ب ب).

2 – شرح الشمقمقية، ص136.

3 – شرح الشمقمقية، ص103.

ثانيا: النّداء بأداة محذوف:

ورد النّداء بأداة محذوفة في موضع واحد عند قوله:

مهلا على رسلك **حادي الأينق** ولا تكلّفهـــــا بما لم تطق[1]

نلاحظ أنّ أداة النّداء لم تظهر في الشّكل الظّاهري للجملة دلّ عليها الموقف اللّغوي لتركيب النّداء الّذي يعتمد على الأداة في تأدية وظيفة النّداء.

و (حادي) منادى مضاف على تقدير حرف النّداء، أيْ: ياحادي الأينق، قال ابن هشام: لا يقدّر عند حذف حرف النّداء إلاّ (يا) خاصّة، لأنّها أمُّ باب النّداء، فاختصّت بأحكام منها هذا الحكم، وحرف النّداء نائب عن الفعل (ادعو) والجملة معه فعليّة، فتقدير حادي الأينق: أدعو حادي الأينق.

1 – شرح الشمقمقية، ص12.

المطلب الخامس: الجملة الدعائية:

وردت الجملة الدعائية في ثلاثة مواضع وجاءت كلها في آخر ما نظم الناظم، وهي:

فالحمدُ لله الذي صيرها أثمد عين منصف موفق[1]

والحمد لله الذي جعلها قذى بعين الحاسد الخقلق[2]

وهذا التركيب (الحمد لله) قد يخرج إلى معنى الأمر، قال القرطبي: "قال الفراء: هو خبر وفيه إضمارُ أمرٍ، أيْ ادعوه واحمدوه"[3].

وقال الطاهر ابن عاشور: ويجوز أن يكون (الحمد) مصدرا جيء به بدلا عن فعله على معنى الأمر، أي: أحمد الله، وعدل عن النصب إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبات[4]، فمقصود الشاعر إنشاء تعظيمه لله تعالى للحمد.

واللام في لفظ الجلالة (الله) دلالة واضحة على معنى الاستحقاق[5]، إذ أنَّ الحمد لا يستحقه إلا هو، وإنْ مدحت أحدا بهذه الصفة لم يجز ذلك، قال سيبويه: "وليس كل شيء من الكلام تعظيما لله تعالى يكون تعظيما لغيره من المخلوقين، لو قلت: الحمد لزيد تريد العظمة لم يجز، وكان عظيما"[6]، ولفظ (الحمد) في موقع الابتداء، ولفظ الجلالة واللام الداخلة عليه في محل خبر.

وقد وافق بناء السطح بناء الأعماق في هذين التركيبين وقد تخصص مضمونهما بالجملة الموصولة التي أتت بعدهما.

الداعي: الناظم عرف من خلال السياق.

المدعو: الله عز وجل معروف من المقام.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص146.

2 – شرح الشمقمقية، ص147.

3 . القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2006، ج15، ص329.

4 . ينظر: الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ج12، ص474.

5 . أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، اللامات، تحقيق: مبارك المازن، دار الفكر، دمشق، ط2، 1958، ص65.

6 . الكتاب، 2، ص29.

المدعو به: الحمد.

المستحق للحمد: الله عز وجل.

المدعو له: القصيدة.

دل التركيب على اختصاص الله عز وجل بالحمد دون غيره، فاللام في قول الناظم هي للاختصاص.

وقوله:

ثم **الصلاة والسلام** ما تغن نت أم مهدي بروض مورق[1]

على النبي وآله وصحبه وتابعيهم من مضى ومن بقي[2]

تخصص المسند إليه ب (ال) العهدية في قوله (الصلاة والسلام)، وهذا التركيب الخبري النثبت خرج إلى معنى الدعاء الذي قد حصل وثبت واستقر، وهذا التركيب اختتم به الناظم قصيدته، فكان نعم الاختتام.

وقد وافق بناء السطح بناء الأعماق في هذا التركيب.

الداعي: الناظم عرف من خلال السياق.

المدعو: الله عز وجل معروف من المقام.

المدعو به: الصلاة والسلام.

المدعو له: الرسول صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه والتابعين.

دل التركيب على الصلاة والسلام على الرسول عليه الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه وتابعيهم، وهو خير ما اختتم به الناظم كلامه، فالرسول صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى والأسوة الحسنة في التأسي والاقتداء.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص147.

2 – شرح الشمقمقية، ص147.

المبحث الثّاني: الجملة الإنشائيّة غير الطّلبيّة

لم تتوقّف مصادر البلاغة الأولى عند هذا النّوع من الإنشاء كثيرا، فالسّكاكي مثلا ميّز بين نوعين من الطّلب، ثم فصّل القول فيما سُمّي الإنشاء الطّلبي وعقد لكلّ نوع منه بابا، على حين لم يتحدّث عن الإنشاء غير الطّلبي.

كما أنّ الخطيب القزويني لم يتحدّث عنه البتّة في كتابيه التّلخيص والإيضاح، بل قال في التّلخيص: "الإنشاء إنْ كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، وأنواعه كثيرة، منها: التّمني ..."[1]. فذكر منها التّمني والاستفهام والأمر والنّهي والنّداء، ولم يزد على ذلك.

أمّا في الإيضاح فقد بيّن تصميمه على الاهتمام بالإنشاء الطّلبي فقط دون غيره، فقال: "الإنشاء ضربان: طلب وغير طلب، والطّلب يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطّلب لامتناع تحصيل الحاصل، وهو المقصود بالنّظر ها هنا"[2].

وفي أغلب شروح التّلخيص إنْ لم نقل كلّها لم يكن هناك اهتمام بالإنشاء غير الطّلبي، والأمر فيها لم يتجاوز الإشارة العارضة والتّعريف السّريع، فالإمام التفتازاني قال: "فالإنشاء إن لم يكن طلبا كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذّم وصيغ العقود والقسم وربّ ونحو ذلك فلا يبحث عنها ها هنا لقلّة المباحث البيانيّة المتعلّقة بها، ولأنّ أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء"[3]، وقال أبو أيوب المغربي: "فقوله إنْ كان طلبا احترز به ممّا إذا لم يكن طلبا فلم يتعرّض له لقلّة ورودها على ألسنة البلغاء، وذلك كبعض أفعال المقاربة كـ: عسى واخلولق وحرى وكأفعال المدح والذّم كـ: نعم وبئس، وكـ: صيغ العقود كـ: بعت لإنشاء البيع، وكجملة القسم كـ: أقسم بالله..."[4].

---

1 – التلخيص، ص151.

2 – الإيضاح في علوم البلاغة، ص227.

3 – مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح، أحد شروح التلخيص، عيسى البابي الحلبي، مصر، ج2، ص236.

4 – مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، عيسى البابي الحلبي، مصر، ج2، ص237.

وقال مثّل هذا القول بهاء الدّين السّبكي في عروس الأفراح[1]، وأيضا نجده في حاشية الدّسوقي على شرح سعد الدّين التفتازاني[2].

وقد تساءل النّحاة والبلاغيون طويلا عن أنواع الإنشاء غير الطّلبي، أهي من باب الخبر أم من باب الإنشاء؟[3]. وقد جنح أغلبهم إلى أنّها نقلت من معنى الخبر إلى معنى الإنشاء حسب الدّلالة الّتي تفهم من سياق الكلام.

وأنواع الإنشاء غير الطّلبي الواردة في القصيدة الشّمقمقيّة هي:

- الذّم والمدح
- القسم
- التّعجب
- ربّ
- الشّرط

وفيما يلي تفصيل القول في هذه الأساليب الخمسة وشواهدها في القصيدة الشّمقمقيّة:

أولا: الذّم والمدح:

تحدّث سيبويه عن المدح والذّم في باب (ما لا يعمل في المعروف إلاّ مضمرا)، وقد ذكر في ذلك كلاما واضحا جليًّا، فقال: "وأمّا قولهم: نعم الرّجل عبد الله، فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله، عَمِلَ نعم في الرّجل ولم يعمل في عبد الله، وإذا قال: عبد الله نعم الرّجل، فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه، كأنّه قال: نعم الرّجل، فقيل له من هو؟ فقال: عبد الله، وإذا قال عبد الله، فكأنّه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرّجل"[4].

---

1 – ينظر: عروس الأفراح، ج2، ص236.

2 – ينظر: حاشية الدسوقي على شرح السعد، ج2، ص236.

3 – ينظر: شروح التلخيص، ج2، ص234 وما بعدها، وينظر: شرح الكافية، ج2، ص276 وما بعدها.

4 – كتاب سيبويه، ج2، ص177.

كما أنّ المبرّد كان له كلاما في صيغتي المدح والذّم، وذلك في (باب ما وقع من الأفعال للجنس على معناه) قائلا: "أمّا نعم وبئس فلا يقعان إلاّ على مضمر يفسّره ما بعده والتّفسير لازم، أو معرفة بالألف واللام على معنى الجنس ثم يذكر بعدها المحمود أو المذموم"[1].

وقد رأى بعض النّحاة أنّ نعم وبئس ليسا فعلين، لأنّهما لا يقترنان بزمان، ومنهم الفرّاء، إذ يقول: "والعرب توحد نعم وبئس، وإن كانتا بعد الأسماء، فيقولون: أمّا قومك فنعموا قوما، ونعم قوما، وكذلك بئس، وإنّما جاز توحيدهما لأنّهما ليسا بفعل يلتمس معناه، إنّما أدخلوهما لتدلّا على المدح والذّم، ألا ترى أنّ لفظهما لفظ فَعَلَ، وليس معناهما كذلك وأنّه لا يقال منهما يبأس الرّجل زيد، ولا ينعم الرّجل أخوك"[2].

وورد في مجالس ثعلب: "وقال أبو العبّاس في قوله عزّ وجلّ (بئس ما قدّمت لهم أنفسهم) قال: قال الكسائي: بئس الّذي قدّمت لهم السّخط، وكأنّه بئس الشّيء شيء قدّمت لهم أنفسهم، وليس بشيء، وقال الفرّاء: بئس ما يرفع ما ببئس، ولا يجوز بئس الّذي قام زيد"[3].

ولم يرد في القصيدة الشّمقمقيّة من فعلي المدح والذّم إلاّ فعل المدح، وذلك في موضع واحد عند قول النّاظم:

وإنْ يَكُنْ بَحْرًا فقد غُصْتُ على جَوْهَرِهِ وكنتُ **نِعْمَ المُنْتَقِي**[4]

ثانيا: القسم

للقسم حضورٌ قليلٌ في القصيدة الشّمقمقيّة، والقسم يمين يقسم به الحالف ليؤكّد به شيئا يخبر عنه، من إيجاب أو جحد، وهو جملة يؤكّد بها جملة أخرى، فتسمّى الجملة

1 – ينظر: المقتضب، ج2، ص140–141، وينظر: اللمع، ص221، والأصول في النحو، ج1، ص117.

2 – الفراء، معاني القرآن، ، ج2، ص141.

3 – أبو العباس محمد بن يحي، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، النشرة 02، ج1، ص62.

4 – شرح الشمقمقية، ص57.

المؤكّدة جملة القسم، وهي ضرب من ضروب الإنشاء غير الطّلبي، وتسمّى الجملة المؤكّدة جملة القسم عليه، وهي في الغالب جملة خبريّة، وقد تكون جملة إنشائيّة[1].

يؤتى بالقسم إمّا لتأكيد معنى الجملة الّتي تسبق أو تلي جملة القسم، أو لإزالة الشّكّ عن هذا المعنى، أو لإثارة شعور ما في نفس الإنسان[2]، يقول السّيوطي: "والقصد بالقسم تحقيق الخبر وتوكيده، والقرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتهم القسم إذا أردت أنْ تؤكّد أمرا"[3].

ويكون القسم صريحا أو مضمرا، والصّريح ما يستدلّ عليه بحرف القسم، أو ما يستدلّ عليه بالحرف والفعل معا، أو ما يستدلّ عليه بلفظ من ألفاظ القسم، اسما كان أو مصدرا. أمّا المضمر فهو ما لم يذكر معه القسم صريحا أو ظاهرا، بل يدلّ عليه اللام، أو الألفاظ الجاريّة مجرى القسم[4].

يقول سيبويه: "إنّ القسم تأكيد لكلامك، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام، ولزمت اللام والنّون الخفيفة أو الثّقيلة في آخر الكلمة"[5]، وعن أدوات القسم قال سيبويه: "وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجرّ، وأكثرها الواو، ثم الباء، يدخلان على كلّ محذوف به، ثم التّاء ولا تدخل إلاّ على واحد، وذلك قولك: والله لأفعلنّ، وبالله لأفعلنّ، وتالله لأكيدنّ أصنامكم[6].

وقال في موضع آخر: هذا باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم، وذلك قولك لعمر الله لأفعلنّ، وأيْمُ الله لأفعلنّ، وبعض العرب يقول: ايمنُ الكعبة لأفعلنّ، كأنّه قال: لعمر الله المقسم به، وكذلك ايم الله، وايمن الله[7].

ورد القسم في شمقمقيّة ابن الونّان في ثلاثة مواضعَ هي:

---

1 – ينظر: عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، مصر، ط2، 1979 ، ص28.

2 – ينظر: كاظم فتحي، أساليب القسم في اللغة العربية، طباعة: الجامعة المستنصرية، بغداد، ط1، ص1977، ص30، وإلياس ديب، أساليب التأكيد في اللغة العربية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، ص154.

3 – الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص133.

4 – ينظر: كاظم فتحي، أساليب القسم في اللغة العربية، ص32.

5 – كتاب سيبويه، ج3، ص104.

6 – كتاب سيبويه: ج3، ص496. سورة الأنبياء، الآية: 57.

7 – ينظر: كتاب سيبويه، ج3، ص502–503.

والله لو حلَّتْ ديارَ قَوْمِهَا واحْتَجَبَتْ عَنِّي ببابٍ مُغْلَقِ[1]

قول النّاظم: (والله)، (الواو) حرف قسم، ولفظ الجلالة (الله) المقسم به، وهي جملة استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، و (لو) حرف امتناع لامتناع، وهو حرف شرط غير جازم، و (حلّت ديار قومها) فعل الشّرط، وجواب الشّرط جاء في البيت الّذي بعده، وهو جواب للقسم أيضا.

وحَلَّ بالمكان يَحُلُّ حُلولاً ومَحَلاً وحَلاًّ وحَلَلاً، بفك التّضعيف نادر: وذلك نزول القوم بمَحَلَّة وهو نقيض الارتحال.

والحَلُّ الحُلول والنّزول؛ قال الأَزهري : حَلَّ يَحُلُّ حَلاًّ ؛ قال المُثَقِّب العَبْدي:

أَكُلَّ الدهر حَلٌّ وارتحال أَما تُبْقِي عليّ ولا تَقِيني[2].

وقول النّاظم:

لا تَرْجونَ صَفْوًا بِغَيْرِ كَدَرٍ فذا **لَعَمْـــرُ الله** لم يَتَّفِقِ[3]

وقوله:

وإنْ يكن سيفًا مُحَلّى **فلقد** **أَبْلَى نَجَادَهُ عِنَاقُ عُنُقِ**[4]

نلاحظ أنّ الجملة الفعليّة مؤكّدة بـ (لقد)، واللام في (لقد) جواب قسم مقدّر تقديره (والله لقد) قال ابن هشام: وحيث قيل: لأفعلنّ، أو لقد فعل، أو لئن فعل، ولم تتقدّم جملة قسم، فثَمَّ جملة مقدّرة، نحو قوله تعالى: ﴿لَّأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَاباً شَدِيداً ﴾[5]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾[6]، وقوله: ﴿لَئِنْ اخْرِجُواْ لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُواْ لاَ يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلاَدْبَرَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ﴾[7]، وأنّ الفعل (أَبْلَى) ماض متعدّ ألفه منقلبة عن

---

1 – شرح الشمقمقية، ص43.

2 – لسان العرب، مادة: (ح ل ل).

3 – شرح الشمقمقية، ص86.

4 – شرح الشمقمقية، ص56.

5 – النمل، الآية: 21.

6 – آل عمران، الآية: 152.

7 – الحشر، الآية: 12.

ياء، كما نلاحظ أنّ المفعول به (نجاده) تقدّم على الفاعل والفاعل (عناق) اسم ظاهر، ونلاحظ أنّ بناء السّطح في هذا التركيب وافق بناء الأعماق.

وجملة القسم جاءت في محلّ جزم جواب الشّرط لاقترانها بالفاء.

ثالثا: رُبَّ

لـ (ربّ) الصّدارة في التّركيب اللّغويّ، وللنّحاة مذاهبُ في صدارتها، وهي:

01 – إنّها لزمت صدر الكلام لتضمّنها معنى الإنشاء، في التّقليل قياسا على (كم) الخبريّة في الصّدارة، لتضمّنها معنى التّكثير، فأصبح للكلام معنى آخر إنشائيًّا غير معناه الابتدائي، فخرج من الخبر إلى الإنشاء وكلّ مغيّر وجب له صدر الكلام على حد تعبير الرّضى بقوله: "وأمّا (كم) الخبرية فلمّا تضمّنته من المعنى الإنشائي في التّكثير، كما أنّ (ربّ) لمّا تضمّنت المعنى الإنشائي في التّقليل، وجب لها صدر الكلام، وإنّما وجب تصدير متضمّن معنى الإنشاء، لأنّه مؤثّر في الكلام فخرج له عن الخبريّة، وكلّ ما أثّر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض، والتّمني، والتّشبيه، ونحو ذلك فحقّه صدر تلك الجملة، خوفا من أن يحمل السّامع تلك الجملة على معناها قبل التّعبير، فإذا جاء المغيّر في آخرها تشوّشَ خاطره"[1].

02 – لمّا كان معناها التّقليل، وتقليل الشّيء يقارب نفيه أشبهت بحروف النّفي، وحروف النّفي لها صدر الكلام فكذلك ربّ[2].

03 – لزمت صدر الكلام حملا على (كم) الخبريّة نقيضها والّتي يجب تصدّرها لشركتها (كم) الاستفهامية[3].

ورد التّركيب اللّغويّ بـ (ربّ) في القصيدة الشّمقمقيّة في موضع واحد عند قول النّاظم:

---

1 – شرح الرضى على الكافية، ج3، ص157.

2 – ينظر: أسرار العربية، ج1، ص261–262، وشرح الفصل، ج8، ص28.

3 – ينظر: شرح المفصل، ج8، ص28.

وربما يبدو إذا بَرَزْنَ لي رِئْمٌ إليها طَارَ فِي تَشَوُّقِ[1]

فـ (رب) حرف جرّ معناه التّقليل كما في هذا الموضع، إلاّ أنّ ابن هشام نازع في ذلك، فقال: أنّها للتّكثير كثيرا وللتّقليل قليلا، وإذا وصلت بـ (ما) كفّتها عن عمل الجرّ، وهيّأتها للدّخول على الفعل.

ودلالة التّركيب: أنّه جاء علّة لمقدّر محذوف، أيْ: إنّما طلبت انجلاءهن لأنّه ربّما يبدو، وذلك للتقليل، لأنّ ربّ في الغالب تستلزم ذلك، كما تستلزم الشّكّ.

رابعا: التّعجب

تحدّث سيبويه عن التّعجب في باب (ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكّنه) قائلا: "وذلك قولك ما أحسن عبد الله، وزعم الخليل أنّه بمنزلة قولك شيء أحسن عبد الله ودخله معنى التّعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلّم به"[2].

وقال ابن جني: باب التّعجب ولفظه يأتي في الكلام على ضربين: أحدهما ما أفعله والآخر أفعل به[3].

والتّعجب عند علماء اللّغة في العصر الحديث كان من أكثر الأبواب الّتي دار حولها النّقاش وكتبت فيها العديد من البحوث، ففي مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة توّجه الرّأي إلى اعتماده أسلوبا للتّعبير فقط، وجمع الدّكتور تمّام حسّان موضوع التّعجب إلى موضوعات أخرى وجعله جميعا تحت عنوان (الخوالف)، وقال إنّها: "كلمات تستعمل في أساليبَ إفصاحيةٍ حيّةٍ، أيْ في الأساليب الّتي تستعمل للكشف عن موفق انفعالي ما"[4]، ورأى أنّ صيغة التّعجب هي في الحقيقة صيغة التّفضيل ولكنّها صيغت في تركيب جديد بمعنى التّعجب[5].

---

1 – شرح الشمقمقية، ص

2 – كتاب سيبويه، ج1، ص72.

3 – اللمع، ص217.

4 – اللغة العربية معناها ومبناها، ص113.

5 – اللغة العربية معناها ومبناها، ص114.

ويرى الدّكتور إبراهيم السّامرائي أنّ التّعجب أسلوب من الأساليب كالتّمني والتّرجي والدّعاء، وما أشبه ذلك، ولا يمكن أنْ تفسّر هذه الأساليب بجمل خبريّة، وعلى هذا لا يمكن أن تكون جملة (شيء أحسن زيدا) تفسيرا لجملة التّعجب الانشائيّة: (ما أحسن زيدا)[1].

ورأى بعض النّحاة واللّغويين أنّ صيغ التّعجب السّماعية قديما وحديثا كانت أكثر شيوعا في كلام العرب من صيغ التّعجب القياسيّة.

ولم ترد صيغ التّعجب القياسيّة البتّة في القصيدة الشّمقمقيّة، كما نجد الصّيغ السّماعية ورادة في موضع واحد، وقد ذكر سيبويه أنّ بعض الصّيغ قد تحمل معنى التّعجب، وهي بعيدة من حيثُ تركيبُها اللّغويّ عن صيغتي (ما أفعل) و (أفعل بـ) وهذا ما سمّاه النّحاة بالتّعجب السّماعي، قال سيبويه: ما جاء وفيه معنى التّعجب، كقولك: يا لك فارسا[2]، قال النّاظم:

لكنَّهُ احتضنها حُبًّا لها فيَا لَهُ مِن سَيِّدٍ مُوَفَّقِ![3]

نقول: يا له من سيّدٍ، ويا له سيّدًا، وكلا التّعبيرين يراد به التّعجب، كأنّك تقول في المعنى: ما أعظمه سيّدًا أو من سيّدٍ.

فنلاحظ أنَّ المنادى لم يظهر في البناء السّطحي للجملة دلَّ عليه في الأعماق المعنى الذي خرج إليه النّداء وهو التّعجب، وتقديره: (يا عجبًا له من سيّدٍ).

خامسا: الشّرط

الشّرط هو تعلّق جملة بجملة تكون الأولى سببا والثّانية متسبّبا[4]، والشّرط والجزاء جملتان في الأصل فلمّا دخل عليهما حرف الشّرط صارتا جملة واحدة[5].

فنفهم من هذين القولين أنّ الشّرط تركيب من جملتين متلازمتين مترابطين مسبوقتين بأداة شرط أولاهما تكون سببا في وقوع الثّانية.

---

1 – ينظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، 1968، ص106.

2 – ينظر: كتاب سيبويه، ج2، ص337–338.

3 – شرح الشمقمقية، ص103.

4 – ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص450.

5 – ينظر: الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص96.

1 ـ الشّرط باستخدام الأدوات الحرفيّة:

استخدم ابن الونّان في القصيدة الشّمقمقيّة من أدوات الشّرط الحرفيّة: (إنْ، ولو، ولولا) في خمسة وعشرين موضعا.

أ – الجملة الشّرطيّة مع (إنْ):

(إن) تكون حرفا للشّرط فتجزم فعلين مضارعين (الشّرط والجزم)، فإذا دخلت على فعلين ماضيين حكمت على موضعهما بالجزم[1].

وردت إنْ شرطيّة جازمة في القصيدة الشّمقمقيّة في تسعة عشر موضعا حسب الأنماط التّاليّة:

النّمط الأوّل: إنْ + الشّرط (جملة فعليّة ماضويّة) + الجواب (جملة فعليّة ماضويّة)

قال النّاظم:

إنْ غَرِثَتْ عَلَّفْتَها ولو بِمَا جَمَعْتَهُ مِنْ ذَهَبٍ وَوَرَقِ[2]

قول النّاظم: (إن غرثت علّفتها) جملة شرطيّة استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب، ف (إن) حرف شرط جازم لا محلّ له من الإعراب، و (غرثت) فعل الشّرط، و (علّفتها) جملة جواب الشّرط لا محلّ لها من الإعراب.

وقال أيضا:

فإنْ ظَفَرْتَ بِالمُنَى مِنْ قُرْبِهَا بَالَغْتَ فِي صِيانَةِ العِرْضِ النَّقِي[3]

قول النّاظم: (فإن ظفرت... بالغت) جملة شرطيّة

و (الفاء) عاطفة وفيها معنى السّببية، و (إنْ) حرف شرط جازم لا محلّ له من الإعراب، و (ظفرت بالمنى) فعل الشّرط، و (بالغت) جملة جواب الشّرط لا محلّ لها من الإعراب.

---

1 – ينظر: الرماني، معاني الحروف، ص74.

2 – شرح الشمقمقية، ص29.

3 – شرح الشمقمقية، ص51.

وقوله:

وإنْ بَقَيْتُ مِثْلَ ما كنتُ فَلا زِلْتُ بَغِيضَ مَضْجَعِي وَنُمْرُقِي[1]

قول النّاظم: (إن بقيت مثل ما كنت فلا زلت بغيض...) جملة شرطيّة معطوفة على ما قبلها، فـ (إن) حرف شرط جازم لا محلّ له من الإعراب، و (بقيت مثل...) فعل الشّرط، و (فلا زلت بغيض مضجعي ونمرقي) في محلّ جزم جواب الشّرط لاقترانها بالفاء، وكان مقتضى الظّاهر من كلام النّاظم أنْ يقول في جواب الشّرط (فلن أزال...)، لأنّ مقصد النّاظم الإخبار عمّا يؤول إليه حاله في المستقبل المتجدّد والمستمر، إلاّ أنّه أبرزه في صورة الدّعاء، لأنّه أبلغ من حيثُ الدّلالةُ على الوجه الّذي أورده فيه.

النّمط الثّاني: إنْ + الشّرط (جملة فعليّة ماضويّة) + الجواب (جملة فعليّة مضارعة)

قال النّاظم:

فإنْ تَمَادَيْتَ على إتْعَابِهَا ولم تَكُنْ مُنْتَهِيًّا عَنْ رَهَقِ

فسوف تَعْرُوكَ على إتْلافِهَا نَدَامَةُ الكسعي والفرزدقِ[2]

قول النّاظم: (إنْ) حرف شرط جازم لا محلّ له من الإعراب، وقوله: (تماديت) فعل الشّرط مجزوم المحلّ، و (على إتعابها) متعلّق بفعل الشّرط، وقوله: (فسوف تعروك) جملة فعليّة في محلّ جزم جواب الشّرط، لاقترانها بالفاء، و (سوف) حرف استقبال وتسويف، والزّمان معها أوسع من زمان (السّين).

النّمط الثّالث: إنْ + الشّرط (جملة فعلية ماضويّة) + الجواب (جملة فعليّة طلبيّة)

وقال أيضا:

وإنْ وَجَدْتَ للكلام موضعًا فَكُنْ عَرَارًا فيه أو كَالأشْدَقِ[3]

---

1 – شرح الشمقمقية، ص51.

2 – شرح الشمقمقية، ص23.

3 – شرح الشمقمقية، ص94.

قول النّاظم: (إنْ) حرف شرط جازم لا محلّ له من الإعراب، وقوله: (وجدت) فعل الشّرط مجزوم المحلّ، و (للكلام) متعلّق بفعل الشّرط، وقوله: (موضعا) مفعول به للفعل (وجد)، وقوله: (فكن عرارا) جملة فعليّة في محلّ جزم جواب الشّرط، لاقترانها بالفاء، ولعلّ التّشبيه محذوف الأداة في جواب الشّرط، والتّقدير (كن كعرار)، و (الأشدق) معطوف على ما قبله.

وقوله:

وإنْ حَمَلْتَ رايةَ الأمرِ فكنْ كجعفرٍ أو دَعْ ولا تَسْتَبِقِ[1]

قول النّاظم: (إنْ) حرف شرط جازم لا محلّ له من الإعراب، وقوله: (حملت) فعل الشّرط مجزوم المحلّ، و (راية) مفعول به للفعل (حمل)، وقوله: (الأمر) مضاف إليه، وقوله: (فكن كجعفر) جملة فعليّة في محلّ جزم جواب الشّرط، لاقترانها بالفاء.

وقوله:

وإنْ أرَدْتَ أنْ تكونَ شاعرًا فَحْلا فكُنْ مِثْلَ أبِي الشَّمَقْمَقِ[2]

قول النّاظم: (إنْ) حرف شرط جازم لا محلّ له من الإعراب، وقوله: (أردت) فعل الشّرط مجزوم المحلّ، و (أن تكون شاعرا فحلا) جملة مصدريّة في محلّ نصب مفعول به للفعل (أراد)، وقوله: (فكن مثل أبي الشّمقمق) جملة فعليّة في محلّ جزم جواب الشّرط، لاقترانها بالفاء.

النّمط الرّابع: إنْ + الشّرط (جملة فعليّة مضارعة) + الجواب (جملة فعليّة ماضويّة)

قال النّاظم:

فإنْ تَكُ الزَّبَاءُ دَخَلَتْ قَصْرَهَا وكقصيـــــر سُفْتَهَا للنَّفَقِ[3]

1 – شرح الشمقمقية، ص102.

2 – شرح الشمقمقية، ص129.

3 – شرح الشمقمقية، ص48.

(الفاء) فصيحة؛ لأنّها أفصحت عن شرط مقدّر، و (إنْ) حرف شرط جازم لا محلّ له من الإعراب، و(تك) فعل الشّرط مجزوم وعلامة جزمه السّكون على النّون المحذوفة تخفيفا، والجمهور من النّحاة يشترطون لحذفها أنْ لا يليها ساكن، وإلاَّ لم تحذف كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَٰعِفْهَا﴾[1]، وخالفهم يونس بن حبيب، فأجاز الحذف مستدلّا بالبيت الشّعري:

فإنْ تكُ المرأةُ أبدت وسامةً فقد أبدتْ المرأةُ جبهةَ ضَيْغَمِ[2]

وهذا ما اختاره ابن مالك[3].

وقوله: (الزّباء) خبر الناسخ منصوب، والجملة الفعليّة (دخلت قصرها) جملة جواب الشّرط لا محلّ لها من الإعراب.

وقال أيضا:

فإنْ يَكُ الشّعْرُ عَصَى غيري فقد أطاعَنِي في عَيْهَقٍ وَحَنَقِ[4]

قول النّاظم: (إنْ) حرف شرط جازم لا محلّ له من الإعراب، وقوله: (يك) فعل الشّرط مجزوم وعلامة جزمه السّكون على النّون المحذوفة تخفيفا، و (الشّعر) اسم النّاسخ مرفوع، و (عصى غيري) جملة فعليّة في محلّ نصب خبر النّاسخ، وقوله: (فقد أطاعني) جملة فعليّة في محلّ جزم جواب الشّرط، لاقترانها بالفاء.

أمّا المواضع المتبقّية، فهي:

وإنْ يكن سيفـــــا محلّى فلقد أبلى نجادَهُ عنـــــاقُ عنق/ 56

وإن يكــن بردا فقد صــرتُ به معتجرا دون جميع السّوق/ 56

وإن يكــن حديقــة فطــالمـــــا نزّهت فيها خاطري وحدق/ 57

وإن يكن بحرا فقد غصتُ على جوهره وكنت نعم المنتقي/ 57

---

1 – النساء، الآية: 40

2 – البيت للخنجر بن صخر الأسدي، ينظر: خزانة الأدب، ج9، ص304.

3 – شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص251.

4 – شرح الشمقمقية، ص56.

وإن يكــن تاجــا فقد زاد سنــا جوْهَرُهُ مذ حلّ فوق مرفقي/ 57

والجدول التّالي يفصّل عناصر الشّرط ومحلّ جوابه:

الأداة	فعل الشرط	جواب الشرط	محل جواب الشرط من الإعراب
إن	يكن سيفا	فقد أبلى نجاده عناق عنق	في محل جزم جواب الشرط
إن	يكن بردا	فقد صرت به معتجرا	في محل جزم جواب الشرط
إن	يكن حديقة	فطالما نزهت فيها خاطري	في محل جزم جواب الشرط
إن	يكن بحرا	فقد غصت على جوهره	في محل جزم جواب الشرط
إن	يكن تاجا	فقد زاد سنا	في محل جزم جواب الشرط

النّمط الخامس: إنْ + الشّرط (جملة فعليّة مضارعة) + الجواب (جملة فعليّة طلبيّة)

قال النّاظم:

وفي الحديث النّبويّ **إنْ لم تكن مثلَ البُخاري فكنْ كالبيهقِي**[1]

قول النّاظم: (إنْ) حرف شرط جازم، و (لم) حرف جزم ونفي وقلب، (تكن) مضارع ناقص مجزوم، واسم النّاسخ ضمير مستتر تقديره (أنت)، و (مثل) خبر النّاسخ، و(البخاري) مضاف إليه، وقوله: (فكن كالبيهقي) جملة فعليّة طلبيّة في محلّ جزم جواب الشرط لاقترانها بالفاء.

وقوله:

وإنْ تكن منه عقيمُ فكرةٍ فاعْنَ بجمع شمله المفترقِ[2]

قول النّاظم: (إن) حرف شرط جازم ، و (تكن) مضارع ناقص مجزوم، واسم النّاسخ ضمير مستتر تقديره (أنت)، و (عقيم) خبر النّاسخ، و(فكرة) مضاف إليه، وقوله: (فاعن بجمع شمله المفترق) جملة فعليّة طلبيّة في محلّ جزم جواب الشّرط لاقترانها بالفاء.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص112.

2 – شرح الشمقمقية، ص127.

وقوله:

ولا تَدَعْ وإنْ قدرتَ حيلةً فَهْيَ أجلُّ عَسْكَرٍ مُدَهْرِقِ[1]

قول النّاظم: (إن) حرف شرط جازم، (قدرت) فعل الشّرط مجزوم المحلّ، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت)، وجملة الشّرط (إن قدرت) جملة معترضة بين العامل (لا تدع)، ومعموله (حيلة)، وجواب الشّرط محذوف لدلالة ما تقدّم عليه، والتّقدير (إن قدرت لا تدع حيلة).

النّمط السّادس: إنْ + الشّرط (جملة فعليّة ماضويّة) + الجواب (جملة اسميّة)

ورد هذا النّمط في موضعين اثنين، هما:

فإنْ مَدَحْتُ فَمَدِيحِي يُشْتَفَى به كمثل العَسَلِ المُروّقِ[2]

قول النّاظم: (فإن) (الفاء) سببية و (إن) حرف شرط جازم، (مدح) فعل الشّرط مجزوم المحلّ، و (التاء) ضمير متّصل مبني في محلّ رفع فاعل، والجملة الاسميّة (فمديحي يشتفى) في محلّ جزم جواب الشّرط لاقترانها بالفاء.

وقوله:

وإنْ هَجَوْتُ فهجايَ كالسّجا يَقِفُ في الحَلْقِ كمثل الشّرقِ[3]

قول النّاظم: (فإن) (الفاء) سببية، و (إنْ) حرف شرط جازم، (مدح) فعل الشّرط مجزوم المحلّ، و (التاء) ضمير متّصل مبني في محلّ رفع فاعل، والجملة الاسميّة (فمديحي يشتفى) في محلّ جزم جواب الشّرط لاقترانها بالفاء.

1 – شرح الشمقمقية، ص77.

2 – شرح الشمقمقية، ص55.

3 – شرح الشمقمقية، ص55.

ب – الجملة الشّرطيّة مع (لو):

(لو) تقتضي فعلا ماضيًّا في المعنى، أمّا إنْ وقع بعدها مضارع فإنّها تقلب معناه إلى الماضي، ومعناها امتناع الشّيء لامتناع غيره[1].

ورد الجملة الشّرطيّة مع (لو) في القصيدة الشّمقمقيّة في خمسة مواضعَ على الأنماط التّاليّة:

النّمط الأوّل: لو + الشّرط (جملة فعليّة ماضويّة) + الجواب (جملة فعليّة ماضويّة)

ورد هذا النّمط في موضعين اثنين هما:

واللهِ **لو حلّت ديارَ قومِهَا** واحتجبتْ عنّي ببابٍ مغلقِ

لزرتُها واللّيلُ جونٌ حالكٌ وجفنُهَا لم يكتحلْ بأرقِ[2]

(لو): حرف امتناع لامتناع، وهي حرف شرط للرّبط في الماضي عكس (إنْ)، (حلّت ديار قومها) فعل الشّرط، و (واحتجبت عني بباب مغلق) جملة معطوفة على ما قبلها، و (زرتها) جملة جواب الشّرط لا محلّ لها من الإعراب، وفعل الشّرط وجوابه جواب للقسم.

وقوله:

فلو رآها الأصمعي خَطّهَا كي يستفيدَ بسواد الحدقِ[3]

(لو): حرف امتناع لامتناع، وهي حرف شرط للرّبط في الماضي عكس (إنْ)، (رآها الأصمعي) فعل الشّرط، و (خطّها) جملة جواب الشّرط لا محلّ لها من الإعراب.

النّمط الثّاني: لو + الشّرط (جملة فعليّة مضارعة) + الجواب (جملة فعليّة ماضويّة)

ورد هذا النّمط في موضعين اثنين هما:

لو لم يكن بحبِّ حِلْمِ أحْنَفٍ والمُنْقَرِيِّ قلبي ذا تَعَلُّقِ

---

1 – ينظر: الرماني، معاني الحروف، ص101.

2 – شرح الشمقمقية، ص43.

3 – شرح الشمقمقية، ص144.

حَمَلْتَ رأسك على شبا القنا مُرَوِّعًا به حداة الأينُقِ[1]

(لو): حرف يدل على امتناع شيء لامتناع غيره، وهي حرف شرط للرّبط في الماضي عكس (إنْ)، (لم) حرف جزم ونفي وقلب، و(يكن) فعل الشّرط مجزوم، و (بحب حلم أحنف والمنقري) متعلّق به، و (قلبي) اسم النّاسخ مرفوع وعلامة رفعه الضّمة المقدّرة لاشتغال المحلّ بالحركة المناسبة على مل قبل ياء المتكلّم، و(ياء المتكلّم) ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، و (ذا) خبر النّاسخ منصوب وعلامة نصبه الألف، لأنّه من الأسماء السّتّة، و (تعلّق) مضاف إليه.

والجملة الفعليّة (حملت رأسك على شبا القنا) جملة جواب الشّرط لا محلّ لها من الإعراب.

وقوله:

لو لم يكن فيه بيانُ آيةٍ ما فُسِّرَتْ مسائلُ ابنِ الأزْرَقِ[2]

(لو): حرف يدلّ على امتناع شيء لامتناع غيره، وهي حرف شرط للرّبط في الماضي عكس (إنْ)، (لم) حرف جزم ونفي وقلب، و(يكن) فعل الشّرط مجزوم، و (فيه) جارّ ومجرور متعلّق بخبر النّاسخ، و (بيان) اسم النّاسخ، و (آية) مضاف إليه، والجملة الفعليّة المنفيّة ذات الفعل المبني للمجهول (ما فسّرت مسائل ابن الأزرق) جملة جواب الشّرط لا محلّ لها من الإعراب.

النّمط الثّالث: لو + الشّرط (جملة فعليّة مضارعة) + الجواب (جملة فعليّة مضارعة)

ورد هذا النّمط في موضع واحد هو:

لو لم يكن للشعر عند من مضى فضلٌ على الكعبة لم يعلّقِ[3]

(لو): حرف يدلّ على امتناع شيء لامتناع غيره، وهي حرف شرط للرّبط في الماضي عكس (إن)، (لم) حرف جزم ونفي وقلب، و(يكن) فعل الشّرط مجزوم، و (للشّعر)

1 – شرح الشمقمقية، ص27.

2 – شرح الشمقمقية، ص125.

3 – شرح الشمقمقية، ص125.

جارّ ومجرور متعلّق بخبر النّاسخ، و (فضل) اسم النّاسخ، و (على الكعبة) متعلّق بالفعل، والجملة الفعليّة المنفيّة ذات الفعل المضارع (لم يعلّق) جملة جواب الشّرط لا محلّ لها من الإعراب.

ج – الجملة الشرطيّة مع (لولا):

(لولا) تدلّ على امتناع الجواب لوجود الشّرط، والاسم الّذي يأتي بعدها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا لعلم السّامع به، فعندما تقول: لولا زيد لجئتك، التّقدير: لولا زيد حاضر، أو أهابه[1].

وردت الجملة الشّرطيّة مع (لولا) في القصيدة الشّمقمقيّة في موضع واحد هو:

لولاك كنتُ للقريض تاركًا لعدم الباعث والمشوّقِ[2]

فقول النّاظم: (لولاك)، ف (لولا) تدلّ على امتناع الجواب لوجود الشّرط، قال ابن هشام: وإذا وليها مضمر فحقّه أنْ يكون ضميرَ رَفْعٍ متحرّكٍ، نحو قوله تعالى: "لولا أنتم لكنا مومنين"، وقال سيبويه والجمهور هي جارّة للضّمير مختصّة به كما اختصّت حتّى والكاف بالظّاهر ولا تتعلّق لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف.

02 – الجملة الشّرطيّة مع (من):

وردت الجملة الشّرطيّة مع (من) في القصيدة الشّمقمقيّة في موضعين اثنين، أحداهما كان جواب شرطه في محلّ جزم لاقترانه بالفاء، والآخر لا محلّ له من الإعراب.

قال النّاظم:

وَمَنْ حَمَاهَا كَكُلَيْبٍ فَلَهُ جَسَّاسُ رُمْحٍ رَاصدٍ بالطُّرُقِ[3]

قول النّاظم: (من) اسم شرط جازم مبني على السّكون في محلّ رفع مبتدأ، و (حماها) فعل الشّرط مجزوم المحلّ، فاعله ضمير مستتر، و (الهاء) ضمير متّصل في

1 – ينظر: عبد الوهاب الصابوني، اللباب في النحو، دار مكتبة الشرق، بيروت، ج1، ص10.

2 – شرح الشمقمقية، ص137.

3 – شرح الشمقمقية، ص49.

محلّ نصب مفعول به، والجملة الفعليّة (حماها) في محلّ رفع خبر المبتدأ، و (الفاء) واقعة في جواب الشّرط، و (له) جارّ ومجرور متعلّق بخبر مقدّم، و (جسّاس) مبتدأ مؤخر مرفوع، و (رمح) مضاف إليه، وهو من باب إضافة الصّفة غلى الموصوف، أيْ رُمْحٌ جَسَّاسٌ.

والجملة الاسميّة (فله رمح جسّاس) في محلّ جزم جواب الشّرط لاقترانها بالفاء.

وقال:

مَنْ كَانَ يَرْجُو مِنْ سِوَايَ مِثْلَهَا رَجَا مِنَ القَرْيَةِ رَشْحَ العَرَقِ[1]

قول النّاظم: (من) اسم شرط جازم مبني على السّكون في محلّ رفع مبتدأ، و (كان) فعل الشّرط ماض ناقص مجزوم المحلّ، اسمه ضمير مستتر تقديره (هو)، و (من سواي) متعلّق به، وقوله: (مثل) مفعول به، و (الهاء) ضمير متّصل في محلّ جرّ مضاف إليه، والجملة الفعليّة (يرجو من سواي مثلها) في محلّ نصب خبر النّاسخ (كان).

والجملة الفعليّة (رجا من القرية رشح العرق) جملة جواب الشّرط لا محلّ لها من الإعراب.

1 – شرح الشمقمقية، ص146.

الفصل الرّابع: البناء الدّلالـي فـي القصيدة الشّمقمقيّة

المبحث الأوّل: دلالات الألفاظ

المبحث الثّاني: دلالات التّراكيب

المبحث الثّالث: دلالات الزّمن

الفصل الرّابع: البناء الدّلالي في القصيدة الشّمقمقيّة:

توطئة:

علم الدّلالة علم يتناول دراسة اللّغة من حيثُ أنّها وسيلة للتّخاطب والتّفاهم ونقل الأفكار والأحاسيس، فيبحث في مدلولات الألفاظ ومفرداتها، ومعانيها وأساليبها، أو تراكيبها، وبيان نوع العلائق والوشائج بينها وبين مدلولاتها من خلال سياق الكلام، فدلالة الكلمة تختلف باختلاف السّياق[1].

وعلم الدّلالة أو دراسة المعنى، هو فرع من فروع اللّغة، وهو الغاية في هذه الدّراسات، فيُعْنَى بدراسة جوانب الصّوت والبنيّة والتّركيب واللّغة، وبمعنى آخر فإنّه يشمل الدّلالات الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والمعجميّة، وتنوّعت نظريات هذا العلم وتباينت مناهجه، وذلك بسبب مشاركة علماء العلوم الأخرى لعلماء اللّغة العربيّة في تفسير هذا العلم، على اعتبار أنّ المعنى اللّغويّ للمفردات يهُمُّ كلّ المتكلّمين لا علماء اللّغة فقط، فكان لكلّ فئة منهم تعليق في التّعريف بدلالة الألفاظ الّتي يتداولونها كثيرا[2].

وجاء الاهتمام بهذا العلم لارتباطه باللّغة، الّتي هي ضروريّة في حياة الأفراد والجماعات، ونظرا لهذه القيمة الحضاريّة الأساسيّة للّغة، فقد اهتمّ العلماء بها وبألفاظها ومفرداتها منذ القدم، وأقاموا حولها الّنظريات، إلى أنْ انتهى الأمر إلى تأسيس علم خاص بها عرف باسم علم دلالة الألفاظ أو علم معاني الألفاظ، وذلك ليس علما خاصًّا بلغة دون غيرها[3].

ويحسب للعالم ميشيل بريل قصب السّبق كونه أوّل من قام بدراسة علميّة حديثة خاصّة بالمعنى وذلك عام 1897، وأطلق عليها اسم علم الدّلالة، وكانت هذه الدّراسة مقتصرة على أجزاء من علم الدّلالة الحديث، لكنّ اللّغويين من بعده تأثّروا بمنهجه كثيرا،

---

1 – ينظر: محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، ط8، 1981، ص18 وما بعدها.

2 – محمود السعران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دار أفياء، القاهرة، 1998، ص261.

3 – محمود نخلة، علم المعاني، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 1990، ص6.

فسلكوا مسلكه، وشرعوا يعنون أنفسهم بالمعنى وتغيره عناية خاصّة، فازدادت رغبتهم في محاولة إدراك الظّروف الخارجيّة للجمل الّتي تؤثّر في تغيّر دلالة اللّفظ[1].

وقد شهد هذا العلم تطوّرا لافتا للنّظر عند اللّغويين الأروبيين الشّيء الّذي استرعى انتباه الباحثين العرب للتأثّر به أيضا.

وما يعنيني في بحثي هذا هو دراسة دلالات الألفاظ والتّراكيب والأزمنة الّتي استعملها ابن الونّان في شمقمقيته، جاعلا من كلام العلماء ونظرياتهم متكئا وساعدا في الجمع بين ما نظّروه وبين ما استطعت استجلاءه من الشّمقمقيّة تطبيقا لذلك، وسأتناول دراسة هذا الفصل في ثلاثةِ مباحثَ، أولهما: دلالات الألفاظ، وثانيهما: دلالات التّراكيب، وآخرهما دلالات الزّمن.

المبحث الأوّل: دلالات الألفاظ

لكلّ لفظ دلالة التصقت به منذ وجوده، لكن هذه الدّلالة قد يتوسّع فيها، وقد عرفت ظاهرة التّوسع في اللّغة قديما وحديثا، فحاول العلماء التّعرف على أسباب هذا التّوسع الدّلالي فوجودها مرتكزة على سببين اثنين:

01 – الاستعمال:

فالألفاظ لم توجد إلاّ ليتعاورها النّاس في الاستعمال، ويتناقلوها جيلا بعد جيل، لكن هذا التوارث يشوبه انحراف جزئي في الدّلالة يبدأ بالتّضخم على توالي الأجيال، وتعود أبرز أسباب الانحراف إلى سوء فهم المخاطب للفظ ما، والشّيء الّذي يساعد على حدوث هذه الطّفرة الدّلالية هو أنّ اللّفظ قد يكون قليل الشّيوع، فيقوم بنقل دلالته نقلا محرّفا، فربما يلوي اللّفظ ليًّا يخرج عن واقعه، أو يتبدل فيه لأسباب سياسيّة أو اجتماعيّة، فمثلا كلمة (باشا) كان لها رنين في العصر العثماني، وقيمة دلاليّة رفيعة، ثم ضاقت مساحة هذه الدّلالة، حتّى بدتْ لا تثير اهتماما ولا تحرّك همّة أو شعورا[2].

02 – الحاجة:

1 – ينظر: محمود السعران، علم اللغة، ص291–292، وعمر صبور، بعض ظواهر علم الدلالة، ص15.

2 – ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط2، 1963، ص134 وما بعدها.

هناك نوع من التّطور الدّلالي يكون وليد الحاجة في التّعبير، والحاجة متّصلة اتّصالا وثيقا بالاستعمال، ذلك أنّ الاستعمال المؤدّي إلى توسّع في الدّلالة لا يكون إلاّ لحاجة تطرأ على المتكلّم، فتدفعه هذه الحاجة إلى استعمال اللّفظ ليدلّ به على دلالة جديدة يتطلّبها الواقع، وتقتضيها الظّروف والأحوال الّتي يمرّ بها الإنسان، ولكن الدّلالة الجديدة تبقى على صلة قويّة بالدّلالة الأصليّة لهذا اللّفظ، ولا تكاد تنفصل عنها انفصالا تامًّا، وللحاجة دوافعُ أهمّها دينيّة مثل ألفاظ الصّلاة والحجّ، ودوافع اجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة مثل الاختراعات الحديثة كالقطار والهاتف والقنبلة واللّغم والثّلاجة، أو الدّعاية كما يفعل أصحاب الإعلانات التّجارية والومضات الإشهاريّة[1].

وقد أدّى هذان السّببان – الاستعمال والحاجة – إلى شيوع استعمال اللّفظ العربي بدلالات أخرى غير الدّلالة الأصليّة الّتي وضعها له العرب، ولعلّ هذا الشّيوع هو الّذي أدّى إلى ظهور بعض الظّواهر اللّغويّة وتحديد مفاهيمها، وأبرز هذه الظّواهر الّتي شهدتها اللّغة العربية هي: التّرادف، والمشترك اللّفظي، والتّضاد.

المطلب الأوّل: التّرادف

التّرادف في اللّغة: هو تتابع شيء خلف شيء آخر، وترادف الشّيء: تبع بعضه بعضا، والتّرادف: التتابع[2].

أمّا في اصطلاح اللّغويين فهو: تعدّد اللّفظ للمعنى الواحد، أو هو الألفاظ الّتي اختلفت في أبنيتها، واتّفقت في المعنى، وهو الّذي أطلق عليه سيبويه: (اختلاف اللّفظين والمعنى واحد) فتراه ينصّ على ذلك في كتابه بقوله: "اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللّفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللّفظين والمعنى واحد، نحو: ذهب وانطلق"[3].

ويقول السّيوطي في معناه: "الألفاظ المفردة الدّالة على شيء واحد باعتبار واحد، واحترزنا بالإفراد عن الاسم والحدّ فليس مترادفين وبوحدة الاعتراض المتباينين، كالسّيف والصّارم، فإنّما دلّا على شيء واحد باعتبار أحدهما عن الذّات، والآخر عن الصّفة، والفرق

1 – ينظر: دلالة الألفاظ، ص145 وما بعدها، وينظر: عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، ص144 وما بعدها.

2 – ينظر: لسان العرب، مادة: (ر د ف)

3 – كتاب سيبويه، ج1، ص24.

بينه وبين التّوكيد أنّ أحد المترادفين يفيد ما أفاد آخر، كالإنسان والبشر، وفي التّوكيد الثّاني يفيد تقويّة الأوّل"[1].

فالتّرادف بهذا المعنى الّذي أورده السّيوطي يزيد من تأكيد اللّفظ وتقويّة معناه من خلال ربط اللّفظين بالصّفة الدّالة عليهما.

وقد نشب خلاف كبير بين العلماء القدماء في توجيه هذه الظّاهرة، وتحديد دلالتها تحديدا دقيقا، فذهب جمهور علماء اللّغة والنّحو والصّرف إلى وجود هذا التّرادف، فقد أشار إليه سيبويه، وتحدّث عنه المبرّد وابن دريد.

وعقد ابن جنّي في كتابه الخصائص بابا أطلق عليه (باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني) قائلا: "هذا فصل من العربيّة حسن، كثير المنفعة، قوي الدّلالة على شرف هذه اللّغة، وذلك أنْ تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن اصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه"[2].

إلا أنّ هناك ثُلّةً من القدماء من خالف الّذين أقرّوا بوجود التّرادف فأنكروه، وذكروا أنّ هناك فروقا دقيقة في المعنى بين الألفاظ الّتي تبدو مترادفة متحدّة في المعنى الواحد، ومنهم: ثعلب وابن فارس وابن درستويه وأبو عليّ الفارسيّ وأبو هلال العسكري، وتبني مذهبهم محمد المبارك، وغيره من المحدثين[3].

وقد قام كل فريق بعرض حججه اللغوية الّتي تؤكّد رأيه وتبطل رأي غيره، ومهما يكن من خلاف عند النّحاة في هذه المسألة، فإنّني سأحمل نفسي على التّخفيف من المشاركة في أمر هذا الخلاف، وأقول أنّ التّرادف ظاهرة لغويّة ثابتة في العربيّة لا يمكن إنكارُهَا، وذلك بعد التّخلي عن الشّروط الّتي اشترطها منكرو التّرادف كاتّحاد البنية المكانيّة والزّمانيّة وكونها من واضع واحد، وهذا الشّرط من الصّعب تطبيقه خصوصا أنّ مؤلفي المعاجم وجامعي اللّغة لم يرصدوا لكلّ لفظة تأريخها، لذا فإنّ المحصّلة النّهائية هي احتواء العربيّة الفصيحة على كمٍّ وافر من الفاظ التّرادف والمشترك اللّفظي لا يمكن تأويلها، ولا أقول بالتّطابق التام

1 – السيوطي: المزهر في علوم اللغة، ج1، ص402–403.

2 – ابن جني، الخصائص، ج2، ص112.

3 – ينظر: ابن فارس، الصاحبي، ص115 وما بعدها، وأبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص13، ومحمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص318 وما بعدها.

في معنى الألفاظ المترادفة، بل يجمعها معنى عام، ولكلّ منها ظلال دلاليّة تتميّز بها عن مرادفاتها.

ويمكن القول بأن العلماء الذين قالوا بالتّرادف لم يعنوا به اتّحاد المعنى اتّحادا تامًّا، وأنّ كلّ لفظ منها يحمل المعنى نفسه، ولو كان الأمر كذلك لاكتفى واضعوا اللّغة بلفظ منها، وهم قوم يجنحون إلى الإيجاز والاختصار وينفرون من الإطناب والتّفصيل، ولكنّهم كانوا يدركون يقينا ذلك الفرق الدّقيق في المعنى بين اللّفظ ومرادفه، لذلك أطلقوا عليه التّرادف، ولم يطلقوا عليه التّماثل في المعنى أو الاتّحاد والتّطابق فيه، فيبقى ذلك الفرق الدّقيق واضحا وجليًّا بين معنيي التّرادف والمعنى، فالتّرادف في معناه هو شيء آخر غير المعنى.

وعلى الرّغم من القيل والقال حول هذه المسألة يبقى التّرادف عاملا رئيسا من عوامل التّوسع اللّغوي الّذي يَنِمُّ على أنّ العربيّة متّسعة المساحة من حيثُ الدّلالة، والتّطور الدّلالي الّذي يظهر مسايرتها على التّطورات الحضارية عبر الحقب الزّمنيّة الطّويلة.

وعلى كلّ حال فإنّ ظروف البحث لا تتيح لي أنْ أتوسع وأسبر أغوار هذه الظّاهرة دراسة وتمحيصا دقيقين، لذا سأكتفي باستقراء الظّاهرة استقراء شاملا، وأقف على مدى شيوعها من عدمه ممثلا للظّاهرة من خلال ما نظمه النّاظم.

وقد ورد التّرادف في القصيدة الشّمقمقيّة في تسعة عشر موضعا، منها:

وكلّ أبطحٍ وأجرعٍ و**جزعٍ** و**صـــــريمةٍ** وكلّ أبرقِ[1]

الجزع: قطعك وادياً أَو مَفازة أَو موضعاً تقطعه عَرْضاً ، وناحيتاه جِزْعاه والجِزْعةُ : القطْعة من الليل ، ماضيةً أَو آتيةً ، ويقال : مضت جِزْعة من الليل أَي ساعة من أَولها وبقيت جِزْعة من آخرها[2]

الصَّريمُ: الصُّبْحُ ، واللَّيْلُ ، ضِدٌّ ، والقِطْعَةُ منه ، كالصَّريمَةِ ، وعودٌ يُعْرَضُ على فَمِ الجَدْي لِئَلاَّ يَرْضَعَ، والأرضُ السَّوْداءُ لا تُنْبِتُ شيئاً، والصَّريمَةُ: العَزيمَةُ، وقَطْعُ الأمْرِ، والقِطْعَةُ من مُعْظَمِ الرَّمْلِ، كالصَّريمِ.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص14.

2 – ينظر: لسان العرب، ج8، ص47، مادة: (ج ز ع).

ومنه قَوْلُهُم: أَفْعَى صَرِيمٍ[1] .

كما ذكروا له عدة مترادفات، ومنها: صرم، وقطع، وجزع، وبتك، وبث[2].

وقوله:

حتى غدت خوصا **عجافا ضمّرا** اعناقها تشكو طويل العنق[3]

والعَجَفُ: ذهاب السِّمَنِ والهُزالُ، وقد عَجِفَ، وعَجُف، فهو أَعْجفُ وعَجِفٌ، والأُنثى عجفاء وعجِفٌ، والجمع منهما عِجافٌ حملوه على لفظ سِمانٍ، وقيل: هو كما ، قالوا أبطح وبِطاح، وأَجرب وجِراب، ولا نظير لعَجفاء وعِجاف إلا قولُهم حَسْناء وحِسان، وكذا قول كراع ، وليس بقويّ لأَنهم قد كسَّروا بطْحاء على بِطاحٍ، وبَرْقاء على بِراقٍ[4].

والضُّمْرُ والضُّمُر ، مثلُ العُسْر والعُسُر: الهُزالُ ولَحاقُ البطنِ، والضُّمور هو الهُزال والضعف[5].

وقوله:

وقل لربات الهودج انجلين آمناتٍ من **فزع وفرق**[6]

الفزع: الفَرَقُ والذُّعْرُ من الشيء، وهو في الأَصل مصدرٌ، فَزِعَ منه، وفَزَعَ فَزَعًا وفَزْعًا وفِزْعًا وأَفْزَعه وفَزَّعَه: أَخافَه ورَوَّعَه، فهو فَزِعٌ، والمَفْزَعةُ، بالهاء: ما يُفْزَعُ منه[7].

قال سلامة بن جندل[8]:

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج12، ص334، مادة (ص ر م).

2 – الرماني، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق: فتح الله صالح علي المصري، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط1، 1987، ص66.

3 – شرح الشمقمقية، ص20.

4 – ينظر: لسان العرب، ج9، ص233، مادة: (ع ج ف).

5 – ينظر: لسان العرب، ج4، ص مادة (ض م ر).

6 – شرح الشمقمقية، ص32.

7 – ينظر: لسان العرب، ج8، ص252، مادة (ف ز ع).

8 – سلامة بن جندل بن عبد عمرو، أبو مالك، من بني كعب بن سعد التميمي، شاعر جاهلي من الفرسان، من أهل الحجاز. ينظر: خزانة الأدب، ج4، ص29–30.

كُنَّا إذا ما أَتانا صارِخٌ فَزِعٌ كانَ الصُّراخُ له قَرْعَ الظّنابِيبِ[1]

وقد ذكروا له خمسة عشر لفظا: الخوف، والوجل، والذّعر، والرّعب، والرّوع، والفزع، والنّحب، والخشية، والفرق، والوجيب، والهيبة، والوهل، والرجاء، والإشفاق، والحِذْر[2].

وقوله:

لبنى وما أدراك ما لبنى بها عرفت **صبًّا مغرما** ذا قلق[3]

الصّب: صَبَّ إِلَيْهَا: اِشْتَاقَ، ورَقَّ، أَحَبَّهَا حُبّاً شَدِيدا، والصَبابَةَ الشَّوْقُ، أو رِقَّتُه، أو رِقَّةُ الهَوَى[4].

الغَرام: الوَلُوعُ، وقد أُغْرِم بالشيء أي أُولِع به

قال الأَعشى:

إنْ يُعاقِبْ يَكُنْ غَراماً وإن يُعْـ ـطِ جَزِيلاً فإنَّه لا يُبالي[5].

ورجل: مُغْرَمٌ مُولَعٌ بعشق النساء وغيرهن[6].

وقوله:

وإن بقيت مثل ما كنت فلا زلت بغيض **مضجعي ونمرقي**[7]

المضجع: أَصل بناء الفعل من الاضْطِجاعِ، ضَجَعَ يَضْجَعُ ضَجْعاً وضُجُوعاً، فهو ضاجِعٌ، وقلما يُسْتَعْمَلُ، والافتعال منه اضْطَجَع يَضْطجِعُ اضْطِجاعاً، فهو مُضْطَجِعٌ، قال ابن المظفر: كانت هذه الطاء تاء في الأَصل، ولكنه قبح عندهم أَن يقولوا اضتجع، فأَبدلوا التاء طاء، وله نظائر هي مذكورة في مواضعها.

---

1 – ديوان سلامة بن جندل، صناعة: محمد بن الحسين الأحول، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1994.

2 – الألفاظ المترادفة، ص59.

3 – شرح الشمقمقية، ص33.

4 – ينظر: لسان العرب، ج1، ص515، مادة (ص ب ب).

5 – ديوان الأعشى الكبير، تأليف: ميمون بن قيس، تحقيق: محمد حسين، ص09.

6 – ينظر: لسان العرب، ج12، ص436، مادة: (غ ر م).

7 – شرح الشمقمقية، ص51.

واضْطَجَع: نام، وقيل: اسْتَلْقَى ووضع جنبه بالأَرض[1]

النمرق: النُّمْرُقُ والنُّمْرُقة والنِّمْرِقة: الوسادة، وقيل: وسادة صغيرة. وجمعها: الوسائد يُتَّكأ عليها واحدتها وسادة[2].

قال تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ﴾[3]، قال الفراء: بعضها إلى جنب بعض، وهي الوسائد واحدها: نمرقة[4]

وقوله:

من أسرتي بني ملوك فهم أطوع لي من **ساعدي ومرفقي**[5]

الساعد: مُلْتَقى الزَّنْدَين من لدن المِرْفَق إِلى الرُّسْغ. والساعِدُ: الأَعلى من الزندين في بعض اللغات، والذراع: الأَسفلُ منهما.

قال الأَزهري: والساعد ساعد الذراع، وهو ما بين الزندين والمرفق، وسمي ساعداً لمساعدته الكف إِذا بَطَشَت شيئاً، أَو تناولته، وجمع الساعد سَواعد[6].

المرفق: والمِرْفَق والمَرْفِقُ مَوْصِلُ الذراع في العَضُد، وكذلك المِرفَق والمَرفِقُ من الأَمر وهو ما ارتفقْت وانْتفعْت به.

قال ابن سيده: المِرفَق والمَرفِق من الإِنسان والدابة أَعلى الذِّراع وأَسفلُ العَضُد[7].

أما المواضع المتبقية فهي:

مهلا على رسلك حادي الأينق ولا تكلفها بما لم تطق/ 12

ولم تزل ترمي بها أيدي النوى بكل فج وفلاة سملق/ 13

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج8، ص218–219، مادة (ض ج ع).

2 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص361، مادة (ن م ر ق).

3 – الغاشية، الآية: 15.

4 – الفراء، معاني القرآن، ج3، ص259.

5 – شرح الشمقمقية، ص52.

6 – ينظر: لسان العرب، ج3، ص213، مادة (س ع د).

7 – ينظر: لسان العرب، ج10، ص118–119، مادة: (ر ف ق).

مجـــاهل تحار فيهن القطا لا دمنة لا رسم دار قد بقي/ 15

ولا يزال في ريــاض حسنها يسرح فكره ويجـــول رمقي/ 37

تقدح نيران الحبـــاحب حوا فره عند خبب وطلـــــــق/ 46

سيف كصمصامة عمرو باتر لا يتقـــــــــي بيلب ودرق/ 44

وإن وجدت للكلام فيه موضعا فكن عرارا فيه أو كالأشدق/ 94

كم حاجة يسرهـــا وكم قضى بفك عـــــان وأسير موثق/ 115

لاتبخلن برد مـــــــا استعرته كضابئ فــالبخل شر موبق/ 97

وكم وكم حط الهجا من مــاجد ذي رتبة قعســا وقدر سمق/ 122

طــاب المديح فيكم وازدان لي وجاش صدري بالفريد المونق/ 136

أعز من بيض الأنوق ومن الـ عنقــا ومن فحل عقوق ابلق/ 141

يومـــــا بأبهى للعيون منظرا منهـــا ولا كلفظها المرونق/ 142

وزاد مسك الخـــال ورد خدها حسنـــا وقد عم بطيب وعبق/ 37

والجدول التالي يبين اللفظ ومرادفه ومعناهما:

اللفظ	مرادفه	معناه
مهلا	رسلك	التمهل – التريث – الرفق
فلاة	سملق	أرض مقفرة لا ماء ولا نبات فيها
دمنة	رسم	الأثر – بقايا – الديار القديمة
يسرح	يجول	يذهب – يمشي – يطوف – يجول
خبب	طلق	عدو – سير –
طيب	عبق	الرائحة الذكية الطيبة
عرار	الأشدق	شديد – واسع
فك عان	أسير	الخضوع – الذل – القيد – التكبيل

أبهى	المرونق	أحسن – أنضر – أجمل
شر	موبق	سوء – هلاك
ذي رتبة	قدر سمق	مكانة عالية ومنزلة رفيعة
طاب	ازدان	لذ – حسن – جمل
سيف	باتر	مهند – صارم – قاطع

المطلب الثّاني: المشترك اللّفظي

تُعدُّ ظاهرة المشترك اللّفظي – مثلُها في ذلك مثلُ التّرادف – مشكلةً من مشاكل العلاقات الدّلاليّة، مصطلحٌ يطلقه الدرْسُ الحديث على ظواهرَ متعددةٍ، تشرح العلاقات بين الكلمات في اللغة الواحدة، ومن نواحٍ عدَّة، نحو أن يكون معنيان أو أكثرُ للفظٍ واحد، فتسمّى العلاقة هنا(المشترك اللفظي)؛ لكونها تسير خلافًا للوضع المثالي للّغة، الذي يقتضي أن يكون للفظ الواحد معنى واحد، وللمعنى الواحد لفظ.

المشترك في اللّغة: اسم مشتقّ من الفعل الثّلاثي (شرك)، بمعنى الشّركة والمخالطة، ومنه الاسم المشترك، قال ابن منظور: "طريق مشترك: يستوي فيه الناس، واسم مشترك: يشترك فيه معان كثيرة كالعين ونحوها فإنه يجتمع فيها معان كثيرة"[1].

أمّا في الاصطلاح فقد حده علماء أصول اللّغة بأنه اللفظ الواحد، الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة، ومن أوائل العلماء الذين ذكروه سيبويه حيث جعل الاشتراك اللفظي قسما من الكلام، إذ قال: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين وهو المشترك... كقولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة"[2].

كما أن ابن فارس عقد بابا سماه: (باب أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق) قال فيه: "يكون ذلك على وجوه...ومنه اتفاق اللفظ واختلاف المعني؛ كقولنا: عين الماء، وعين المال، وعين الركبة، وعين الميزان[3].

والظاهر من الكلام الذي أطلقه لُغويُّو العربيةِ القدماءُ على مصطلح المشترك اللفظي على كل أنواع اللفظ الذي يدل على أكثرِ من معنى، سواء أتقاربت معانيه، أم اختلفت، ويترتب على ذلك أن كل معاني كلمات (عين) الموجودة في المعاجم تعدُّ من قبيل المشترك، وتعطَى مدخلاً معجميًّا واحدًا في المعاجم، سواء تلك التي تقاربت معانيها، أو تلك التي ليس لها صلة بهذه المعاني.

---

1 – لسان العرب، ج10، ص449، مادة: (ش ر ك).

2 – كتاب سيبويه، ج1، ص24.

3 – ابن فارس، الصاحبي، ص227–228.

وقد اختلف علماء اللغة في وجود الاشتراك – كما اختلفوا في وجود الترادف – فذهب بعضهم إلى أن الاشتراك حقيقة ماثلة في اللغة، واختلف هؤلاء فيه، فمنهم من نص على أن وقوعه في اللغة محدود، ومنهم من ذكر أنه كثير في اللغة، وأجهدوا أنفسهم في جمع ألفاظ كثيرة على أنها من المشترك اللفظي، وليست كذلك، وأنكر آخرون وجود مثل هذا الاشتراك في اللغة[1].

ومهما يكن من أمر القائلين به والرافضين له، فإن الاشتراك ظاهرة لغوية واقعة في العربية، ولأغلب الظن أن وقوعها قد حصل من جهتين:

الأولى: أن تضع قبيلة ما لفظا تقصد من ورائه تحقيق الإبهام، حين يكون التصريح سببا في وقوع مفسدة، فتوري به عما يريد.

الثانية: أن تضع قبيلة لفظا تريد به معنى، وتضع قبيلة أخرى اللفظ نفسه لتحقيق معنى آخر مختلف، ويشيع هذا اللفظ في القبيلتين جميعا، ثم في القبائل الأخرى بمعنييه[2].

وذكروا أن الدوافع إلى نشأة هذه الظاهرة اللغوية متنوعة ومتعددة، منها:

أ – الاستعمال المجازي: فقد يشتهر لفظ بمعناه المجازي، ويشيع بين الألسن استعماله بهذا المعنى شيوعا قد يطغى على المعنى الحقيقي، إلى درجة يصعب فيها التمييز بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي.

ب – اللهجات: فقد نجد كثيرا من الكلمات التي يرد لها معنيان مختلفان، وذلك عند استعمالها في قبيلتين مختلفتين، أو بين بيئتين مختلفتين، أي أن كل قبيلة اصطلحت على معنى خاص للفظ نفسه، ثم جاء جامعو اللغة ودونوا المعنيين لهذه الكلمة، ورصدوا اسم كل قبيلة أمام المعنى المستعمل فيها، لكن هذا الرصد كان محدودا جدا بل نادرا[3].

ج – الأسباب الصوتية: وهي ناتجة عن التطور الصوتي للكلمات فينشأ عن ذلك تقارب، بل اتحاد في اللفظ بين كلمتين مع احتفاظ كل كلمة بمعناها المستقل، يقول أولمان:

---

1 – ينظر: المزهر في اللغة، ج1، ص369، ورمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص324.

2 – ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص157، وأحمد عبد الرحمن حماد، عوامل التطور اللغوي، دار الأندلس، بيروت، ط1، 1983، ص71.

3 – ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص329–330–331.

"والمشترك اللفظي ينشأ من اتفاق كلمتين مستقلتين أو أكثر في الصيغة اتفاقا بطريق الصدفة مثل صيغة SOUND في اللغة الإنجليزية، وأقل ما تمثل أربع كلمات، فهذه الكلمات الأربع بعد أن اشتقت من أصول مختلفة أخذت تتقارب بعضها من بعض في الصيغة حتى اتحدت وتماثلت، فكلمة SOUND بمعنى (صحيح البدن)، متطورة عن كلمة جرمانية قديمة، وأما بمعنى (صوت) فترجع إلى الفرنسية SON وحرف D ما هو إلا تطور متأخر الحدوث"[1].

د – اقتراض ألفاظ من لغات أخرى بمعانيها: فيتصادف تشابه صورتها بصورة لفظ آخر ومعنى مختلف، مما ينتج عن ذلك لفظ مشترك[2].

هـ – الصيغة الصرفية: فقد تتخذ صورة جمع مع صورة مصدر، كما نرى في لفظ النوى هو جمع نواة، ومصدر بمعنى البعد والفراق، وهكذا تدخل لفظة (النوى) في المشترك اللفظي[3].

وقد أنكر آخرون المشترك اللفظي – مثلما أنكروا الترادف – وعلى رأسهم ابن درستويه وثعلب وابن فارس وأبو على الفارسي، وأبو هلال العسكري وغيرهم، وحجتهم في ذلك أن اللغة موضوعة للتفاهم لا للإبهام على السامعين[4].

وبعد عرضي لآراء علماء اللغة حول الظاهرة، فإن رأي من رأي ما عليه الجمهور، فظاهرة المشترك اللفظي ظاهرة ثابتة لا سبيل إلى إنكارها، على أن المشترك اللفظي يحتمل المعاني العديدة في المعاجم أو سياق المعجم، أما في درج الكلام فلا يكون للمشترك إلا معنى واحدا يحدده سياق الجملة لا غير، وهذا ما أكده أولمان، وفندريس في كتابيهما[5].

وبعد إمعان النّظر في القصيدة الشّمقمقيّة وجدت أنّ المشترك اللّفظي الّذي يعني تعدّد المعاني للفظ الواحد قد وقع في شعر النّاظم في أكثرَ مِنْ موضع، من بينها:

---

1 – أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، القاهرة، 1962، ص128، وفصول في فقه العربية، ص332 وما بعدها.

2 – ينظر: فصول في فقه العربية، ص331.

3 – ينظر: أحمد عمر مختار، علم الدلالة، ص120–121.

4 – ينظر: علم الدلالة، ص157.

5 – ينظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص54، وجورج فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ص228، وفصول في فقه العربية، ص334.

الغسق:

قال الفراء في قول الله عز وجل: (إلى غسق الليل)[1]، وهو أول ظلمته، وقال الزجاج: غسق الليث – عندي – غيبوبة الشفق الأحمر، حين تحل صلاة العشاء الآخرة، يدل على ذلك سياق الآية على آخرها، وقد دلت الصلوات الخمس فيما أمر الله عز وجل به، فقال: (أقم الصلاة لدلوك الشمس) وهو زوالها، إلى (غسق الليل) فهذه أربع صلوات، ثم قال: وقرآن الفجر) تتمة خمس[2].

فالفراء يرى أن غسق الليل ظلمته، في حين يرى الأزهري أن غسق الليل هو غياب الشفق الأحمر الذي به يدل وقت صلاة العشاء.

وقد اختلف اللغويون في غسق الليل، فالخليل قال: الغاسق: الليل إذا غاب الشفق[3]، وقال ابن سيده وكذلك القرطبي: وغسق الليل: دخول أوله حين اختلط[4]، وقد جمع ابن منظور والفيروز أبادي القولين جميعا[5].

قال الناظم:

فما لظعن حملت من مرة بظعن أودى بها في **الغسق**[6]

الجون:

اللفظ يحمل في معناه دلالتين هما: دلالة اللون الأبيض، ودلالة اللون الأسود.

قال ابن منظور: والجون: الأسود، والجَوْنُ: الأَبيض ، والجمع من كل ذلك جُون ، بالضم، ونظيرُه ورْدٌ ووُرْدٌ، فيقال: كلُّ بعيرٍ جَوْنٌ من بعيدٍ، وكلُّ لَوْن سواد مُشْرَبٍ حُمْرةً جَوْنٌ، أَو سوادٍ يُخالِط حمرة كلون القطا[7].

---

1 – الإسراء، الآية: 78.

2 – الأزهري، تهذيب اللغة، ج16، ص127–128.

3 – الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مادة: (غ س ق)، ج4، ص353.

4 – ينظر: ابن سيده، المخصص، ج2، ص388، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج10، ص7600.

5 – ينظر: لسان العرب، مادة: (غ س ق)، والقاموس المحيط، ج3، ص264.

6 – شرح الشمقمقية، ص26.

7 – ينظر: لسان العرب، ج13، ص101، مادة: (ج و ن).

قال الفرزدق:

وجَوْن عليه الجِصُّ فيه مَريضةٌ تَطَلَّعُ منها النَّفْسُ والموتُ حاضِرُه[1]

يعني الأَبيضَ ههنا ، يَصِفُ قَصْرَه الأَبيض.

قال الناظم:

لزرتها والليل **جون** حالك وجفنها لم يكتحل بأرق[2]

فدلالة الجون عند الناظم هي السواد، فهو يقسم بأنه سيزور محبوبته والليل جون، أي شديد السواد والحلك، وجفنها لم يكتحل بأرق، وتعبير الناظم بالاكتحال في جانب النوم حسن، وهو استعارة تصريحية بخلاف استعماله في الأرق، فشبه الإثمد وهو الطرف المحذوف، وصرح بلفظ المشبه به، وهو الأرق.

الأرض:

قال أبو الطيب اللغوي فيها: والأرض: المعروفة، والأرض: قوائم الدابة... والقوائم جمع قائمة[3]، وقال ابن منظور: الأرض: التي عليها الناس، أنثى وهي اسم جنس، والأرض سفلة البعير والدابة وما ولي الأرض منه... والأرض: أسفل قوائم الدابة[4].

قال الناظم:

وكن إذا استنجدت مثل من غزا **أرض** العدا بكل طرف أبلق[5]

فيعني الناظم بالأرض هنا: التي نسير عليها وندفن فيها، وهي التي تدور الحرب في رحاها.

---

1 – ديوان الفرزدق، شرح وضبط: علي فاغور، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط1، 1987، 187.

2 – شرح الشمقمقية، ص43.

3 – أبو الطيب اللغوي، شجر الدر، ص177.

4 – ينظر: لسان العرب، مادة: (أ ر ض).

5 – شرح الشمقمقية، ص104.

الصّريم:

قال ابن منظور: أمر صريم: معتزم... والصريمة: العزيمة على الشيء وقطع الأمر... وصرم النخل والشجر يصرمه صرما: جزه، والصريم: الكدس المصروم من الزرع، ونخل صريم: مصروم... والصريم والصريمة: القطعة المنقطعة من معظم الرمل، والصريم: الصبح لانقطاعه عن الليل، والصريم: الليل لانقطاعه عن النهار، والقطعة منه صريم وصريمة، والصريمة: القطعة من النخل ومن الإبل أيضا[1].

وردت لفظة الصريم في موضع واحد عند قول الناظم:

وكل أبطح وأجرع وجز ع و**صريمة** وكل أبرق[2]

فقد جاءت لفظة (الصريم) في القصيدة الشمقمقية بمعنى القطعة المنقطعة من الرمل، ودل على ذلك الكلام الذي سبقها حين قال (أجرع)، فالأجرع والجرعاء والجرعة: الرملة العَذاة الطَّيِّبةُ المَنْبِتُ التي لا وُعُوثة فيها، وقيل: الأَجرع كَثِيب جانبٌ منه رَمْل وجانب حجارة، وجمع الجَرَعِ: أَجْراع، وجِراع[3].

الوَرْد:

جاء لفظ (الورد) في لغتنا على معان متعددة، لذا فقد دخل في إطار المشترك اللفظي، ومن معاني هذا اللفظ في اللغة ما يلي: الورد من أسماء الحمى، وقيل: هو يومها، والورد: الماء الذي يورد أو الإبل الواردة إلى الماء، والورد أيضا خلاف الصدر، والورد: الورَّاد، وهو الذين يردون الماء، والورد يأتي بمعنى القطيع من الطير، والوَرْد لون أَحمر يَضْرِبُ الى صُفرة حَسَنة في كل شيء، أو القطيع من الجيش على التشبيه به، والورد هو النصيب اليومي من القرآن[4].

قال الناظم:

---

1 – ينظر: لسان العرب، ج12، ص334 وما بعدها، مادة: (ص ر م).

2 – شرح الشمقمقية، ص14.

3 – ينظر: لسان العرب، ج8، ص46، مادة: (ج ر ع).

4 – ينظر: لسان العرب، ج3، ص456، مادة: (و ر د).

وزاد مسك الخال **ورد** خدها حسنا وقد عم بطيب عبق[1]

فدلالة الورد هنا الإشراق والحسن والنضرة من خلال الحمرة التي خالطت الصفرة التي لمحها الناظم على وجنتي من يصف.

السّبط:

"قال الزجاج: قال بعضهم: السبط: القرن الذي يجيء بعد قرن، قال: والصحيح أن الأسباط في ولد إسحاق – عليه السلام – بمنزلة القبائل في ولد إسماعيل، فولد كل ولد من أولاد يعقوب سبط، وولد كل ولد من أولاد إسماعيل قبيلة، وإنما سموا هؤلاء بالأسباط، وهؤلاء بالقبائل ليفصل بين ولد إسماعيل وولد إسحاق – عليهما السلام –"[2].

فالزجاج يذكر أن هناك من جعل السبط القرن الذي يجيء بعد قرن، والصحيح عنده أن السبط واحد الأسباط، وهم في ولد إسحاق – عليه السلام – بمنزلة القبائل في ولد إسماعيل – عليه السلام – سموا هؤلاء بالأسباط، وهؤلاء بالقبائل للفصل بين ولد كل منهما.

وهذا هو الصحيح، ذكر الخليل وابن دريد والجوهري والراغب وابن منظور والفيومي والفيروزأبادي[3]، وقد أكد ذلك القرطبي بقوله: "والأسباط: ولد يعقوب – عليه السلام – وهم اثنا عشر ولدا... والسبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في ولد إسماعيل، وسموا الأسباط من السبط وهو التتابع، فهم جماعة متتابعون، وقيل: أصله من السَّبَط – بالتحريك – وهو الشجر، أي هم في الكثرة بمنزلة الشجر"[4].

قال الناظم:

محمد **سبط** الرسول خير من ساد بحسن خلقه والخلق[5]

---

1 – شرح الشمقمقية، ص37.

2 – التهذيب، ج12، ص342.

3 – ينظر: العين، ج7، ص218، والجمهرة، ج1، ص336، ولسان العرب، مادة: (س ب ط)، والمصباح، 139، والقاموس المحيط، ج2، ص360.

4 – الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص632.

5 – شرح الشمقمقية، ص130.

العين:

قد توقف علماء اللغة عند هذا اللفظ كثيرا، واستقصوا المعاني التي استعملها العرب له، فأثبتوا له ما يزيد عن خمسة عشر معنى، منها: عين الوجه، وعين الشمس، والنقد، وموضع انفجار الماء، وعين الميزان، والمطر الذي لا يقلع أياما، ورئيس القوم، ونفس الشيء، والذهب...[1].

والناظر بإمعان في هذه المعاني يجد أن بينها وبين المعنى الأصلي الذي وضعه العرب ليدلوا به على (عين الوجه) وشائج قربى من مجاز مرسل، أو استعارة، ولما شاع استعماله بهذه المعاني، دل على هذا الاستعمال على أن العين لفظ مشترك، وجاء لفظ العين في القصيدة الشمقمقية في موضعين اثنين هما:

فالحمد لله الذي صيرها أثمد **عين** منصف موفق[2]

والحمد لله الذي جعلها قذى **بعين** الحاسد الحفلق[3]

فالناظم في هذين البيتين اختتم قصيدته بالحمد بحيث أنه أخرج على هذا الوجه البديع، وما حوته من سبك وبلاغة واتساق في النص وانسجام في المعنى، كما يحمده على أنه قد صانها من عين كل حاسد وجعلها قذى بعينه.

1 – ينظر: أبو الطيب اللغوي، شجر الدر، ص161، ولسان العرب، ج13، ص301، مادة: (ع ي ن).

2 – شرح الشمقمقية، ص146.

3 – شرح الشمقمقية، ص147.

المطلب الثالث: التضاد

الضد في اللغة: جاء في اللسان: الضد مثل الشيء ونظيره وخلافة، والضد كل شيء ضاد شيئا ليغلبه، والسواد ضد البياض والموت ضد الحياة والليل ضد النهار، والجمع أضداد[1].

وفي الاصطلاح: قد لا يختلف التعريفُ الاصطلاحي للتضاد كثيرًا عن التعريفِ اللغوي في عمومه، ورغم ذلك فقد عُرِّف التضادُ في الاصطلاح عدةَ تعريفاتٍ نذكر من بينها:

01 – تعريف أبي البقاء الكفوي؛ حيث عرَّفه بقوله: "هو عند الجمهورِ يُقال لموجودٍ في الخارج مساوٍ في القوةِ لموجودٍ آخرَ ممانع له، ويُقال: وقد يُراد بالضدِّ المنافي بحيث يمتنعُ اجتماعُهما في الوجود[2].

02 – وعرَّفه محمد بن السيد حسن بقوله" :هو اللفظ الدَّال على معنيين متقابلين[3].

03 – وعرَّفه الزركشي بأنَّه" :تسميةُ الشَّيءِ باسم ضِدِّهِ[4]

04 – وعرفه المبرد بقوله: "ما اتفق لفظه واختلف معناه، ومنه ما يقع بين شيئين متضادين"[5].

وهناك من قسَّم تعريفَ التضاد تقسيمًا تاريخيًّا حسب القديمِ والحديث، فأكَّدَ أنَّ في التضاد رأيين؛ قديم وحديث، ولكلٍّ منهما رؤيتُه للتضاد؛ فالرأيُ المحدَثُ يعني بالتضاد: "وجود لفظين يختلفانِ لفظًا ويتضادَّان معنًى؛ كالقصيرِ في مقابل الطَّويل والجميل في مقابلِ القبيح، بينما يعني الرَّأيُ القديم بالتضادِّ "اللفظ المستعمل في معنيَيْن متضادَّيْن[6].

---

1 – ينظر: لسان العرب، مادة: (ض د د)، ج3، ص236.

2 – الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1998، 574، فصل الضاد.

3 – ينظر: النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، ص257.

4 – ينظر: الزركشي، البحر المحيط، ج1، ص512.

5 – السيوطي، المزهر في اللغة وأنواعها، ج1، ص388.

6 – ينظر: أحمد عمر مختار، علم الدلالة، ص191.

ولم تحظ ظاهرة التضاد باتفاق علماء اللغة، فاختلفوا فيها على أربعة مذاهب فالأكثرون على أنه ممكن الوقوع لجواز أن يقع من واضعين أو من صنع واحد، فالواضعان يضع أحدهما لفظا لمعنى ثم يضعه الآخر – دون علم الأول – لمعنى آخر، ويقع التقابل، ثم يشتهر ذلك اللفظ عند الفريقين بالمعنيين، وأما الواضع الواحد فيضع المعنيين للفظ الواحد لغرض الإبهام – قصدا – على المخاطب، وبعضهم يرى أنه واجب الوقوع، لأن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية.. ويذهب آخرون إلى أن الاشتراك أغلب لأن الحروف مشتركة، وكذلك الأفعال مشتركة بين الخبر والدعاء، ولذا فالاشتراك في الأسماء مثيل للاشتراك في نصيفيها الفعل والحرف[1].

وقد جعل الهروي" التضاد "فرعًا للمشتركِ اللفظي فقال: "وإذا كان المشتركُ اللفظي يعني دلالةَ اللفظِ على معنيين فأكثر، فإنَّ التضادَّ فرعٌ له؛ فقد ورد في اللغةِ ألفاظٌ أخرى يدل الواحدُ منها على معنيين أيضًا، ولكنَّهما على التضاد، واصطلح العلماءُ على تسميةِ هذه الألفاظ الواردة بالأضداد[2].

وهكذا الدكتور أحمد مختار عمر؛ حيث يقول: "ومن خلال الأمثلةِ التي ذكرها اللغويون للمشترك اللفظي، يتبيَّنُ أنه يتحقَّقُ عندما تؤدِّي كلمةٌ ما أكثرَ من معنًى من غيرِ نظرٍ إلى:

01 – ما إذا كانت هناك علاقة بين المعنيَيْن أو لا.

02 – ما إذا كان المعنيان متضادَّين أو لا، فالأولُ مثل قولِهم" :البثر "للعطاء القليل والكثير، و"فرَّع "في الجبل إذا صعد وانحدر، و"جلل "للكبير والصغير، و"جَوْن "للأسودِ والأبيض.

03 – ما إذا كان المعنيانِ متوزعين بين لهجتين أو مستعملين في لهجة واحدة.

04 – ما إذا كانت الكلمةُ تنتمي في أحد معنييها إلى قسمٍ معين من أقسام الكلام، وفي المعنى الآخرِ إلى قسمٍ آخر، أو كانت تنتمي بمعنييها إلى قسمٍ واحد[3].

---

1 – ينظر: أحمد حماد، عوامل التطور اللغوي، ص81، ومحمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص199.

2 – محمد الهروي النحوي، إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ج1، ص89.

3 – ينظر: علم الدلالة، ص159.

وبناءً على ما سبق ذكره، فإن التضاد فرعٌ للمشتركِ اللفظي، وبالتالي هو بالنسبةِ له كالفرع لأصلِه.

وفي هذا المطلب سأدرس التضاد بحسب رأي المحدثين من حيث وجود لفظين يختلفان ويتضادان معنى، وهو ما يصطلح عليه في علم البلاغة الطباق.

ويكون بلفظين من نوع واحد:

اسمين، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ﴾[1].

أو فعلين، كقوله تعالى: ﴿تُوتِي الْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾[2].

أو حرفين، كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[3].

والطباق ينقسم على قسمين" طباق الإيجاب وطباق السلب[4].

ورد الطباق في القصيدة الشمقمقية في عشرين موضعا كلها كانت بالإيجاب عدا موضعين اثنين جاء فيهما الطباق بالسلب، وهذه المواضع هي:

والليل والنهار والرئـــال والـــ	هيثم مع عكـــرمة وخرنق/ 17
مرت بها هوج الرياح فهي في	في تفرق حينا وحينا تلتقي/ 19
إن غرثت علفتهـــا ولو بما	جمعتـــه من ذهب وورق/ 29
وناعم مهيكل وفـــــــاحم	مرجل وحـــــاجب مرقق/ 34
حقـان من عاج وقعب فضة	من ظاهر وباطن كـالشفق/ 36
وقل لربات الهودج انجليـــ	ن آمنـــات من فزع وفرق/ 32

1 – الكهف، الآية: 18.

2 – آل عمران، الآية: 26.

3 – البقرة، الآية: 286.

4 – ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص255 وما بعدها.

فإن يك الشعر عصا غيري فقد أطـــــاعني في عيهق وحنق/ 56

وأعلم النـــــــــاس بدون مرية سيـــان من في مغرب ومشرق/ 59

لا ترجون صفـــــوا بغير كدر فذا لعمـــــــــر الله لم يتفق/ 86

لا تكتم الحق وقله معلنـــــــا فهو جمال صوتك الصهصلق/ 87

لا تهج من لم يعط واهج من أتى إلى السراب بـــالدلاء يستقي/ 91

فصـــــــاعد على مديح وردة أصبح منحطـــا بقول سهوق/ 99

وإن حملت راية الأمـــــر فكن كجعفـــــر أو دع ولا تستبق/ 102

كي لا تقول بلســـــان حالها مقـــــال هند ألق من لم يلق/ 89

فالعلم في الدنيا وفي الأخرى له فضل فبشر حزبه شـــرا وقي/ 113

كم حـــــاجة يسرها وكم قضى بفك عـــــان وأسير موثق/ 115

ما خلت في العصر له من مثل سوى أبي في مغرب ومشرق/ 129

ورد أرواح المكـــــــارم إلى أجسادهـــا بعد ذهاب الرمق/ 136

على النبـــــــي وآله وصحبه وتـابعيهم من مضى ومن بقي/ 147

والجدول التالي يوضح اللفظ وضده ونوع الطباق:

اللفظ	ضده	صورة الطباق	نوع الطباق
الليل	النهار	اسمان	طباق الإيجاب
تفرق	تلتقي	اسم وفعل	طباق الإيجاب
غرثت	علفتها	فعلان	طباق الإيجاب
ناعم	فاحم	اسمان	طباق الإيجاب
ظاهر	باطن	اسمان	طباق الإيجاب
آمنات	فزع	اسمان	طباق الإيجاب
عصا	أطاعني	فعلان	طباق الإيجاب

مشرق	مغرب	اسمان	طباق الإيجاب
صفو	كدر	اسمان	طباق الإيجاب
تكتم	قله	فعلان	طباق الإيجاب
لا تهج	اهج	فعلان	طباق السلب
صاعد	منحط	اسمان	طباق الإيجاب
حملت	دع	فعلان	طباق الإيجاب
ألق	لم يلق	فعلان	طباق السلب
الدنيا	الأخرى	اسمان	طباق الإيجاب
فك عان	أسير موثق	اسمان	طباق الإيجاب
مشرق	مغرب	اسمان	طباق الإيجاب
رد	ذهاب	فعل واسم	طباق الإيجاب
مضى	بقي	فعلان	طباق الإيجاب

من خلال الجدول يتبين لنا أن الناظم وظف في قصيدته الألفاظ المتضادة توظيفا لا بأس به، والجمع بين الشيء وضده يعطي الكلام حسنًا وقوة، ويوسّع نطاق المعرفة في التعليم، ومن ثم القدرة على التمييز بين الخطأ والصواب، وبضدها تتمايز الأشياء، وهذا مما يحقق الإشباع في التعلّم، والقضاء على المعرفة المبتورة، مما يوفر ثقافة معينة تكون أكثر تأثيرًا في التعبير القويم، والنطق السليم، يرتقي به وبصورة خاصة إلى درجة تذوق المعاني تذوقًا جماليًا، وهذه هي غاية الناظم، فقد وظف هذه الظاهرة اللغوية التي زادت النص الشعري جمالا وقوة واتساقا وانسجاما لما يصبو ويهفو إليه من خلال نظمه.

المبحث الثاني: دلالات التراكيب:

مما هو معلوم أن علم الدلالة لا يقتصر على دراسة الألفاظ والمفردات فحسب، بل تعداها على دراسة التراكيب وما يتعلق بها، وقد شارك الفقهاء وعلماء الكلام والفلاسفة واللغويون والمفسرون والنحويون والأصوليون في إعطاء هذا الجانب من علم الدلالة أهمية كبيرة.

وقد درس البلاغيون دلالة التراكيب دراسة جمالية واعية، كانت قد تبلورت بشكل جلي عند عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، فقد أوضح أن دلالة الألفاظ لا تظهر إلا من خلال التراكيب بقوله: "فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون اللَمِ إخبارا وأمرا ونهيا واستخبارا وتعجبا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة وبناء لفظة على لفظة"[1]

ويؤكد علماء البلاغة أن ذكر الكلمة وحدها منفردة لا قيمة دلالية لها خارج السياق، إذ أن ذكرها منفردة كنعيق الغراب في الخلو من الفائدة، وأن الأهم من ذلك هو التركيب داخل السياق، وقد عبر الرازي عن ذلك قائلا: "اعلم أن الألفاظ لا تستعمل لإفادتها مدلولاتها المعنوية إلا عند التركيب، بل الحق أن الغرض الأصلي من وضع المفردات لمسمياتها أن يضم بعضها على بعض ليحصل منها الفوائد المركبة، وهكذا جميع المفردات مع ما يتركب منها، واعلم أنه يلزم مما بيناه أن يكون ذكر المفردات وحده بمنزلة نعيق الغراب في الخلو من الفائدة"[2].

وهذا ما يؤكد أهمية العلائق والوشائج اللغوية بين المفردات، والمعنى الصحيح الذي يقدم عبر السياق.

ومن هنا، فقد تفطن علماء اللغة العربية إلى أهمية السياق في تحديد الدلالة التي لا تقتصر على الكلمة المفردة، بل على مكانتها في السياق التي ترد فيه.

فقد عبر علماء البلاغة القدماء عن فكرة السياق الماثلة في أذهانهم بعبارات مختلفة، كمراعاة المقام، أو مطابقة الكلام لمقتضى الحال وإخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر،

---

1 – دلائل الإعجاز، ص35.

2 – نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص147-148-149.

ومنها جاءت عبارتهم الشهيرة (لكل مقام مقال)، أي لكل موقف مفرداته المعبرة عنه، ودلالته ومعناه.

ومن هنا فإن إخراج لا على مقتضى الظاهر ومراعاة مقتضى الحال أدى إلى نشوء ظاهرة (العدول اللغوي)، أو ما يعرف بالانزياح في التركيب، وهي ظاهرة تضفي على التركيب وجها دلاليا جماليا، فتشكل بدورها ركيزة مهمة من ركائز الدراسات الأسلوبية المعاصرة.

وفكرة المقام والمقال هي حجر الزاوية الأساس لفهم معنى التركيب، وجاء كلام الدكتور تمام حسان معضدا لذلك حين قال: "لقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدمين ألف سنة تقريبا على زمانهم"[1].

وكما أسلفت الذكر فإن فكرة المقام هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية في الوقت الحاضر، فاللغويون المحدثون بينوا الأهمية الدلالية في تحديد المعنى ضمن السياق، إذ لا معنى لمفردة بمعزل عن سياقها، إلا إذا فسرت لغويا ومعجميا.

وقد أكد بيير جيرو أن معاني الكلمات تتحقق ضمن سياق معين، فكل كلمة تتضمن معنى أساسيا ومعني سياقيا فالسياق يحدد المعنى[2].

كما يعزز سبنس فكرة التركيب من خلال موضع المفردة في الجملة وعلاقتها مع المفردات في السياق، فوضع الكلمة داخل الجملة أو الحدث الذي تعبر عنه الكلمة داخل الجملة مرتبطة بما قبلها، وما بعدها، كما أنه في حالة الكلام يتمثل في العلاقة القائمة بين المتكلم والحالة أو المقام الذي يتكلم فيه وتكوينه الثقافي[3].

ولم يغفل دي سوسير عن الحديث عن الجانب السياقي ودوره في المعنى، فقد قال: إن قيمة أي اصطلاح تتحدد تبعا للمحيط الذي تذكر فيه[4]، وتبعا للظرف المعيش، وهذا

---

1 – اللغة العربية معناها ومبناها، ص337.

2 – ينظر: أحمد عمر مختار، علم الدلالة، ص56.

3 – ينظر: حمدي بخيت عمران، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ط1، 2007، ص100.

4 – علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، ص90.

يدخل في نطاق نظرية سياق الحال التي تطرق إليها فيرث، وشمل فيها شخصية المخاطب وشخصية المتكلم، وما بينهما من علاقات، وما يحيط بالكلام من علامات وملابسات غير لغوية، لها صلة مباشرة بالحدث الكلامي، ومن حضور غير المتكلم والمخاطب كوجودهم بين جماعات وعلاقتهم بها، وأثر النص الكلامي في المشتركين في الخطاب[1].

وسأحاول في هذا المبحث دراسة دلالات التراكيب في الجملتين الاسمية والفعلية من حيث التقديم والتأخير، ومن حيث الذكر والحذف.

المطلب الأول: التقديم والتأخير

تذخر اللغة العربية بمعان ذات أبعاد مختلفة، وطاقات دلالية متعددة، تعد المادة الرئيسة لتأسيس بناءات لغوية لا حصر لها، وهي الحاملة موهبة المبدع، وبراعة المتكلم في التعبير عن الأفكار والمشاعر.

ومن البناءات اللغوية المتعددة الأبعاد، والدلالات: الجملة بنوعيها: الفعلية والاسمية، وركنيها الأساسيين: المسند والمسند إليه، وظاهرة التقديم والتأخير هي إحدى جماليات اللغة، وإحدى الطاقات الدلالية التي تكتنزها الجملة العربية.

وعليه فإن مبحث التقديم والتأخير من أكبر المباحث البلاغية التي نالت اهتمام علمائنا القدامى، وقد تجلى ذلك الاهتمام في رصدهم الصور المتعددة للتقديم والتأخير، وما تؤديه كل صورة من قيمة دلالية مضافة إلى المعنى الأساسي للعبارة.

إن الرتبة غير المحفوظة تجعل عناصر الجملة أكثر حرية في الحركة داخل التركيب اللغوي، ولذا فتحريك أي جزء من أجزاء التركيب اللغوي تقديما أو تأخيرا لا يتم بطريقة عشوائية، وإنما يجري وفق مقتضيات النظام اللغوي، وقواعده الموضوعة له، إذ تنشأ علاقات تركيبية جديدة تساهم في إفراز الدلالة اللغوية المتعددة من التركيب الجديد، فقد أكد باسكال: أن الكلمات المختلفة الترتيب يكون لها معنى مختلف، وأن المعاني المختلفة الترتيب يكون لها تأثيرات مختلفة[2].

---

1 – ينظر: علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، ص339.

2 – ينظر: نظرية اللغة في النقد الأدبي، ص213.

واللغة العربية لغة مرنة طيعة، تتمتع بخاصية حرية ترتيب عناصرها داخل الجملة، فهي قد تخضع في علاقات مفرداتها وتراكيبها إلى عوامل تجعل لها تأثيرات دلالية تحملها معنى جماليا ودلاليا.

فالجملة الفعلية رتبتها محفوظة، وأما الجملة الاسمية فرتبتها ليست محفوظة، وقد يواجه اللغويون تركيب لغوي فيحاولون تفسيره حسب قواعدهم ومقاييسهم، وإذا خرج عنها لجأوا إلى التأويل الذي مرده الحذف أو التقديم والتأخير في هذا التركيب، وربما يزداد الأمر غموضا، كما في قول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه[1]

فالتعقيد في هذا البيت مرده إلى التقديم والتأخير، فيقول: ما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أم ذلك المُلَّكِ أبوه، فقدم الشاعر وأخر في عناصر التركيب دون مراعاة الرتب النحوية المحفوظة، فقد فصل بين (أبو أمه) وهو المبتدأ، و(أبوه) وهو خبره ب (حي) وهو أجنبي، وكذا فصل بين (حي) و (يقاربه) وهو نعت (حي) ب (أبوه) وهو أجنبي، وفصل بين البدل وه (حي) والمبدل منه وهو (مثله)، وقدم المستثنى على المستثنى منه، مما أدى إلى التعقيد في التركيب اللفظي، وإلى الغموض الدلالي.

وقد أشار سيبويه في كتابه على موضع التقديم والتأخير إشارة سريعة، فلم يوسع القول فيه، بل حصر هذه الظاهرة بالعناية والاهتمام: كتقديم المفعول على الفاعل، نحو: ضرب زيدا عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، ... كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعا يهمانهم، ويغنيانهم[2].

إلا أن من جاء بعد سيبويه من علماء النحو قد توسعوا في هذه الظاهرة ودراستها وأعطوها نصيبها من الاهتمام على غرار ابن جني، فقد عقد فصلا في التقديم والتأخير

1 – خزانة الأدب، ج5، ص144.

2 – ينظر: كتاب سيبويه، ج1، ص34 وما بعدها.

تناول فيه معظم أبواب النحو المعروفة دون الإشارة إلى الأغراض والمعاني التي تقررها هذه الظاهرة، محددا ما يجوز تقديمه وما لا يجوز تقديمه[1].

أما علماء البلاغة فكانت دراستهم لظاهرة التقديم والتأخير منصبة على الأغراض البلاغية التي تستفاد من تغير أحد عناصر التركيب اللغوي، إلا أن دراستهم لم تكن عميقة، بل كانت بضع صفحات ركزوا فيها على بعض الأغراض ولم يتناولوا الرتبة المحفوظة في أثناء دراستهم لهذه الظاهرة، لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختل التركيب، وكذلك لم يتناولوا التعقيد اللفظي كقول الفرزدق الذي أشير إليه سلفا[2].

وقد أكد عبد القاهر الجرجاني على أهمية التقديم والتأخير في التركيب اللغوي للجملة قائلا: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ من مكان إلى مكان"[3].

فالجرجاني ينظر إلى الفن اللطيف، والذوق الرفيع في التركيب اللغوي، وبما يقدمانه من جمال ورونق يعود إلى التقديم والتأخير في الكلام.

وقد قسم الجرجاني التقديم إلى قسمين رئيسين هما:

01 – التقديم على نية التأخير.

02 – التقديم على غير نية التأخير[4].

وقد نوهوا إلى أهمية التقديم والتأخير من حيث إن فيه دلالة على اعتماد العربي عليه في بيان عنايته واهتمامه بألفاظه ومعانيه، "فنحن حينما نقدم بعض أجزاء الجملة تارة، ونؤخرها تارة، فإنا لا نفعل ذلك رغبة في التغيير أو تفننا في القول فحسب، إنما ذلك ناشئ

---

1 – ينظر: الخصائص، ج2، ص382 وما بعدها.

2 – ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، ص52 وما بعدها.

3 – دلائل الإعجاز، ص83.

4 – دلائل الإعجاز، ص83-84.

عن اختلاف المعنى الذي يريده المتكلم، فالكلام البليغ لا يجوز أن يكون التقديم فيه لغرض لفظي فقط، بل يكون مع هذا الغرض اللفظي هدف يتعلق بالمعنى"[1].

وقد ذكر القرطبي أن التقديم يعود لأسباب منهما العناية والاهتمام، فالعرب من شأنها تقديم الأهم في كلامها، فذكر لنا قصة أعرابي سب أعرابيا آخر فأعرض عنه المسبوب، فقال السَّاب: "إياك أعني، فرد عليه الآخر: وعنك أعرض، فقدم كل منهما الأهم[2].

وينكر ابن الأثير على من قال أن التقديم للاختصاص فقط، بل إنه يستعمل عنده على وجهين: أحدهما للاختصاص، والآخر مراعاة نظم الكلام وذلك أن يكون نظمه لا يحسن إلا بالتقديم وإذا أُخر المقدَّم ذهب ذلك الحسن وهذا الوجه أبلغ وأوكد من الاختصاص[3].

أما الزركشي فذكر أسبابا عدة للتقديم والتأخير، منها ما يكون أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه، كتقديم المبتدأ على الخبر، أو أن يكون في التأخير إخلال ببيان المعنى، أو إخلال بالتناسب فيقدم لمشاكلة الكلام، ولرعاية الفاصلة أو لعظمه والاهتمام به، أو أن يكون التقديم لإرادة التعجب من حال المذكور، أو الاختصاص، وهو الأعم الغالب[4].

أما تمام حسان فيرى أن التناول البلاغي للتقديم والتأخير يتم في مجال الرتبة غير المحفوظة في النحو، مثل: رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الفاعل والتمييز بعد نعم، ورتبة الحال، والفعل المتصرف، ورتبة المفعول به والفعل[5].

وذكر لنا عبد العزيز عتيق في حديثه عن أهمية التقديم والتأخير ودوره في تكوين المستوى الفهمي وأن الكلام جميعه خاضع لهذا الأسلوب المتبع في الكلام قوله: "فتقديم جزء من الكلام أو تأخيره يكون عملا مقصودا يقتضيه غرض بلاغي أو داعٍ من دواعيها،

---

1 – فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص211.

2 – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص145.

3 – ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص218.

4 – الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص233–234.

5 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

وينبغي التنبيه إلى ما يدعو بلاغيا إلى تقديم جزء من الكلام هو ذاته ما يدعو بلاغيا إلى تأخير الجزء الآخر[1].

ومما تقدم أرى أن التقديم والتأخير حيثما ورد فإنه يحمل من الدلالات الإضافية إلى المعنى الذي تحدده الجملة ما يكفي لأنه يدل على أهميته، فالجملة عندما يجري عليها بعض التعديل بحيث تقدم لفظة، أو تؤخر أخرى، فإن هذه الجملة تصبح ذات دلالات جديدة وإن بقيت حاملة للمعنى الأول إلا أنه جرى تعديل على الدلالة كنتيجة طبيعية لما جرى على ألفاظها من تقديم وتأخير، بحيث زادت العناية بهذه المفردة التي قدمت وقلت بتلك التي أخرت، أي أن الدلالة تركزت على جزء من الجملة في حال تقديمه لأسباب مقصودة، وقد ساعده على ذلك ما تأخر من ألفاظ بالأهمية ذاتها، وبناء على ما تقدم ذكره سأدرس التقديم في مطلبين اثنين: التقديم في الجملة الاسمية، والتقديم في الجملة الفعلية.

أولا: التقديم في الجملة الاسمية:

لكل من المبتدأ والخبر رتبته في بنية الجملة الاسمية الأساسية، والبنية الأساسية هي الشكل التجريدي الثابت، أو الصورة النظرية للجملة في الحالة الأولى من حالاتها، والتي تصورها وتشكلها مجموعة القواعد الفرعية، والتي تتناول التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والعدد والتقديم والتأخير والإفراد والتركيب وغير ذلك من القواعد التي تحكم عناصرها[2]، والأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف[3]، ولأن المبتدأ هم المحكوم عليه، وجب ابتداء الجملة به، ثم يتلوه المحكوم به عليه، وهو الخبر، وكذلك لأن "المبتدأ عامل في الخبر، وإذا كان عاملا فحقه أن يتقدم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها، لا سيما عامل لا يتصرف، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر، لكن أجيز تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسندا ، ولشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسندا إليه"[4].

1 – عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص149.

2 – بناء الجملة العربية، ص324.

3 – شرح ابن عقيل، ج1، ص227.

4 – شرح التسهيل، ج1، ص296.

اتفق النحاة – ممن أجازوه – على وجوب تقديم الخبر في مواضع، وجواز تقديمه في مواضع أخرى، فحصر ابن مالك حالات الجواز في قوله: "ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ، أو يقرن بالفاء، أو بإلا لفظا أو معنى في الاختيار، أو يكن لمقرون بلام الابتداء، أو لضمير الشأن أو شبهه، أو لأداة استفهام، أو شرط، أو مضاف إلى أحدهما، ويجوز نحو في داره زيد، إجماعا، وكذا في داره قيام زيد، وفي دارها عيد هند، عند الأخفش"[1]

وحالات وجوب تقديم الخبر فصل فيها كثير من النحاة، وقد أجملها صاحب التصريح في أربع مسائل:

المسألة الأولى: أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر.

المسألة الثانية: أن يقترن المبتدأ ب (إلا) لفظا ومعنى.

المسألة الثالثة: أن يكون الخبر لازم الصدرية بنفسه، أو مضافا إلى لازمها.

المسألة الرابعة: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر، وكذا إذا عاد على المضاف إليه الخبر[2].

كما يمتنع تقديم الخبر، بل يجب تأخيره في مواطن عدة ذكرها النحاة، ومن خلال الصور سنظهر حالات التقديم جوازا ووجوبا في الجملة الاسمية الخبرية المثبتة في القصيدة الشمقمقية لابن الونان.

فجاء الخبر مقدما على المبتدأ النكرة في ثمانية مواضع، فتقدم جوازا في ستة مواضع ووجوبا في موضعين اثنين.

النمط الأول: الخبر (شبه جملة) + المبتدأ (نكرة)

حكم النحاة على تقديم الخبر على هذا النمط بالجواز[3]؛ لأن التقديم لا موجب له، فكما أجازوا تقدم الخبر مع المبتدأ المعرفة أجازوا تقدمه مع المبتدأ النكرة بشرط تخصصهما،

---

1 – ينظر: شرح التسهيل، ج1 ص296–300.

2 – ينظر: التصريح، ج1، ص555–562.

3 – ينظر: حاشية الصبان، ج1، ص212.

يقول سيبويه: "الحد فيه أن يكون الابتداء مقدما، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد الله، وخَزٌّ صُفْتُك"[1]، فأجاز سيبويه تقدم الخبر، بل وأقر أنه لغة جيدة؛ لأن التقديم صوري، والمبتدأ على رتبته، وقد ورد هذا النمط في ستة مواضع على الصور التالية:

الصورة الأولى: الخبر (جار مجرور) + المبتدأ (نكرة)

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع، هي:

قال الناظم:

ومن حماها ككليب **فله** **جساس رمح** راصد بالطرق[2]

(له) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم جوازا، المبتدأ (جساس رمح) نكرة مشتق (صيغة مبالغة)،وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ أي رمح جساس، والرمح معروف وجمعه أرماح ورماح، ورجل رامح أي صاحب رمح، ومعنى كونه جساسا، أنه يبحث عن المقاتل ويتتطسها حتى يصل إليها، من جس الاخبار وتجسسها؛ أي تتبعها ومنه الجاسوس.

تخصص المبتدأ بالعمل في المضاف إليه بعده (رمح) وبالنعت (راصد بالطرق)، و (ال) في الطرق للاستغراق.

وقال:

سل ابن خلدون علينا **فلنا** بيمن **مآثر** لم تمحق[3]

المبتدأ المؤخر (مآثر)؛ تخصص بالجار والمجرور بعده (بيمن)، ، أما الخبر متعلق بشبه الجملة (لنا) المتقدم المحذوف، وقد أضافت الجملة الموصوفة (لم تمحق) على الجملة الاسمية وضوحا للمعنى المقصود.

---

1 – كتاب سيبويه، ج2، ص167.

2 – شرح الشمقمقية، ص49.

3 – شرح الشمقمقية، ص53.

أما الموضعان الآخران فهما قوله:

ولك فيمن كـــــان مثل الأمو ي **أسوة** بها اقتدى كل تقي/ 96

له محيا ضاء في أوج الدجا سنـــــاه مثل القمر المتسق/ 131

الصورة الثانية: المبتدأ (نكرة) + الخبر شبه جملة ظرف):

وردت هذه الصورة في موضعين، هما:

قوله:

وبين جنبي فؤاد ابن أبي صفرة[1] قاطع قرا ابن الأزرق[2]

المبتدأ (فؤاد)، والخبر الظرف (بين)، ومعناه وسط، وهو متصرف، فيكون مبنيا في حالة الظرفية، ومعربا إذا خرج منها، وهو يلزم الإضافة، ويعطف عليه بالواو مثله إذا أضيف لمفرد[3]، ولا يعطف عليه إلا بالواو؛ لأنه لا يكون إلا من اثنين[4].

وقع في البيت (بين) زرفا منصوبا بالخبر المحذوف المقدر باسم الفاعل (مستقر)أ، أو الفعل (استقر)، والعائد فيه هو الضمير المستتر في الاستقرار المحذوف، وقد أضيف لـ (جنبي)، وتخصصت هذه الجملة بنعت.

وقوله:

معي ثلاثة تقي صاحبها ما لم تكن نون الوقاية تقي[5]

(مع) ظرف لازم للظرفية، لا يخرج عنها إلا إلى الجر ب (من)[6].

---

1 – أبو سعيد المهلب بن أبي صفرة واسمه ظالم بن سراق بن صبح بن كندي بن عمرو بن عدي بن وائل بن الحارث بن العتيك الأزدي. ينظر: شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، 2001، ج4، ص384.

2 – شرح الشمقمقية، ص45.

3 – همع الهوامع، ج3، ص200.

4 – لسان العرب، مادة (ب ي ن).

5 – شرح الشمقمقية، ص43.

6 – المرادي، الخبر الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص305–306.

فقول الشاعر: (معي) شبه الجملة من الظرف في محل رفع خبر مقدم، أما (ثلاثة) فمبتدأ مؤخر وقد تخصص المبتدأ بجملة النعت بعده (تقي صاحبها).

الصورة الثالثة: الخبر (جار ومجرور) + المبتدأ (اسم موصول):

وردت هذه الصورة في موضع واحد عند قول الناظم:

واعلم الناس بدون مرية **سيان من في مغرب ومشرق**[1]

فقول الناظم: (سيان) بمعنى مثلان، أي متساويان، وهي مثنى لـ (سِيّ).

قال الحطيئة[2]:

فإياكم وحية بطن وادٍ هموز الناب ليس لكم بسي[3]

فجاءت (سيان) في كلام الناظم خبرا مقدما، و (من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر، وشبه الجملة (في مغرب ومشرق) صلة للاسم الموصول.

تقدم الخبر على المبتدأ في هذه الصورة وجوبا؛ لأن تقدمه مصحح لمجيء المبتدأ نكرة، فلما تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ، والقول بأن المبتدأ متخصص بالخبر المتقدم خطأ، وقد رد الرضي على ابن الحاجب ومن تبعه حين زعم ذلك، قائلا: "وهو أن المحكوم عليه إذا اختص بعين الحكم، فأنت حاكم على غير المختص، فلا يتم قولهم إذن في تعليل كون المبتدأ معرفة أو مختصا، إن الحكم ينبغي أن يكون على

---

1 – شرح الشمقمقية، ص59.

2 – هو جرول بن أوس بن مالك بن جؤية بن مخزوم بن غالب بن قطيعة بن بن عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار. شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، كان هجاءً عنيفاً، لم يكد يسلم من لسانه أحد. وهجا أمه واباه ونفسه، واكثر من هجاء الزبرقان بن بدر، فشكاه إلى عمرو بن الخطاب، فسجنه عمر بالمدينة، فاستعطفه بأبيات، فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس، فقال: إذاً تموت عيالي جوعاً. ينظر: الأغاني، ج2، ص149.

3 – ديوان الحطيئة، شرح: ابن السكيت، دراسة وتبويب: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993، ص196.

مختص، ولو كفى الاختصاص الحاصل في الصورتين حاصل على الجملة"[1]، وقد جعل ابن يعيش الموجب الحقيقي للتقدم "كونك صدرت في الخبر معرفة"[2].

ثانيا: التقديم في الجملة الفعلية:

تقديم المفعول به:

مما جرى فيه التقديم الجملة العلية حيث يتقدم الفاعل على فعله حينا، أو يتقدم المفعول به على فاعله تارة، وعلى فعله وفاعله تارة أخرى، وسأتناول في هذا المطلب تقدم المفعول به، وهو اسم وقع عليه أثر الفعل الحاصل من الفاعل وهو من الفضلات المنصوبة لذلك أجاز بعضهم حذفه، وقد عرفه ابن هشام قائلا: "هو ما وقع عليه فعل الفاعل، ك: ضربت زيدا"[3].

والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل، بأن يتأخر عن الفاعل بحيث يكون التركيب العام للجملة أن يذكر الفعل بعده الفاعل ثم المفعول به، إلا أن بعض التراكيب تأتي بخلاف ذلك، فيتقدم المفعول مرة على الفاعل، ومرة على الفعل والفاعل، يعني يعدل عن المستوى النحوي لبنية الجملة حتى تكوِّن بنية جديدة بحيث تحدث وقعا في نفس المتلقي (المخاطب)[4]، وهذا التقديم يتعلق بأغراض بلاغية.

قال ابن مالك:

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا

وقد يجـــاء بخـلاف الأصـل وقد يجي المفعول قبل الفعـــل[5]

وذكر النحويون في باب تقديم المفعول ما كان التقديم فيه واجبا، كما إذا كان المفعول اسم شرط، نحو: أيّاً تضرب أضرب، أو اسم استفهام، نحو: أيَّ رجل ضربن؟، أو ضميرا

1 – شرح الرضى، ج1، ص233.

2 – شرح المفصل، ج1، ص86.

3 – ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص283.

4 – ينظر: الأصول، ج1، ص174.

5 – شرح ابن عقيل، ج1، ص439.

منفصلا لو تأخر لزم اتصاله، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]، فلو أخر المفعول لزم الاتصال، وأصبح يقال: نعبدك[2].

ومما ورد في القصيدة الشمقمقية واجب التقديم قول الناظم:

كم أودعت في مقلتي من سهر وأضرمت في مهجتي من حرق[3]

(كم) خبرية في محل نصب مفعول به مقدم وجوبا للفعل (أودعت) وفاعل الفعل ضمير مستتر تقديره هي، و (من سهر) تمييز كم الخبرية، ولما فصل بينها وبينه بالجملة وجب الاتيان ب (من) لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل، وهذا يوافق قول الله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾[4].

وقوله: (وأضرمت في مهجتي) جملة معطوفة على التي قبلها بتقدير (كم)، والجملة الفعلية (كم أودعت) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وفي إسناد الناظم (الإيداع والإضرام) إلى محبوبته جمال بلاغي أنيق، فكلاهما استعارتان تصريحيتان، لأن الإيداع هو الاستحفاظ على وجه مخصوص لمحبوبة مخصوصة، والإضرام هو إيقاد النار، فأطلق التعبير الأول على حصول السهر والأرق جراء فراقه لمحبوبته، والثاني على حصول الألم الباطني بسبب شوقه وصبابته للقائها.

والمُقْلة: شَحْمة العين التي تجمع السوادَ والبياضَ، وقيل: هي سوادُها وبياضُها الذي يَدُورُ كله في العين، وقيل: هي العين كلُّها، وإنما سميت مُقْلة لأَنها تَرْمِي بالنظر[5].

وضَرِمَت النارُ وتَضَرَّمَتْ واضْطَرَمَت: اشْتَعَلَتْ والْتَهَبَتْ، واضْطَرَمَ مَشِيبهُ كما قالوا اشْتَعَلَ، وأَضْرَمْتُ النارَ فاضْطَرَمَتْ وضَرَّمْتها فضَرِمَتْ وتَضرَّمَتْ[6].

---

1 – الفاتحة، الآية: 4.

2 – ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص96.

3 – شرح الشمقمقية، ص37.

4 – الدخان، الآية: 24.

5 – ينظر: لسان العرب، مادة (ض ر م).

6 – ينظر: لسان العرب، (ض ر م).

والمُهْجَةُ: دم القلب، ولا بقاء للنَّفْسِ بعدما تُراقُ مُهْجَتُها، وقيل : المُهْجَةُ الدَّمُ[1].

وقوله:

وكم وكم حط الهجا من ماجد ذي رتبة قعسا وقدر سمق[2]

(كم) خبرية، والمعطوفة عليها توكيد لها، قال أحمد الزرقاني: إنما جاء العطف في التوكيد اللفظي دون ألفاظ التوكيد المعنوي، لأن التوكيد اللفظي لما كانت ألفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف، لأنه وإن كان يدل على المغايرة، لكن الاتفاق ينفي ذلك بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوي، فإنها لما كانت مختلفة كان الإتيان بالعاطف مقويا للمغايرة، فذلك لم يجز الإتيان به فيها[3].

ولا يخفى أن هذه العلة جارية في توكيد الجملة وتوكيد المفرد كان اسما أو فعلا أو حرفا كما في هذا الموضع، وقول الناظم: (من ماجد) تمييز كم الخبرية،

ومحل (كم) هنا النصب على المفعولية.

وما كان فيه التقديم جائزا ورد في موضع واحد عند قول الناظم:

وحصل العلم وزنه بالتقى **وسائرَ الأوقات** فيه استغرق[4]

قول الناظم: (وسائر الأوقات)، الواو داخلة على فعل الأمر (استغرق)، و (سائر) مفعول به مقدم جوازا، وهو مضاف، و (الأوقات) مضاف إليه، و (فيه) متعلق بالفعل (استغرق).

وجاء التقديم لغرض الاهتمام والعناية، فالسكاكي قد قال بتقديم المفعول به لهذا الغرض لكونه في نفسه نصب عين المتكلم، والالتفات إليه في تزايد، كمن يقول لمن هو مشغول بهجر حبيبه: ما تتمنى؟ فتكون الإجابة دون تردد: وَجْهَ الحبيبِ أتمنى، بتقديم المفعول به، لأنه حاضر في النفس فلا غرابة في أن يكون النطق به أولا[5].

---

1 – ينظر: لسان العرب، مادة: (م ه ج).

2 – شرح الشمقمقية، ص122.

3 – ينظر: شرح الشيخ يس على التصريح، ج2، ص127.

4 – شرح الشمقمقية، ص110.

5 – ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص342.

ودل التركيب على تحصيل العلم والحض في طلبه في كل الأزمنة والأمكنة.

أما فيما يتعلق بتقديم المفعول به عن الفاعل، فقد جاء وجوبا وجوازا، فالوجوب ورد في ستة مواضع لثلاث علل: الأولى: أن المفعول به جاء ضميرا متصلا بالفعل والفاعل اسما ظاهرا، والثانية: أن في الفاعل ضميرا يعود على المفعول به، والثالثة: ان الفاعل جاء محصورا في المفعول به بالنفي والاستثناء، وهذه المواضع هي:

فسوف تعروك على إتلافها ندامة الكسعي[1] والفرزدق[2]

قول الناظم: (سوف) حرف استقبال وتسويف للمستقبل البعيد، و (تعرو) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو للاستثقال، و (الكاف) ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به مقدم وجوبا، و (في إتلافها) متعلق بالفعل، و (ندامة) فاعل مؤخر مرفوع.

وقوله:

وإن يكن تاجا فقد زاد سنا جوهره مذ حل فوق مرفقي[3]

قدم المفعول به (سنا) وجوبا على الفاعل (جوهره)، لأن بالفاعل ضميرا متصلا (الهاء) يعود على المفعول به.

ما عابه إلا عيي مفحم لعرفه الذكي لم يستنشق[4]

قول الناظم: (ما) حرف نفي، و (عاب) فعل ماض، و (الخاء) ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به مقدم وجوبا، و (إلا) أداة استثناء، و (عيي) فاعل مؤخر مرفوع،

---

1 – محارب بن قيس الكسعي، هو رجلٌ يُضربٌ به المثل في الندامة، فيُقال "ندمتُ ندامة الكُسعي" يُنسب إلى كُسَع (قبيلة في اليمن)، وقيل في نسبه غير ذلك، يُذكر من خبره أنهُ كانت له أقواسٌ رمى بها بعض حُمر الوحش (الظباء)، فأصابها، وظن أنهُ أخطأها، فكسر الأقواس، ثم قال: ندمت ندامة لو أن نفسي تطاوعني إذا لقطعت خمسي

تبين لي سفاه الرأي مني لعمر أبيك حين كسرت قوسي

ينظر: مجمع الأمثال، ج2، ص210–211.

2 – شرح الشمقمقية، ص23.

3 – شرح الشمقمقية، ص57.

4 – شرح الشمقمقية، ص114.

وقد قدم المفعول به على الفاعل، لأن الفاعل جاء محصورا في المفعول به بالنفي زائد الاستثناء. والاستثناء في قول الناظم: (ما عابه إلا عيي) استثناء مفرغ.

أما المواضع الثلاثة المتبقية فهي:

لذلك كنـــــاه به سيدنا الس لطان عز الدين تاج المفرق[1]

فــلو رآها الأصمعي خطها كــي يستفيد بســـواد الحدق[2]

وإن يكن سيفـــــا محلى فلقد أبلى نجـــادهـ عنـــاق عنــق[3]

أما الجواز فجاء في ثلاثة مواضع في القصيدة الشمقمقية، وهي:

تمنع **مس ثوبهـــــا** لجسمها ثلاثة مثل الأثـــافي في الرقي[4]

قول الناظم: (تمنع) مضارع مرفوع صحيح مزيد متعد، و (مس) مفعول به مقدم جوازا، وهو مضاف، و(ثوب) مضاف إليه، وهو مضاف، و (الهاء) ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، و (لجسمها) متعلق بالفعل، و (ثلاثة) فاعل مؤخر مرفوع.

وقوله:

تقدح **نيران الحبـــاحب** حوا فـــــرُهُ عند خبب وطلق[5]

قوله (تقدح) مضارع صحيح مجرد متعد، وقوله (نيران الحباحب) مفعول به ، وقدم على فاعله (حوافره) جوازا للعناية والاهتمام، وظهر الفاعل في البنية السطحية للجملة موافقا للبنية العميقة

وجلة (تقدح نيران الحباحب حوافره) في محل جر نعت للمنعوت (قوس) في البيت الذي قبله، وزمن التركيب الزمن المستقبل دل عليه سياق الكلام.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص129.

2 – شرح الشمقمقية، ص144.

3 – شرح الشمقمقية، ص56.

4 – شرح الشمقمقية، ص36.

5 – شرح الشمقمقية، ص46.

وقَدَحَ بالزَّنْدِ يَقْدَحُ قَدْحاً واقْتَدَح: رام الإيراءَ به، والمِقْدَحُ والمِقْداحُ والمِقْدَحَةُ والقَدَّاحُ كله: الحديدة التي يُقْدَحُ بها، وقيل القَدَّاحُ والقَدَّاحة الحجر الذي يُقْدَحُ به النار[1].

الحُباحِب: ما اقْتَدَحَ من شَرَرِ النارِ في الهَواءِ مِن تَصادُمِ الحِجارة، وحَبْحَبَتُها: اتّقادُها[2].

وخَبَتِ النارُ: خَبْوًا وخُبُوًّا: سكنَتْ وخمدَ لهبُها. وخَبَتِ الحربُ والحِدَّة: سَكَنَت وهدأت[3] وفي القرآن الكريم: ﴿مَّأْوِيهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيراً﴾[4].

وقوله:

باع **السدانة** قصيا آخذا عوضها نحيا من أم زنبق[5]

(باع) فعل ماض أجوف متعد، وألفه منقلبة عن ياء، و (السدانة) مفعول به مقدم جوازا، و (قصيا) فاعل مؤخر، وكان الأصل أن يقال: باع قصيا السدانة، فيقدم (قصيا) لأنه الفاعل في المعنى، فقدم الناظم (السدانة) للاهتمام بها.

ومما سبق ذكره تنظيرا وتطبيقا يمكن أن نستنتج أن ثمة غاية بلاغية محضة من تقديم المفعول به أو تأخيره في القصيدة الشمقمقية وإن ارتكز ذلك على قاعدة نحوية تقتضي بوجوب تقديم المفعول به أو جواز ذلك، علما أن هناك من النحويين والبلاغيين من عارض هذا القول، وأن الاختلاف الذي وقع فيه النحاة والبلاغيون والذي وصل في بعض أحيانه إلى درجة التناقض، يدل بصورة واضحة على أهمية هذه القضية، وأنها من المسائل الجديرة بالبحث والتقصي.

1 – ينظر: لسان العرب، مادة: (ق د ح).

2 – ينظر: لسان العرب، مادة: (ح ب ح ب).

3 – لسان العرب، مادة: (خ ب ب).

4 – الإسراء، الآية: 97.

5 – شرح الشمقمقية، ص84.

المطلب الثاني: الحذف في القصيدة الشمقمقية

إن الأصل في العناصر اللغوية المؤلفة لتركيب الجملة أن يكون تامة في أبسط صورها، وأوضحها، إلا أن المتكلم في بعض الأحيان يعمد إلى طي ذكر بعض عناصر الجملة اعتمادا على حضورها في ذهن المخاطب بناء على أن القرائن الحالية أو المقالية التي تصاحب القول تساعد في فهم المقصود من الكلام، مما جعل التركيب اللغوي موجزا في بنائه، قويا في دلالته.

وللجرجاني رأي في الحذف بصورة عامة، فقال: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[1].

فيؤكد الجرجاني وجود الحذف في كلام العرب ويرى أن الحاجة إليه ملحة وضرورية، وذهب إلى أن المتكلم يستخدمه لغاية بيانية أو دلالية يرغب في التعبير عنها.

ولا يقف الحديث عن ظاهرة الحذف في اللغة العربية عند عبد القاهر الجرجاني فحسب، بل تعداه إلى غيره قدماء ومحدثين[2].

وقد ابن جني الظواهر اللغوية كالحذف، والتقديم والتأخير وغيرها من شجاعة العربية، وقال بشأن الحذف: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[3].

فحذف أي عنصر من عناصر التركيب اللغوي يستدعي من المتلقي أو المخاطب رصد موضعه وتعقبه في الكلام كي يستقيم السياق النحوي، والدلالي للتركيب، وبالتالي تتشوق نفس المخاطب أو المتلقي للبحث وراء الدافع الموجب للحذف؛ لأن حذف أي عنصر

---

1 – دلائل الإعجاز، ص146.

2 – ينظر: مفتاح العلوم، ص176، الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، ص80، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج1، ص319، البلاغة فنونها وأفنانها، ص266، البلاغة العربية في ثوبها الجديد، ص126.

3 – ابن جني، الخصائص، ج2، ص360.

من عناصر التركيب يستدعي غموضا دلاليا، فضلا عن القيمة الجمالية التي يكتسبها التركيب جراء العنصر المحذوف منه.

ولا تحذف أية كلمة أو جملة في التركيب إلا إذا وجد دليل على حذفها، فثمة دافع بلاغي يحكم المتكلم ويدفعه للحذف، ليعطي الكلام رونقا وجمالا، فيقول ابن الأثير: "ومن شرط المحذوف في حكم البلاغة أنه متى أظهر صار الكلام إلى شيء غثٍّ لا يناسب ما كان عليه أولا من الطلاوة والحسن"[1].

"وفائدته زيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف، وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر كان الالتذاذ به أشد وأحسن"[2].

ويرى الشيخ أمين ان البلغاء من الناس يميلون إلى أسلوب الحذف والإيجاز أكثر مما يميلون إلى أسلوب الذكر والإسهاب؛ لأنهم يرون فيه عنوانا للبلاغة، وقدرة فائقة على التعبير البديع[3].

01 – حذف المبتدأ:

يجوز حذف المبتدأ أن دل عليه دليل، قال سيبويه: "هذا باب يكون فيه المبتدأ مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي؛ كأنك قلت: ذاك عبد الله وربي أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية على معرفته، فقلت: زيد وربي، أو حسست جسدا، أو شممت ريحا، فقلت: زيد، أو المسك، أو ذقت طعاما، فقلت: العسل"[4].

---

1 – ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله، المثل السائر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، مصر، 1939، ج2، ص81.

2 – الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص105.

3 – ينظر: شيخ أمين، بكري، البلاغة العربية في ثوبها الجديد، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990، ج1، ص126-127.

4 – كتاب سيبويه، ج2، ص130.

ويقول الجرجاني: "ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ: (القطع والاستئناف)، يبدأون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره، ثم يدعمون الكلام الأول ويستأنفون كلاما آخر..."[1].

ورد حذف المبتدأ في القصيدة الشمقمقية في أربعة مواضع هي:

قال الناظم:

مجاهل تحار فيه القطا لا دمنة لا رسم دار قد بقي[2]

قوله: (مجاهل) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي هي مجاهل، وصرفه الناظم ضرورة، وهناك من جوز صرف الجمع، والمجاهل هي جمع مجهل كمفعل، وهي المفازة التي لا صلاح فيها.

وقوله: (تحار فيهن القطا) جملة في محل رفع نعتا ل (مجاهل)، وألف تحار منقلبة عن ياء، أصلها (تحير)، فنقلت حركة الياء التي هي عين الكلمة إلى الحاء التي هي فاؤها وقلبت الياء ألفا لتحركها أصالة وانفتاح ما قبلها عروضا[3].

وقال أيضا:

لبنى وما أدراك ما لبنى بها عُرِفْتُ صبا مغرما ذا قلق[4]

قوله: (لبنى) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي لبنى)، و (ما أدراك ما لبنى)، (ما) اسم استفهام للتعظيم مبني في محل رفع مبتدأ، و (أدراك) فعل ماض، و (الكاف) ضمير متصل مبني في محل نصي مفعول به أول، والفاعل ضمير مستتر، و (ما) استفهام مبني في محل رفع خبر مقدم، و (لبنى) مبتدأ مرفوع مؤخر، والجملة الاسمية (ما لبنى) سدت مسد المفعول به الثاني للفعل (أدرى)، ويجوز أن تكون الجملتان الاسميتان معترضتان بين الجملة الاسمية المحذوفة المبتدأ (لبنى) والجملة الفعلية في عجز البيت (بها عُرِفْتُ صبا مغرما ذا قلق).

---

1 – دلائل الإعجاز، ص147.

2 – شرح الشمقمقية، ص15.

3 – ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص692.

4 – شرح الشمقمقية، ص33.

وجاء التكرار في التركيب اللغوي من شطر هذا البيت (لبنى وما أدراك ما لبنى) لدلالة تأكيد الناظم لمدح محبوبته والثناء عليها والتعظيم من شأنها.

وقوله:

خير ملوك الغرب من أسرته وغيرهم على العموم المطلق[1]

قوله: (خير ملوك الغرب) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، لغرض المدح والإشادة، وقد تخصص الخبر بالمحذوف المتعلق بالجار والمجرور (من أسرته).

والغرب بفتح الغين المعجمة المراد به المغرب الأقصا، إذا المغارب في عرف أهلها ثلاثة: أدنى وهو القيروان وتونس وسائر بلاد إفريقية، وأوسطه وهو تلمسان والجزائر وأعمالها، وأقصا هو فاس ومراكش وأعمالها[2].

وقال:

ودوحة المجد التي أغصانها بها الرامل ذوو تعلق[3]

ف (دوحة المجد) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي دوحة المجد، وتخصص الخبر بالاسم الموصول (التي) وصلته (أغصانها ...).

والدوحة الشجرة العظيمة، وجمعها دوح، وهنا جاءت مجازا عن كون الممدوح هو أصل المجد وينبوعه، وهي استعارة تصريحية حيث صرح بلفظ المشبه به وحذف المشبه.

02 – حذف الخبر:

أوجب النحاة حذف الخبر إذا كان المبتدأ صريحاً في القسم، أو وقع المبتدأ بعد (لولا) والخبر كون عام[4].

---

1 – شرح الشمقمقية، ص130.

2 – شرح الشمقمقية، ص131.

3 – شرح الشمقمقية، ص130.

4 – ينظر: الكواكب الدرية، ج1، ص191-193.

وحدث حذف الخبر وجوباً بعد القسم من القصيدة الشمقمقية لابن الونان في موضع واحد، وهو قوله:

لا ترجون صفوا بغير كدر فذا لعمر الله لم يتفق[1]

(لعمر الله)هي صيغة في القسم كثر استعمالها عند العرب واللام فيها حرف ابتداء لا محل له من الإعراب، و(عمر): مبتدأ مرفوع وهو مضاف إلى لفظ الجلالة (الله)،وخبر المبتدأ محذوف تقديره:(قسمي)، وإنّما حذف وجوبا لكونه معلوماً وقد سدّ الجواب مسده[2].

وبعد (لولا) فقد وقع الحذف أيضا في موضع واحد عند قوله:

لولاك كنت للقريض تاركا لعدم الباعث والمشوق[3]

فقوله: (لولاك)، ف (لولا) امتناعية، قال ابن هشام: وإذا وليها مضمر فحقه أن يكون ضمير رفع متحرك[4]، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُومِنِينَ﴾[5]، وقال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف.

03 – حذف الفعل:

تتبع النحاة قديما مواضع حذف الفعل، وقسموها إلى حذف جائز لا بأس في ذكره، وآخر واجب يمتنع فيه إظهار المحذوف لما فيه من مخالفة للقواعد النحوية، قال ابن يعيش: "اعلم أن الفاعل قد يذكر وفعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه، وذلك أن الإنسان قد يرى مضروبا أو مقتولا، ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل، وكل واحد منهما يقتضي فاعلا في الجملة فيسأل عن الفاعل، فيقول: من ضربه أو من قتله؟ فيقول المسؤول: زيد أم عمرو، يريد ضربه زيد، أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر، وإن لم

1 – شرح الشمقمقية، 86.

2 – همع الهوامع، ج1، ص333.

3 – شرح الشمقمقية، ص137.

4 – ينظر: مغني اللبيب، ج1، ص302.

5 – سبأ، الآية: 31.

ينطق به لأن السائل لم يشك في الفعل، وإنما يشك في فاعله، ولو أظهره فقال: ضربه زيد لكان أجود شيء وصار ذكر الفعل للتأكيد"[1].

ويذكر ابن هشام بعض المواضع التي يحذف فيها الفعل، فقال: "يطرد حذفه مفسرا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَ اَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[2]، ويكثر في جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنّىٰ يُوفَكُونَ﴾[3]، أي ليقولن خلقهن الله[4].

قال ابن مالك:

ويحذف الناصب بها إن علما وقد يكون حذفه ملتزما[5].

ويشرح ابن عقيل هذا بقوله: "يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل، نحو: أن يقال: (من ضربت؟) فتقول: (زيدا)، والتقدير: (ضربت زيدا) فحذف (ضربت) لدلالة ما قبله عليهن وهذا الحذف جائز، وقد يكون واجبا كما تقدم في باب الاشتغال، نحو: (زيدا ضربته) والتقدير: (ضربت زيدا ضربته)، فحذف (ضبت) وجوبا"[6].

ومن المواضع التي يحذف فيها الفعل وجوبا كما قال ابن هشام (النداء)، إذ يقول: "وإنما يظهر نصبه إذا كان مضافا أو شبهه، أو نكرة مجهولة، نحو: (يا عبد الله)، و (يا طالعا جبلا)، وقول الأعمى: (يا رجلا خذ بيدي)، وأقول المنادى نوع من أنواع المفعول به، وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر، وبيان كونه مفعولا به أن قولك: (يا عبد الله) أصله يا أدعو عبد الله، ف (يا) حرف تنبيه، و (أدعو) فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر، و (عبد الله) مفعول به ومضاف إليه، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى

1 – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص80.

2 – التوبة، الآية: 6

3 – العنكبوت، الآية: 61.

4 – مغني اللبيب، ج2، ص632.

5 – شرح ابن عقيل، ج2، ص156.

6 – شرح ابن عقيل، ج2، ص156.

استعمال النداء كثيرا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين: الأول: دلالة قرينة الحال، والثاني: الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه، وهو (يا) وأحواتها"[1].

كما ذكر الصبان في الحاشية أن ناصب المنادى فعل محذوف، حيث قال: "انتصاب المنادى لفظا أو محلا عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، فأصل (يا زيد) عنده أدعو زيدا، فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته، وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء، فعلى المذهبين (يا زيد) جملة، وليس المنادى أحد جزأيها، فعند سيبويه جزأها، أي الفعل والفاعل مقدران، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة...، والمفعول ههنا على المذهبين واحد الذكر لفظا أو تقديرا إذ لا نداء بدون منادى"[2].

وقد ورد في القصيدة الشمقمقية على شاكلة حذف الفعل في النداء في ستة مواضع، وهي:

ألقى الصحيفة بنهر حيرة وقال يا ابن هند ارعد وابرق[3]

نلاحظ في هذا التركيب التزام الترتيب الأصلي لجملة النّداء، ف (يا) حرف نداء، و (أدعو) فعل مضارع قصد به الإنشاء، وفاعله مستتر، و (ابن هند) مفعول به ومضاف إليه، وصرف الناظم هند على إحدى اللغتين فيها قال ابن مالك:

وجهان في العادم تذكير اسبق وعجمة كهند والمنع أحق

كما يجوز كسر التوين من (هند) على أصل التقاء الساكنين وضمه اتباعا لثالث ما بعده، وهو العين في (ارعد).

وقوله:

---

1 – ابن هشام، شروح شذور الذهب، ص286.

2 – الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج3، ص141.

3 – شرح الشمقمقية، ص65.

يا صاح سلم للورى تسلم ولا تسم فصيح النطق بالتمشدق[1]

نلاحظ في هذا التركيب التزام الترتيب الأصلي لجملة النّداء، ف (يا) حرف نداء، و (أدعو) فعل مضارع قصد به الإنشاء ، وفاعله مستتر، و (صاح) مفعول به، و (صاح) منادى منصوب، أصله (صاحبي)، وهي مرخمة على غير قياس، لأنه ليس بعلم ولا مختوم بتاء التأنيث، ولأنه مضاف في الأصل.

ودلالة التركيب: ابق على نفسك ولا تفضحها بمطاولة من لا تستطيع له مطاولة، ولا تطيق منه مساجلة.

وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين في البيت الذي قبله.

وقوله:

يا صاح واشغل فسحة العمر بما يعني وزر غبا رسوم العيهق[2]

نلاحظ في هذا التركيب التزام الترتيب الأصلي لجملة النّداء، ف (يا) حرف نداء، و (أدعو) فعل مضارع قصد به الإنشاء، وفاعله مستتر، و (صاح) مفعول به، و (صاح) منادى منصوب، أصله (صاحبي)، وهي مرخمة على غير قياس، لأنه ليس بعلم ولا مختوم بتاء التأنيث، ولأنه مضاف في الأصل. أمّا المنادى له فجاء جملة أمرية معلّلة بجملة موصولة (بما يعني ...)، وفي تعليليها تأكيدٌ للمعنى المراد وتقويةٌ له.

وجملة النداء جملة اعتراضية بين المتعاطفين في البيت الذي قبله لا محل لها من الإعراب.

ودلالة التركيب: حث المنادي المنادى على تدارك فسحة العمر والأجل، وقضاء الوقت فيما تحمد عاقبته، وكذا الحث على الجد والاجتهاد في البر والطاعة.

وقوله:

---

1 – شرح الشمقمقية، ص62.

2 – شرح الشمقمقية، ص107.

وما الذي دعاك ياخبُّ إلى ذا الأفعوان ذي اللسان القَرَق؟[1]

نلاحظ في هذا التركيب التزام الترتيب الأصلي لجملة النّداء، ف (يا) حرف نداء، و (خب) منادى مبني على الضم في محل نصب، كما نلاحظ أنَّ المقام مقام تعنيف من الناظم للرجل الخداع الماكر السليط اللسان.

وجملة النداء جملة اعتراضية بين المجرور ومتعلقه لا محل لها من الإعراب.

ودلالة التركيب: حث المنادي المنادى على التحذير من إطلاق العنان للسانه لأن شره قد يكون مستطيرا.

والخِبُّ: الخِدَاعُ والخُبْثُ والغِشُّ،ورجلٌ خَبٌّ وخِبٌّ: خَدَّاع جُرْبُزٌ خَبيثٌ مُنْكَرٌ، وهو الخِبُّ والخَبُّ[2].

قال الشاعر:

وما أَنتَ بالخَبِّ الخَتُورِ ولا الذي إِذا اسْتُودِعَ الأَسْرارَ يوماً أَذاعَها.

وقوله:

يا ملكا ألوية النصر على نظيره في غربنا لم تخفق[3]

نلاحظ في هذا التركيب التزام الترتيب الأصلي لجملة النّداء، ف (يا) حرف نداء، و (أدعو) فعل مضارع قصد به الإنشاء ، وفاعله مستتر، و (ملكا) مفعول به، وإن كان مقصودا لوصفه بجملة بعده، قال في التسهيل: ويجوز نصب ما وصف في معرف بقصد وإقبال، وحكاه في شرحه عن الفراء وعضده بقول الرسول صلى الله عليه وسلم في سجوده: يا عظيما يرجى لكل عظيم.

وأوجب النصب آخرون ذاهبين إلى أنه من قبيل الشبيه بالمضاف.

وقوله:

---

1 – شرح الشمقمقية، ص61.

2 – ينظر: لسان العرب، مادة (خ ب ب).

3 – شرح الشمقمقية، ص136.

لكنه احتضنها حبا لها فيا له من سيد موفق[1]

نقول: يا له من سيّدٍ، ويا له سيّدًا، وكلا التّعبيرين يراد به التّعجب، كأنّك تقول في المعنى: ما أعظمه سيّدًا أو من سيّدٍ.

فنلاحظ أنَّ المنادى لم يظهر في البناء السّطحي للجملة دلَّ عليه في الأعماق المعنى الذي خرج إليه النّداء وهو التّعجب. فـ (يا): حرف نداء، والأصل فيها أن تكون لنداء البعيد، وقد تخرج عنه كما في هذا الموضع لمجرد التنبيه، والمنادى محذوف والتقدير (يا عجبًا له من سيّدٍ)، كما خُصّصت جملة النّداء بجار ومجرور (من سيّد)، ونعت (موفّق).

وقوله:

مهلا على رسلك حادي الأينق ولا تكلفها بما لم تطق[2]

نلاحظ أن أداة النداء لم تظهر في الشكل الظاهري للجملة دل عليها الموقف اللغوي لتركيب النداء الذي يعتمد على الأداة في تأدية وظيفة النداء.

و (حادي) منادى مضاف على تقدير حرف النداء، أي: ياحادي الأينق، قال ابن هشام: لا يقدر عند حذف حرف النداء إلا (يا) خاصة، لأنها أم باب النداء، فاختصت بأحكام منها هذا الحكم، وحرف النداء نائب عن الفعل (ادعو) والجملة معه فعلية، فتقدير حادي الأينق: أدعو حادي الأينق.

ومن مواضع حذف الفعل أيضا أن يذكر المفعول المطلق في غير التوكيد من دون ذكر عامله، ويحذف وجوبا إذا وقع المصدر بدلا من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو: قياما لا قعودا.

فقد عالج سيبويه هذا الموضوع في مواضع كثيرة من كتابه، فكان مرة يتحدث عما سماه النحاة التحذير، ومرة عن الإغراء، ومرة عن المصدر النائب عن فعله، ومما قاله في ذلك: "من ذلك قولك: حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا، وأفعل ذلك كرامة ومسرة ونعمة عين. وحبا ونعام عين. ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما، ولا فعلن ذلك رغما وهوانا.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص102.

2 – شرح الشمقمقية، ص12.

فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمد الله حمدا، وأشكر الله شكرا، وكأنك قلت: أعجب عجبا. وأكرمك كرامة ...وإنما اختزل العقل ها هنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل"[1].

والمواضع التي ورد فيها المفعول المطلق محذوف العامل في القصيدة الشمقمقية ثلاثة مواضع، هي قول الناظم:

مهلا على رسلك حادي الأينق ولا تكلفها بما لم تطق[2]

نلاحظ أن الفعل وفاعله لم يظهر في بناء السطح للجملة دل عليه في الأعماق السياق، والصيغة الصرفية للمصدر المنصوب (مهلا)، وهو مفعول مطلق، فلما ناب المصدر عن الفعل حذف الفعل وجوبا لكي لا يجمع بين العِوض والمعوض عنه، فتقدير الكلام (امهل مهلا).

ودلالة التركيب هو أن الناظم أمر الحادي بأن يمهل ويرفق بنفسه ويتأنى في سيره، ولا يكلف هذه الإبل ما لا طاقة لها من السير المتعب، وزمن التركيب: الزمن المستقبل.

والمَهْل والمَهَل والمُهْلة: السَّكِينة والتُّؤَدة والرِّفْق، وأَمْهله: أَنظره ورَفَق به ولم يعجل عليه، ومَهَّله تمْهِيلاً: أَجَّله، والاسْتِمْهال: الاستنظار، وتَمَهَّل في عمله: اتَّأَدَ، وكلُّ ترفُّقٍ تمَهُّل[3].

وقوله:

رفقا بها قد بلغ السيل الزبا واتسع الخرق على المرتق[4]

نلاحظ أن الفعل وفاعله لم يظهر في بناء السطح للجملة دل عليه في الأعماق السياق، والصيغة الصرفية للمصدر المنصوب (رفقا)، وهو مفعول مطلق، فلما ناب المصدر

1 – كتاب سيبويه، ج1، ص318–319.

2 – شرح الشمقمقية، ص12.

3 – ينظر: لسان العرب، مادة: (م ه ل).

4 – شرح الشمقمقية، ص25.

عن الفعل حذف الفعل وجوبا لكي لا يجمع بين العِوض والمعوض عنه، فتقدير الكلام (ارفق بها رفقا)، وهي جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة استئنافية.

ودلالة التركيب هو أن الناظم أمر الحادي بأن يرفق بهذه الأينق، لأن الأمر بلغ غايته، والهول أدرك نهايته.

وقوله:

رفقا بها شفيعها هوادج غدت سماء كل بدر مشرق[1]

نلاحظ أن الفعل وفاعله لم يظهر في بناء السطح للجملة دل عليه في الأعماق السياق، والصيغة الصرفية للمصدر المنصوب (رفقا)، وهو مفعول مطلق، فلما ناب المصدر عن الفعل حذف الفعل وجوبا لكي لا يجمع بين العِوض والمعوض عنه، فتقدير الكلام (ارفق بها رفقا)، وهي جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة استئنافية.

ودلالة التركيب هو أن الناظم أمر الحادي بأن يرفق بهذه الأينق، وزمن التركيب: الزمن المستقبل.

04 – حذف الفاعل:

يقول سيبويه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب والجر...، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء احدث ذلك فيه من العوامل"[2].

فيتضح من خلال هذا النص أن لبعض الألفاظ أثرا في مجاري أواخر الكلم، وهذه الألفاظ هي (العوامل) والذي يحدث فيه الأثر (المعمول)، أما الأثر فهو (الإعراب وغيره)[3].

---

1 – شرح الشمقمقية، ص30.

2 – كتاب سيبويه، ج1، ص13.

3 – ينظر: محمد كاظم البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، ص248.

ولذلك إذا وجد العامل يجب ان يكون المعمول موجودا، حتى يقبل اثر العامل، ولكن قد يطرأ على العامل ما يستغنيه عن المعمول مثل فعلي (قلَّ، وطال) إذا اتصلت بهما (ما) الكافة لا يطلبان الفاعل لا ظاهرا، ولا مضمرا، وجاء الفعل (طال) مكفوفا عن العمل في القصيدة الشمقمقية في موضعين اثني عند قول الناظم:

فطـــالمـــــا كلفتها وسقتـــها ســـوق فتى من حالها لم يشفق[1]

وإن يكـــــن حديقة فطالمـــــا نزهت فيهـــا خـــاطري وحدق[2]

فقوله: (طال) فعل ماض كفته عن العمل (مل) الكافة، ولم يطلب الفاعل، وأشار النحاة إلى أن (طال) إذا دخلت عليه (ما) الكافة لا يطلب الفاعل[3].

1 – شرح الشمقمقية، ص13.

2 – شرح الشمقمقية، ص55.

3 – ينظر: الفارسي، أحمد بن عبد الغفار، المسائل المشكلة، قراءة وتعليق: الدكتور يجيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ص300–301.

المبحث الثالث: دلالة الزمن في القصيدة الشمقمقية:

قد تباينت أراء النحاة القدماء والمحدثين في تقسيم الفعل، فمنهم من يراه قسمين، ومنهم من يراه ثلاثة أقسام، وقد أسلفت الحديث عن هذه الآراء وهذه القسمة باستفاضة حاولت فيها استجماع ما ذكره النحاة في هذا، وذلك في الفصل الثاني الموسوم ب (الجملة الفعلية الخبرية في القصيدة الشمقمقية).

ومهما قيل من آراء ذاتية واجتهادية في الفعل ودلالته، فإن جمهور النحاة واللغويين قديمهم وحديثهم لا ينكرون القسمة الثلاثية للأفعال العربية، وأن لكل فعل دلالته في السياق، وبذلك سأدرس هذه الدلالات في القصيدة الشمقمقية في ضوء القسمة الشهيرة للفعل.

أولا: الدلالة الزمنية للفعل الماضي في القصيدة الشمقمقية:

وهو ما جاء على وزن (فَعَلَ) الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك[1]، فهو يدل على وقوع الحدث في الزمان الماضي في معظم حالاته، إلا أنه يكتسب دلالات زمنية إضافية وذلك إذا اقترن ببعض القرائن، وهذه الدلالات جديرة بالدراسة؛ لأن الصيغة المفردة لم تكن الوسيلة الوحيدة المستخدمة في الكلام للدلالة على زمن حدوث الفعل، فالكلام سياق تحدده العلاقات بين الألفاظ المتتالية داخل التركيب الواحد، حسب قواعد النحو المتعارف عليها، حتى إذا تضافر عدد قليل من الكلمات معطية معنى يحسن السكوت عليه أصبح بوسعنا أن نحدد الدلالة الزمنية، فيما إذا كانت موجودة أم لا، وإذا كانت موجودة نظرنا إلى أي بعد زمني تشير، وبناء على ما سبق سأدرس أنواعا من الدلالات المكتسبة من التراكيب المسندة إلى صيغة (فَعَلَ) الماضي، سواء أكان في الصيغة المفردة أم المركبة، ومن هذه الدلالات:

01 – أنها تشير إلى حدث كان قد تم في زمن مضى لا يمكن ضبطه وتعيينه، نحو: مات محمد، ومضى زيد[2]، ومما ورد من هذا القبيل في القصيدة الشمقمقية قول الناظم:

مرت بها هوج الرياح فهي في تفرق حينا وحينا تلتقي[3]

---

1 – ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص4.

2 – ينظر: السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص28.

3 – شرح الشمقمقية، ص19.

وربما يبدو إذا برزن لي رئم إليها طار في تشوق[1]

ومات في سجن عفان كما قضى الإله ميتة المحزرق[2]

مضى لنار طالبا وبعد عا م جابها يسب فرط القلق[3]

02 – أن يأتي بناء (فعل) على أن الحدث وقع في زمن ماض نتيجة لأحداث أخرى[4]، كقول الناظم:

آه على ذكر ليال سلفت لي معها كالبارق المؤتلق[5]

نلنا به ما نشتهي من لذة ودعة في ظل عيش دغفق[6]

بهم فخرت ثم ازدت مفخرا بأدبي الفض وحسن منطقي[7]

03 – أن يرد (فعل) في سرد أحداث ماضية في أساليب القصص التي حدثت في الماضي، وقد ورد كثير من هذا النوع في النصوص القديمة كما جاء في الأغاني: (فاستحسنها وبكى ثم قال بطلت والله يا بني وخاب أملي فيك)[8]، ومن هذا النوع في القصيدة الشمقمقية قول الناظم:

رد كتاب من دعاه للوغى ممزقا منهم لفرط الحنق/ 105.

وقال: إني لا أجيب يسوى جيش عرمرم وخيل دلق/ 105.

وضرب القسطاط في الحين وقد أحاط جيشه بهم كالشوذق/ 105.

وكان ما قد أبصروا من بأسه أبلغ من جوابه المشبرق/ 105.

---

1 – شرح الشمقمقية، ص33.

2 – شرح الشمقمقية، ص98.

3 – شرح الشمقمقية، ص72.

4 – الفعل زمانه وأبنيته، ص28.

5 – شرح الشمقمقية، ص39.

6 – شرح الشمقمقية، ص41.

7 – شرح الشمقمقية، ص54.

8 – الفعل زمانه وأبنيته، ص28.

04 – ومن دلالاته أنه يفيد أن الحدث كان قد أنجز واستمر على هذه الحال حتى زمن التكلم[1]، وما يشاكل ويضارع هذه الدلالة في القصيدة الشمقمقية قول الناظم:

وزان علمي أدبي فلن ترى من شعره كشعري المنمق[2]

وخذ بثارك وكن كمن أتى بالجيش خلف شجر ذي ورق[3]

وإن وجدت للكلام موضعا فكن عرارا فيه أو كالأشدق[4]

05 – ومن دلالات بناء (فعل) أنه يدل على وقوع الكلام قبل وقوع الحدث بمدة قصيرة، وذلك إذا تصدر ب (قد) تقربه من الزمن الحاضر، في مثل قول المجيب عن السؤال: قد وعيت مقالك، وها أنا مجيبك عن سؤالك الذي سألت[5]، وقد ورد الفعل قريبا من الحاضر مسبوقا ب (قد) في مواضع عديدة من القصيدة الشمقمقية منها:

رفقا بها قد بلغ السيل الزبا واتسع الخرق على المرتق/ 25.

ودع يسوق بعضها بعضا فقد دنا ولوجوها بوعر ضيق/ 29.

وزراد مسك الخال ورد خدها حسنا وقد عم بطيب عبق/ 37.

وابك على ذنب وقلب قد قسا كالصخر من هواه لم يستفق/ 107.

ما روضة فينانة غناء قد جادت لها السحب بماء غدق/ 142.

06 – أن يأتي بناء (فعل) مسبوقا ب (كان) مسبوقة ب (قد) أو بعدها، للدلالة على الماضي البعيد[6]، كقول المتنبي:

قد كان شاهد دفني قبل قولهم جماعة ثم ماتوا قبل ما دفنوا[7]

---

1 – الفعل زمانه وأبنيته، ص28.

2 – شرح الشمقمقية، ص54.

3 – شرح الشمقمقية، ص73.

4 – شرح الشمقمقية، ص94.

5 – السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص29.

6 – الفعل زمانه وأبنيته، ص28.

7 – ديوان المتنبي،

وقول غيره:

وكان قد استقى الغمام وقد بدا له عارض من جانبيه جهام

وقد ورد الفعل للدلالة على الماضي البعيد ب (قد) مسبوقة ب (كان) في مواضع عديدة من القصيدة الشمقمقية منها:

وكنت قد عوضت عن إخفاقها حفي حنين ظافرا بالأنق/24

وإن يكن بحرا فقد غصت على جوهره وكنت نعم المنتقي/ 57

وإن يكن تاجا فقد زاد سنا جوهره مذ حل فوق مرفقي/ 57

وكان ما قد أبصروا من بأسه أبلغ من جوابه المشبرق/ 105

07 – أن يدل بناء (فعل) للإعراب عن الزمان المستقبل، وذلك إذا اقترن في الظرف الشرطي (إذا)، نحو: إذا جئتني أكرمتك[1]، وهذا التركيب يفيد وقوع حدثين بحيث إن وقوع أحدهما يتم لحظة وقوع الحدث الآخر، فالفعل الأول يحتاج إلى حدوث فعل آخر يتبعه كنتيجة لحدوث الأول على أن يبدأ الفعل الثاني مع انتهاء الأول، وبتعبير آخر أن الفعل الأول كان سببا في وجود الثاني، فالأول سبب، والثاني نتيجة، ومن ذلك قول الناظم:

وكن إذا استنجدت مثل من غزا أرض العدا بكل طرف أبلق[2]

08 – أن يأتي في أسلوب الدعاء، وهو من غير شك يشير إلى المستقبل، نحو: رضي الله عنه، كما يأتي في الدعاء بالشر منفيا، نحو: لا رحمه الله ولا رضي عنه[3]، وقد ورد الفعل على هذا المنوال في موضع واحد عند قول الناظم:

ولا برحت بالأماني ظافرا ومدركا لما تشا من أنق[4]

1 – الفعل زمانه وأبنيته، ص29.

2 – شرح الشمقمقية، ص104.

3 – ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص28.

4 – شرح الشمقمقية، ص140.

09 – أن يأتي بناء (فَعَلَ) مسبوقا بفعل الكون المضارع، فيتأتى من هذا المركب إعراب وإفصاح عن المستقبل في زمان ماض[1]، وقد ورد الفعل مفصحا عن المستقبل في زمن ماض في موضعين اثنين هما:

فإن تك الزباء خلت قصرها وكقصير سقتها للنفق[2]

فإن يك الشعر عصى غيري فقد أطاعني في عيهق وحنق[3]

10 – يستعمل بناء (فعل) مع الظرف (لما) في جملة وُجِدَ فيها حدثان وقعا في الماضي بحيث يتم الأول في اللحظة التي بدأ فيها الثاني، نحو: لما جاءني أكرمته[4]، وورد هذا البناء عند قول الناظم:

وعد لما عودت من بذل اللهى فالعود أحمد لكل مملق[5]

ثانيا: الدلالة الزمنية للفعل المضارع في القصيدة الشمقمقية:

وهو الذي يأتي على وزن (يَفْعَلُ) الدال على وقوع الحدث في الحال، أو الاستقبال على اختلاف بين النحاة القدماء، فمنهم من يسلب إحدى دلالتيه على الزمن ليعطيه إحداهما فقط، ومنهم من يسلب دلالته الثانية ليعطيه الأخرى، وقد ذكر ابن يعيش في شرحه للمفصل قوله: "ويشترك فيه الحاضر والمستقبل واللام في قولك: إن زيدا ليفعل مخلصة للحال، كالسين أو سوف للاستقبال"[6].

وللسيوطي قول آخر بهذا الشأن، حيث يقول: "المضارع ويميزه افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة: الهمزة، والنون، والتاء، والياء، وهو صالح للحال والاستقبال خلافا لمن خصه بأحدهما"[7].

---

1 – ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص30.

2 – شرح الشمقمقية، ص48.

3 – شرح الشمقمقية، ص56.

4 – الفعل زمانه وأبنيته، ص28–29.

5 – شرح الشمقمقية، ص91.

6 – ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص6.

7 – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص16.

وقد ذكر النحاة القدماء وعلماء اللغة المحدثون دلالات كثيرة لصيغ المضارع المختلفة، فقد لخص السيوطي أراء النحاة القدماء بقوله: "في زمان المضارع خمسة أقوال:

1 – أنه لا يكون إلا للحال، وعليه ابن الطراوة قال: لأن المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غدا، فمعناه ينوي القيام غدا.

2 – أنه يكون إلا للمستقبل، وعليه الزجاج، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا، وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل.

3 – وهو رأي الجمهور وسيبويه، أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركا بينهما، لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ.

4 – أنه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وعليه الفارسي، وهو القول الذي آثره السيوطي بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخل العلامة إلا على الفروع.

5 – أنه حقيقة في المستقبل مجاز في الحال، لأن الأصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم حالا، ثم ماضيا، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال[1].

أما الدكتور تمام حسان فنجده قد حمل الفعل المضارع أكثر من دلالة، فهو عنده لا يدل على الحال والاستقبال فحسب، أو إحداهما، كما قال النحاة القدماء، بل يدل من خلال السياق أو القرائن اللفظية أو المعنوية على أزمنة متعددة، فدلالة (يفعل) عنده تدل على الحال العادي، والحال التجددي، والحال الاستمراري، والاستقبال البسيط، أما (سيفعل) فهي تدل الاستقبال القريب، و (سوف يفعل) تدل على الاستقبال الاستمراري[2].

وقد تعدت دلالات الفعل المضارع في القصيدة الشمقمقية فجاءت حاملة للدلالات التالية:

---

1 – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص17.

2 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص245.

1 ـ صيغة (يفعل) المجردة من الزوائد أو القرائن، وهي لها دلالات متعددة منها ما هو للحال ومنها ما هو للاستقبال، ويترجح في المضارع الحال كما يقول السيوطي: "إذا كان مجردا، لأنه لما كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصه، ولم يكن للحال صيغة تخصه جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرده من القرائن، جبرا لما فاته من الاختصاص بصيغة، وعلله الفارسي بأنه إذا كان اللفظ صالحا للأقرب، والأبعد، فالأقرب أحق به، والحال أقرب من المستقبل"[1].

وقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي أن صيغة (يفعل) البسيطة تستعمل للتعبير عن وقوع الحدث في الحاضر، ونفيه (ما يفعل)، أو (ليس يفعل)، وعن وقوع الحدث في المستقبل ونقيه (لا يفعل)[2].

وذكر السامرائي أن بناء (يفعل) أو المضارع يأتي للتعبير عن حالات خاصة بصرف النظر عن الدلالة الزمنية التي يشير إليها البناء، وذلك لأن الدلالة قد تتحصل مما يبرز من قرائن تكون في بناء الجملة، وقد ذكر الحالات التي يستعمل فيها بناء (يفعل) وذكر منها الحال والاستقبال[3].

وقد ورد المضارع الدال على الزمن الحاضر في القصيدة الشمقمقية في مواضع عديدة منها:

وما ائتلت تذرع كل فدفد أذرعها وكل قاع فرق/ 14

تسبي بثغر أشنب ومرشف قد ارتوى من قرقف معتق/ 34

تمنع مس توبها لجسمها ثلاثة مثل الأثافي في الرقي/ 34

تقدح نيران الحباحب حوا فره عند خبب وطلق/ 46

1 – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص19.

2 – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص156–157.

3 – الفعل زمانه وأبنيته، ص32.

2 ـ تدل صيغة (يفعل) على الاستقبال الاستمراري، وتعتمد هذه الصيغة على اقتران المضارع بحرف التسويف (سوف) مشكلا صيغة (سوف يفعل)[1].

وقد اختلف فيها البصريون والكوفيون، فقد كان الكوفيون يرون أن (السين) متقطع من (سوف)، وكان البصريون يرون أن كل واحد منهما مستقل بذاته، قال ابن هشام:" (السين) حرف تنفيس، وهو يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعا من (سوف)، ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين"[2].

وقد ورد المضارع مقترنا ب (سوف) في القصيدة الشمقمقية في موضع واحد عند قول الناظم:

فسوف تعروك على إتلافها ندامة الكسعي والفرزدق[3]

3 ـ ويدل المضارع على وقوع الحدث في المستقبل فقط إذا سبق بأدوات معينة منها: لن، وحتى، ولام التعليل، وكي، ولا الناهية، ولام القسم، ولام الأمر[4].

وفي القصيدة الشمقمقية أمثلة كثيرة للفعل المضارع الدال على المستقبل، وسأمثل لكل أداة من الأدوات السالفة الذكر ببيت واحد:

واحمد جليسا لا تخاف شره وكابن شور لن ترى من مطرق/ 68

كي لا تقول بلسان حالها مقال هند ألق من لم يلق/ 89

ولا تصاحب من يرى لنفسه فضلا بلا فضل وغير المتقي/ 64

ولتتخذني رائدا فإنني ذو خبرة بمبهمات الطرق/ 29

حتى غدت خوصا عجافا ضمرا أعناقها تشكو طويل العنق/ 20

---

1 – اللغة العربية معناها ومبناها، ص245.

2 – ينظر: مغني اللبي، ج1، ص138.

3 – شرح الشمقمقية، ص23.

4 – عبد القادر حامد، معاني المضارع في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1961، العدد 13، ص157.

وإنما نزه عنهما النبي ليدرك الإعجاز بالتحقق/ 126

4 ـ ويأتي بناء (يفعل) للدلالة عن حدث مستقبل بالنسبة لآخر تم قبله في زمن ماض[1]، نحو قول الناظم:

مرت بها هوج الرياح فهي في تفرق حينا وحينا تلتقي[2]

واليوم قد صار سلام غزة يقنع من لبنى إذا ما نلتق[3]

5 ـ صيغة (كان يفعل) فيرى مهدي المخزومي أنها تستعمل للتعبير عن استمرار الحدث في فترة من الزمان الماضي، نحو كان سيبويه يختلف إلى مجلس الخليل بن أحمد[4].

ويرى السامرائي أن هذه الصيغة تأتي للدلالة على أن الحدث كان مستمرا في زمان ماض، ومجيء كان إلى جوار الفعل يؤلف مركبا يؤدي هذه الفائدة وذلك نحو قولنا: كان النبي يوصي بمعاملة الجار بالحسنى[5].

قال عنترة بن شداد:

لو كان يدري ما المحاورة اشتكى ولكان لو علم الكلام مكلمي[6]

وقد ورد المضارع دالا على الماضي المتجدد في القصيدة الشمقمقية في موضع واحد عند قول الناظم:

نطقت بالزور أما كنت تعي أن البلا موكل بالمنطق[7]

---

1 – الفعل زمانه وأبنيته، ص33.

2 – شرح الشمقمقية، ص19.

3 – شرح الشمقمقية، ص42.

4 – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص158.

5 – الفعل زمانه وأبنيته، ص33–34.

6 – الزوزني، شرح المعلقات السبع، ص122.

7 – شرح الشمقمقية، ص61.

6 ـ يدل المضارع على الزمن الماضي، وذلك بوجود قرائن تقلب زمنه من الحاضر إلى الماضي، مثل (لم) أو (لما)الحينية الشرطية، فقال ابن هشام: (لم) إنها حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا[1].

وقد ورد الفعل المضارع مسبوقا ب (لم) في القصيدة الشمقمقية في خمسة وعشرين موضعا، وقد قلبت دلالة المضارع من الحاضر والاستقبال إلى الماضي، ومن هذه المواضع:

لزرتها والليل جون حالك وجفنها لم يكتحل بأرق/ 43

ولم تخف من شاعر مهما انتضى سيف الهجا فرى حبال العنق/ 61

وكم حبارى أمها صقر فلم يظفر بغير حتفه بالزرق/ 78

وكن له رواية كالأصمعي والجهل أولى بالذي لم يصدق/ 128

إليكها أرجوزة حسانة لمثلها ذو أدب لم يسبق/ 141

ثالثا: الدلالة الزمنية لفعل الأمر في القصيدة الشمقمقية:

كما اختلف النحاة القدماء وعلماء اللغة المحدثون على الدلالة الزمنية للفعلين الماضي والمضارع، اختلفوا أيضا على دلالة فعل الأمر، بل نجد من بينهم من أغفل ذكر صيغة الأمر كقسم من أقسام الفعل، وقد ذكر سيبويه أن صيغة الأمر تدل على الزمن المستقبل، فقال: "وأما بناء من لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهبْ، واقتلْ، واضربْ..."[2]، وسار على النهج نفسه عديد من النحاة على غرار السيوطي الذي قال: "والأمر مستقبل أبدا، لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل"[3] نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾[4].

1 – مغني اللبيب، ج1، ص277.

2 – كتاب سيبويه، ج1، ص12.

3 – همع الهوامع، ج1، ص16.

4 – الأحزاب، الآية: 1.

وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يترك التقوى مطلقا، فإذا أمر بها كان المقصود الدوام عليها، ومن هنا فإن فعل الأمر في الأصل ما دل على طلب أحداث الفعل وصيغته (افعل)، وتوكيده (افعلن)ن ونفيه (لا تفعل)[1]

ومن النحاة الأقدمين الذين لم ينهجوا نهج سيبويه وغيره في تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام ابن السراج الذي ذكر صيغتي (فعل) للماضي، و (يفعل) للمضارع، وبين أن الزمان ماض وحاضر ومستقبل، وأغفل صيغة الأمر في قسمته، فقال: "الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل، فالماضي كقولك: (صلى زيد)، يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان، والحاضر، نحو قولك: (يصلي)، يدل على الصلاة وعلى الوقت الحاصر، والمستقبل، نحو: (سيصلي)، يدل على أن ذلك يكون فيما يستقبل"[2].

كما أن ابن يعيش ذكر أن أصناف الفعل الدالة على الزمان هي الماضي والمضارع ولم يشر إلى الأمر[3].

واختلف علماء اللغة المحدثون كما اختلف النحاة القدماء في تقسيمهم للزمن، فمنهم من ذهب مذهب سيبويه الذي قال بالقسمة الثلاثية للزمن، ومنهم من سلك مسلك ابن السراج القائل بعدم وجود دلالة على الزمن في فعل الأمر.

فيذكر السامرائي رأيه في هذه القضية مفصلا راي الكوفيين الذين تركوا الإشارة إلى فعل الأمر، فقال: "ويبدو أن الكوفيين على حق في إبعاد الأمر أن يكون قسيما للماضي والمستقبل، وذلك أن فعل الأمر طلب، وهو حدث كسائر الأفعال غير أن دلالته الزمنية غير واضحة ذلك أن الحدث في هذا الطلب غير واقع إلا بعد زمان التكلم، وربما لم يترتب على هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث"[4].

---

1 – ينظر: علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية للجملة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002، ص84.

2 – ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص38–39.

3 – ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص42.

4 – الفعل زمانه وأبنيته، ص21–22.

كما أن مهدي المخزومي وافق الكوفيين في قسمتهم للفعل، حيث استبعد أن يكون فعل الأمر قسيما للماضي والمضارع، وإن كان له اختلاف مع الكوفيين في تخريجاتهم، فقال: "إن بناء (افعل) لا دلالة له على الزمان بصيغتيه ولا إسناد فيه، أما كونه خلوا من الزمن، فلأن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل، ولا دلالة على شيء من هذا، إن الذي يدل عليه هو طلب الفعل فحسب، فليس هناك من فعل، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل"[1]

أما تمام حسان فقد وافق سيبويه والسيوطي وغيرهما، فذكر أن الحال والاستقبال هما معنى الأمر بالصيغة، وامر باللام والنهي والعرض والتحضيض والتمني والترجي والدعاء والشرط، وبهذا تكون صيغ الأمر دالة على أزمنة متعددة، كما أن تمام حسان أوضح ذلك فأعطى لكل جهة زمنية صيغتها[2].

وقد وردت صيغ الأمر الدالة على الأزمنة المختلفة في القصيدة الشمقمقية في مواضع عديدة، منها:

1 ـ صيغة الأمر الدالة على الحال التي تتم بواسطة فعل الأمر، قال الناظم:

وقل لربات الهوادج انجلين آمنات من فزع وفرق/ 32

وعاشر الناس بحسن خلق تحمد عليه زمن التفرق/ 63

واستر عن الحساد كل نعمة كم فاصل ببأس مكرهم سقي/ 99

واتخذ الصبر دلاصا سابغا وبمجن عمر لا تتقي/ 101

وحصل العلم وزنه بالتقى وسائر الأوقات فيه استغرق/ 110

واعن بقول الشعر فالشعر كما ل للفتى إن به لم يرتزق/ 113

هذا هو المجد الأصيل فاتبع سبيله على الجميع ترتق/ 96

1 – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص120.

2 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص251–252.

2 ـ صيغة الأمر الدالة على تأكيد المستقبل، قال أبو علي الفارسي: "النون الشديدة تلحق الفعل المستقبل للتأكيد... ومن مواضعها الأمر والنهي، نحو: اضربن زيدا، ولا تشتمن بكرا"[1]، وعلى هذا الأساس فالنون تلحق بالصيغة الفعلية لفعل الأمر (افعل) لتؤكد استقباله، وقد ورد هذه الصيغة بنون التوكيد في القصيدة الشمقمقية في موضعين اثنين هما:

فبشرن ذلك الحسود أنه يظفر في بحر الهجا بالغرق[2]

وفوقن سهم النميري لمن لطرق العلياء لم يوفق[3]

3 ـ النهي الدال على الحال، ومنه قول الناظم:

ولا تسل عما أبث من جوى وما تريق من دموع حدقي/ 38

ولا تحارب ساقط القدر فكم من شهة قد غلبت ببيدق/ 78

لا تلزم المرء عيوب أصله فالمسك أصله دم في العلق/ 80

لا تكتم الحق وقله معلنا فهو جمال صوتك الصهصلق/ 87

فقله غير مكثر منه ولا تعبأ بقول جاهل أو أحمق/ 114

ومجمل القول: إن الدلالات الزمنية للأفعال في القصيدة الشمقمقية جاءت موافقة لاستعمالها سواء في صيغتها الصرفية، أم في سياقها النحوي، وذلك بمساعدة القرائن اللفظية والمعنوية، مما يدل على أن اللغة العربية مرنة وطيعة قادرة على التعبير عن الزمان بكل تفاصيله وحيثياته التي يمكن للأحداث والأفعال أن تشغلها، وهي بهذا ترد على أولئك الذين قللوا من قدرتها على التعبير والتعامل في بعض مجالات الحياة، ومنها الدلالة على الزمن، فالصيغ الصرفية التي رصدها البحث تكشف بجلاء ووضوح أن اولئك الذين انقصوا من شأن العربية لم يكونوا قادرين على فهم العربية ولم يعطوها حقها من حيث سعتها وقدرتها على التعبير بجميع الصيغ وفي جميع الأزمنة.

---

1 – أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط1، 1969، ج1، ص323.

2 – شرح الشمقمقية، 60.

3 – شرح الشمقمقية، ص64.

خاتمة:

بعد حمد الله في أوّل البحث أحمده جلّ وعلا في آخره على ما مَنَّ به وأولى، فله الحمد والشّكر والثّناء بكلّ محامده ما علمت منه وما لم أعلم.

ها هي سفينة بحثي ترسو على مرفأ النّتائج المتوصل إليها بعد رحلة ماتعة في التّراكيب النّحوية وأنماطها عند النّاظم ابن الونان.

وقد حاولت في هذه الدّراسة أنْ أبيّن لغة النّاظم، وأنْ أقدم دراسة تحليلية وصفية للجملة في القصيدة الشّمقمقيّة، فعني البحث بالجملة الخبريّة الاسميّة والفعليّة المثبتة والمنفيّة والمؤكّدة، وكذلك تناول الجملة الإنشائيّة الطّلبية (الأمر، والنّهي، والاستفهام، والنّداء، والدّعاء)، وغير الطّلبية (المدح والذّم، وربّ، والقسم، والتّعجب، والشّرط)، كما عني بتقديم دراسة تحليلية وصفية أيضا لدلالة الألفاظ والتّراكيب والزّمن، وقد تأتّى لي في ذلك جملة من الخصائص الّتي تميّز بها ابن الونان، فالإيجاز وعمق الدّلالة ومظاهر اللّغة، وتنوع الأنماط والحذف والتّقديم والتّأخير والوضوح حينا والغموض حينا آخر، ودقّة التّصوير، وغير ذلك ممّا ميّز لغة النّاظم كان عاملا رئيسا في استجلاء الظّواهر اللّغوية وتحليلها ووصفها.

ولكن قبل ذكر النّتائج المتوصل إليها لا بدّ لي من الوقوف قليلا عند الشّاعرية الثّائرة والقريحة الهائجة عند النّاظم من خلال القصيدة الشّمقمقيّة التي نظمها وتحدّى معاصريه في أنْ يأتوا بمثلها:

01 . القيمة الفنية: نلمسها فيما يستعمله من تناص واقتباس من القرآن والحديث، كما نجده من خلال القصيدة شديد التّأثر، قويّ العاطفة، لهذا نرى شعره يندفع اندفاعا، بعيدا عن التّصنع والتّكلف والتّكسب، فكان شاملا لأغراضَ عديدةٍ عرفتها العرب قديما، كالوصف، والغزل، والفخر، والهجاء، والمدح، والأمثال والحكم.

02 . القيمة التاريخية: وتتمثّل في وقوفه على بعض الأحداث التاريخية التي كانت عند العرب، كما تتجلى أيضا في اطلاعنا على أخبار بعض القبائل وما يمتازون به، وكذا فخره بآبائه وقبيلته اليمينة.

03 . بناء القصيدة: جاءت القصيدة الشمقمقية طويلة تمثّل بناء متماسكا، وقد بناها ابن الوتّان على شاكلة الشّعراء الجاهليين حيث استفتحها بالرحلة في مجاهل الصّحراء واصفا ركب النوق طالبا الحادي أن لا يكلفها بما لا تطيق جامعا لها في وصفها كثير من أوابد اللغة، حين قال:

مهلا على رسلك حادي الأينق ولا تكلفهـــــــــا بما لم تطق

فطالما كلفتها وسقتهـــــــــا سوق فتى من حالها لم يشفق

وما يميز القصيدة أيضا استعماله لحشد من الألفاظ العاطفية التي تعبر عن هيامه وشدة تعلقه بمحبوبته، ثم بناء عباراته من تلك الألفاظ في انسياب واضح مما جعل لغته الشعرية ظاهرة لغوية وفنية، كما جاءت قصيدته من بحر الرجز، وذلك ليس بدعا؛ لأن أغلب قصائد الوصف والتغزل والتكسب من هذا البحر، ولأن موسيقاه تتسم بالعذوبة والجمال، وهي مناسبة لما يعبر عنه الناظم من المحبة والشوق والصبابة، وللفخر والمدح.

وهذه أهم النتائج المتوصل إليها:

01 ـ القصيدة الشمقمقية تراث لغويّ جدير بالدّراسة والتّحليل.

02 ـ عدم الفصل بين علمي النحو والمعاني في الدراسة.

03 ـ الجملة هو أنها البنية الكلامية التي تؤدي معنى مفيدا، يصح السكوت عليه سواء أكان ذلك بتركيب إسنادي، أم بتراكيب إسنادية تحكمها علاقة الارتباط بين المسند والمسند إليه.

04 ـ اعتماد النحاة القدماء في تقسيمهم للجملة على معايير منطقية تتعلق بطبيعة المسند، بينما المحدثون اعتمدوا على التراث واستفادوا من النظريات الحديثة فمزجوا بين عديد المستويات (التركيبي – الدلالي – الأسلوبي).

05 ـ ارتبط المبتدأ بالخبر برابطين الإسناد حين جاء المبتدأ والخبر مفردا، والضمير عند مجيء الخبر جملة.

06 ـ قَلَّتْ مسوغات الابتداء بالنكرة في هذه القصيدة لقلة المبتدأ النكرة في حد ذاتها، وهذه المسوغات جاءت دلالتها على العموم مع تخصصها بالإضافة أحيانا.

07 ـ استعمل الشاعر الجملة الفعلية بنسبة متفاوتة مقارنة بالجملة الاسمية؛ وذلك لأن الجملة الفعلية تدل على التغيير والزمن، ولأن الذهنية العربية تقتضي أن تكون هي الأصل والغالب في التعبير، فجرت سليقة الإنسان على الاهتمام بالحدث لا بمن وقع منه الحدث.

08 ـ وردت الجملة الفعلية في مائتين وأربعة مواضع (204) من مجموع الجمل كلها في هذه القصيدة، وجاءت بصيغ زمانية متعددة، وهذا يدل على مقدرة الناظم على التعبير عن الزمان بدقائقه التي تمكن الفعل والحدث أن تشغله.

09 ـ استخدم الشاعر الماضي بكثرة ومرد ذلك استحضار الماضي، وخصوصا ما تعلق بالوصف والفخر ومدحه للسلطان.

10 ـ ظاهرة الاشتراك اللفظي أمر نظري، أي أنه محصور في المعاجم اللغوية، أما في واقع اللغة واستعمالها فإن السياق يحدد المعنى المقصود بعينه فلا يحتمل أكثر من معنى.

11 ـ أهمية تحديد الزمن من خلال السياق، فالماضي والمضارع لا يحددان بصيغتيهما الأزمنة الماضية والحالية والمستقبلية؛ لأن هناك زمانين، زمنا صرفيا تحدده الصيغة، وزمنا ساعيا متأت من التركيب اللغوي والسياق العام للكلام، فـ:

- صيغة (فَعَلَ) تدل على الزمن الماضي دون تحديده، ألا أن السياق قد يحدد خروج هذه الصيغة من الماضي إلى الحال والاستقبال.
- صيغة (يَفْعَلُ) تدل على الحال والاستقبال، وقد تنقلب وتتصرف إلى دلالة الماضي.
- صيغة (افْعلْ) تدل على الحال والاستقبال مجتمعين أو متفرقين.

وختاما:

فقد صَدَرْتُ بعد أن نَهَلْتُ من مواردَ متعددةِ الرّوافد متدفّقة من كتب النحو والبلاغة قديمها وحديثها، لأقدم دراسة لغوية تحليلية وصفية إحصائية للقصيدة الشمقمقية للناظم ابن

الونان، سائلا الله أن ينفع بها كلّ ورادٍ إلى معين اللّغة العربية العذب، تاركا رحابة صدري لتقبّل كلّ نقد هادف يُقَوّمُ هفواتِ البحث وأخطاءَهُ.

كما أرجو أنْ تسنح فرص أخرى أو أن ينهض باحث مجتهد فيدرس لغة القصيدة دراسة أسلوبية محضة يفرد لها همّه ويخلص لها جهده، لأنّ القصيدة الشّمقمقيّة زاخرة بالقضايا اللّغوية والبحوث التي تنتظر الدراسين. وبالله التوفيق وله الحمد والشّكر.

الملاحق:

القصيدة الشّمقمقية:

1	مَهْلاً على رِسْلِكَ حَادِي الأَيْنُقِ	وَلا تُكَلِّفْهَا بِمَا لمْ تُطِقِ
2	فطَالَمَا كَلَّفْتَهَا وسُقْتَهَا	سَوْقَ فَتًى مِنْ حَالِهَا لمْ يُشْفِقِ
3	وَلَمْ تَزَلْ تَرْمِي بِهَا أَيْدِي النَّوَى	بِكُلِّ فَجٍّ وَفَلاةٍ سَمْلَقِ
4	وَمَا انْثَلَتْ تَذْرَعُ كُلَّ فدْفَدٍ	أَذْرُعُهَا وَكُلَّ قَاعٍ فَرَقِ
5	وَكَلَّ أَبْطَحٍ وأَجْرَعٍ وَجِزْ	عٍ وَصَرِيمَةٍ وكُلَّ أبرَقِ
6	مَجَاهِلٌ تَحَارُ فِيهِنَّ القَطَا	لا دِمْنَةً لا رَسْمَ دَارٍ قَدْ بَقِي
7	لَيْسَ بها غَيْرُ السَّوَافِي والحَوَا	صِبِ الحَرَاجِيجِ وكُلُّ زِحْلِقِ
8	وَالْمَرْخِ وَالعَفَارِ والعِضَاهِ والْـ	ـبِشَامِ والأَثْلِ ونَبْتِ الخَرْبَقِ
9	والرِّمْثِ والخُلَّةِ والسَّعْدَانِ والثْـ	ـثَغْرِ وشَرْيٍ وَسَناً وَسَمْسَقِ
10	وَعُشَرٍ ونَشَمٍ وإِسْحِلِ	مَعَ ثُمَامٍ وبَهَارٍ مُونِقِ
11	والسِّمْعِ واليَعْقُوبِ والقِشَّةِ والسْـ	ـسَيِّدِ وَالسَّبَنْتَى والقَطَا وجَورَقِ
12	واللَّيْلِ والنَّهَارِ والرِّئَالِ والْـ	ـهَيْثَمِ مَعْ عِكْرِمَةٍ وخِرْنِقِ
13	وَلَمْ تَزَلْ تَقْطَعُ جِلْبَابَ الدُّجَا	بِجَلَمِ الأَيْدِي وسَيْفِ العُنُقِ
14	فما اسْتَرَاحَتْ منْ عُبُورِ جَعْفَرٍ	ومِنْ صُعُودٍ بصَعِيدٍ زَلَقِ
15	إلاَّ وفي خَضْخَاضِ دَمْعٍ عَيْنِهَا	خَاضَتْ وَغَابَتْ بسَرَابٍ مُطْبِقِ
16	كـــأَنَّمـــا رَقْـــرَاقُهُ بَحْـــرٌ طَـــمَا	والنُّوقُ أَمْوَاجٌ عَلَيْهِ تَرْتَقِي
17	وكـلُّ هَـــوْدَجٍ عـــلى أَقْتَابِهـا	مِثْلُ سَفِينٍ مَاخِرٍ أَوْ زَوْرَقِ
18	مَرَّتْ بها هُوجُ الرِّيَاحِ فَهْيَ في	تَفَرُّقٍ حِيناً وَحِيناً تَلْتَقِي
19	وكَمْ بِسَوْطِ البَغْيِ سُقْتَ سُوقَهَا	سَوْقَ المُعَنِّفِ الَّذِي لمْ يَتَّقِ
20	حتَّى غَدَتْ خُوصاً عِجَافاً ضُمَّراً	أَعْنَاقُها تَشْكُو طَوِيلَ العَنَقِ
21	مَرْثُومَةَ الأَيْدِي شَكَتْ فَرْطَ الوَجَا	لكنَّهَا تَشْكُو لِغَيْرِ مُشْفِقِ
22	قدْ ذَهَبَتْ منها المَحَاسِنُ بِإِدْ	مَانِ السُّرَى وقِلَّةِ التَّرَفُّقِ
23	كأَنَّها لمْ تَكُ قبلُ انْتُخِبَتْ	منْ كُلِّ قَرْوَاءَ رَقُوبٍ فُنُقِ
24	دَوْسَرَةٍ هَوْجَاءَ وَجْنَا ما بِهَا	مِنْ نَقَبٍ ومنْ وَجًى وسَلَقِ
25	منْ بَعْدِ مَا كَانَتْ هُنَيْدَةً غَدَتْ	أَكْثَرَ منْ ذَوْدٍ ودُونَ شَنَقِ
26	فإنْ تَمَادَيْتَ على إِتْعَابِهَا	لمْ تَكُنْ مُنْتَهِياً عنْ رَهَقِ
27	فَسَوْفَ تَعْرُوكَ على إِتْلافِهَا	نَدَامَةُ الكُسْعِيِّ والفَرَزْدَقِ

28	وكُنْتَ قدْ عُوِّضْتَ عنْ أخْفَافِهَا	خُفَّيْ حُنَيْنٍ ظَافراً بالأَنَقِ
29	لأنْتَ أظْلَمُ من ابنِ ظَالِمٍ	إنْ كُنْتَ مِنْ بَعْدُ بِهَا لمْ تَرْفُقِ
30	رِفْقاً بها قدْ بَلَغَ السَّيْلُ الزُّبَا	واتَّسَعَ الخَرْقُ على المُرَتِّقِ
31	وَهَبْ لأَيْدِيهِنَّ أيْداً وَلَهَا	مَتْناً مَتِيناً ما خَلا عنْ مَصْدَقِ
32	فَمَا لِظَعْنٍ حَمَلَتْ منْ مَرَّةٍ	بِظَعَنٍ أَوْدَى بها في الغَسَقِ
33	أَسَأْتَ لِلْغِيْدِ ولِلنَّوْقِ وَلِي	إِسَاءَةً بتَوْبَةٍ لمْ تُمْحَقِ
34	لوْ لمْ يَكُنْ بِحُبِّ حِلْمِ أحْنَفِ	وَالمُنْقَرِيِّ قَلْبِي ذا تَعَلُّقِ
35	حَمَلْتُ رَأْسَكَ على شَبَا القَنَا	مُرَوِّعاً بِهِ حُدَاةَ الأَيْنُقِ
36	فَسُقْ فلا نَعِمَ عَوْفُكَ ولا	أَمِنَ خَوْفُكَ ولا تَدْرَنْفِقِ
37	ودَعْ يَسُوقُ بعْضُها بَعْضاً فقدْ	دَنَا وُلُوجُوهَا بِوَعرٍ ضَيِّقِ
38	ولتَتَّخِذْنِي رَائِداً فَإِنَّنِي	ذُو خِبْرَةٍ بِمُبْهَمَاتِ الطُّرُقِ
39	إنْ غَرِثَتْ عَلَّفْتُهَا وَلَوْ بِمَا	جَمَعْتُهُ منْ ذَهَبٍ ووَرِقِ
40	أوْ صَدِيَتْ أوْرَدْتُها منْ أَدْمُعِي	نَهْرَ الأُبُلَّةِ ونَهْرَ جِلَّقِ
41	رِفْقاً بها شَفِيعُها هَوَادِجٌ	غَدَتْ سَمَاءَ كُلِّ بَدْرٍ مُشْرِقِ
42	منْ كُلِّ غَيْدَاءَ عَرُوبٍ بَضَّةٍ	رُعْبُوبَةٍ عَيْطَاءَ ذَاتِ رَوْنَقِ
43	خَرِيدَةٍ مَسُوَدَةٍ رَقْرَاقَةٍ	وَهْنَانَةٍ بَهْنَانَةِ المُعْتَنَقِ
44	وقُلْ لِرَبَّاتِ الهَوَادِجِ انْجَلِي	نَ آمِنَاتٍ منْ فَزَعٍ وفَرَقِ
45	فإنَّنِي أَشْجَعُ مِنْ رَبِيعَةٍ	حَامِي الظَّعِينَةِ لدَى وقتِ اللُّقِي
46	ورُبَّما يَبْدُو إذا بَرَزْنَ لِي	رِئْمٌ إليها طارَ في تَشَوُّقِ
47	لُبْنَى وما أَدْرَاكَ ما لُبْنَى بها	عُرِفْتُ صَبًّا مُغْرَماً ذا قَلَقِ
48	تَسْبِي بثَغْرٍ أَشْنَبٍ وَمَرْشَفٍ	قد ارْتَوَى منْ قَرْقَفٍ مُعَتَّقِ
49	ونَاعِمٍ مُهَيْكَلٍ وفَاحِمٍ	مُرَجَّلٍ وحَاجِبٍ مُرَقَّقِ
50	وَعَقِبٍ مُحَجَّلٍ وَمِعْصَمٍ	مُسَوَّرٍ وعُنُقٍ مُطَوَّقِ
51	ومُقْلَةٍ تَرْمِي بقَوْسِ حَاجِبٍ	لاحِظَهَا بسَهْمِهَا المُفَوَّقِ
52	تمْنَعُ مَسَّ ثَوْبِهَا لجِسْمِهَا	ثلاثةٌ مِثْلُ الأثَافِي في الرُّقِي
53	حُقَّانِ منْ عَاجٍ وقَعْبُ فِضَّةٍ	منْ ظاهرٍ وباطنٍ كالشَّفَقِ
54	وزادَ مِسْكُ الخَالِ وَرْدَ خَدِّهَا	حُسْناً وقدْ عَمَّ بطِيبٍ عَبِقِ
55	وَقَبَّلَتْ أقْدَامَهَا ذَوَائِبٌ	سُودٌ كَقَلْبِ العاشقِ المُحْتَرِقِ
56	كمْ أوْدَعَتْ في مُقْلَتِي منْ سَهَرٍ	وأضْرَمَتْ في مُهْجَتِي منْ حَرَقِ
57	ولا يَزَالُ في رِيَاضِ حُسْنِهَا	يَسْرَحُ فِكْرِي ويجولُ رَمَقِي

58	ولا تَسَلْ عَمَّا أَبُثُّ من جَوًى	وما تُرِيقُ منْ دُموعٍ حَدَقِي
59	يومَ اشْتَكَى كلٌّ بِمَا في قَلْبِهِ	لِحِبِّهِ بطَرْفِهِ بما لَقِي
60	ما عُذْرُ مَنْ يشْكُو الجَوَى لمَنْ جَفَا	وَهْوَ لِدَمْعِ جَفْنِهِ لمْ يُرِقِ
61	آهٍ على ذِكْرِ لَيَالٍ سَلَفَتْ	لي مَعَهَا كَالْبَارِقِ المُؤْتَلِقِ
62	في مَعْهَدٍ كُنَّا بِهِ كَنَخْلَتَيْ	حُلْوَانَ في وَصْلٍ بلا تَفَرُّقِ
63	نِلْنَا بِهِ ما نَشْتَهِي منْ لَذَّةٍ	وَدَعَةٍ في ظِلِّ عيشٍ دَغْفَقِ
64	أَزْمَانَ كانَ السَّعْدُ لي مُسَاعِداً	ومُقْلَةُ الرَّقِيبِ ذاتُ بَخَقِ
65	واليومَ قدْ صارَ سَلامُ عَزَّةٍ	يَقْنَعُ مِنْ لُبْنَى إذا مَا نَلْتَقِ
66	واللَّهِ لوْ حَلَّتْ دِيَارَ قَوْمِهَا	واحْتَجَبَتْ عنِّي بِبَابٍ مُغْلَقِ
67	لَزُرْتُهَا واللَّيْلُ جَوْنٌ حالِكٌ	وجَفْنُهَا لمْ يَكْتَحِلْ بِأَرَقِ
68	معِي ثلاثةٌ تَقِي صَاحِبَها	ما لمْ تَكُنْ نُونُ الوقايَةِ تَقِي
69	سيفٌ كَصَمْصَامَةِ عَمْرٍو بَاتِرٌ	لا يُتَّقَى بِيَلَبٍ وَدَرَقِ
70	وبينَ جَنْبَيَّ فُؤَادُ ابنِ أَبِي	صُفْرَةَ قاطِعُ قَرَا ابنِ الأَزْرَقِ
71	وفَرَسٌ كَلاحِقٍ أوْ دَاحِسٍ	يومَ الرِّهَانِ شَأْوُهُ لمْ يُلْحَقِ
72	تَقْدَحُ نيرانَ الحُبَاحِبِ حَوَا	فِرُهُ عندَ خَبَبٍ وَطَلَقِ
73	كالرِّيحِ في هُبُوبِهِ والسِّمْعِ في	وُثُوبِهِ وكالمَهَى في فَشَقِ
74	بِهِ أَجُوسُ في خِلالِ دُورِهَا	وأَنْثَنِي كَالْبَارِقِ المُؤْتَلِقِ
75	فإنْ تَكُ الزَّبَّاءُ خَلَّتْ قَصْرَهَا	وكَقَصِيرٍ سُقْتُهَا لِلنَّفَقِ
76	ومَنْ حَمَاهَا كَكُلَيْبٍ فَلَهُ	جَسَّاسُ رُمْحٍ رَاصِدٍ بالطُّرُقِ
77	لا بُدَّ لي منها وإنْ تَحَصَّنَتْ	بالأَبْلَقِ الفَرْدِ وبالخَوَرْنَقِ
78	لا بُدَّ لي منها وإنْ عَتَّرْتُ في	ذَيْلِ الحُسَامِ والسِّنَانِ الأَزْرَقِ
79	فإنْ ظَفَرْتُ بالمُنَى منْ قُرْبِهَا	بَالَغْتُ في صِيَانَةِ العِرْضِ النَّقِي
80	وإنْ بَقِيتُ مثلَ ما كُنْتُ فَلا	زِلْتُ بغيضَ مَضْجَعِي ونُمْرُقِي
81	أَشُنُّ كلَّ غَارةٍ شَعْوَا على	مَنْ يَحْمِهَا في مِقْنَبٍ وفَيْلَقِ
82	وفي خَمِيسٍ منْ خِيَارِ يَعْرُبٍ	ذَوِي رِمَاحٍ وخُيُولٍ سُبُقِ
83	منْ أُسْرَتِي بني مُلُوكٍ فَهُمْ	أَطْوَعُ لي منْ سَاعِدِي ومِرْفَقِي
84	سَلِ ابنَ خَلْدُونَ عَلَيْنَا فَلَنَا	بِيَمَنٍ مَآثِرٌ لمْ تُمْحَقِ
85	وَسَلْ سُلَيْمَانَ الكُلاعِيَّ كَمْ لنا	منْ خَبَرٍ بخَيْبَرٍ والخندَقِ
86	ويومَ بَدْرٍ وحُنَيْنٍ وتَبُو	كَ والسَّوِيقِ وبَنِي المُصْطَلِقِ
87	بهمْ فَخَرْتُ ثمَّ زِدْتُ مفْخَراً	بأَدَبِي الغَضِّ وحُسْنِ مَنْطِقِي

88	وزانَ عِلْمِي أَدَبِي فلنْ تَرَى	مَنْ شِعْرُهُ كشِعْرِيَ المُنَمَّقِ
89	فإنْ مَدَحْتُ فمَدِيحِي يُشْتَفَى	بهِ كَمِثْلِ العَسَلِ المُرَوَّقِ
90	وإنْ هَجَوْتُ فهُجَايَ كالشَّجَا	يَقِفُ فِي الحَلْقِ كمِثْلِ الشَّرَقِ
91	فإنْ يَكُ الشِّعْرُ عَصَى غَيْرِي فقدْ	أَطَاعَنِي في عَيْهَقٍ وحَنَقِ
92	وإنْ يكُنْ سيفاً مُحَلًّى فَلَقَدْ	أَبْلَى نِجَادَهُ عِنَاقُ عُنُقِ
93	وإنْ يكُنْ بُرْداً فقدْ صِرْتُ بهِ	مُعْتَجِرًا دُونَ جميعِ السُّوَقِ
94	وإنْ يكُنْ تَاجاً فقدْ زادَ سَناً	جَوْهَرُهُ مُذْ حَلَّ فوقَ مَفْرِقِي
95	وإنْ يكُنْ حَدِيقَةً فطَالَمَا	نَزَّهْتُ فيها خَاطِرِي وحَدَقِ
96	وإنْ يكُنْ بَحْراً فقدْ غُصْتُ على	جَوْهَرِهِ وكُنْتُ نِعْمَ المُنْتَقِي
97	وهلْ أنا إلاَّ ابنُ وَنَّانَ الذي	قَرَّبَهُ كَمْ منْ أميرٍ مُرْتَقِ
98	أَحَقُّ مَنْ حُلِّيَ بِالأُسْتَاذِ وَالشْ	شَيْخِ الفقيهِ العالمِ المُحَقِّقِ
99	وبالمُحَدِّثِ الشَّهِيرِ والأَدِيـ	ـبِ والمُجِيدِ والبليغِ المُفْلِقِ
100	وأَعْلَمُ النَّاسِ بدُونِ مَرِيَّةٍ	سِيَّانِ مَنْ في مَغْرِبٍ ومَشْرِقِ
101	بالشِّعْرِ والتاريخِ والأمثالِ والْـ	أَنْسَابِ والآثارِ سَلْ تُصَدِّقِ
102	فبَشِّرَنْ ذاكَ الحَسُودَ أَنَّهُ	يَظْفَرُ في بَحْرِ الهِجَا بالغَرَقِ
103	وقُلْ لهُ إذا اشْتَكَى منْ دَنَسٍ	أنتَ الذي سَلَكْتَ نَهْجَ الزَّلَقِ
104	وَفُقْتَ في الجُرْأَةِ خَاصِي أَسَدٍ	فَمُتْ بِغَيْظِكَ وبالرِّيقِ اشْرَقِ
105	وما الذي دَعَاكَ يَا خَبَّ إلى	ذي الأُفْعُوَانِ ذي اللِّسَانِ الفَرَقِ
106	نَطَقْتَ بالزُّورِ أَمَا كُنْتَ تَعِي	أَنَّ الْبَلا مُوَكَّلٌ بالمَنْطِقِ
107	ولمْ تَخَفْ منْ شاعرٍ مهْمَا انْتَضَى	سيفَ الهِجَا فَرَى حبَالَ العُنُقِ
108	يا صَاحِ سَلِّمْ للوَرَى تَسْلَمْ وَلاَ	تُسِمْ فَصيحَ النُّطقِ بالتَّمشدُقِ
109	فذاكَ خيرٌ لكَ واسْتَمِعْ إلى	نُصْحِ الحَكِيمِ المَاهِرِ المُحَقِّقِ
110	فكُنْ مُهَذَّبَ الطِّبَاعِ حَافِظاً	لحِكَمٍ وَأَدَبٍ مُفْتَرَقِ
111	وعَاشِرِ الناسَ بحُسْنِ خُلُقٍ	تُحْمَدْ عليهِ زمنَ التَّفَرُّقِ
112	ولا تُصَاحِبْ مَنْ يَرَى لنَفْسِهِ	فَضْلاً بلا فَضْلٍ وغيرَ المُتَّقِي
113	وكلُّ مَنْ ليسَ لهُ عليكَ مِنْ	فضلٍ فلا تُطْمِعْهُ بالتَّمَلُّقِ
114	وفَوِّقَنْ سَهْمَ النُّمَيْرِيِّ لِمَنْ	لِطُرُقِ العَلْيَاءِ لمْ يُوَفَّقِ
115	وافْعَلْ بمَنْ تَرْتَابُ منهُ مثلَ فِعْـ	ـلِ المُتَلَمِّسِ اللَّبِيبِ الحَذِقِ
116	أَلْقَى الصَّحِيفَةَ بنَهْرِ حِيرَةٍ	وقالَ يا ابنَ هِنْدٍ ارْعُدْ وَابْرُقِ
117	ولا تَعِدْ بوَعْدِ عُرْقُوبٍ أخاً	وَفِهْ وَفَا سَمَوْءَلٍ بالأَبْلَقِ

118	شَحَّ بأَدْرُعِ امْرِئِ القَيْسِ وقدْ	تَرَكَ نَجْلَهُ غَسِيلَ العَلَقِ
119	ومثلَ جَارٍ لأبي دُؤَادٍ لا	تَطْمَعْ بِهِ إنْ لمْ تَكُنْ بالأحمَقِ
120	واحْمَدْ جليساً لا تخافُ شَرَّهُ	وكابنِ شَوْرٍ لَنْ تَرَى منْ مُطْرِقِ
121	ونمْ كَنَوْمِ الفهدِ أوْ عَبُّودَ عنْ	عيبِ الورى والظَنِّ لا تُحَقِّقِ
122	وَلْتَكُ أبصرَ من الهُدْهُدِ والزَّرْ	قا بعيبِ نَفْسِكَ المُحَقِّقِ
123	وكُنْ كمثلِ وَاسِطِيٍّ غَفْلَةً	عنْ شَتْمِ ضَارِعٍ وعَثْبِ سُقُقِ
124	واعْدُ على رِجْلَيْ سُلَيْكٍ هارباً	منْ قُرْبِ كلِّ خُنْبُقٍ وسَهْوَقِ
125	وكُنْ نَدِيمَ الفَرْقَدَيْنِ تَنْجُ منْ	مُنَقِّصٍ ومنْ طُرُوِّ الرَّنَقِ
126	وكُنْ كعقربٍ وضَبٍّ معَ مَنْ	عليكَ قَلْبُهُ امْتَلا بالحَنَقِ
127	ثُمَّتَ لا تَعْجَلْ وكُنْ أبْطَأَ منْ	غُرَابِ نُوحٍ أوْ كَفِنْدِ المُوسِقِي
128	مَضَى لنارٍ طالباً وبعْدَ عَا	مٍ جَابَهَا يَسُبُّ فَرْطَ القلَقِ
129	وخُذْ بِثَارِكَ وكُنْ كَمَنْ أَتَى	بالجيشِ خَلْفَ شَجَرٍ ذي وَرَقِ
130	وانْتَهِزِ الفُرْصَةَ مثلَ بَيْهَسٍ	وبالمُدَى لحمَ العُدَاةِ شَرِّقِ
131	وَكَابْنِ قَيْسٍ بِهِمْ كُنْ مُولِماً	وَلِيمَةً شهيرةً كالفَلَقِ
132	يومَ مِلاكِهِ بأُمِّ فَرْوَةٍ	عَرْقَبَ كُلَّ ذَاتِ أَرْبَعٍ لَقِي
133	ولا تَدَعْ وإنْ قَدَرْتَ حيلَةً	فَهْيَ أَجَلُّ عَسْكَرٍ مُدَهْرِقِ
134	إنْ كانَ في سَفْكِ دمِ العِدَا الشِّفَا	سَفْكُ دمِ البَرِيءِ غَيْرُ أَلْيَقِ
135	ولا تُحَارِبْ ساقطَ القَدْرِ فكمْ	مِنْ شِهَةٍ قدْ غُلِبَتْ بِبَيْذَقِ
136	وكمْ حُبَارَى أَمَّهَا صقْرٌ فلمْ	يَظْفَرْ بغَيْرِ حَتْفِهِ بالزَّرَقِ
137	وكمْ عُيونٌ لأُسُودٍ دَمِيَتْ	بالعَضِّ منْ بَعُوضِهَا المُلْتَصِقِ
138	والخُلْدُ قدْ مَزَّقَ أقْوَامَ سَبَا	وَهَدَّ سَدًّا مُحْكَمَ التَّأَنُّقِ
139	ولا تُنَقِّصْ أحَداً فكُلُّنَا	منْ رَجُلٍ وأَصْلُنَا منْ عَلَقِ
140	لا تُلْزِمِ المرءَ عُيُوبَ أصْلِهِ	فالمِسْكُ أصْلُهُ دَمٌ في العُنُقِ
141	والخمرُ مَهْمَا طَهُرَتْ فبَيْنَهَا	وبينَ أصْلِهَا بحُكْمٍ فَرِّقِ
142	ولا تُؤَيِّسْ طَامِعاً في رُتْبَةٍ	لنَيْلِهَا نَظِيرُهُ لمْ يَرْتَقِ
143	فالزَّرْدُ يومَ الغَارِ لمْ يَثْبُتْ لَهُ	فَضْلٌ وكانَ الفَضْلُ لِلْخَدَرْنَقِ
144	وقَوْسُ حَاجِبٍ بِرَهْنِهَا لدى	كِسْرَى اطْمَأَنَّ قلْبُهُ مِمَّا لَقِي
145	لا تَغْشَ دَارَ الظُّلْمِ واعْلَمْ انَّها	أَخْرَبُ منْ جَوْفِ حِمَارٍ خَلَقِ
146	ولا تَبِعْ عِرْضَكَ بَيْعَةَ أَبِي	غَبْشَانَ بَيْعَ الغَبْنِ والتَّبْلُصُقِ
147	باعَ السِّدَانَةَ قُصَيّاً آخِذاً	عِوَضَهَا نِحْياً مِنِ اُمِّ زِنْبَقِ

148	ولا تَكُنْ كأَشْعَبَ فرُبَّمَا	تَلْحَقُ يَوْماً وَافِدَ المُحَرِّقِ
149	ولا تَكُنْ كوَاوِ عمْرٍو زَائِداً	في القومِ أوْ كمِثْلِ نُونٍ مُلْحَقِ
150	لا تَرْجُوَنْ صَفْواً بغيرِ كَدَرٍ	فذا لعَمْرِ اللَّهِ لمْ يَتَّفِقِ
151	لا تَكْتُمِ الحقَّ وقُلْهُ مُعْلِناً	فَهْوَ جَمَالُ صَوْتِكَ الصَّهْصَلِقِ
152	وَصِحْ بهِ شِبْهَ شَبِيبٍ وأبي	عُرْوَةَ والعَبَّاسِ عندَ الزَّعَقِ
153	لا تَأْمَنِ الدهرَ فإنّ خطْبَهُ	أَرْشَقُ نَبْلاً منْ رُمَاةِ الحَدَقِ
154	لا تَنْسَ منْ دُنْيَاكَ حَظَّاً وَإلَى	كالطَّالَقَانِي والخَصِيبِ انْطَلِقِ
155	واعْضُلْ كهَمَّامٍ بَنَاتِ فِكْرَةٍ	ضَنًّا بها عنْ غيرِ مَجْلٍ مُعْرِقِ
156	كيْ لا تَقُولَ بلِسَانِ حَالِهَا	مقالَ هِنْدٍ أَلْقِ منْ لمْ يَلِقِ
157	وسَلْ مُهُورَ كِنْدَةٍ إنْ تُهْدِهَا	لذِي نَدًى كالبَحْرِ في تَدَفُّقِ
158	لا تَهْجُ مَنْ لمْ يُعْطِ واهْجُ مَنْ أتَى	إلى السَّرَابِ بالدِّلاءِ يَسْتَقِي
159	وعُدْ لِمَا عُوِّدَتْ منْ بَذْلِ اللُّهَى	فالعَوْدُ أَحْمَدُ لكُلِّ مُمْلَقِ
160	ولا تَعُدْ لِحَرْبِ مَنْ مَنَّ ولوْ	مَنَّ فَمَا غَلَّ يَداً كمُطْلِقِ
161	والعَوْدُ يَخْتَارُ على مَنْ كانَ كالـ	مُخْتَارِ ومَنْ كانَ ذا تَزَنْدُقِ
162	والصَّمْتُ حِصْنٌ للفَتَى منَ الرَّدَى	وقَلَّ مَنْ شَرَّ لِسَانِهِ وُقِي
163	وإنْ وَجَدْتَ للكلامِ مَوْضِعاً	فكُنْ عَرَاراً فيهِ أوْ كَالأشْدَقِ
164	لا تَنْسَ ما أَوْصَى بهِ البَكْرِيُّ أَخاً	فَهْوَ سَدَادٌ فيهِ السُّوءَ اتُّقِي
165	ولكَ فِيمَنْ كانَ مثلَ الأُمَوِ	يِّ أُسْوَةٌ بها اقْتَدَى كُلُّ تَقِي
166	هذا هوَ المجدُ الأصيلُ فاتَّبِعْ	سبيلَهُ على الجميعِ تَرْتَقِ
167	لا تَبْخَلَنَّ بِرَدِّ ما اسْتَعَرْتَهُ	كَضَابِئٍ فالبُخْلُ شرٌّ مُوبِقِ
168	شَحَّ بِرَدِّ كَلْبِ صَيْدٍ وهَجَا	أرْبَابَهُ ظُلماً فلمْ يُصَدَّقِ
169	وماتَ في سِجْنِ ابنِ عفَّانَ كمَا	قضى الإلَهُ مِيتَةَ المُحَزْرَقِ
170	ونَجْلُهُ منْ أجْلِهِ أَجَلُهُ	منْ سَطْوَةِ الحجَّاجِ لمْ يكُنْ وُقِي
171	واسْتُرْ عن الحُسَّادِ كُلَّ نِعْمَةٍ	كمْ فاضلٍ بِبَأْسِ مَكْرِهِمْ سُقِي
172	فَصَاعِدٌ على مَدِيحِ وَرْدَةٍ	أَصْبَحَ مُنْحَطًّا بقولِ سَهْوَقِ
173	وافْخَرْ كَفَخْرِ خالدٍ بالعِيرِ والنَّفِ	يرِ لا بِحُلَّةٍ مِنْ سَرَقِ
174	واتَّخِذِ الصَّبْرَ دِلاصاً سَابِغاً	وبِمِجَنِّ عُمَرٍ لا تَتَّقِي
175	وإنْ حَمَلْتَ رايَةَ الأَمْرِ فَكُنْ	كَجَعْفَرٍ أوْ دَعْ ولا تَسْتَبِقِ
176	قدْ قُطِعَتْ يدَاهُ يَوْمَ مُؤْتَةٍ	وَلَمْ يَدَعْهَا لِكَمِيٍّ سَوْحَقِ
177	لكِنَّهُ احْتَضَنَهَا حُبًّا لهَا	فيَا لَهُ منْ سَيِّدٍ مُوَفَّقِ

178	وكُنْ إذا اسْتَنْجَدْتَ مثلَ مَنْ غزَا	أرضَ العِدَا بكُلِّ طِرْفٍ أبْلَقِ
179	وسُمْ عَدُوَّ الدِّينِ بالخَسْفِ وكُنْ	مثلَ أبي يُوسُفَ ذي التَّخَبُّقِ
180	رُدَّ كتابَ مَنْ دَعَاهُ للوَغَى	مُمَزَّقاً منهم لفَرْطِ الحَنَقِ
181	وقالَ إنِّي لا أُجِيبُ بِسِوَى	جَيْشٍ عَرَمْرَمٍ وخَيْلٍ دُلُقِ
182	وضَرَبَ الفُسْطَاطَ في الحِينِ وقدْ	أحاطَ جيْشُهُ بِهِمْ كالشَّوْذَقِ
183	وكانَ ما قدْ أبْصَرُوا منْ بأْسِهِ	أَبْلَغَ مِنْ جَوَابِهِ المُشَبْرَقِ
184	يا صَاحِ واشْغَلْ فُسْحَةَ العُمْرِ بِمَا	يَعْنِي وَزُرْ غِبًّا رُسُومَ العَيْهَقِ
185	وَابْكِ على ذَنْبٍ وقَلْبٍ قدْ قَسَا	كالصَّخْرِ منْ هَوَاهُ لمْ يَسْتَفِقِ
186	بمُقْلَةٍ كمُقْلَةِ الخَنْسَاءِ إذْ	بَكَتْ على صَخْرٍ بلا تَرَقُّقِ
187	أوْ كَبُكَا فَارِعَةٍ على الوَلِدِ	دِ وبُكَاءِ خِنْذِفٍ وخِرْنِقِ
188	أوكُنْ مُتَمِّماً بُكَا مُتَمِّمٍ	على الذُّنُوبِ وارْجُو عفوَ مُعْتِقِ
189	وكُنْ خَمِصَ البَطْنِ منْ زَادِ الرِّبَا	وخَمْرَةَ التَّقْوَى اصْطَبِحْ واغْتَبِقِ
190	وحَصِّلِ العلمَ وزِنْهُ بالتُّقَى	وسائرِ الأوْقَاتِ فيهِ اسْتَغْرِقِ
191	وَلْيَكُ قَلْبُكَ لهُ أَفْرَغَ منْ	حَجَّامِ سَاباَطَ ومَنْ لمْ يَعْشَقِ
192	ولا تَكُنْ منْ قومِ مُوسَى واصْطبِرْ	لِكَدِّهِ وللمَلالِ طَلِّقِ
193	وخصّ عِلْمَ الفِقْهِ بالدّرس وكُنْ	كاللَّيث أو كَأشْهَبِ والعُتقي
194	وفي الحديثِ النَّبَوِي إنْ لمْ تَكُنْ	مثلَ البُخَارِيِّ فكُنْ كالبَيْهَقِي
195	فالعِلْمُ في الدُّنيا وفي الأُخْرَى لهُ	فضلٌ فبَشِّرْ حِزْبَهُ شَرًّا وُقِي
196	وَاعْنَ بقولِ الشعرِ فالشِّعْرُ كمَا	لٌ للفَتَى إنْ بهِ لمْ يرْتَزِقِ
197	والشعرُ للمَجْدِ نِجَادُ سَيْفِهِ	وللعُلَى كالعِقْدِ فَوْقَ العُنُقِ
198	فقُلْهُ غيرَ مُكْثِرٍ منهُ ولا	تَعْبَأْ بقولِ جاهلٍ أوْ أحْمَقِ
199	ما عَابَهُ إلاَّ عَيِيٌّ مُفْحَمٌ	لِعَرْفِهِ الذَّكِيِّ لمْ يَسْتَنْشِقِ
200	كمْ حَاجَةٍ يَسَّرَهَا وكمْ قَضَى	بفَكِّ عَانٍ وأَسِيرٍ مُوثَقِ
201	وكمْ أَدِيبٍ عادَ كالنَّطْفِ غِنًى	وَكَانَ أفْقَرَ منَ المُذَلَّقِ
202	وكمْ حديثٍ جَاءَنَا بفَضْلِهِ	عنْ سَيِّدٍ عنِ الهَوَى لمْ يَنْطِقِ
203	وقدْ تَمَثَّلَ بهِ وكانَ مِنْ	أصْحَابِهِ يَسْمَعُهُ في الحِلَقِ
204	وقدْ بَنَى المِنْبَرَ لابنِ ثَابِتٍ	فكانَ للإنْشَادِ فيهِ يَرْتَقِي
205	وقالَ لابنِ أَهْتَمٍ في مَدْحِهِ	وذَمِّهِ لِلزِّبَرْقَانِ الأسْمَقِ
206	مَقَالَةً خَتَمَهَا بقَوْلِهِ	إنَّ منَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً تَقِي
207	وعندَما سَمِعَ منْ قُتَيْلَةٍ	رِثَا قَتِيلِهَا الذي لمْ يُعْتَقِ

208	ردّ لها سَلَبَهُ وقد بَكَى	شفقةً بدَمْعِهِ المنطلِقِ
209	وقدْ حبَا كَعْباً غَدَاةَ مَدْحِهِ	ببُرْدَةٍ ومِائَةٍ منْ أَيْنُقِ
210	وبَشَّرَ الْجَعْدِيَّ وابنَ ثَابِتٍ	بِجَنَّةٍ جَزَاءَ شِعْرٍ عُسْنُقِ
211	كمْ خَامِلٍ سَمَا بِهِ إلى العُلا	بَيْتُ مَدِيحٍ منْ بَلِيغٍ ذَلِقِ
212	مِثْلُ بَنِي الأَنْفِ ومثلُ هَرِمِ	وكالَّذِي يُعْرَفُ بالمُحَلَّقِ
213	وَكَمْ وَكَمْ حَطَّ الهِجَا منْ مَاجِدٍ	ذي رُتبةٍ قَعْسَا وقَدْرٍ سَمِقِ
214	مثلُ الرَّبِيعِ وبني العَجْلانِ مَعْ	بني نُمَيْرٍ جَمَرَاتِ الحَدَقِ
215	لوْ لمْ يكُنْ للشِّعْرِ عندَ مَنْ مَضَى	فضلٌ على الكَعْبَةِ لمْ يُعَلَّقِ
216	لوْ لمْ يكُنْ فيهِ بيانُ آيَةٍ	ما فُسِّرَتْ مَسَائِلُ ابنِ الأَزْرَقِ
217	مَا هوَ إلاَّ كالكِتَابةِ ومَا	فضْلُهُما إلا كَشَمْسِ الأُفُقِ
218	وإنَّما نُزِّهَ عنْهُما النَّبِي	ليُدْرِكَ الإعْجَازَ بالتَّحَقُّقِ
219	فَهِمْ بهِ فإنَّهُ لا شَكَّ عُنْوَا	نُ الحِجَا والفَضْلِ والتَّحَذْلُقِ
220	وَهْوَ إكْسِيرٌ وتدبيرٌ لِمَنْ	رَامَ اصْطِيَادَ وَرِقٍ بِوَرَقِ
221	منْ غيرِ تَقْطِيرٍ وتَصْعِيدٍ وتَكْ	لِيسٍ وتَرْطِيبٍ وقَتْلٍ زِئْبَقِ
222	وإنْ تكُنْ منهُ عقيمَ فِكْرَةٍ	فَاعْنَ بجَمْعِ شَمْلِهِ المُفْتَرِقِ
223	وكُنْ لهُ رَاوِيَةً كالأَصْمَعِي	والجهلُ أَوْلَى بالذي لمْ يَصْدُقِ
224	وإنْ أَرَدْتَ أنْ تكُونَ شاعراً	فَحْلاً فكُنْ مثلَ أبي الشَّمَقْمَقِ
225	ما خِلْتُ في العَصْرِ لهُ مِنْ مَثَلٍ	سوى أَبِي في مَغْرِبٍ ومَشْرِقِ
226	لِذَاكَ كَنَّاهُ بهِ سَيِّدُنا السْ	سُلْطَانُ عِزُّ الدِّينِ تاجُ الْمَفْرِقِ
227	مُحَمَّدٌ سِبْطُ الرَّسُولِ خيرُ مَنْ	سادَ بحُسْنِ خَلْقِهِ والخُلُقِ
228	أَعْنِي أميرَ المؤمنينَ ابنَ أمِيـ	ـرِ الْمُؤْمِنِينَ ابنِ الأميرِ المُتَّقِي
229	خيرُ مُلوكِ الغَرْبِ منْ أُسْرَتِهِ	وغيْرِهم على العُمُومِ المُطْلَقِ
230	ودَوْحَةُ المجدِ الَّتِي أغْصَانُها	بها الأَرَامِلُ ذَوُو تَعَلُّقِ
231	لهُ مُحَيًّا ضَاءَ في أَوْجِ الدُّجَا	سَنَاهُ مثلُ القَمَرِ المُتَّسِقِ
232	ورَاحَةٌ تَغَارُ منْ سُيُولِهَا	سُيولُ وَدْقٍ ورُكَامٍ مُطْبِقِ
233	فاقَ الرَّشِيدَ وابْنَهُ بِحِلْمِهِ	وعِلْمِهِ ورَأْيِهِ المُوَفَّقِ
234	وسادَ كَعْباً وابنَ سُعْدَى وابنَ جُدْ	عَانَ وحَاتِماً ببَذْلِ الوَرِقِ
235	ولمْ يَدَعْ معنًى لِمَعْنٍ في النَّدَى	ولمْ يكُنْ كَمِثْلِهِ في الخُلُقِ
236	مُذْ كانَ طِفْلاً والسَّمَاحُ دَأْبُهُ	وغيرَ مَأْخَذِ الثَّنَا لمْ يَعْشَقِ
237	نَشَأَ في حِجْرِ الخلافةِ وقَدْ	شَبَّ فَتًى بغَيْرِها لمْ يَعْلَقِ

238	فبَايَعَتْهُ الناسُ طُرًّا دَفْعَةً	لمْ يَكُ فيها أحدٌ بالأسْبَقِ
239	وأُعْطِيَتْ قَوْسُ العُلا مَنْ قدْ بَرَى	أعْوَادَهَا رِعَايَةً للأَلْيَقِ
240	فصارَ فَيْءُ العَدْلِ في زَمَانِهِ	مُنْتَشِراً مِثْلَ انْتِشَارِ الشَّرَقِ
241	وشادَ رُكْنَ الدِّينِ بالسَّيْفِ وقدْ	حازَ بتَقْوَاهُ رِضَى المُوفَّقِ
242	وقدْ رَقَى في مُلْكِهِ مَعَارِجاً	لمْ يَكُ غيْرُهُ إلَيْها يَرْتَقِي
243	وَرَدَّ أرواحَ المكارِمِ إلى	أجْسَادِها بعدَ ذَهابِ الرَّمَقِ
244	والسَّعْدُ قدْ أَلْقَى عَصَا	تَسْيَارِهِ لِقْصَرِهِ وخَصَّهُ بِمَعْشَقِ
245	يا مَلِكاً أَلْوِيَةُ النَّصْرِ على	نَظِيرِهِ في غَرْبِنَا لمْ تَخْفَقِ
246	طابَ المديحُ فيكُمُ وَازْدَانَ لي	وجاشَ صَدْرِي بالفَرِيدِ الْمُونِقِ
247	لَوْلاكَ كُنْتُ للقريضِ تَارِكاً	لعدَمِ البَاعثِ والمُشَوِّقِ
248	تَرْكَ الغَزَالِ ظِلَّهُ ووَاصِلِ	للرَّاءِ وابنِ تَوْلَبٍ لِلْمَلَقِ
249	وكُنْتُ في تَرْكي لهُ كَابْنِ أبي	رَبِيعَةَ النَّاذِرِ عِتْقَ الهُبْنُقِ
250	ومُذْ بكَ الرَّحْمَنُ مَنْ لَمْ يَزَلْ	فِكْرِي في بَحْرِ الثَّنَا ذا غَرَقِ
251	لا زِلْتَ بَدْراً في بُرُوجِ الشِّعْرِ تَنْـ	سَخُ بنُورِكَ ظلامَ الغَسَقِ
252	ولا بَرِحْتَ بالأمَانِي ظَافِراً	ومُدْرِكاً لِمَا تَشَا منْ أَنَقِ
253	بِجَاهِ جَدِّكَ الرسولِ المُصْطَفَى	خيرِ الأَنَامِ الصادقِ المُصَدَّقِ
254	وسُورةِ الفتحِ وطه والضُّحَى	وآيَةِ الكُرْسِيِّ وآيِ الفَلَقِ
255	إلَيْكَهَا أُرْجُوزَةً حَسَّانَةً	لِمِثْلِهَا ذُو أَدَبٍ لمْ يَسْبِقِ
256	كأنَّها أَسْلاكُ دُرٍّ وَيَوَا	قيتُ تُضِي كالبَارِقِ المُؤْتَلِقِ
257	أعزُّ مِنْ بِيضِ الأُنُوقِ ومنَ الْـ	عَنْقَا ومنْ فَحْلٍ عَقُوقٍ أبْلَقِ
258	ما رَوْضَةٌ فَيْنَانَةٌ غَنَّاءُ قدْ	جَادَتْ لها السُّحْبُ بِمَاءٍ غَدَقِ
259	فابْتَسَمَتْ أغْصَانُها عنْ أَبْيَضٍ	وأَحْمَرٍ وأَصْفَرٍ وأَزْرَقِ
260	يَوْماً بأَبْهَى للعُيُونِ مَنْظراً	منها ولا كَلَفْظِهَا المُرَوْنَقِ
261	ما لِجَرِيرٍ وجَمِيلٍ مِثْلُها	في غَزَلٍ وفي نَسِيبٍ مُونِقِ
262	ولاأَدِيبُ مِنْ قُرَى أنْدَلُسِنِ	جَرَتْ بِ هَا أقلامُهُ في مُهْرَقِ
263	فلوْ رَآهَا الأصمعيُّ خَطَّهَا	كيْ يستفيدَ بِسَوَادِ الحَدَقِ
264	أوْ فَتَحَ الفَتْحُ عليها طَرْفَهُ	سَامَ قَلاَئِدَهُ بالتَّمَزُّقِ
265	أوْ وَصَلَتْ للمُوصِلِي فيما مَضَى	عندَ الغِنَا بغَيْرِها لمْ يَنْطِقِ
266	أوِ ابنُ بَسَّامٍ رَآها لتَدَا	رَكَ الذَّخِيرَةَ بها عنْ مَلَقِ
267	مَنْ كانَ يَرْجُو مِنْ سِوَايَ مِثْلَهَا	رَجَا من القِرْبَةِ رَشْحَ العَرَقِ

268	حصَّنْتُهَا بسُورةِ النَّجْمِ إذا	هَوَى من المُنْتَحِلِ المُسْتَرِقِ
269	فالحمدُ لِلَّهِ الَّذِي صيَّرَها	أَثْمِدَ عَيْنٍ مُنْصِفٍ مُوَفَّقِ
270	والحمدُ للَّهِ الذي جَعَلَهَا	قَذًى بعينِ الحاسدِ الحَفَلَّقِ
271	ثمَّ الصلاةُ والسلامُ مَا تَغَنْ	نَتْ أُمُّ مَهْدِيٍّ برَوْضٍ مُورِقِ
272	على النَّبِي وآلِهِ وصَحْبِهِ	وتَابِعِيهِمْ مَنْ مَضَى ومَنْ بَقِي

القرآن الكريم برواية ورش

المصادر والمراجع:

إبراهيم إبراهيم بركات

الجملة الخبرية في نثر الجاحظ (رسالة دكتوراه)، إشراف: محمود فهمي حجازي، كلية الآداب قسم اللغة العربية، القاهرة، 1979.

إبراهيم السامرائي

الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1983.

النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، 1968.

إبراهيم أنيس وآخرون

المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية)، إشراف: حسن علي عطية ومحمد شوقي أمين، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، إسطمبول، تركيا.

من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط6، 1978.

دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط2، 1963.

ابن أبي الحديد

شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد إبراهيم، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1996.

ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله

المثل السائر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، مصر، 1939.

النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1979.

ابن الحاجب

أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سلمان قدارة،، دار الجيل، بيروت.

ابن الخشاب

المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، 1972.

ابن السراج

الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985.

ابن القطاع

كتاب الأفعال، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط1، 1360هـ.

ابن جني

اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر،عمان، 1988.

الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة، ط2، 1952

ابن حجة الحموي

خزانة الأدب وتاج الأرب، تحقيق: كوكب دياب، دار صادر، بيروت، بيروت، ط1، 2001.

ابن خلكان

وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1972.

ابن عصفور الإشبيلي

شرح جمل الزجاجي، تقديم: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1997.

المقرب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988.

شرح الجمل، تحقيق أبو جناح، وزارة الأوقاف الدينية، العراق، ط1

ابن فارس

معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن فضال المجاشعي

شرح عيون الإعراب، تحقيق: حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1985.

ابن كثير

تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2000.

ابن مالك

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967.

شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد البدري المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1996.

ابن مضاء القرطبي

الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف.

ابن منظور

لسان العرب، دار صادر، بيروت.

ابن هشام الانصاري

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991.

الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: على فودة نيل، الناشر عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض، السعودية، ط1، 1981.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

شرح شذور الذهب، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1998.

حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب، تصحيح: محمد شمام، دار أبو سلامة، تونس، 1982.

ابن يعيش

شرح المفصل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.

أبو البقاء العُكبري

مسائل خلافية في النحو العربي، تحقيق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 2007.

اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1995.

أبو البقاء الكفوي

الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998.

أبو الطيب اللغوي

شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة، تحقيق: محمد عبد الجواد، دار المعارف، مصر، ط2، 1968.

أبو العباس أجمد بن خالد الناصري

الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997.

طلعة المشتري في النسب الجعفري، نشر المؤسسة الناصرية للثقافة والعلم.

أبو العباس المبرد

المقتضب، تحقيق محمد الخالق عضيمه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

أبو العباس محمد بن يحي

مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، النشرة 02.

أبو الفرج الأصفهاني

كتاب الأغاني، تحقيق: إحسان عباس، وإبراهيم السعانين وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط3، 2008.

أبو الفضل النيسابوري

مجمع الأمثال، تحقيق: جان عبد الله توما، دار صادر، بيروت، ط1، 2002.

أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي

الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979.

اللامات، تحقيق: مبارك المازن، دار الفكر، دمشق، ط2، 1958.

أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري

الكشاف، تحقيق: عبد الرزاق المهدي دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1، 1997.

أبو المعز القلانسي

الكفاية الكبرى في القراءات العشر، مراجعة: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للطبع والنشر والتوزيع، طنطا، ط1، 2003.

أبو حيان الأندلسي

ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998.

أبو سعيد السيرافي

شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط1، 2008.

أبو علي الفارسي

الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط2، 1988.

أبو علي النحوي

المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق: علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، ط2، 1982.

أبو هلال العسكري

الفروق اللغوية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3، 1979.

أحمد المالقي

رصف المباني في شروح حروف المعاني، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار العلم، دمشق.

أحمد الهاشمي

جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تحقيق: محمد التونجي، مؤسسة المعارف، بيروت، ط4، 2008.

أحمد بن الخباز

توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2002.

أحمد بن فارس

الصاحبي، تحقيق: أحمد صقر، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي..

أحمد بن محمد الأمين بن أحمد المختار الجكني

قطوف الريحان من زهر الأفنان شرح حديقة ابن الونان، نشر وتوزيع عمر بن أحمد محمد الأمين الشنقيطي، ط2، 1999.

أحمد جعفري

الحركة الأدبية في إقليم توات من القرن 7هـ حتى نهاية 13هـ (أعلامها مواطنها ومساراتها مظاهرها وخصائصها الفنية)، منشورات دار الحضارة، ط1، 2009.

أحمد عبد الرحمن حماد

عوامل التطور اللغوي، دار الأندلس، بيروت، ط1، 1983.

أحمد مختار عمر

علم الدلالة، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 1982.

الاستراباذي

شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق:محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.

إلياس ديب

أساليب التأكيد في اللغة العربية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1984.

الأنباري

أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.

أنطوان الدحداح

معجم لغة النحو العربي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط3، 2001.

براجشتراسر

التطور النحوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994.

تمام حسان

اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994.

مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1979.

الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1991.

الخلاصة النحوية، عالم الكتب، مصر، ط1، 2000.

الجاحظ

كتاب الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة: عيسى البابي الحلبي، 1945.

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط، تحقيق: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1988.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.

الاتقان في علوم القرآن، الباني الحلبي، مصر، ط3، 1951.

الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985.

معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبط وتصحيح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

حمدي عبد الفتاح السيد بدران

النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري (رسالة ماجستير)، إشراف: محمد حسن حسين جبل، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، مصر، 1999.

خالد بن عبد الله الأزهري

شرح التوضيح على التصريح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت.

الخطيب القزويني

الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003.

التلخيص في علوم البلاغة، ضبط وشرح: عبد الرحمن البرقوتي، دار الفكر العربي.

خليل أحمد عمايرة

في نحو اللغة العربية وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984.

خير الدّين الزركلي

الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب المستعربين والمستشرقين، دار الملايين، بيروت، لبنان.

الرماني

الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق: فتح الله صالح علي المصري،دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط1، 1987.

رمضان عبد التواب

فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1985.

الزجاجي

الجمل في النحو، تحقيق وتقديم: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984.

السكاكي

مفتاح العلوم، ضبط: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987،.

سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر

كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيد أحمد الهاشمي

ديوان الإنشاء، دار المعرفة للطباعة والنشر.

شرح الرضى على الكافية

تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996.

شروح التلخيص:

مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لأبي يعقوب المغربي،وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، وبهامشه الإيضاح في علوم البلاغة مختصر تلخيص المفتاح، تأليف الخطيب القزويني، طبع بمطبعة: عيسى البابي الحلبي، مصر.

الشريف الجرجاني

كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، 1975.

شوقي ضيف

تاريخ الأدب العربي عصر الدول والإمارات (الجزائر – المغرب الأقصى – موريتانيا – السودان)، دار المعارف، القاهرة، ط1.

شيخ أمين بكري

البلاغة العربية في ثوبها الجديد، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990.

الشيخ محمد الأهدل بن محمد الرعيني

الكواكب الدرية على متمة الأجرومية، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط1، 1990.

صابر بكر

النحو العربي دراسة نصية، دار الفجر للنشر والتوزيع.

الطاهر بن عاشو

تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

عباس حسن

النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، 1974.

عباس عبدالله

الدّور الحضاري لإقليم توات وتأثيراته في بلاد السودان من القرنين 9- 10ه /15-16م، رسالة لنيل الماجستير في التّاريخ الوسيط، إشراف بشار قويدر، جامعة الجزائر، سنة 1421-1422ه/2000 -2021.

عبد الحكيم راضي

نظرية اللغة في النقد الأدبين المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003.

عبد الحميد السيد

دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004.

عبد الرحمن أبي زيد ولي الدّين

مقدمة العلامة ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت- لبنان،1427-1428ه/2008.

عبد الرحمن السهيلي

الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية لـ: توفيق عفيفي عامر، ط1، 1967.

عبد الرحمن أيوب

دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت.

عبد السلام بن عبد القادر بن سودة

اتحاف المطالع، بوفاة أعلام القرن الثالث عشر والرابع 1172-1400ه/ 1756-1980م، تنسيق وتحقيق: محمد صبحي، دار الغرب الإسلامي.

دليل مؤرّخ المغرب الأقصى، دليل بن سودة، دار الفكر للطباعة والنّشر، ط1، 1997.

عبد السلام هارون

الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، مصر، ط2، 1979.

عبد القادر البغدادي

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد القادر حامد

معاني المضارع في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1961، العدد 13.

عبد القادر حسين

أثر النحاة في البحث البلاغي، دار النهضة للطبع والنشر، مصر.

عبد القاهر الجرجاني.

دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، ط3، 1992.

المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر مرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982.

عبد الكريم مجاهد

الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، ط1، 1985.

عبد الله الأزهري

التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط1، 1992.

عبد الله الزركشي

البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 1974.

البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ط2، 1992.

عبد الله كنون الحسني

شرح الشمقمقية، دار الكتاب اللبناني، بيروت– لبنان، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط5، 1979م.

ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة، تقديم: محمد بن عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2010.

عبد المالك الثعالبي

ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، المكتبة العصرية، ط1، 2003.

عبد المتعال الصعيدي

بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب.

عبد المجيد جحفة

دلالة الزمن في العربية . دراسة النسق الزمني للأفعال . ، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2006.

عبد الهادي الفضلي

اللامات، دار القلم، بيروت، ط1، 1980.

عبد الوهاب الصابوني

اللباب في النحو، دار مكتبة الشرق، بيروت، ج1، ص10.

عبده الراجحي

التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، ط5، 1985.

على أبو المكارم

الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007.

علي بن محمد الأشموني

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.

علي جابر المنصوري

الدلالة الزمنية للجملة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002.

عمر رضا كحالة

معجم المؤلفين تراجم مصنّفي الكتب العربية، درا الأحياء التراث العربي بيروت– لبنان، (د،ط)، (د،ت).

عمر صبور

بعض ظواهر علم الدلالة من خلال ديوان حسان بن ثابت، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1990.

الفارسي أحمد بن عبد الغفار

المسائل المشكلة، قراءة وتعليق: الدكتور يجيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003.

الفراء

معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980.

فضل حسن عباس

البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)، دار الفرقان، عمان، 1992.

القرطبي

الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2006.

كاظم فتحي الراوي

أساليب القسم في اللغة العربية، طباعة الجامعة المستنصرية، العراق، ط1، 1977.

كمال إبراهيم

الزمن في النحوي العربي، دار أمية، الرياض، ط1، 1984.

مجدي محمد حسين

الجملة الإسمية، راجعه سليمان طه حمودة، دار ابن خلدون للنشر، 2004.

محمد إبراهيم عبادة

النحو العربي أصوله وقضاياه وأسسه وكتبه (مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث)، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008.

الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ط1، 1984

محمد الأخضر

الحياة الأدبية على أيام الدولة العلوية، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1977.

محمد خالد العطار

مجموع الكامل للمتون في التوحيد، الفرائض، والمديح...، ، دار الفكر للطباعة والنّشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان.

محمد الخضري

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

محمد المبارك

فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، ط8، 1982.

محمد الهروي النحوي

إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش.

محمد بن أحمد عبد البارئ

الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1990.

محمد بن تاويت

الوافي بالأدب العربي في المغرب العربي، دار الثقافة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط1، 1982.

محمد بن علان الصديقي

دليل الفالحين لطرق الصالحين، تحقيق: جمعية النشر والتأليف الأزهرية، دار الكتاب العربي.

محمد بن علي الصبان

حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

محمد بن عيسى السليلي

شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، دار الفضلية للنشر، السعودية ، ط1، 1986.

محمد بن محمد الأمير

حاشية الأمير على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار إحياء الكتب العربيةفيصل عيسى البابي الحلبي ، د ت، د ط.

محمد بن مخلوف

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية المطبعة السلفية، القاهرة، 1349هـ،

محمد عبد اللطيف حماسة

بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2003.

محمد علي التهانوي

كشافات اصطلاحات الفنون، تحقيق: رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان، ط1، 1996.

محمد كاظم البكاء

منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989.

محمد محمد يونس

اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية (دراسة حول المعنى وظلال المعنى)، منشورات جامعة الفاتح، 1993.

محمود أحمد نخلة

مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.

علم المعاني، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 1990.

محمود السعران

علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دار أفياء، القاهرة، 1998.

محي الدين عبد الحميد

شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الخير للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1990.

المرادي

الخبر الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992.

مصطفى إبراهيم علي

البنية النحوية لشعر عروة بن الورد، ط1، 1989.

مصطفى الغلاييني

جامع الدروس العربية، مراجعة: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، ط28، 1993

مصطفى النحاس

أساليب النفي في العربية دراسة وصفية تاريخية.

مصطفى جمال الدين

البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات دار الهجرة، إيران، ط2، 1405هـ.

مصطفى حميدة

نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط1، 1997.

مهدي المخزومي

في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986.

النحو العربي، قواعد وتطبيق، القاهرة، ط1، 1966.

المهيري عبد القادر

الجملة في نظر النحاة، حوليات الجامعة التونسية، العدد3، 1996.

ميشال زكرياء

الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية. الجملة البسيطة .، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 1986.

يحي بن حمزة العلوي

الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.

الدواوين:

ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1983.

ديوان النابغة، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1996.

ديوان امرئ القيس، رواية الأصمعي، القسم الأول، دار المعارف.

ديوان حسان بن ثابت، دار الكتب العلمية، بيروت.

ديوان ذي الرمة، شرح أحمد حسن بسح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2010.

ديوان عمرو بن كلثوم، جمع وتحقيق وشرح: إميل بديع يعقوب، دار الناشر العربي/ ط1، 1991.

<u>الكتب المترجمة:</u>

أولمان

دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، القاهرة، 1962.

جورج فندريس

اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.

جورج مونان

مفاتيح الألسنية، ترجمة: الطيب البكوش، تقديم: صالح القرمادي، منشورات الجديد، تونس، 1981.

ماريو باي

أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار، عالم الكتب، القاهرة، ط8.

نعوم تشومسكي

اللغة والعقل، ترجمة بيداء علكاوي، بغداد، 1996.

يفي برونفصال

مؤرخو الشّرفاء، تعريب: عبد القادر الخلادي، دار المغرب للتأليف والترجمة، الرباط، 1977، ص 236.

الفهـــــــارس

فهرس الآيات

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الفرقان	﴿لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾	32	13
الأحزاب	﴿وَقَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾	26	39
القمر	﴿خُشَّعاً أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾	07	39
التوبة	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾	06	40
الإخلاص	﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾	03	172-43
العلق	﴿إِنَّ ٱلإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾	06	43
الطارق	﴿فَلْيَنظُرِ ٱلإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾	05	44
يوسف	﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾	26	88
يوسف	﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾	27	88
المائدة	﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾	118	88
الممتحنة	﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَاداً فِي سَبِيلِي وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِي﴾	01	89
الأنفال	﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِاللَّهِ﴾	41	89
الأحزاب	﴿وَلَقَدْ كَانُواْ عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾	15	89
إبراهيم	﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓاْ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ﴾	46	89
النساء	﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً﴾	40	90
القمر	﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِباً إِلاَّ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾	34	110
النحل	﴿وَلاَ تَنقُضُواْ ٱلأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾	91	115
النحل	﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	28	117
البقرة	﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ مَحِلَّهُۥ﴾	195	126
الرحمن	﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلإِحْسَٰنِ إِلاَّ ٱلإِحْسَٰنُ﴾	59	128
الأعراف	﴿فَلَمَّا تَغَشَّيٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفاً فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾	189	141
ق	﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾	21	145
آل عمران	﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾	92	146

الرحمن	﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾	37	152
النساء	﴿ وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيراً وَنِسَآءً﴾		156
الإسراء	﴿فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾	05	157
الحجر	﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾	02	163
الإسراء	﴿اَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ﴾	78	164
الفلق	﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾	03	164
الإسراء	﴿مَّأْوِيٰهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيراً﴾	97	168
المائدة	﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾	73	169
القيامة	﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّىٰ﴾	31	169
لقمان	﴿لاَ تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾	12	169
البلد	﴿فَلاَ ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾	11	169
القيامة	﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّىٰ﴾	31	172
الإنسان	﴿لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾	01	170
البقرة	﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾	184	173
البقرة	﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمَتْ اَيْدِيهِمْ﴾	95	178
الأعراف	﴿وَمَا كَانُواْ مُومِنِينَ﴾	71	180
المدثر	﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلاَّ هُوَ﴾	31	180
سبأ	﴿وَأَسَلْنَا لَهُۥ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾	12	192
النمل	﴿لَّأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَاباً شَدِيداً﴾	21	245.192
آل عمران	﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾	152	245.192
الحشر	﴿لَئِنْ اخْرِجُواْ لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾	12	245.192
النور	﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِالاَبْصَٰرِ﴾	43	193
البقرة	﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَداً﴾	115	204
النساء	﴿وَاتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلاً﴾	124	204
الكهف	﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذتَّ عَلَيْهِ أَجْراً﴾	76	204

التكاثر	﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾	08	212
الوافعة	﴿سَالَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾	01	219
الزمر	﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾	35	230
الإنسان	﴿هَلَ اَتىٰ عَلَى ٱلِانسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾	01	226
النساء	﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفْهَا﴾	40	253
الغاشية	﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٞ﴾	15	268
الكهف	﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٞ﴾	18	284
آل عمران	﴿تُوتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ ﴾	26	284
البقرة	﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾	286	284
الفاتحة	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	04	297
الدخان	﴿كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ﴾	24	297
الإسراء	﴿مَّأْوِيهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيراً ﴾	97	301
سبأ	﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُومِنِينَ﴾	31	306
التوبة	﴿وَإِنَ اَحَدٞ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾	06	307
العنكبوت	﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنّىٰ يُوفَكُونَ ﴾	61	307
الأحزاب	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيءُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾	01	325

فهرس الأحاديث:

01 – إذا أَبْصَرَ أَحدُكم امرأَةً فَلْيأْت أَهْلَه فإن ذلك يُضْمِرُ ما في نفسه. ص100.

02 – إيّاكم وخَضْراءَ الدِّمَ ، قيل: وما ذاك؟، قال: المرأَة الحسناء في المَنْبت السُّوء. ص105.

03 – أَتيت أَبا جَهل وبه رَمَقٌ. ص161.

04 – لا حسد إلاَّ في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فهو ينفقه آناء الليل والنهار، ورجل آتاه الله قرآناً فهو يتلوه. ص212.

فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
أظلم من ابن ظالم	51
العود أحمد	54
نخلتا حلوان	90
إياكم وخضراء الدمن	105
فإنني أشجع من ربيعة	119
أخرب من جوف حمار	121
قد بلغ السيل الزبا	142 – 191
مجن عمر	208
بيعة أبي غبشان	223
ندامة الكسعي	247 – 299

فهرس الشواهد الشعرية

الشاهد الشعري		الصفحة
من أســـرتي بني ملـــوك فهم	أطوع لي من ساعدي ومرفقي	269-49
ولا تـــدع وإن قدرت حيلـــــة	فهي أجل عسكر مدهـــرق	255-225-50
لا تنس ما أوصى به البكري أخا	فهو سداد فيه الســـوءَ اتَّـقِ	225-50
وهـــو أكسيـــر وتدبيـــر لمن	رام اصطيـــاد ورق بـــورق	51
لأنت أظلـــم مـــن ابن ظـــالم	إن كنت من بعدهـــا لم ترفـق	51
وهل أنا إلا ابن ونـــــان الـذي	قربـــه كم من أميـــر مرتـــق	231-52
فـذاك خير لك واستمـــــع إلى	نصح الحكيم المـــاهر المحقق	52
لزرتهـا والليل جـون حـــــالك	وجفنها لم يكتحل بأرق	276-257-63-53
وعد لما عددت من بذل اللهـــى	فالعود أحمد لكل مملق	54
كأنما رقراقه بحر طمـــــــا	والنوق أمواج عليه ترتقي	54
والصمت حصن للفتى من الردى	وقل من شر لسانه وقى	55
لا تبخلن برد مـــــــا استعرته	كضابي فالبخل شر موبق	55
واعن بقول الشعر فالشعر كمـال	للفتى إن به لم يرتزق	215-55-
رفقا به شفيعهـــــــا هوادج	غدت سماء كل بدر مشرق	313-217-56
أزمان كان السعد لي مساعدا	ومقلة الرقيب ذات بحق	56
ما عذر من يشكو الجوى لمن جفا	وهو لدمع جفنه لم يرق	232-174-57
وقـــــل له إذا اشتكى من دنس	أنت الذي سلكت نهج الزلق	58
وما الذي دعـــــاك يا خب إلى	ذي الأفعوان ذي اللسان الفرق	310-236-59
لا تكتم الحق وقله معلنـــــــا	فهو جمال صوتك الصهصلق	222-210-59
محمد سبط الرســـــول خير من	ساد بحسن خلقه والخلق	278-60
مذ كان طفلا والسمـــــاح دأبه	وغير مأخذ الثنا لم يعشق	60
لا تلزم المـــــــرء عيوب أصله	فالمسك أصله دم في العنق	226-61
والخمر مهما طهرت فبينهـــــا	وبين أصلها بحكم فرق	61
فالعلم في الدنيـــا وفي الأخرى له	فضل فبشر حزبه شرا وقي	62
هذا هو المجد الأصيل فـــــاتبع	سبيله على الجميع ترتق	155-62
ونجله من أجله أجلـــــــــه	من سطوة الحجاج لم يكن وقي	62
والشعر للمجد نجـــــــاد سيفه	وللعلى كالعقد فوق العنق	62

حتى غدت خوصا عجافا ضمرا	أعناقها تشكو طويل العنق	98-62
وفرس كـــــــلاحق أو داحس	يوم الرهان شأوه لم يلحق	63
فإن مدحت فمديحـــــــي يشتفى	به كمثل العسل المروق	256-64
وكـــــل من ليس له عليك من	فضل فلا تطعمه بالتملق	111-65
فالزرد يوم الغـــــار لم يثبت له	فضل وكان الفضل للخدرنق	-175-65
والخلد قد مزق أقوام سبـــــــا	وهد سدا محكم التألق	191-65
لا ترجون صفـــــوا بغير كدر	فذا لعمر الله لم يتفق	66
والعود يختار على من كان كالـ	المختار ومن كان ذا تزندق	66
وكن كعقـــرب وضب مع من	عليك قلبه امتلأ بالحنق	66
وقوس حـــــاجب برهنها لدى	كسرى اطمأن قلبه مما لقي	67
والسعد قد ألقى عصـــا تسياره	لقصره وخصه بمعشق	67
فالحمدُ لله الذي صيـــــــرها	أثمد عين منصف موفق	279-239-69
والحمد لله الذي جعلهـــــــا	قذى بعين الحاسد الخفلق	279-239-69
وإن هجوت فهجاي كالشجـــا	يقف في الحلق كمثل الشرق	256-70
ولا تنقص أحدا فكلنـــــــــا	من رجل وأصلنا من علق	221-70
وكل هودج على أقتابهـــــا	مثل سفين ماخر أو زورق	74
فصـــــــاعد على مديح وردة	أصبح منحطا بقول سهوق	75
كم بسوط البغي سقت سوقها	سوق المعنف الذي لم يثق	75
وكم حبـــــارى أمها صقر لم	يظفر بغير حتفه بالزرق	75
واستر عن الحســـاد كل نعمة	كم فاضل بكأس مكرهم سقي	75
ومن حمـــــــــاها ككليب فله	جساس رمح راصد بالطرق	293-259-76
سل ابن خلدون علينا فلنـــــا	بيمن مآثر لم تمحق	293-77
ولك فيمن كـــان مثل الأموي	أسوة بها اقتدى كل تقي	77
ولك فيمن كـــان مثل الأموي	أسوة بها اقتدى كل تقي	77
معي ثلاثة تقي صاحبهـــــا	ما لم تكن نون الوقاية تقي	293-77
وبين جنبي فـــــؤاد ابن أبي	صفرة قاطع قرا ابن الأزرق	293-78
لولاك كنت للقريض تاركـــا	لعدم الباعث والمشوق	301-260-83
فإن تماديت على أتعابها	ولم تكن منتهيا عن رهق	82
ولتك أبصر من الهدهد والزر	قا بعيب نفسك المحقق	204-82
من بعد ما كانت هنيدة غدت	أكثر من ذود ودون شفق	83

وإن يكن بردا فقد صرت به	معتجرا دون جميع السوق	84
أزمان كان السعد لي مساعدا	ومقلة الرقيب ذات بحق	85
وليك قلبك له أفرغ من	حجام ساباط ومن لم يعشق	205-85
وكن مهذب الطباع حافظا	لحكم وأدب مفترق	85
كأنها لم تك قبل انتخبت	في كل قرواء رقوب فتق	87
وكنت قد عوضت عن إخفاقها	خفي حنين ظافرا بالأنق	88
فإن تك الزباء دخلت قصرها	وكقصر سقتها للنفق	89
فإن يك الشعر عصى غيري فقد	أطاعني في عيهق وحنق	190 -90
معي ثلاثة تقي صاحبها	ما لم تكن نون الوقاية تقي	90
وقد رقى في ملكه معارجا	لم يك غيره إليها يرتقي	91
في معهد كنا به كنخلتي	حلوان في وصل بلا تفرق	91
وكنت في ترك له كابن أبي	ربيعة النادر عنق الهنبق	92
ومثل جار لأبي دؤاد لا	تطمع به إن لم تكن بالأحمق	219-92
ولا تكن من قوم موسى واصطبر	لكده وللملال طلق	92
ولم يدع معنى لمعن في الندى	ولم يكن كمثله في الخلق	93
فالزرد يوم الغار لم يثبت له	فضل وكان الفضل للخدرنق	94
إن كان في سفك دم العدا الشفا	سفك دم البريء غير أليق	94
لو لم يكن للشعر عند من مضى	فضل على الكعبة لم يعلق	258-95
لو لم يكن فيه بيان آية	ما فسرت مسائل ابن الأزرق	258-95
وإن بقيت مثل ما كنت فلا	زلت بغيض مضجعي ونمرقي	268-251-97
لا زلت بدرا في بروج الشعر	تنسج بنورك ظلام الغسق	169-97
ولم تزل تقطع جلباب الدجا	بجلم الأيدي وسيف العنق	166-98
ولا يزال في رياض حسنها	يسرح فكره ويجول رمقي	162-98
فصاعد على مديح وردة	أصبح منحطا بقول سهوق	99
فصار فيء العدل في زمانه	منتشرا مثل انتشار الشرق	99
حتى غدت خوصا عجافا ضمرا	أعناقها تشكو طويل العنق	262-101
مجاهل تحار فيهن القطا	لا دمنة لا رسم دار قد بقي	304 -160-102
لا بد لي منها وإن تحصنت	بالأبلق الفرد وبالخورنق	105
لا بد لي منها وإن عثرت في	ذيل الحسام والسنان الأزرق	105
ما روضة فينانة غناء قد	جادت لها السحب بماء غدق	189-106

ما لجرير وجميل مثلها في غزل وفي نسب موثق	107
ليس بها غير السوافي والحوا صب الحراجيج وكل زحلق	109
نطقت بالزور أما كنت تعي أن البلا موكل بالمنطق	112
كأنها لم تك قبل انتخبت من كل قرواء رقوب فنق	112
لو لم يكن بحب حلم أحنف والمنقري قلبي ذا تعلق	113
فإنني أشجع من ربيعة حامي الطبيعة لدى وقت اللقى	119
لا تأمن الدهر الخئون إنه أرشق نبلا من سيد موفق	223-120
فبشرن ذاك الحسود أنه يظفر في بحر الهجا بالغرق	120
نطقت بالزور أما كنت تعي أن البلا موكل بالمنطق	231-160-122
كأنها لم تك قبل انتخبت من كل قرواء رقوب فنق	122
كأنها أسلاك در ويوا قيت تضيء كالبارق المؤتلق	123
مرثومة الأيدي شكت فرط الوجا لكنها تشكو لغير مشفق	124
لكنه احتضنها حبا لها فيا له من سيد موفق	-250-124 311-237
والله لو حلت ديار قومها واحتجبت عني بباب مغلق	-148-125 257-244
لا ترجون صفوا بغير كدر فذا لعمر الله لم يتفق	-171-126 306-245
ما هو إلا كالكتابة وما فضلها إلا كشمس الأفق	128
وهل أنا إلا ابن ونان الذي قربه كم من أمير مرتق	128
وكم وكم حط الهجا من ماجد ذي رتبة قعسا وقدر سمق	298-130
وإن تماديت على أتعابها ولم تكن منتهيا عن رهق	252-135
أسأت للغيد وللنوق ولي إساءة بتوبة لم تمحق	135
فإن مدحت فمديحي يشتفى به كمثل العسل المروق	137
بهم فخرتُ ثم زدت مفخرا بأدبي الغض وحسن منطقي	137
إلا وفي خضاض دمع عينها خاضت وغابت بسراب مطبق	137
إن غربت علفتها ولو بما جمعته من ذهب وورق	251-138
مرت بها هوج الرياح فهي في تفرق حينا وحينا تلتقي	310-159-141
رفقا بها قد بلغ السيل الزبا واتسع الخرق على المرتق	216-142
فطالما كلفتها وسقتها سوق فتى من حالها لم يشفق	143

وقل له إذا اشتكى من دنس	أنت الذي سلكت نهج الزلق	144-200-
حملت رأسك على شبا القنا	مروعا به حداة الأينق	145
نلنا به ما نشتهي من لذة	ودعة في ظل عيش دغفق	146
وبشر الجعدي وابن ثابت	بجنة جزاء شعر عسلق	148
كم أودعت في مقلتي من سهر	وأضرمت في مهجتي من حرق	148
وزاد مسك الخال ورد خدها	حسنا وقد عم بطيب عبق	151-277
وزان علمي أدبي فلن ترى	من شعرة كشعري المنمق	152-179
وافعل بمن ترتاب منه مثل فع	ل الملتمس اللبيب الحذق	155
يا صاح واشغل فسحة العمر بما	يعني وزر غبا رسوم العيهق	155
ولا تسل عما أبث من جوى	وما تريق من دموع حدقي	156-218-
به أجوس في خلال دورها	وأنثني كالبارق المؤتلق	157
تسبي بثغر أشنب ومرشف	قد ارتوى من قرقف معتق	158-186
ولا تكن كأشعب فربما	تلحق يوما وافد المحرق	162
أشن كل غارة شعوا على	من يحمها في مقنب وفيلق	164
ومقلة ترمي بقوس حاجب	لاحظها بسهمها المفوق	166
وما ائتلت تذرع كل فدفد	أذرعها وكل قاع فرق	167
تقدح نيران الحباحب حوا	فره عند خبب وطلق	168
واحمد جليسا لا تخاف شره	وكابن شور لن ترى من مطرق	171-180-208
سيف كصمصامة عمرو باتر	لا يُتَّقَى بيلب ودرق	172
ولا برحت بالأماني ظافرا	ومدركا لما تشا من أنق	173
ولم تخف من شاعر مهما انتضى	سيف الهجا فرى حبال العنق	175
مهلا على رسلك حادي الأينق	ولا تكلفها بما لم تطق	174
وما ائتلت تذرع كل فدفد	أذرعها وكل قاع فرق	181
فما استراحت من عبور جعفر	ومن صعود بصعيد زلق	182
لو لم يكن فيه بيان آية	ما فسرت مسائل ابن الأزرق	182
وإن يكن بحرا فقد غصت على	جوهره وكنت نعم المنتقي	183
وكان ما قد أبصروا من بأسه	أبلغ من جوابه المشبرق	183
رد لها سلبه وقد بكى	شفقة بدمعه المنطلق	185
ودع يسوق بعضها بعضا فقد	دنا ولوجوها بوعر ضيق	186
وضرب الفسطاط في الحين وقد	أحاط جيشه بهم كالشودق	187

رفقا بها قد بلغ السيل الزبا	واتسع الخرق على المرتق	312-212-192
وإن يكن سيفا محلى فلقد	أبلى نجاده عناق عنق	241-193
وإن يكن تاجا فقد زاد سنا	جوهره مذ حل فوق مفرقي	292-19'
ما عابه إلا عيي مفحم	لعرفه الكي لم يستنشق	292-196
وكم حبارى أمها صقر فلم	يظفر بغير حتفه بالزرق	196
وقال لي إني لا أجيب بسوى	جيش عرمرم وخيل ذلق	197
وإنما نزه عنهما النبي	ليدرك الإعجاز بالتحقق	198
ولتتّخذني رائدا فإنّني	ذو خبرة بمبهمات الطّرق	204
فسُقْ فلا نَعِمَ عوفك ولا	أمن خوفك ولا تدرنفق	206
وخذ بثارك وكن كمن أتى	بالجيش خلف شجر ذي ورق	206
وقُلْ لربّات الهودج انجلي	ن آمناتٍ من فزع وفرق	267-207
ولا تعد بوعد عرقوب أخا	وفه وفا سموءل بالأبلق	220-204
ونم كنوم الفهد أو عبود عن	عيب الورى والظن لا تحقق	210
لا تهج من لم يعط واهج من أتى	إلى السراب بالدلاء يستقي	224-211
واستر عن الحساد كل نعمة	كم فاضل ببأس مكرهم سقى	211
واتَّخِذِ الصّبرَ دلاصًا سابغًا	وبمجن عمر لا تتقي	212
ردَّ كتابَ من دعاه للوغى	ممزقا منهم لفرط الحنق	213
وحصل العلم وزنه بالتقى	وسائر الأوقات فيه استغرق	293-214
فقله غير مكثر منه ولا	تعبأ بقول جاهل أو أحمق	220-214
إليكها أرجوزة حسّانة	لمثلها ذو أدب لم يسبق	215
مهلا على رسلك حادي الأينق	ولا تكلفها بما لم تطق	-226-216 311-233
ولا تؤيس طامعا في رتبة	لنيلها نظيره لم يرتق	220
ولا تحارب ساقط القدر فكم	من شهة قد غلبت ببيذق	221
لا تغش دار الظلم واعلم أنها	أخرب من جوف حمار خلق	119-222
لا تنس من دنياك حظا وإلى	كالطالقاني والخصيب انطلق	223
يا صاح سلم للورى تسلم ولا	تسم فصيح النطق بالمتشدق	309-235-223
ولا تُصَاحِبْ من يرى لنفسه	فضلا فلا تطمعه بالتملـــق	224
ولا تعد لحرب من من ولو	من فما غل يدا كمطلق	225
ولا تبع عرضك بيعة أبي	غبشان بيع الغبن والتبلصق	227

ألقى الصحيفة بنهر حيرة	وقال يا ابن هند ارعد وابرق	308-235
يا صاح واشغل فسحة العمر بما	يعني وزر غبا رسوم العيهق	309-235
يا ملكا ألوية النصر على	نظيره في غربنا لم تخفق	310-237
ثم الصلاة والسلام ما تغن	نت أم مهدي بروض مورق	240
على النبي وآله وصحبه	وتابعيهم من مضى ومن بقي	240
وإن يكن بحرا فقد غصت على	جوهره وكنت نعم المنتقي	243
وإن يكن سيفا محلى فلقد	أبلى نجاده عناق عنق	295-241
وربما يبدو إذا برزن لي	رئم إليها طار في تشوق	311-246
فإن ظفرت بالمنى من قربها	بالغت في صيانة العرض النقي	251
فسوف تعروك على إتلافها	ندامة الكسعي والفرزدق	299-252
وإن وجدت للكلام موضعا	فكن عرارا فيه أو كالأشدق	252
وإن حملت راية الأمر فكن	كجعفر أو دع ولا تستبق	253
وإن أردت أن تكون شاعرا	فحلا فكن مثل أبي الشمقمق	254
فإن تك الزباء دخلت قصرها	وكقصير سقتها للنفق	254
فإن يك الشعر عصى غيري فقد	أطاعني في عيهق وحنق	255
وفي الحديث النبوي إن لم تكن	مثل البخاري فكن كالبيهقي	256
وإن تكن منه عقيم فكرة	فاعن بجمع شمله المفترق	256
فلو رآها الأصمعي خطها	كي يستفيد بسواد الحدق	295-259
لو لم يكن بحب حلم احنف	والمنقري قلبي ذا تعلق	259
حملت رأسك على شبا القنا	مروعا به حداة الأينق	259
لذلك كنـــــاه به سيدنا الس	لطان عز الدين تاج المفرق	295
من كان يرجو من سواي مثلها	رجا من القرية رشح العرق	260
وكل ابطح وأجرع وجزع	وصريمة وكل أبرق	277-266
لبنى وما أدراك ما لبنى بها	عرفت صبا مغرما ذا قلق	304-268
فما لظعن حملت من مرة	بظعن أودى بها في الغسق	275
وكن إذا استنجدت مثل من غزا	أرض العدا بكل طرف أبلق	276
واعلم الناس بدون مرية	سيان من في مغرب ومشرق	295
كم أودعت في مقلتي من سهر	وأضرمت في مهجتي من حرق	297
تمنع مس ثوبهـا لجسمها	ثلاثة مثل الأثافي في الرقي	300
تقدح نيران الحبـاحب حوا	فـــــرُهُ عند خبب وطلق	300

باع السدانة قصيا آخذا	عوضها نحيا من أم زنبق	301
خير ملوك الغرب من أسرته	وغيرهم على العموم المطلق	306
ودوحة المجد التي أغصانها	بها الرامل ذوو تعلق	306
يا ملكا ألوية النصر على	نظيره في غربنا لم تخفق	306
فطالما كلفتها وسقتها	سوق فتى من حالها لم يشفق	314
وإن يكن حديقة فطالما	نزهت فيها خاطري وحدق	314

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
المقدمة	أ . ح
مدخل تمهيدي	44 . 01
المبحث الأول: ابن الونان حياته ووفاته وآثاره	12 . 02
01 – حياة ابن الونان	04 . 02
02 – وفاته وأهم آثاره	08 . 04
03 – القيمة الأدبية للقصيدة الشمقمقية	09 . 08
04 – أهم شراح القصيدة الشمقمقية	12 . 10
المبحث الثاني: الجملة مفهومها وأقسامها	44 . 13
01 – الجملة لغة واصطلاحا	14 . 13
02 – مفهومها في التراث النحوي	20 . 14
03 – مفهومها عند المحدثين	29 . 20
أ – عند اللغويين العرب	27 . 19
ب – عند اللغويين الغرب	29 . 27
04 – مفهومها التركيبي	31 . 29
05 – مفهومها الدلالي	34 . 31
المطلب الثاني: تقسيم الجملة العربية	44 . 35
أ – تقسيم الجملة العربية عند النحاة القدماء	38 . 35
ب– تقسيم الجملة العربية عند المحدثين	44 . 38
الفصل الأول: الجملة الاسمية الخبرية	130 . 45
المبحث الأول: الجملة الاسمية الخبرية المطلقة المثبتة	77 . 46
المطلب الأول: ما وقع فيه المبتدأ معرفة	72 . 49
النمط الأول: المبتدأ(معرفة) + الخبر(نكرة)	57 . 49
النمط الثاني: المبتدأ(معرفة) + الخبر(معرفة)	60 . 57
النمط الثالث: المبتدأ (معرفة) + الخبر (جملة)	67 . 60
النمط الرابع: المبتدأ (معرفة) + الخبر(شبه جملة)	69 . 67
النمط الخامس: المبتدأ (معرفة) + الخبر (شبه جملة)	71 . 69

المطلب الثاني: ما وقع فيه المبتدأ نكرة	77 . 72
النمط الأول: المبتدأ نكرة + الخبر نكرة	74 . 73
النمط الثاني: المبتدأ نكرة + الخبر جملة	76 . 74
النمط الثالث: المبتدأ (كم الخبرية)	76 . 75
النمط الرابع: المبتدأ نكرة + الخبر شبه جملة	79 . 76
المبحث الثاني: الجملة الاسمية الخبرية المقيدة بـ (كان وأخواتها)	101 . 80
المطلب الأول: كان	95 . 81
النمط الأول: كان + اسمها (معرفة) + خبرها (نكرة)	85 . 82
النمط الثاني: كان + اسمها (معرفة) + خبرها (معرفة)	87 . 86
النمط الثالث: كان واسمها (معرفة) + خبرها (جملة)	91 . 87
النمط الرابع: كان واسمها (معرفة) + خبرها (شبه جملة)	95 . 91
المطلب الثاني: زال	99 . 96
النمط الأول: زال + اسمها(ضمير) + خبرها(نكرة)	98 . 97
النمط الثاني: زال واسمها (ضمير) + خبرها (جملة)	98 . 98
المطلب الثالث: أصبح	99
المطلب الرابع: صار	101 . 99
المبحث الثالث: الجملة الاسمية الخبرية المنفية	114 . 102
المطلب الأول: الجملة الاسمية الخبرية المطلقة المنفية	106 . 102
01 – الجملة المنفية ب (لا)	105 . 103
02 – الجملة المنفية ب (ما)	107 . 105
المطلب الثاني: الجملة الاسمية الخبرية المقيدة المنفية	113 . 108
أولا: نفي الجملة بـ (ليس)	111 . 109
ثانيا: نفي كان بـ (ما)	112 . 111
ثالثا: نفي كان بـ (لم)	114 . 112
المبحث الرابع: الجملة الاسمية المؤكدة	130 . 115
المطلب الأول: التأكيد ب (إن) و (أن) و (لكن) و (كأنَّ)	122 . 116
01 – التأكيد بـ (إنَّ)	120 . 119
02 – التأكيد بـ (أن)	121 . 120
03 – التأكيد بـ (كأنَّ)	123 . 121
04 – التأكيد بـ (لكن)	124 .123

المطلب الثاني: التأكيد بالقسم	126 . 125
المطلب الثالث: التأكيد بالقصر	129 . 127
المطلب الرابع: التأكيد بالجملة الاعتراضية	129
المطلب الخامس: التأكيد بالتكرار	130
الفصل الثاني: الجملة الخبرية الفعلية	198 . 131
المبحث الأول: الجملة الفعلية الخبرية المثبتة	166 . 132
المطلب الأول: الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي	135 . 134
أولا: الفعل الماضي اللازم	142 . 135
النمط الأول: الفعل الماضي + الفاعل (ضمير)	142 . 135
النمط الثاني: الفعل الماضي + الفاعل (اسم ظاهر)	144 . 142
ثانيا: الفعل الماضي المتعدي	151 . 144
النمط الأول: الفعل الماضي + الفاعل (ضمير) + المفعول به	152 . 144
النمط الثاني: الفعل الماضي + الفاعل (اسم ظاهر) + المفعول به	154 . 152
المطلب الثاني: الفعل المضارع	169 . 155
أولا: الفعل المضارع اللازم	163 . 155
النمط الأول: الفعل المضارع + الفاعل (ضمير)	161 . 155
النمط الثاني: الفعل المضارع + الفاعل (اسم ظاهر)	163 . 161
ثانيا: الفعل المضارع المتعدي	169 . 163
النمط الأول: الفعل المضارع + الفاعل (ضمير) + المفعول به	167 . 163
النمط الثاني: الفعل المضارع + الفاعل (اسم ظاهر) + المفعول به	169 . 168
المبحث الثاني: الجملة الفعلية الخبرية المنفية	183 . 170
المطلب الأول: النفي ب (لا)	173 . 170
المطلب الثاني: النفي بـ (لم)	178 . 173
المطلب الثالث: النفي بـ (لن)	180 . 179
المطلب الرابع: النفي بـ (ما)	183 . 181
المبحث الثالث: الجملة الفعلية الخبرية المؤكدة	198 . 184
المطلب الأول: الجملة الفعلية الخبرية المؤكدة ب (قد)	194 . 184
النمط الأول: المؤكدة ب (قد) ذات الفعل الماضي اللازم	190 . 185
النمط الثاني: المؤكدة بـ (قد) ذات الفعل الماضي المتعدي	194 . 190
المطلب الثاني: التوكيد بالقصر أو الحصر	. 195

الحصر بالنفي والاستثناء	197 . 195
01 – القصر ب (ما) و (إلا):	196 . 196
02 – القصر ب (لم) و (غير):	197 . 196
03 – القصر ب (لا) و (سوى)	197 . 197
المطلب الثالث: التوكيد ب (إنما)	198 . 198
الفصل الثالث: الجملة الإنشائية في القصيدة الشمقمقية	260 . 199
المبحث الأول: الجملة الإنشائية الطلبية	242 . 200
المطلب الأول: جملة الأمر	217 . 200
النّمط الأوّل: أمر باللام + الفعل المضارع	204 . 200
النّمط الثّاني: الأمر بالصّيغة الفعلية	214 . 205
النّمط الثّالث: الأمر باسم فعل الأمر	215 . 215
النمط الرابع: الأمر بالمصدر النائب عن فعله	217 . 215
المطلب الثاني: جملة النّهي	228 . 218
المطلب الثالث: جملة الاستفهام	234 . 229
01 – الاستفهام بالهمزة	231 . 230
02 – الاستفهام ب (هل)	232 . 231
03 – الاستفهام ب (ما)	234 . 232
المطلب الرابع: جملة النّداء	239 . 235
أولا: النداء بـ (يا)	239 . 236
ثانيا: النداء بأداة محذوف	240 . 240
المطلب الخامس: الجملة الدعائية	242 . 241
المبحث الثاني: الجملة الإنشائية غير الطلبية	260 . 243
أولا: الذم والمدح	245 . 244
ثانيا: القسم	248 . 245
ثالثا: رب	249 . 248
رابعا: التعجب	250 . 249
خامسا: الشرط	260 . 250
أ – الجملة الشرطية مع (إنْ)	256 . 251
ب – الجملة الشرطية مع (لو)	259 . 257
ج – الجملة الشرطية مع (لولا):	259 . 259

الجملة الشرطية مع (من)	260 . 259
الفصل الرّابع: البناء الدلالي في القصيدة الشمقمقية	227 . 261
المبحث الأول: دلالات الألفاظ	284 . 263
المطلب الأول: الترادف	271 . 264
المطلب الثاني: المشترك اللفظي	279 . 272
المطلب الثالث: التضاد	284 . 280
المبحث الثاني: دلالات التراكيب	309 . 285
المطلب الأول: التقديم والتأخير	296 . 287
أولا: التقديم في الجملة الاسمية	296 . 291
ثانيا: التقديم في الجملة الفعلية	301 . 296
المطلب الثاني: الحذف في القصيدة الشمقمقية	314 . 302
01 – حذف المبتدأ	305 . 303
02 – حذف الخبر	306 . 305
03 – حذف الفعل	313 . 306
04 – حذف الفاعل	314 . 313
المبحث الثالث: دلالة الزمن في القصيدة الشمقمقية	327 . 315
أولا: الدلالة الزمنية للفعل الماضي في القصيدة الشمقمقية	319 . 315
ثانيا: الدلالة الزمنية للفعل المضارع في القصيدة الشمقمقية	325 . 319
ثالثا: الدلالة الزمنية لفعل الأمر في القصيدة الشمقمقية	327 . 325
الخاتمة	331 . 328
الملاحق	332
القصيدة الشمقمقية	341 . 332
المصادر والمراجع	351 . 342
الفهارس	369 . 352
فهرس الآيات	355 . 353
فهرس الأحاديث	356 . 356
فهرس الأمثال	356 . 356
فهرس الشواهد الشعرية	365 . 357
فهرس الموضوعات	369 . 365

ملخّص الأطروحة بالعربيّة:

هذه دراسة وصفية تحليلية إحصائية في بناء الجملة في القصيدة الشّمقمقيّة لابن الونّان على المستويين: التّركيبي والدّلالي، وهي تهدف إلى إبراز الأنماط التّركيبية للجملة في القصيدة، ثمّ إلى دراسة بعض الظّواهر اللّغويّة دراسة دلاليّة، ولم يتعدَّ الجانب الأوّل الحدود الوصفيّة للتّراكيب سلّط فيه الباحث الضوء على مفهوم الجملة العربية وأقسامها وفق اعتبارات عدّة، ثمّ الحديث عن التّركيب، فتناول الجملة الخبريّة بنوعيها اسميّة وفعليّة (مقيّدة – مطلقة – مثبتة – منفيّة – مؤكّدة)، وبيّن أنماطها ودلالاتها بالعناصر المجاورة لها وعدد مرّات تَكرار كلّ شكل بهدف الكشف عن تلك الأنماط التي كثر استعمالها وتلك التي قلّ استعمالها، ثمّ بحث في الجملة الإنشائية الطّلبيّة وغير الطّلبيّة، أمّا الجانب الثّاني تمّ الحديث فيه عن البناء الدّلالي في القصيدة، فتناول دراسة عدد من القضايا التّركيبية دراسة دلاليّة كدلالات الألفاظ (الترادف – المشترك اللّفظي – التّضاد)، والتّراكيب (الحذف – التّقديم والتّأخير)، ودلالات الزمن.

الكلمات المفتاحية: الشّمقمقيّة – الجملة – التّركيب – الدّلالة – الزّمن.

ملخّص الأطروحة بالإنجليزية:

This is a descriptive, analytical, statistical study in the syntax of the poem Al Shamaqqiya by Ibn Al-Anan at the two levels: compositional and semantic, and it aims to highlight the compositional patterns of the sentence in the poem, then to study some linguistic phenomena as a semantic study, and the first aspect did not go beyond the descriptive limits of the structures in which the researcher highlighted The concept of the Arabic sentence and its divisions according to several considerations, then talking about the synthesis. He dealt with both nominative and verbal statements of the news sentence (restricted - absolute - affirmed - denied - confirmed), and showed its patterns and connotations with the elements next to it and the number of repetitions of each form in order to reveal those patterns that are frequently used And those that were used less, then searched the constructive sentence on demand and non-ordering, As for the second aspect, we talked about the semantic structure in the poem. The study of a number of compositional issues dealt with a semantic study, such as the semantics (synonym - verbal common - contradiction), structures (deletion - introduction and delay), and the semantics of time.

Key words: Shamaqqiya - sentence - structure - significance - time